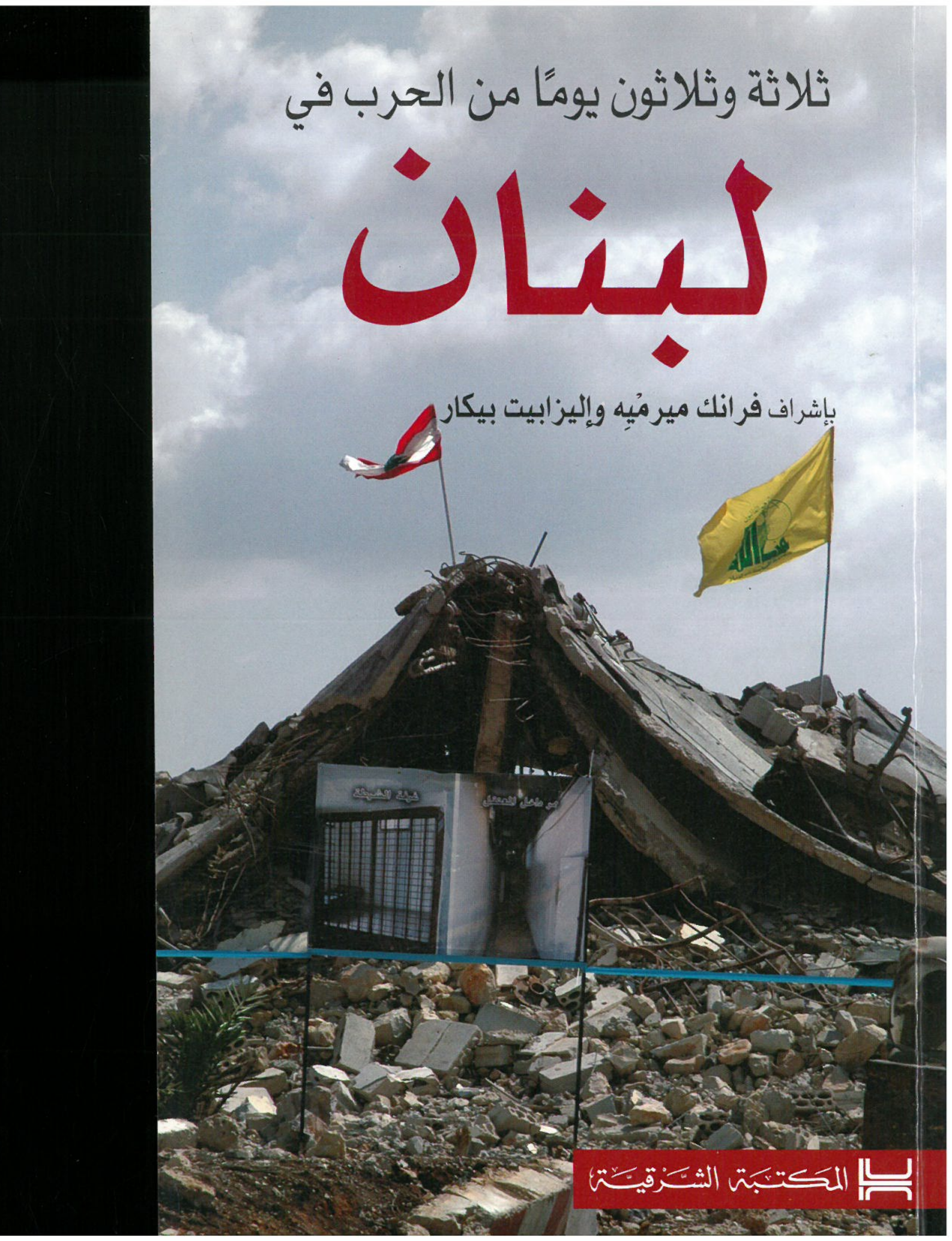

ثلاثة وثلاثون يومًا من الحرب في
لبنان
بإشراف فرانك ميرمُيِه وإليزابيت بيكار
المكتبة الشرقية

بإشراف
فرانك ميرمِيه وإليزابيت بيكار

ثلاثة وثلاثون يومًا
من الحرب
في لبنان

ترجمه عن الفرنسيّة
هيثم الأمين



المكتبة الشرقية

© المكتبة الشرقية ش.م.ل.
الجسر الواطي - سنّ الفيل
ص.ب. 55206 بيروت، لبنان
تلفون: 485793 (01) - فاكس: 485796 (01)
E-mail: libor@cyberia.net.lb
www.librairieorientale.com.lb

الطبعة الأولى 2007

ISBN 978-9953-17-028-2

صدر هذا الكتاب باللغة الفرنسيّة تحت عنوان
Liban, une guerre de 33 jours
© Éditions la découverte, Paris, 2007

يصدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الخارجيّة الفرنسيّة و السفارة الفرنسيّة في لبنان، قسم التعاون والعمل الثقافي، وذلك في إطار برنامج جورج شحاده للمساعدة على النشر.

Cet ouvrage, publié dans le cadre du programme d'aide à la publication Georges Shéhadé, bénéficie du soutien du Ministère des Affaires Étrangères et du Service de Coopération et d'action Culturelle de l'Ambassade de France au Liban.

مقدمة

بقلم فرانك ميرمْيه وإليزابيت بيكار

في صباح الثاني عشر من تموز عام ٢٠٠٦ اختطف مقاتلو حزب الله اللبناني جنديين إسرائيليين في المنطقة الحدودية الغربية التي تفصل لبنان عن إسرائيل. وقد ردت إسرائيل على هذه العملية الهادفة إلى استدراج تبادل الأسرى والمُشابِهة لما حصل عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٤، بعد ساعتين من وقوعها، بالقيام بحرب على لبنان أعادته "خمسين سنة إلى الوراء"، حرب مُعدّة من سنوات.

اعتبرت دولة إسرائيل الحكومة اللبنانية بكاملها مسؤولة عن هذه العملية، محتجة بوجود وزيرين من حزب الله فيها. وقد أخضع الجيش الإسرائيلي السكان في لبنان إلى عقاب جماعي طوال ٣٣ يومًا، وذلك بقصف العديد من البنى التحتية المدنية – طرقات، جسور، مصانع، مطار، مرافئ، خزّانات وقود. وصبّت الدولة العبرية جام غضبها، بخاصة، على ما ادّعت أنها

"مواطن القوة" لدى حزب الله أي ضاحية بيروت الجنوبية وجنوب لبنان وبعلبك. وقد دفع المدنيون اللبنانيون ثمنًا باهظًا لهذا التكتيك القمعي الجوي: ١١٨٣ قتيلاً و٤٠٥٩ جريحًا وما يقارب المليون مُهَجَّر.

وقد بقي عدد الضحايا في عداد المقاتلين من حزب الله مجهولاً إلى اليوم؛ وذلك نقص يفسره تسترهم الإعلامي، ما خلا مواكب التأبين التي يقيمها "حزب الله" وينقلها على تلفزيونه "المنار". في أثناء الحرب اكتسحت صُوَرُ "قوّات الدفاع الإسرائيل"، على نحو متناقض، شاشات التلفزة وصفحات الجرائد في العالم أجمع؛ إذ كانت الأغلبية الساحقة من الخسائر الإسرائيلية في الأرواح من الجنود: مائة وواحد وعشرون قتيلاً من مائة واثنين وستين. وتسببت قذائف حزب الله التي انصبت على شمال إسرائيل بمقتل واحد وأربعين مدنيًا وتهجير ٢٥٠ ألف شخص.

فيما يتعدى فظاظة هذه الأرقام، فإن الحرب في صيف العام ٢٠٠٦ في لبنان تدعو إلى التأمل في الحرب القائمة على عدم التوازن، وفي الحقوق في الحرب، وفي ما تقوم به الدول والفاعلون الدوليون والعابرون للدول في الأزمة الإنسانية الناتجة عنها. هذا أحد مقاصد هذا الكتاب، وهو ثمرة لاستنهاض الباحثين والمتخصصين في لبنان والشرق الأوسط، فرنسيين ولبنانيين في معظمهم، وقد رأى النور في زمن الحرب نفسه. وكان عدد من بينهم في لبنان، ولذلك فإنّ ما يقترحونه من تحاليل، في هذا الكتاب، قائم، بخاصة، على استقصاءات وملاحظات أجروها في حينها؛ ولسوف نرى أنها تحمل مجموعة من المعلومات لم تصدر سابقًا في ما نشر في فرنسا وفي البلاد البعيدة عن "مسرح العمليات" على الأقل.

وقد نالت هذه الحرب في العالم أجمع تغطية إعلامية واسعة وأثارت موجات من التعليقات والنداءات الجماعية والمنابر الفردية. إلا أن الباحث غالبًا ما يلجأ، في مواجهة الحدث إن لم تكن تغريه وسائل الإعلام في إظهار ردود فعله، إلى إقامة مسافة زمنية ونقديّة بينه وبين الحدث، تناسب التزامه

بالموضوعية. وقد تكون هذه المسافة عن شائعات الناس سببًا في إحباط شديد، إذا ما كان كلام الخبراء المُنَصِّبين أنفسهم في هذا الموقع، يستقطب النقاش ويوجّهه في إتجاه خاطئ باتخاذه سبيلي الاختصار والتبسيط ممّا يضرب صفحًا عن رصيد المعلومات التي يراكمها الباحثون الميدانيون.

لذلك فإن هذا الكتاب يجيب إلى طلبين: طلب الحاجة الملحة وطلب الدقة الشديدة، وهو يُخضع وظيفة المعاينة وضرورة الالتزام، إلى معايير إنتاج المعرفة. وأول ما يهدف إليه، نظرًا لتعدد زوايا المقاربة، هو الإسهام في تنوير القارىء حول الحسابات المتعدّدة الأبعاد المتعلقة بهذه الحرب الجديدة في لبنان، وذلك باستحضار نتائج الأبحاث العلمية الأخيرة حول الشرق الأدنى. وهو يَقترح قراءة متعددة المستويات توسّع بالتدريج نطاق النظر على امتداد أربعة أجزاء تنتظم حولها مداخلات المؤلفين. وبعد أن يقدّم تقويمًا أوّليًا "لحرب الثلاثة والثلاثين يومًا"، يعرض إلى نظرة لا سابق لها فيما يتعلق بآثار هذا الصراع على المجتمع اللبناني. ثم ينتقل إلى بحث الحسابات الإقليمية بدءًا بما يتعلق منها بإسرائيل وخلفيات ذلك، مما يتصل، بالأرض والمياه والأمن، واضعًا أيّاها في موضعها من سياق تاريخي مختصر. وفي الختام يحدد موضع الحرب في إطار التنازع الدولي موجّهًا الأنظار إلى الفاعلين الكبار كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسرائيل وإيران وسوريا، فاتحًا بذلك باب التأمل في التوازنات الآتية، على صعيد لبنان والمنطقة.

لبنان في الخطّ الأول

مازال المحللون والصحفيون طوال عقود يقدّمون الوضع في لبنان على خطّ من التماس بين الشرق والغرب في جغرافيّته المتباينة وطبيعة مجتمعه المتعدّدة وازدواج أوجه الديناميات المحرّكة لإنمائه ولتأقلمه في الحداثة المعولمة. وقد جعلت منه قدرته على البقاء، في محيط فائق التصارع،

ودخوله في مسار حثيث في عملية إعادة البناء والمصالحة بعد ١٥ سنة من الحروب الأهلية والإقليمية (١٩٧٠–١٩٩٠)، إن لم نقل مثالاً، فعلى الأقل مثلاً ناقضًا للسلوك المتسلط لدى الأنظمة السياسية المحيطة به، ولتعدد أوجه الفشل في الإنماء في العالم العربي، ولقمع إسرائيل المجتمعَ الفلسطيني على نحو مستمر.

ولم يكن وقوع لبنان "في الخط الأول" داخل الشرق الأوسط المتحوّل يعني أنه استطاع أن يجتاز صراعًا أهليًا قتّالاً وماحقًا طال أكثر من عشر سنين وذلك قبل أن تجتاح حروب الهويّات إفريقيا الوسطى والبلقان، فحسب؛ بل إن ذلك يعني أيضًا أنه كان رائدًا في مبادرات التحول من الاقتصاد الغذائي إلى اقتصاد الخدمات، وفي قطع الصلة بالنموذج السائد في الإنماء القائم على تحديث الزراعة وعلى التصنيع. ولقد تجرّأ لبنان باكرًا، على حساب هجرة ريفية كثيفة وتبعيّة عالية الكلفة في مواجهة الاستيراد، على التخصص في مؤسسات القطاع المصرفي وتكنولوجيا الاتصالات وقد لمع فيها العديد من مواطنيه، في بيروت وفي المهجر.

وكان ذلك يعني أيضًا، طوال زمن طويل، تقدمًا في رفض الانزلاق في السبيل الحربي، وفي البحث عن حلّ للتعايش الإسرائيلي - العربي، مع العلم أن ملعب التوازنات الإقليمية كان يمنعه من التفاوض على اتفاق سلام - وذلك إلى أن ولّد الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ مقاومة مسلحة لبنانية. وكان ذلك يعني في نهاية المطاف اعتماد نظام سياسيّ قائم على تقاسم السلطات بين الطوائف الدينية، المعروف بـ "التوافق" وصولاً إلى منع طغيان ديكتاتورية الأكثرية السكانية أو السياسية على أقليّاته الإثنية والدينية.

وكانت هذه الطبيعة الريادية تُقرأ في دينامية وسائل الإعلام وإبداعيتها، وفي ازدهار الحياة الثقافية والفنية. والحق أنّ من خاب ظنهم بلبنان كانوا كثرًا فزادوا في أعداد الشتات حتى أصبحت أكثر عددًا من سكان لبنان (أربعة ملايين نسمة). وكانت مواضيع النقد متعددة: اختلال التوازن

الفاضح بين المركز والأطراف؛ إهمال وفساد في إدارات الدولة ممتدّ في شبكات نسجها السوريون طوال ثلاثين سنة من الوجود العسكري؛ تكاذب بين أفراد الطوائف الدينية المختلفة "المتساكنة" في لبنان إلا أنها ليست متواطنة.

"ومع ذلك فإنها تدور"(١). فقد صمد لبنان في وجه ما لقي من عدوان جيرانه وفي وجه التصادم بين الإخوة من أُسَرِهِ السياسية والدينية؛ ليس هذا فحسب، بل إن هذا البلد الصغير جدًا (١٠٤٥٢ كلم٢) الواقع على الضفة الشرقية من البحر الأبيض المتوسط، قد استطاع أن يقيم سلامًا نسبيًا في اتفاق الطائف البرلماني (١٩٨٩)، وذلك بإعادة تنظيم اقتسام السلطة بين الطوائف، في الفترة عينها التي تمّت فيها انقلابات كبرى عالمية آذنت بانتهاء الاستقطاب الثنائي، وبتحرير التبادل التجاري. وقد شاركت نخبةُ وأبناء كبار قادة استقلاله بالإضافة إلى زعماء حرب سابقين ومُقاولين جدد نشأوا في بلاد الاغتراب وأثروا في البلاد العربية النفطية، في إعادة بناء بنيته التحتية على نحو جريء أحدث مما كان، وفي إقامة المشاريع الطموحة - المعترَض عليها أحيانًا - تحت راية رفيق الحريري وهو الميليارديرالكبير ومتعهد الإنشاءات ورئيس الحكومة من سنة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ ومن ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤. وقد انتشرت في أوساط الأجيال الشابة المنظمات المدنية والحركات المواطنية مدفوعة بشعار مشترك: "لا للعودة إلى ذلك!".

أزمة متعدّدة الأبعاد

إلا أن إعادة البناء السياسي تأخر في إتخاذ صورته عن إعادة البناء الطبيعي في البلد. وقد فشل ذلك بعد سنة ٢٠٠٤ بتضافر العوامل الداخلية

(١) هذه ترجمة للعبارة الإطالية: Eppur si mueve وهي واردة كذلك في النص (المترجم).

والخارجية العربية، وكان اغتيال رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ إيذانًا بنقطة التحول في الأزمة المتعددة الأبعاد التي مازالت تهزّ لبنان منذ ذلك التاريخ.

وهي أزمة دولية، باعتبار أن الولايات المتحدة وإسرائيل وفرنسا – وهذا للاقتصار على الفاعلين الأساسيين – تبحث عن تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط انطلاقًا من حلبة الصراع اللبنانية. إذ تعتبر الولايات المتحدة لبنان ثالث الميادين في تطبيق سياستها في بسط الديموقراطية بالقوة – وهو تعبير متناقض ينضح بما يحمل هذا المشروع من التعنت – بعدما حدث في أفغانستان والعراق. أمّا إسرائيل التي لم تحزم أمرها للقيام بمفاوضات سلام عادلة مع جيرانها العرب، فإنها تتابع استراتيجيتها الحربية ضدّ دائرة من العداوة لا تنفك تتمدد: فهي تريد أن تضعف في لبنان حليفًا لإيران (حزب الله)، لأن إيران هي القوّة التي تهدّد استئثارها بالسلاح النووي في المنطقة؛ وأن تحبط في لبنان نموذجًا للدولة منافسًا لها. وأما فرنسا فقد قايضت مساندتها المتقاسمة بالتساوي بين لبنان وسوريا – وكانا تحت الإنتداب الفرنسي بصك من عصبة الأمم بين سنتي ١٩٢٠ و١٩٤٣ – بالدفاع الفعال عن استقلال لبنان وبالعداوة المعلنة للنظام السوري. وكان مجلس الأمن في الأمم المتحدة مرتَكزًا أساسيًا لدعم هذه السياسات الثلاث المتواردة التي ساهمت في الأزمة منذ صدور القرار ١٥٥٩ في أيلول ٢٠٠٤ إلى صدور القرار ١٧٠١ في صيف ٢٠٠٦ واضعًا حدًّا لحرب تموز.

وهي أزمة إقليمية أيضًا، إذ إن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار العام ٢٠٠٠، من جانب واحد، قد فتح الباب لإعادة النظر في السيطرة العسكرية السورية على البلد – وهو أمر كان مستحيلاً قبل ذلك. ثم إن الانسحاب السوري الرسمي وشبه الكامل للجيش ولعملاء المخابرات السوريّين، من لبنان في نيسان العام ٢٠٠٥، قد مهّد السبيل أمام الدولة اللبنانية لكي تفرض سلطتها على أراضيها. ومذّاك اختلفت شروط المفاوضات بين سوريا وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل: ولم تعد المقايضة

ممكنة بين سيادة سوريا على الجولان (الذي تحتله إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧) وسيادة لبنان على جنوبه. في مقابل ذلك، فإن تواصل المقاومة الإسلامية اللبنانية بسبب بقاء الاحتلال الإسرائيلي في بقعة صغيرة هي مزارع شبعا، قد أعاد الصلة بين الحسابات اللبنانية والمسألة الفلسطينية، وأعاد الربط بين مستقبل البلاد ومستقبل الشرق الأدنى، الأوسع.

وفي الختام (لا بل على الأخص) فإن الأزمة اللبنانية بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وقد وصلت إلى ذروتها في حرب الصيف ٢٠٠٦، هي أزمة داخلية. فقد حلّ في المسرح السياسي محل التوازن المتعدد الأقطاب، بين النخب من مختلف الطوائف، الذي يسمح بالإبقاء على جو من التفاوض تدريجيًا (قد لا يصل إلى نتيجة بالضرورة)، قسمة ثنائية في البلد، تنحو باستمرار إمّا نحو الرغبة في "المدينة التجارية" الليبيرالية المطلقة، بحماية الغرب، أو نحو المغامرة بـ "القلعة المحاصرة"، قلعة النهوض الإسلامي المرتكز على ما حلم به القوميون العرب سابقًا من أحلام لم تتحقق. فمن جهة "تحالف ١٤ آذار" (٢٠٠٥) – ويجمع السُّنة من تيار المستقبل، والدروز تحت قيادة وليد جنبلاط بطل الاستقلال الجديد عن سوريا، ومجموعات متفرقة من المسيحيين "الاستقلاليين" – المنضوين تحت لواء خيارات رفيق الحريري الليبيرالية المناصرة للغرب. ومن جهة أخرى أحزاب قريبة من الرئيس لحود تتباين في مناصرة سوريا وتدعو، على العكس من ذلك إلى حضور أكبر للدولة، وتضع عداءها للسياسة الأميركية والإسرائيلية في المنطقة في المرتبة الأولى. من هذه الأحزاب من هو علماني كالحزب القومي السوري الاجتماعي والتيار الوطني الحرّ بقيادة الجنرال عون، وبعضها قوميّ عربيّ كالناصريين في صيدا، وبعضها مذهبي كالجماعة الإسلامية وهم من السنة. ويشكل حزب الله رأس الحربة في مسألة النهوض الإسلامي هذه، وهو الأقوى بين مختلف الفرق المدافعة عن "القلعة المحاصرة".

من الحرب إلى التنازع

بعد وقف النار في ١٤ آب ٢٠٠٦، وتعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة في لبنان، وكانت قائمة منذ سنة ١٩٧٨، وانسحاب الجيش الإسرائيلي شبه الكامل من جنوب لبنان في الأول من تشرين الثاني، لم يكن الإرث مقتصرًا على مشهد الدمار الواجب إعادة بنائه فحسب، بل تعدّاه إلى توزيع سياسيّ جديد. وقد أجاب انتشار الجيش اللبناني في الجنوب عن طلب المجتمع الدولي الملح، وعن مطالب إسرائيل وعن تمنّيات حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة. وهو لا يطابق قرار تجريد حزب الله من أسلحته المنصوص عليه في القرار ١٥٥٩ الصادر في أيلول سنة ٢٠٠٤ على الإطلاق، بل إن تطبيقه قد أُلحق بعملية الحوار اللبناني الداخلي الذي بدأ قبل الحرب. وإذ أعلن حزب الله عن "النصر الإلهي" فقد بدا الأمر، فيما يتعلق به، أنه خرج من هذا الصراع وهو أقوى منه سياسيًا عمّا كان عليه في السابق. بعد أن أثبت عن قدراته في المقاومة. وقد وصلت شعبيته وشعبية أمينه العام حسن نصرالله إلى سمت ذروتها لدى الجماهير العربية التي شعرت بأنها قامت بمعركة وحقّقت نصرًا ولو بالوكالة عنها، إثر ما سمته قناة الجزيرة "سادس الحروب الإسرائيلية العربية".

هذا شعور يناقض المواقف المبدئية التي أطلقها العديد من الحكام العرب والمندّدة بـ"مغامرة" حزب الله، ويناقض أيضًا موقف جزء من الشعب اللبناني، وقد شعر بأنه سيق إلى هذا الصراع مرغمًا. وقد عاد شعار "حرب الآخرين" إلى الظهور من جديد، بمعنى أن يكون لبنان مسرحًا مميزًا لتسوية الحسابات الإقليمية والدولية القائمة في هذه المرّة على خلفية الصراع بين الولايات المتحدة من جهة وسوريا وإيران من جهة أخرى. وعلى ما يبدو فإن لبنان هو الضحية المتواترة لهذا الصراع في السلم وفي الحرب على حدّ سواء، وذلك لأن افتراق طبقته السياسية يبدو، بمعظمه، وكأنه يعيد انتاج

خطوط الانقطاع في السياسة الدولية - من دون أن يوضع هذا الاصطفاف الظاهري على محك التحقق.

وينتج عن ذلك تعريف متذبذب متقلب، وعلى الأخص متناقض، للعدو الخارجي، أهو إسرائيل أم سوريا، إيران أم الولايات المتحدة؟ وقد يتجسد في عدو داخلي غالبًا ما يؤخذ مأخذ العميل للخارج. كذلك فإن الحدود الرمزية في المجتمع اللبناني نفّاذة بقدر حدوده الدولية فيشكل تعريف تخطيطها وممراتها موضع خلاف دائم بين أقطاب التمثيل السياسي المختلفين. وقد ظهرت هذه الخلافات في أثناء الحرب ووسمت مجموعة كاملة من المواقف؛ من الدعم المطلق لحزب الله والمقاومة إلى توجيه النقد إليهما، وصولاً إلى إدانة الحزب الشيعي، وإضمار الرغبة في رؤيته يسقط على وقع ضربات الجيش الإسرائيلي.

وتكون بذلك حرب صيف ٢٠٠٦ قد عززت الفرقة، وزادت في تحجر المواقف، وضاعفت الخطر من الميل إلى فرض الحِرْم السياسي. وقد تُرجم ذلك بخاصة، بالرجوع المفرط إلى الاستشهاد بأحداث الحرب الأهليّة في خُطب الزعماء السياسيين من مختلف المشارب. ومازال هذا التذكير المريض يفتت المجتمع اللبناني المقسّم على ذاكرات متحزّبة متعدّدة. وقد حلّ، على ما يبدو، محل حركة التضامن الكبرى التي ظهرت أثناء الحرب في استقبال النازحين، وكانوا بأغلبيتهم من الشيعة، ولاسيما في المناطق ذات الغالبية المسيحية والسنية والدرزية، حلّ محلها بعد وقف النار، إحياءُ العوامل الطائفية، وقد شهدت بيروت سلسلة من المواجهات بين جماعات من الفتيان، من بينها ما كان متكررًا بين الشيعة في الشياح والضاحية الجنوبية وبين المسيحيين في الحيّ المقابل عين الرمانة، ومواجهات أخرى بين الشيعة والسنة في بعض أحياء بيروت الغربية.

إلا أن الانبعاث الدوري لخطوط التماس ذا الصبغة الطائفية، الذي تشير إليه هذه الحوادث، وانتشار قوى الأمن الناتج عن ذلك، في النقاط

الاستراتيجية من المدينة، لا يصحّ، مع ذلك، أن يُنسِيا بأنّ شبكة التحالف السياسية لا يمكن اختزالها بالانتماء الطائفي. وهذا ما تذكّر به ورقة التفاهم بين "التيار الوطني الحرّ" بزعامة الجنرال ميشال عون وحزب الله، حتى ولو كان توقيعها في الخامس من شباط ٢٠٠٦ قد أبرم في كنيسة مار مخايل وهي موقع ذو رمز إذ أنها تقع بين حيَّيْ الشياح وعن الرمانة، ما كان يشكل خط التماس القديم؛ ممّا يؤكّد أنّ ذكرى الحرب الأهلية وذكرى جروحها الطائفية مازالت ترفد بقوة المخزون الرمزيّ في اللغة السياسة. ولم يزل السلوك العمليّ، في الوقت عينه، يحرّك الركود في تمثّل هذه الرموز.

وكان من الصعب، في نهاية العام ٢٠٠٦ الكلام عن "معسكر مسيحي" نظرًا لما فيه من خلافات شديدة. فقد كان الرئيس الماروني إميل لحود، يشكو من نبذ دوليّ ورفض من معظم الطائفة المسيحية. أما المرشح إلى منصب الرئاسة، الجنرال ميشال عون، فقد ألفى نفسه في خندق واحد مع سليمان فرنجية، الزعيم المسيحي الشمالي، رئيس حزب المردة، لكي يلتفا مع من كان معهما من الأحزاب المقربة من سوريا، على قوى "١٤ آذار" المطالبة باستقالة الرئيس.

يطمح هذا الكتاب إلى الإسهام في إدراك هذا الواقع المتداخل بعيدًا عن التبسيط الإعلامي والخلط الإيديولوجي. وقد قبل جميع كتّابه[٢] بمحض إراداتهم في فترة قصيرة، بالتزام منهج التوليف الذي عُرض عليهم. فلهم منّا أحرّ الشكر، وكذلك لـ"فلورنس تروان"، لإقامة الخرائط، ولـ"جيزيل سيماندي" للتكرم بأعمال النشر.

(٢) أنظر التعريف بهم في لائحة المؤلفين في هذا الكتاب.

I

«حرب الثلاثة والثلاثين يومًا»: حصيلة مرعبة

١

حصيلة الدمار

إريك فيرداي

قتلت حرب تموز – آب ٢٠٠٦ في لبنان ما يقارب ١٢٠٠ شخص، وجرحت أكثر من ٤٠٠٠ شخص، وهجّرت ما يقارب المليون. وسببت أضرارًا مباشرة كبيرة جدًا في البنية التحتية وفي السكان. وكانت حصيلة الأيام الثلاثة والثلاثين فادحة الخسارة وكاشفة لعنف الصراع. وكان وقع هذه الخسائر شديدًا على الناس لاسيما وأن البلاد كانت خارجة من خمس عشرة سنة من إعادة الإعمار على إثر حرب أهلية رهيبة (١٩٧٥–١٩٩٠)، هذا وإن الجهد في استعادة الاعتبار لم يكن قد وصل إلى نتائجه المرجوة في بعض المجالات. لذلك فإن هذه الحرب كانت نكوصًا للبنان، وقد وضعت موضع الشك إمكان نهوض لبنان اقتصاديًا وإمكان تحديثه لجهة التجهيزات والبنى التحتية التي أوصلها سياسيو ما بعد الحرب إلى حيّز الإمكان (ولا يصح أن ننظر إلى حصيلتهم نظرة مثالية).

من جهة الضحايا المدنيين والأضرار على السكان، فإن الضريبة التي دفعتها الطائفة الشيعية، حيث تضرب جذور حزب الله بشدة ويلقي فيها الدعم (أنظر لاحقًا الفصل ٩)، كانت مرتفعة جدًا. ومع أن الأضرار التي

لحقت بالبنى التحتية قد طالت جميع السكان ونالت من الاقتصاد اللبناني بأسره، إلاّ أن وقع هذه الخسائر البشرية والمادية غير المتساوي قد غذّى شعورًا بالإهمال وبالعزلة، يفرض على الدولة تدخلاً مناسبًا فيه.

وإمّا أردنا أن نسبر مقدار الأضرار المادية، فإن علينا أن نعود قبل ذلك باختصار إلى حصيلة الحرب الأهلية وإلى وُرَش إعادة الإعمار الأكبر فيها. وقد استعملنا في هذا النص مختلف المصادر الحكومية والإعلامية المتوفرة على الإنترنيت إلى آخر شهر آب ٢٠٠٦[1].

لبنان ما قبل حرب العام ٢٠٠٦: بلد في طور إعادة الإعمار

بغض النظر عن الحصيلة الإنسانية في حرب أهلية دامت خمس عشرة سنة (١٥٠ ألف قتيل، مليونا مهجّر، بقي منهم مليون حتى بعد انتهاء المعارك)، فإن حصيلة الأضرار المباشرة التي تسببت بها هذه الحرب كانت مرتفعة جدًا. وكانت تعود بقسم منها إلى العمليات العسكرية المرتبطة بالمداخلات العسكرية الخارجية (إسرائيلية وسورية) وبقسم آخر إلى المعارك بين المليشيات المتناحرة.

ولم يكن الطيران والغارات الجوية قد استُعملا ما قبل الاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢. وكان الدمار ناتجًا بالأخص من حرب المواقع على

(١) أهم ما نظرنا فيه من المواقع هي: "www.lorient-lejour.com.lb" و"www.dailystar.com.lb"؛ (عناوين الصحافة الناطقة بالفرنسية والإنكليزية)؛ "www.audi.com.lb" (بنك لبناني)؛ "www.reliefweb.int" (موقع معلوماتي للمساعدات الانسانية) "www.lebanonundersiege.gov.lb" (الهيئة العليا للإغاثة)؛ "www.samidoun.org" (منظمة أهلية لبنانية تقوم باقتراح معلومات في تقدير الأضرار) "www.zki.dir.de/applications/2006/lebanon" (مركز الستلايت Based Crisis Information).

طول خطوط التماس ومن معارك تُستَعمل فيها مدفعية كانت أسلحتها ذات قوة نار محدودة نسبيًا.

يصل مجموع ما أصيب من بنايات إلى ٢٥ ألف بناية، منها عشرة آلاف دُمّرت تدميرًا كاملاً أو أصيبت إصابات كبيرة. وقد أصيب ٢١٠ آلاف مسكن منها ٦٥ ألفًا مصابة بأضرار كبيرة و٢٤ ألفًا مُدَمّرة[2]. وكان جبل لبنان أكثر المناطق تضررًا ولاسيما منه ضاحيتا بيروت الجنوبية والشرقية، وكذلك ما هو واقع في جنوب جبل لبنان (أقضية بعبدا وعاليه والشوف). أما بيروت فقد أصيبت هي أيضًا بأضرار كبيرة. وأما الشمال فأقلّ من ذلك، وأما الجنوب وبعلبك فيقعان في منزلة بين المنزلتين. وعلى الرغم من المعارك المتكررة والتدخل الإسرائيلي المستمر، وقد أدّى إلى هجرات عديدة، فإن المعدل الوسط للدمار في هاتين المنطقتين قد بقي محدودًا في أثناء الحرب الأهلية.

كذلك فإن البنى التحتية قد تضرّرت من الحرب. على أن ذلك لم يكن مرتبطًا بالتدمير المباشر وحسب، بل كذلك بالإهمال وعدم الصيانة وغياب الإدارات المسؤولة عنها. أضف إلى ذلك، أن قدرات استيعاب هذه البنى بقيت على حالها طوال الحرب ولم تواكب زيادة عدد السكان وتوزُّعهم المستجد بسبب النزوح. ولذلك فإن مستوى الخدمات قد انحطّ انحطاطًا عظيمًا. مثلاً، كانت التغذية بالتيار الكهربائي في العام ١٩٩٠ محدودة بمعدل ستّ ساعات في اليوم، وكانت تختلف اختلافًا شديدًا من منطقة إلى أخرى. ونظرًا إلى طول المدّة، فإن الناس اهتدوا إلى بدائل كاستعمال المولدات الكهربائية وحفر الآبار.

بعد العام ١٩٩١-١٩٩٢، كانت عودة الدولة إلى ممارسة سلطتها على معظم الأراضي اللبنانية إيذانًا بانطلاق عمليات إعادة الإعمار. وقد اعتُمد

(٢) المصدر: أوجيه الدولية، Damage Assessment, CDR, 1994.

مجلس الإنماء والإعمار على أنه المؤسسة الأولى في هذه العملية. وكان قد أُنشىء في العام ١٩٧٧، إثر حرب السنتين لينسق بين الجهود المبذولة للنهوض بالبلد، ثم أعيد إحياؤه سنة ١٩٩١. وقد أداره منذ نهاية الحرب الأهلية مقرَّبون من رفيق الحريري، وبعد أن أصبح رئيسًا للوزراء، في العام ١٩٩٢، جعله الأداة الأولى لتنفيذ سياسته في إعادة الإعمار.

ووَصلت كلفة ذلك إلى ما يقارب الخمسة مليارات دولار، من سنة ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٥، مُوِّلتْ بنسبة ٥٨٪ من الهبات والقروض الميسَّرة. وكان هدف رفيق الحريري أن يعزّز الفرص للانطلاق بالاقتصاد اللبناني من جديد، ولاسيما قطاعات التجارة والسياحة والمال، وهي المعتبرة على أنها مفتاح العودة إلى ما كان عليه المستوى قبل الحرب. وقد أحظت الاستثمارات تأهيلَ البنى التحتية وتطويرها. وحظيت الكهرباء بالمرتبة الأولى؛ وعلى ما تمّ فيها من تقدّم، إلا أن ذلك اقتصر على العاصمة وحدها فكانت عشية الحرب الأخيرة تحظى بتغذية دائمة. وحَظي النقل البريّ بالمرتبة الثانية من الإنفاق. فزُوِّدت العاصمة والمناطق الساحلية بشبكة من الطرق السريعة شبه كاملة. كذلك فقد بُنيت أجزاء من الطريق السريع نحو دمشق. أما باقي الشبكة فقد تمّ تحديثه. وقد انصبت الاستثمارات أيضًا على المواصلات والاتصالات الهاتفية، ولاسيما المرفأ، والمطار والهاتف (تأهيل الثابت منه وإطلاق المحمول).

وقد طالت الاستثمارات، بعد ذلك، ماء الشفة والتمديدات الصحية وجمع النفايات، بإصرار المُدينين الأوروبيين جزئيًا.

ولم تكن هذه السياسة، بنظر العديد من المراقبين، قد وجَّهت عنايتها بالقدر الكافي إلى قطاعات الإنتاج كالصناعة والزراعة على سبيل المثال[٣].

(٣) أنظر مثلاً مساهمتي كمال حمدان وشارل نحاس في ملف: 'Liban: dix ans après la guerre civile". Maghreb Machrek Monde arabe, n°169, 2000؛ أومواقف جورج قرم في **لبنان المعاصر، تاريخ ومجتمع**، المكتبة الشرقيّة.

كما وأن تكثيف هذه الاستثمارات في بيروت ومحافظة جبل لبنان كان موضع انتقاد الممثلين السياسيين في أطراف البلاد، وهي الأفقر والأقل حظًا من هذه الاستثمارات (أنظر الجدول رقم ١). ومع ذلك فإمّا قيس هذا الخلل بنسبة عدد السكان يصبح وقعه أقل. على أنه من الممكن الاحتجاج بأن الكثافة في المناطق المركزية ناتجة من نسبة الدمار الأعلى فيها ومن أنها تشكل مركز التجهيزات الفريدة التي تؤَمِّن المواصلات إلى جميع أنحاء البلاد، وأفضل مثل على ذلك هو المطار.

جدول ١: **توزيع الاستثمارات على المناطق المرتبط بإعادة الإعمار إثر الحرب الأهلية في لبنان.**

	مجموع الاستثمارات المقدرة (بملايين الدولارات)	إستثمارات مصروفة أو في سبيل الصرف (٢٠٠٥، النسبة من المجموع العام)	توزع السكان (٢٠٠٤)
بيروت	٧٨١,٧	٪١٥	٪١٠
جبل لبنان	١٩٣٩,٩	٪٣٨	٪٤٠
لبنان الشمالي	١٠٣٦,٢	٪٢٠	٪٢٠
البقاع	٥٤٢,١	٪١١	٪١٣
الجنوب والنبطية	٨٠٢,١	٪١٦	٪١٧
المجموع	٥١٠٢,٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار، ٢٠٠٥، الوكالة المركزيّة للإحصاء، ٢٠٠٤.

كان من المفترض أن يتَّبع صندوق المهجرين سياسة تمكّن هؤلاء من العودة إلى قراهم وبلداتهم المدمّرة، ومن إعادة إعمارها في أنحاء البلاد كلها ماعدا الجنوب. وقد أُنفق في هذا السبيل ما يقارب الملياري ونصف المليار

دولار بين العامين ١٩٩٣، و١٩٩٧، و٥٠٠ مليون منذ ذلك التاريخ. وقد مكّنت هذه السّياسة من إعادة إعمار بلدات أصابتها المعارك في الجبل، ومن إعادة تأهيلها، ومثال ذلك ما تمّ في عاليه والدامور. وقد قام صندوق المهجَّرين بعمليات كثيرة واسعة النطاق، أكبرها بناء ٩٠٠ مسكن في منطقة أصابتها المعارك في طرابلس. على أن حصيلة هذه السياسة كانت غير حاسمة. فلم يستفد منها العديد من المناطق المختلطة في الشوف وعاليه، وذلك بسبب الموانع السياسية واستحالة المصالحة المحلية. أضف إلى ذلك أن تقدير التعويضات كان فيه بعض التعسف، نظرًا إلى ما في إدارته من محسوبيات أو من مقايضات سياسية تمت على أعلى المستويات، كما حدث يوم أُخلي المهجرون من قلب مدينة بيروت. ولم تكن نسبة العائدين نهائيًا إلى بلداتهم الأصلية في جبل لبنان تتعدى العشرين بالمئة(٤).

وقامت في المدن التي تعرضت لأضرار جسيمة مشاريع إعمار مختلفة وصلت إلى نتائج متفاوتة. والحق أن رمز إعمار لبنان قد تمثل في إعادة إعمار "البلد" في مدينة بيروت. وقد قامت هذه العملية على مساحة تصل إلى ١٨٠ هكتارًا وعُهد بتنفيذها، مع ما أثير من جدل حول ذلك، إلى شركة خاصة مُنحت امتيازات واسعة المجال، وهي شركة سوليدير، وكان صاحب أغلب الأسهم فيها رفيق الحريري نفسه. وقد أصبحت الشركة مالكة لمجموع الأراضي باقتراع في مجلس النواب، وأعطي أصحاب الحقوق فيها أسهمًا مقابل حقوقهم بدلاً من الدفع نقدًا. وإذ أصبحت سوليدير حرّة جزئيًا من الالتزام المُكلف بالتموّل لدى القطاع المصرفي، فقد شرعت بتنفيذ مشاريع طموحة، منها إقامة شبكة من الطرقات العصرية، وردم البحر بما يزيد على ٦٥ هكتارًا، وإقامة ساحات عامة ذات مواصفات عالية. وقد

---

(٤) المصدر: المؤسسة اللبنانية للإنماء الاقتصادي والإجتماعي،
Le mouvement de retour des déplacés à leur localité d'origine. Faits et limites, www.ildeslebanon.org, 28 août 2006.

أعادت تأهيل الأحياء التاريخية الأنيقة المتصلة بساحة النجمة وشارع "فوش – أَلّنْبي" فأصبحت في أثناء سنوات قليلة مقصدًا يعجّ بالناس ويؤمه السياح وأهل البلد على حد سواء. وقد بيع في "البلد" منذ العام ٢٠٠١ جزءٌ كبيرٌ من الأراضي، وأقيم فيها العديد من المشاريع الفندقية والسكنية الفاخرة والتجارية من الأصناف العليا. إلا أن قطاع المكاتب بقي فيها أقلّ حيوية من ذلك.

ويُلحظ أنه منذ سنة ٢٠٠٢ عادت ورش الأعمال إلى التوجه نحو إظهار التراث القديم في المدن الثانوية؛ طرابلس وبعلبك وجبيل وصيدا وصور، ونحو تحسين شروط الأخذ بقضايا البيئة. وقد حظيت هذه المشاريع بمساعدة البنك الدولي وغيره من المُدينين الدوليين. وكان في هذه الحركة إشارة إلى تبدّل منهجي مقارنةً بعملية إعادة الإعمار نفسها. على أن العمل في العديد من الورش ظلّ مع ذلك معلقًا.

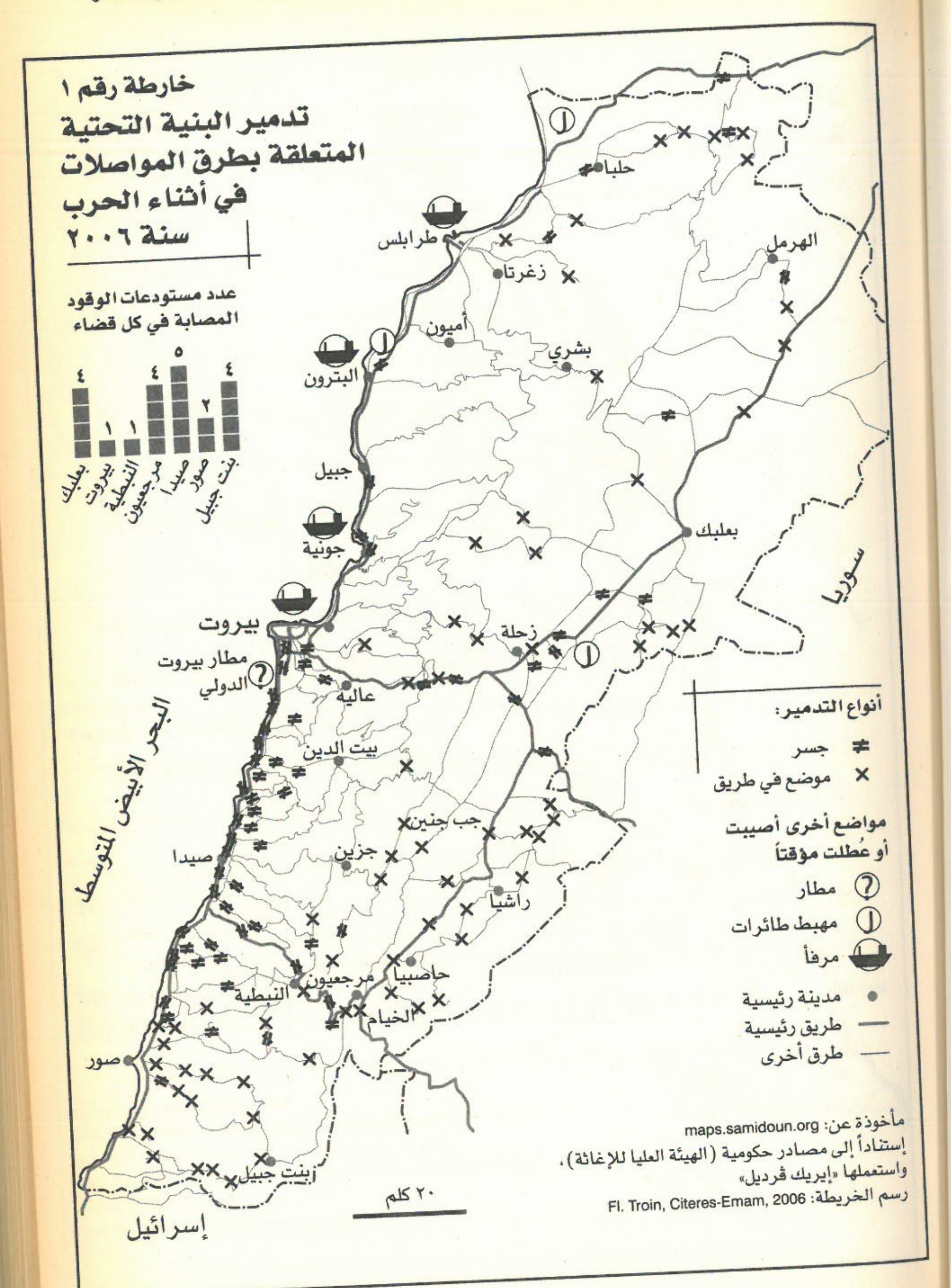
من هذه الورش اثنتان متعلقتان بالسكان من الشيعة، لا بدّ من ذكرهما: الأولى أليسار وهي عملية لإعادة تنظيم الجزء الجنوبي الغربي من ضاحية بيروت الجنوبية، وهي منطقة تتكاثر فيها أحياء لا تخضع للتنظيم المدني يسكنها مهجّرون ومحتلون. وكانت الغاية من ذلك أن يُبنى ٧٥٠٠ مسكن شعبي وأن تُحَسَّن البنية التحتية، وأن تُعاد الواجهة البحرية إلى سابق عهدها فتدمج هذه المنطقة بالمدينة، برعاية الدولة. ولم يحقّق من ذلك شيء سوى بناء الطريق السريع المؤدي إلى المطار ومنه إلى الجنوب، وذلك نظرًا لتضييق الدولة هوامشَ الحركة المالية بعد السنة ١٩٩٦–١٩٩٧، وبسبب النزاعات السياسية، حول هذه المسألة وحول غيرها، بين الأحزاب الشيعية الممثِّلة للسكان المحليين – ولاسيما حزب الله – وبين رفيق الحريري.

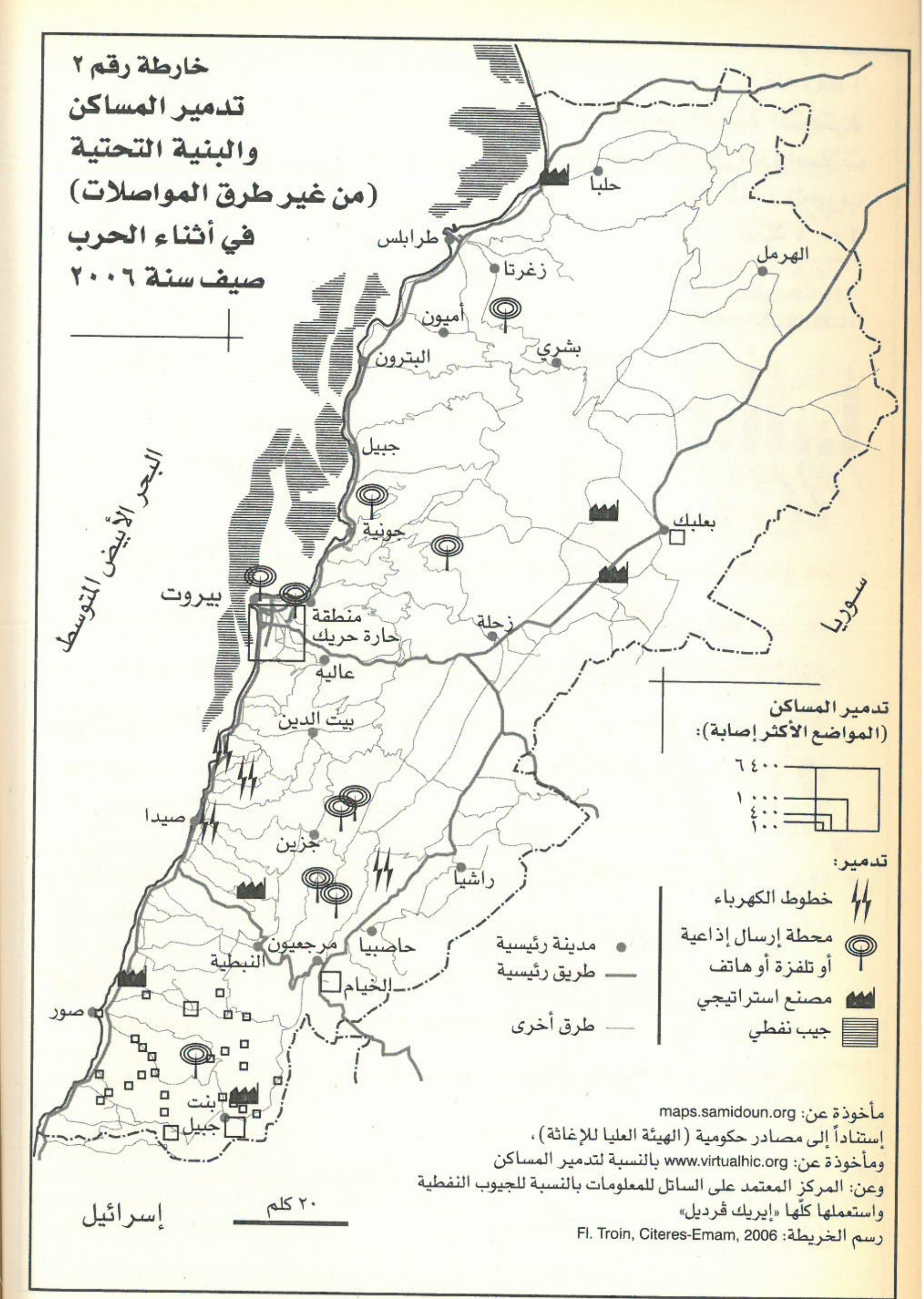
مشروع كبير ثان بقي معلقًا هو خطة إعادة الإعمار في المنطقة المحتلة من جنوب لبنان. وكان معدًا لإظهار وجود الدولة في المنطقة المتوقَّع أن تنسحب منها إسرائيل وكانت تحتلها منذ العام ١٩٧٨. وكان من المتوقَّع أن

يتمّ بمقتضاه عملية نزع الألغام وتنفيذ مشروع للريّ من مياة الليطاني، وكان معلقًا منذ ما يقارب الخمسين سنة، وتأهيل البنية التحتية وتطويرها (طرقات، ماء، إدارات)، وتقديم الإعانات الاجتماعية وغير ذلك. وقد أسهم الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في العام ٢٠٠٠، والنزاع على مزارع شبعا، ورفض الدولة الدخول إلى المنطقة، في اختزال مشاريع التنمية المقرّة أساسًا إلى النزر اليسير. وقد اقتصرت مشاريع الدولة، طوال هذه الفترة كلها، على تأسيس مجلس الجنوب وهو هيئة سيطرت عليها حركة أمل الشيعية، يوزع المساعدات على نحو محصور وبمنظور استنسابي. وقد حصل حزب الله منذ العام ٢٠٠٤ على إدارة ما يزيد على الستين بلدية فبات المُوَصِّل الذي لا يمكن تجنبه في توزيع الخدمات على السكان.

وخلاصة القول فإن سياسة إعادة الاعمار المتبعة في فترة ما بعد الحرب قد حققت إنجازات طموحة وأدّت إلى تحسين ملموس في البنية التحتية، وكانت رافعة لمجمل الانطلاقة الاقتصادية في البلاد. ولا بد من تقدير كلفتها، وغالبًا ما استُنكرت باعتبارها سببًا في تضخيم الدَيْن على البلاد، قدرَها الصحيح: في العام ٢٠٠٠ كانت تمثل ١١٪ من إنفاق الدولة المتراكم منذ ١٩٩٣ وقد تضاءلت هذه النسبة منذ ذلك التاريخ. ولا ينبغي إهمال حصة القطاع الخاص فيها؛ أكان ذلك عبر الاستثمارات الفردية أو الآتية من المهاجرين أو المستثمرين الأجانب.

ولكنّ هذه السياسة كانت عرضة للتهم بالاستزلام والفساد، في بلد تكثر فيه هذه الممارسات. أضف إلى ذلك أن إهمال الأطراف، ومهما تفاوتت حقيقة الأمر فيه، فإن الشعور به قوي؛ وإهمال الطبقات الشعبية، قد غذّيا المطالب في وجه سياسة محكوم عليها بأنها غير منصفة لا بل جائرة. ولسوف يزداد وقع هذا العبء ثقلاً بنتائج الحرب في صيف سنة ٢٠٠٦.





مأخوذة عن: maps.samidoun.org
إستناداً إلى مصادر حكومية (الهيئة العليا للإغاثة)،
ومأخوذة عن: www.virtualhic.org بالنسبة لتدمير المساكن
وعن: المركز المعتمد على الساتل للمعلومات بالنسبة للجيوب النفطية
واستعملها كلّها «إيريك ڤرديل»
رسم الخريطة: Fl. Troin, Citeres-Emam, 2006

الدمار في العام ٢٠٠٦

إن ما نتج من دمار في هذه الحرب كان في معظمه بسبب القصف الجوي والبحري. وقد أدّيا إلى دمار كبير، قُدِّر في أواسط آب من العام ٢٠٠٦ بثلاثة مليارات وست مائة مليون دولار من الخسائر المادية المباشرة، منها ما يقارب المليار ومائتي مليون دولار في البنية التحتية والمؤسسات الصناعية، ومليارين وأربعمائة مليون في المساكن والمتاجر[(٥)]. وكان القسم الأعظم من المواقع المدمَّرة في مجال البنى التحتية يقع على ما أُنجز من أعمال في سنوات إعادة الإعمار. وهذا يمثل نكوصًا من وجهتي النظر العملية والرمزية. وقد عانى سكان البلاد جميعًا من الشلل الاقتصادي؛ إلا أن الأضرار في البنية التحتية والدمار في القرى والأحياء السكنية وكذلك النزوح القسري، قد أصابت السكان الشيعة على وجه الخصوص.

استهدف القصف أول ما استهدف البنية التحتية من طرق المواصلات. وكانت الهجمات التي أصابت المطارات والمرافئ معتدلة نسبيًا: وكان هدفها الأول عزل البلاد عن الخارج. وبعد وقف الأعمال الحربية بأيام، كان بإمكان حركة النقل الجوية والبحرية أن تعود إلى بيروت؛ أمّا ما أصاب الجسور والطرقات من غارات، فقد كان أقسى من ذلك بكثير، إذ دُمّر جزء من الإنجازات القريبة العهد (أنظر الخارطة رقم ١): ٧٧ جسرًا و٨٠ جسرًا على طريق ومخرجًا من طريق سريع (بحسب الهيئة العليا للإغاثة) أو ١٠٧ جسور (بحسب مجلس الإنماء والإعمار)، بالإطافة إلى ٦٣٠ كيلومترًا من الطرقات والطرقات السريعة. وقد بات السير باتجاه الجنوب وعبر الجبل

---

(٥) المصدر: الهيئة العليا للإغاثة. (من استشهاد بها لـ: The Lebanon Weekly Monitor, Banque Audi). إلا أنه بعد ثلاثة أشهر انخفضت هذه التقديرات، وقد قدّر تقرير حكومي قيمة الأضرار بمليارين وثمانمائة مليون دولار (The Daily Star, 25 novembre 2006, Osama Habib "Report downgrades, estimate of direct war losses").

صعبًا جدًا بسبب هذه الغارات. كما استهدف العديد من نقاط العبور إلى سوريا. وكان القصف على جسر المديرج الواقع على الطريق السريع المؤدي إلى دمشق، وهو مشروع كانت كلفته عالية الثمن نظرًا لمروره فوق واد عميق، دليلاً على إرادة إسرائيلية في ضرب رمز من رموز إعادة الإعمار لا شبيه له من حيث كلفته المالية، مع العلم أنها لو ضربت مداخله لحققت بذلك أهدافها الحربية.

واستُهدِفت كذلك معامل الكهرباء ومخازن الوقود: فاضطربت التغذية بالتيار في الجنوب اضطرابًا كاملاً، أما باقي المناطق فخضعت للتقنين (أنظر الخارطة رقم ٢). وأصيب العديد من خزانات المياه وقنواتها الرئيسية، وانقطعت المياه في الجنوب بسبب انقطاع الكهرباء. وتشكل الأعطال في هذين المرفقين العامل الأول في تردي الحالة المادية في البلدات الجنوبية حيث تجمع اللاجئون بكثافة. وأصيبت أيضًا خمس مستشفيات و٣٥٠ مدرسة في الضاحية الجنوبية وفي الجنوب. ونعدّ في الختام بين الإصابات ما يقارب ٩٠٠ مؤسسة صناعية وتجارية متوسطة الحجم، في جميع الأراضي اللبنانية، مثل معمل حليب لبنان في البقاع وهو ينتج ٧٠٪ من الحليب في لبنان.

وتمثل الأضرار في البنايات السكنية (بما في ذلك مراكز العمل والمحالّ التجارية الواقعة في الطوابق الأرضية منها) ما يقارب ثلثي قيمة الأضرار المقدرة. فقد أصيب بمقتضى تقدير وضعته الحكومة اللبنانية في نهاية آب، ١٣٠ ألف مسكن بمختلف أنواع الإصابات، منها ١٦ ألف مدمَّرة. ويكون بذلك عدد الذين حرموا من الإقامة بمنازلهم يقارب الـ ٣٠٠ ألف نسمة.

يطال هذا الدمار على وجه الخصوص مناطق يسكنها الشيعة منها: ٣٠٪ من الأضرار في الأبنية في ضاحية بيروت الجنوبية الشرقية (أنظر الجدول رقم ٢)؛ ولاسيما حارة حريك وهي الحي الذي تقوم فيه معظم مؤسسات حزب الله، فقد أصيبت بأفدح الأضرار: ١٨٢ بناية باتت قاعًا صفصفًا

و١٩٢ بناية أصيبت بأضرار بدرجات مختلفة، ما يشكل ٩ آلاف مسكن مدمر أو غير صالح للسكن. كذلك فإن الأضرار التي لحقت بمدن جنوب لبنان وقراه كانت فادحة، وتمثل ما يقارب نصف قيمة الأضرار المقدرة: ٦ آلاف مسكن مدمّر و١٣ ألف مسكن متضرر بنسبة كبيرة[٦]. وعلى ما يبدو فإن بنت جبيل قد دُمِّرت بمعظمها: ١٢٠٠ بناء من أصل ١٥٠٠[٧].

جدول رقم ٢: **توزيع الأضرار اللاحقة بالمساكن والمتاجر على المناطق، بسبب "حرب الثلاثة والثلاثين يومًا"**

المنطقة	الكلفة بملايين الدولارات	النسبة من الكلفة الإجمالية
بعبدا (الضاحية الجنوبية)	٧٣٠	٣٠٪
لبنان الجنوبي مجتمعًا	١١٧٥	٤٩٪
البقاع مجتمعًا	١٠٠	٤٪
أضرار مختلفة وغير محددة المكان	٤٠١	١٧٪
المجموع	٢٤٠٦	١٠٠٪

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار، ١٧ آب ٢٠٠٦
(يستشهد به: The Lebanon Weekly Monitor, Banque Audi)

أما باقي البلدات ممّا أصيبت بأضرار شديدة فهي القريبة من الحدود. وقد تواجه فيها الجيش الإسرائيلي يسانده الطيران والمدفعية، وحزب الله مزودًا بسلاح مضاد للدبابات. في الخيام، الواقعة نحو الشرق، دُمِّر ١٢٠٠ بيتٍ تدميرًا كاملاً، وأصيب ٢٣٠٠ بإصابات اعتبر ترميمها

(٦) بحسب الوكالة الفرنسية للأنباء (٢٨ آب ٢٠٠٦) مستشهدة بأحد المسؤولين في مؤسسة جهاد البناء، وهي منظمة مقربة من حزب الله.

(٧) United Nations Office For The Coordination of Humanitarian Affairs, Situation Report 35. Lebanon Response, 28 août 2006, p.1.

ممكنًا، وسلم ٥٠٠ من بيوتها[٨]. ولحقت بصور هجمات شديدة دمَّرت ١٣١ بناية، أو أصابتها إصابات شديدة، منها ١٦ بناية شاهقة، بالإضافة إلى أحد عشر جسرًا[٩]. وآخر المناطق المشمولة هي البقاع ولاسيما منها التجمع السكني في بعلبك: وهي المدينة التي شهدت على تأسيس حزب الله وفيها مؤسساته الخيرية العظيمة النشاط؛ وقد ضُربت بغارات جوية فأُصيبت إصابات عنيفة. وتصل حصيلة المساكن المدمرة كليًا في البقاع بأسره إلى ٣٣٠ مسكنًا، والشديدة الأضرار ٤٧٦، حصة بعلبك منها ٨٠٪. وبات ٤٠٠٠ من سكانها وقد فقدوا مساكنهم[١٠]. وفيما كان العمل على نزع الألغام المتعلق بالمرحلة السابقة من الصراع يكاد يبدأ، إذ بأكثر من مئات الآلاف من القنابل ذات الذخيرة الدنيا تُرمى في الجنوب على وجه الخصوص: لعلّ منها ٧٠٪ يكون قد أُلقي في الأيام الثلاثة الأخيرة من الحرب، أي بعد أن كان وقف المعارك قد بات أمرًا مفعولا. ويُثقل هذا الحال كاهل السكان بخطر دائم، وكان إلى ٢٨ آب قد أوقع ١٤ قتيلاً و٤٧ جريحًا[١١].

وقد احتج العديد من المراقبين ولاسيما المنظمات العالمية المدافعة عن حقوق الإنسان من مثل "هيومن رايتزواتش" (Human Rights Watch) و"أمنستي أنترناشيونال" (Amnesty International)، على دعوى الجيش الإسرائيلي القائلة بأن الضحايا البشرية والتدمير المفرط في البنية التحتية

(٨) The Daily Star, 22 août 2006; et Damage Assessment Southern Lebanon. UNDP and Local Municipalities, carte téléchargeable sur www.virtualhic.org, 28 août 2006.

(٩) UNOSAT, Satellite Identification of damage in Region of Tyre, Lebanon. Post-Crisis Ikonos Satellite Imagery on 14 August 2006, www.unosat.org.

(١٠) Humanitarian Information Centre For Lebanon, Beqaa Damage Assessment, UN and Local Municipalities, www.virtualhic.org, 29 août 2006.

(١١) UNDP, Mine Action, Information on Mine and UXO Victims, Casualties from August 14, 2006 to August 28, 2006.

والأبنية السكنية، كانت من باب "الأضرار الجانبية" التي سببتها التدخلات والضربات الموجهة إلى بنية حزب الله التحتية وإلى مقاتليه. واحتجت على حزب الله الذي قد يكون قد استعمل المدنيين دروعًا بشرية لحماية نفسه (أنظر لاحقًا الفصل ٢٦).

يضاف إلى ذلك وقوع كارثة بيئية كبرى إثر قصف خزانات الوقود في معمل الجية الحراري في ١٣ و١٥ تموز الواقع على بعد ٢٥ كلم إلى الجنوب من بيروت. فقد تدفق إلى الشاطىء اللبناني ما بين مائة ألف إلى مائة وخمسين الف طنّ من الفيول ما تسبب بانتشار بقعة سوداء تناهز في عظمها البقعة التي سببها غرق ناقلة النفط "إيريكا" في عرض بحر منطقة "البروتاني" سنة ١٩٩٩. وعلى مايقوله المراقبون عبر الأقمار الصناعية، فإن هذه البقعة قد أصابت الساحل على طول ١٥٠ كلم، من الجيّة إلى الحدود الشمالية، مفسدةً الشواطىء والمرافىء ومضرةً بالحياة البحرية. وقد أصيب الصيد في لبنان بنكبة. ونظرًا لتتابع الحرب، فقد أدّى التأخر في اتخاذ تدابير التنظيف إلى مضاعفة وقع هذا التلوث، بسبب ترسّب المواد في قعر البحر. كذلك فإن الشاطىء في سوريا أمام طرطوس قد أصابه جنوح هذه البُقعة، حتى أنها وصلت إلى شواطىء قبرص وتركيا. وتشكل هذه البقة السوداء، على نطاق أوسع، بحسب ما يقوله العديد من منظمات الدفاع عن البيئة، تهديدًا بعيد المدى للحياة الحيوانية في المتوسط، يصيب أنواعًا منها كالطون الأحمر أو السُلَحْفاة الخضراء.

نتائجُ مأساوية

كانت نتائج الدمار والأضرار في "حرب الثلاثة والثلاثين يومًا" فادحة ومتعددة الأوجه. وقد أعادت البلاد إلى إدارة الطوارىء وإلى ورش الإعمار في وقت كان يتجه فيه إلى التفرغ إلى أولويات جديدة.

وتشكل كلفة تدمير البنية التحتية وحدها، من وجهة النظر المالية، في حرب إسرائيل عام ٢٠٠٦، ما يعادل خمس الاستثمارات في إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية. وتصح المقارنة بين عدد المساكن المتضررة فيها (١٣٠ الفًا) وبين الـ ٢٢٠ الف مسكن المتضررة بنفس النسبة في العام ١٩٩١. وتقترب الكلفة المقدرة للأضرار الواقعة في البنايات السكنية من المبالغ المقررة لسياسية عودة النازحين (ما يقارب الثلاثة مليارات من الدولارات بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٢).

وقد أصيب الاقتصاد الوطني إصابات شديدة، إذ قدّر برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعشرة مليار دولار إلى خمسة عشر مليارًا الخسائر بسبب توقف النشاط التام وانقطاع السياحة. وقد تسبب الصراع بموجة من الهجرة قُدِّرت بما يزيد على ٢٠٠ الف، قد يكون جزء منها هجرة نهائية.

ولئن أصاب الركود الاقتصادي وتعطيل الجيش الإسرائيلي لبعض البنى التحتية جميع سكان لبنان، فإنه من المؤكد أن سكان الجنوب وسكان ضاحية بيروت الجنوبية، كذلك سكان البقاع ولو بقدر أقل من ذلك، قد نالتهم نتائج الحرب على النحو الأكثر قربًا. ويتوجب على الدولة اللبنانية، في الأعوام القادمة، أن تتمكن من إدارة التجاذب بين أهداف وطنية ترمي إلى إعادة الاقتصاد والبنية التحتية إلى وضعهما الطبيعي وبين النظر بعين الاعتبار إلى الحاجات الخاصة بالطائفة الشيعية. أما في الوقت الحاضر فيجب إعادة إعمار القطاعات المدمّرة وإعادة تأهيلها، وأما على المدى المتوسط، فينبغي إصدار علامات رمزية تُحظي الاندماج الاجتماعي وتفتح آفاق التطور الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المحرومة. وأمّا حال الفرقة بين هذه الشريحة الاجتماعية وبين الدولة المتمثل بعزلتهم عنها وتخليها عنهم، أكان ذلك وهمًا أم حقيقة، فإنه يفسِّر في جزء منه، الثقة التي وضعتها هذه الشريحة في حزب

الله. فما إن انتهت الأعمال الحربية حتى انبرى هذا الحزب إلى منح المساعدات والتعويضات لضحاياها، وأما الدولة فقد كان تحركها بطيئًا جدًا. وفي هذا رهان على شرعية الدولة اللبنانية؛ على أن هامش حركتها في هذا الإعمار الجديد سيصطدم في وقت قريب بالمعيقات المالية المرتبطة بحجم الدين، ما سوف يضعها عاجلاً أم آجلاً أمام خيارات مؤلمة.

٢

اقتصاد هش وكلفة باهظة

ليلى فينيال

في الرابع عشر من شهر آب سنة ٢٠٠٦ بعد أن تحقق وقف النار، قُدّرت كلفة الدمار المباشرة في لبنان (البنية التحتية لطرق المواصلات وشبكة الكهرباء والأبنية السكنية والتجارية والمنشآت العسكرية) بأكثر من ثلاثة مليارات دولار[١]؛ ما يمثّل نزيفًا بمقدار سُبع الناتج الفردي الإجمالي في لبنان (٢٢ مليار دولار للعام ٢٠٠٥)، وهو البلد الصغير ذو الأربعة ملايين نسمة ولا تتعدى مساحته مساحة مقاطعة فرنسية واحدة. أضف إلى ذلك أنه، بحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية، لو أضيفت الكلفة المباشرة (الدمار) إلى الكلفة غير المباشرة (توقف الأعمال)، فإن الكلفة الشاملة على لبنان قد ترتفع إلى ١٥ مليارًا. إن النتائج الاقتصادية للحملة الإسرائيلية قد أتت أشد وقعًا من المنتظر، لاسيما وأن الاقتصاد اللبناني كان، قبل نشوب هذا الصراع، يشكو من داءين متواترين: آثار الحرب وإعادة الإعمار من جهة، والنتائج الهدامة لعدم الاستقرار السياسي الوطني من جهة أخرى.

(١) Weekly Update, Banque Audi, Beyrouth, 14-19 août 2006

آثار الحرب وعدم الاستقرار السياسي

كان لبنان، لدى خروجه من الحرب سنة ١٩٩١ مستنزفًا اقتصاديًا. فقد وصل الاستثمار الخاص إلى أدنى مستوياته، وانهار القطاع العام، وكانت نسبة غلاء المعيشة بمقدار ١٢٠٪ في السنة. وقد عادت البلاد إلى النمو بفضل مشاريع الإعمار ولاسيما منها الشق العقاري، وبفضل النشاط النامي في قطاع المال. وقد دفع هذان القطاعان من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ١٩٩٧، نسب النمو في البلاد إلى ما يقارب ٦٪ إلى ٧٪ في السنة. وقد بدأ النمو بالتباطؤ ابتداءً بسنة ١٩٩٧ (بمعدل ٢٪ إلى ٣٪ من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥)، إلا أنه بعد خمس عشرة سنة على نهاية الحرب الأهلية كانت الثروة الداخلية قد زادت خمسة أضعاف: في العام ٢٠٠٥ كان الناتج الفردي الإجمالي يناهز ٥٠٠٠ دولار للفرد[٢]؛ وكان الناتج الوطني الإجمالي للفرد بنسبة التكافؤ في القدرة الشرائية يناهز ٥٤٨٠ دولارًا[٣]. وكان غلاء المعيشة في هذه الفترة ممسوكًا: فقد استقر في العام ٢٠٠٥ على حوالي نسبة ١٪.

على أن اقتصاد ما بعد الحرب هذا كان هشًا، فعاد، بتباطؤ إيقاع العمل في إعادة الإعمار في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، خطر اختلال التوازن إلى الظهور. وذلك أن النمو يسير على إيقاع الاستهلاك الداخلي في جزئه الأكبر، والاستهلاك منوط بتحويلات المهاجرين الكثيفة، المقدرة بـ ٥,٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٤[٤]. هذا من جهة أمّا من جهة أخرى، فقد قامت إعادة الإعمار على حساب دَيْن كبير على الدولة، وصل في نهاية العام ٢٠٠٥ إلى ما يناهز ٣٨ مليار دولار، أي ما نسبته ١٧٠٪ من الناتج الفردي

(٢) Country and Market Update Lebanon, Banque Audi, Beyrouth, 2005

(٣) L'Etat du monde 2005, "Tables statistiques". La Découverte, paris, 2005

(٤) Richard H. Adams, 2006, Migrations, Remittances, and Development. The Critical Nexus in the MENA, United Nations, UN/POP/EGM/2006/1, 18 avril 2006.

الإجمالي للبلاد، يضاف إلى هذا المبلغ ١٠ مليارات من المتأخرات. وعلى صعيد آخر، فالبطالة الكثيفة منتشرة، وكانت في حدود ١١,٥٪ من نسبة السكان العاملين في العام ٢٠٠١ وذلك بحسب إحصاءات رسمية قد لا تعطي الظاهرة حقّها. وتزداد نتائج هذه البطالة الكثيفة وقعًا نظرًا لأنها تطال شريحة من السكان يصل معدّل العمالة[٥] فيها إلى ٣٥٪، وهذا من أضعف المعدلات بين دول حوض المتوسط. ويؤدي هذا الاتجاه إلى هجرة العمل المؤقتة، إلا أنها غالبًا ما تتحول إلى هجرة دائمة لمن يستطيعون إلى ذلك سبيلاً. وإذا بحركة هجرة الكفاءات التي بدأت في الحرب الأهلية، تستمر، يغذيها الواقع القائم على أن الشباب ما دون سن العشرين، وهم يمثلون نسبة تزيد على نصف مجموع السكان، يواجهون سدًّا في سوق العمل الرسمي، مع العلم أنهم مؤهلون تأهيلاً يفوق مستواه العام في لبنان المستوى في باقي الدول العربية، وأن قطاع التعليم العالي في لبنان يؤهّل جزءًا لا بأس به من نخب المنطقة.

ويُظهر تأرجح النموّ هشاشة الاقتصاد اللبناني: فهو قد تراجع تراجعًا بسيطًا سنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، ثم عاد إلى التقدم الخجول في العام ٢٠٠١، ووصل إلى ٤,٩٪ عام ٢٠٠٣ فإلى ٦٪ عام ٢٠٠٤، ثم انهار إلى ما بين صفر و١٪ عام ٢٠٠٥. مع العلم أن التوقعات للعام ٢٠٠٥ كانت تبشر بمتابعة التحسن مقدِّرة النمو بـ ٥٪. وكان عدم الاستقرار السياسي على حق في تفاؤله: فبعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥، وما تبعه من خروج الجيش السوري وإقامة الانتخابات النيابية، انهار النشاط الاقتصادي ولم يعد إلى الظهور، ولو على نحو خجول، إلا في الخريف.

---

(٥) معدَّل العمالة يعني النسبة بين القادرين على العمل (بما في ذلك العاطلين عنه) بالمقارنة بمجموع عدد السكان.

الاقتصاد اللبناني ما قبل تموز ٢٠٠٦: حُظوةٌ وهشاشة

كان الاقتصاد في العام ٢٠٠٦ ما يزال يظهر بألوان باهتة، إلا أنه كان يسير في اتجاه الإبلال. والحق أن لبنان قد أصاب ربحًا من الصراعات والصدمات الإقليمية منذ بداية العام ٢٠٠٠، فيما يتعلق بصادراته، ونمو قطاعه المصرفي، وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقطاع السياحة.

أما الصادرات اللبنانية فضعيفة، أكان ذلك في الخدمات أم في البضائع: فالقاعدة الصناعية متواضعة، وهي قائمة على مؤسّسات عائلية صغيرة ومتوسطة (١٢٪ من الناتج الفردي الإجمالي في العام ٢٠٠٤)، والقاعدة الزراعية كذلك (٦٪ من الناتج الفردي الإجمالي في العام ٢٠٠٤). فإن أضفنا إلى ذلك استيراد المواد الاستهلاكية بنسبة ٩٠٪، فإن الخلل في الميزان التجاري في البلاد قد وصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٧,٦ مليارات دولار. ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن مردود الصادرات قد تحسن منذ العام ٢٠٠٢ تحسّنًا لا لبس فيه، فمثّل في العام ٢٠٠٤ مليارًا و٧٠٠ مليون دولار. ويعزى هذا النمو في قسم كبير منه، إلى نشوء سوق جديدة في العراق منذ العام ٢٠٠٣ تصدَّر إليها أدوات كهربائية وموادًّ للبناء: كان العراق في العام ٢٠٠٤ الشريك التجاري الثالث للبنان فيما يتعلق بالصادرات. هذا إلى كون لبنان قد وقع اتفاقات دولية منها: طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الذي تقدم به سنة ٢٠٠١، والموافقة على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (الموقع سنة ٢٠٠٢).

من وجهة النظر الاقتصادية، لم تعد بيروت إلى موقعها ما قبل العام ١٩٧٥، باعتبارها مركزًا إقليميًا. فبورصة بيروت، على سبيل المثال، لم تكن تضم في نهاية العام ٢٠٠٤ سوى ست عشرة شركة مسجلة، وكان رأس مالها من الأسهم لا يبلغ سوى ٣,٤ مليارات دولار، ما يضعها في

مرتبة متأخرة خلف القاهرة (٥٩,٩ مليار دولار من الأسهم والف مؤسسة)، والإمارات العربية المتحدة (٩٠,٦ مليار دولار، و٥٣ مؤسسة)، والعربية السعودية (٣٠٦,٣ مليارات دولار و٧٣ مؤسسة). ومع ذلك فإن انتعاش القطاع المصرفي قد مكّن لبنان من العودة إلى تمثيل دور ذي شأن بين أقطاب الاقتصاد الآخرين في الشرق الأوسط. وتحتل العاصمة، بمؤشر ٧ على سلم المؤشر المقارن للنمو في القطاع الاقتصادي الصادر عن صندوق النقد الدولي[٦]، المرتبة الثانية في الترتيب الإقليمي، مباشرة بعد مملكة البحرين (مؤشر ٧,٧). وتفسر جاذبية القطاع المصرفي اللبناني سبب توجه رؤوس الأموال في الجزيرة العربية بقسم كبير منها إلى مصارف بيروت، آتية من المراكز الاقتصادية الغربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١. ويقدّر المراقبون، في غياب الإحصاءات الرسمية، أن مقدار هذه التحويلات العربية قد بلغ في سنة ٢٠٠٣–٢٠٠٤، ١٠ مليارات دولار. ومن بين عوامل الجاذبية في موقع بيروت وجود السَرِّيّة المصرفية، وغياب الرقابة على حركة الأموال، وقابلية التحويل التامة للنقد، وسياسة التعلق النقدي بالدولار، ونسبة الفائدة المرتفعة التي تصل إلى ١٠٪ على الحسابات بالليرة اللبنانية و٤٪ على الحسابات بالدولار. إن هذه التحويلات الخاصة هي التي تمكّن تمويل العجز الجاري في لبنان. وأغلبها يكون على شكل استثمارات في سندات شخصية، وإيداعات لدى القطاع المصرفي اللبناني، واستثمارات مباشرة أجنبية أغلبها في العقارات.

وقد استفادت الإستثمارات الأجنبية من الاتجاه في رفع سعر البترول الذي أطلق الاستثمار العربي المباشر في المنطقة، في الوقت الذي تأكدت فيه حركة ما بعد ٢٠٠١ باتجاه عودة رؤوس الأموال. وكانت مشاريع

(٦) Country and Market Update Lebanon, Banque Audi, Beyrouth, 2005

الاستثمار المباشر التي قامت سنة ٢٠٠٥ أو أُعلِن عن النية بالقيام بها بنسبة ٩٢٪ منها من مصدر عربي وبخاصة سعودي وإماراتي[٧]. وتقوّي هذه الاستثمارات الخلل في التوازن الاقتصادي اللبناني لمصلحة القطاع الثالث والمصرفي والتجاري والسياحي: وكان قطاع الخدمات يمثل ٦٨٪ من الناتج الفردي الإجمالي سنة ٢٠٠٤.

خارج التوظيف المصرفي، تُستثمر معظم رؤوس الأموال العربية في العقارات الفخمة العالية المواصفات، وفي المشاريع الفندقية الممتازة، وفي المشاريع العقارية التجارية من صنف المراكز التجارية. وكان قد أُعلِن، في سنة ٢٠٠٥، مثلاً، عن النية بافتتاح مركز تجاري باسم "كارفور" سنة ٢٠٠٧، وصاحب امتياز هذه الشركة في الشرق الأوسط بكامله هو مجموعة ماجد الفُطَيْم من دبي. كذلك فإن بناء العمارات الفخمة والفنادق العالمية قد تطوّر إلى أقصاه منذ سنة ٢٠٠٠: وتعود امتيازات هذه الفنادق إلى متعهدين من الجزيرة العربية كالأمير السعودي اللبناني الوليد بن طلال.

ويعكس النشاط في الاستثمار العقاري العربي، السكني والتجاري والسياحي، نموَّ الحركة السياحية في لبنان وقد أفادت إفادة كاملة من آثار ما بعد ٢٠٠١: يشكل السيّاح العرب، ذوي القدرة الشرائية المرتفعة، أكثر من نصف سيّاح لبنان. ويكون بذلك القطاع السياحي أساسيًا في المشاركة في إغناء الثروة الوطنية: إذ شكّل ما بين ١٠ و١٢٪ من الناتج الفردي الإجمالي سنة ٢٠٠٥، وأمّن ٣٠٠ ألف فرصة عمل منها ١٠٠ ألف في المطاعم. ومع ذلك فإن الحركة السياحية لم تكن قد عادت إلى مستواها التي كانت عليه قبل الحرب (مليون و٤٠٠ الف سنة ١٩٧٤): فقد وصل عدد الذين زاروا لبنان من الأجانب إلى مليون و٣٠٠ الف سنة ٢٠٠٤.

(٧) Bénédicte De Saint-Laurent, Christophe Saint-Martin, Stéphane Jaffrin, "Les investissements directs étrangers dans la region MEDA en 2005, Notes et Documents." ANIMA, n°20, Agence Française pour les investissements internationaux, 2006.

وهكذا فقد كان الاقتصاد اللبناني، بعد خمس عشرة سنة على انقضاء الحرب، يُظهِر وضعًا متناقض الأوجه. فقد بدأ الإعمار يؤتي ثماره من نواح كثيرة، يصحب ذلك مستوًى من المعيشة أعلى من البلاد العربية المجاورة، وعودة الاستثمار الأجنبي، وصحة مصرفية جيدة. إلا أن عهد الازدهار كان ما يزال بعيدًا: فالبطالة مستشرية، ونسبة الدَّيْن على البلاد هي الأعلى في العالم. كذلك فإن الحضور الفائق للقطاع الثالث في تكوين الثروة الوطنية لم يعد قائمًا، كما كان الحال قبل سنة ١٩٧٥، على السيطرة الإقليمية لمدينة بيروت: فقد ظهرت في الشرق الأوسط أقطاب إقتصادية أخرى، واكتسبت دبي صفات المحور الذي تدور حوله التجارة. وختامًا، فإن الاقتصاد اللبناني في هذا العقد الأول من الألفية الثالثة كان شديد التعلق بالظروف العالمية والإقليمية: ولذلك فإنه يكون عرضة للتأثّر بنتائج الحرب في صيف ٢٠٠٦، ما كان منها حاليًا وما سيظهر على المدى المتوسط والمدى الطويل. والحق أن رؤوس الأموال التي يبني على أساسها لبنانُ نموّه هي في أغلبها خارجية. هذا بغضّ النظر عن واقع أن النمو الاقتصادي في البلاد يغذيه عدد محدود من القطاعات الاقتصادية - القطاع المصرفي والمالي، السياحة، التجارة - وهي قطاعات لا تزدهر إلاّ في مناخ من الثقة، وفوق بنية تحتية ذات أداء حسن.

وقد بخّرت إسرائيل جميع هذه العوامل في الهواء في أثناء حربها في تموز وآب سنة ٢٠٠٦.

٣

ضاحية حزب الله

أرض خراب وصراع متجدد

منى حرب

كان اسم الضاحية في حرب إسرائيل على حزب الله، يحتل العناوين الكبرى في وسائل الإعلام. ولم تصل ضاحية بيروت الجنوبية هذه في تاريخها إلى مثل هذا القدر من الشهرة. فقد قصفت الطائرات الإسرائيلية حارة حريك، المسماة بـ "المربع الأمني" التابع لحزب الله، وقد قدمت وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية حارة حريك على أنها قلعة حربية؛ موضعٌ مُبَرَّرٌ تدميره باعتباره ملجأ "الإرهابيين" الذين يهددون أمن إسرائيل؛ فهُدِمت أكثر من ٢٠٠ بناية سكنية فيها مؤسسات تجارية وأخرى صناعية صغرى؛ فبات أكثر من ١٠ آلاف مسكن في انتظار البناء، و٢٥ ألف شخص، بحسب أدنى التقديرات، يبحثون عن مسكن يأوون إليه. أصبحت حارة حريك بعد الحرب، وقد سماها رئيس بلديتها "عاصمة المقاومة"، محطّ أنظار حشود من الفضوليين والصحفيين والمصورين والشخصيات السياسية المحلية والدولية، جاءوا لرؤية دمار جدير بمشهد من حرب عالمية.

منطقة حارة حريك

يكشف تاريخ حارة حريك، واستطرادًا، تاريخ ضاحية بيروت الجنوبية، عن قرب الصلة بين ظهور حزب الله، وَتَشَكُّل مساحة سكانية في حمى سياسي، وتأسيس مجتمع معارض. لذلك فإن تدمير هذا الحمى لم يكن يستتبع القضاء على المشروع الاجتماعي والسياسي لدى حزب الله – لا بل لعلّه قوّاه – بقدرما كان يستتبع القضاء على تاريخ جزء من المدينة.

لم تكن حارة حريك موقعًا عسكريًا يتحصّن فيه مقاتلو حزب الله، بل إنها كانت، في المرتبة الأولى، حيًّا سكنيًّا وتجاريًا، واقعًا على محورٍ رئيسي يصل بين الغبيري وبرج البراجنة، قامت حوله ضاحية بيروت الجنوبية حوالي العام ١٩٦٠. وكان هذا الحي قد صُمِّم انطلاقًا من فكرة لمهندس المدن الفرنسي "إكوشار" أراد بها أن يخفف من كثافة العاصمة اللبنانية بالخروج إلى ضواحيها القريبة بعد تزويدها بالمساحات الخضراء والبنى التحتية اللازمة لاستقطاب الطبقة الوسطى من سكّان بيروت. وما زلنا نرى في حارة حريك إلى اليوم على طول جادة المطار التي تحاذي حدودها الغربية أمثلةً من دور فخمة وسفارات وسط غابة الصنوبر. وتشكّل حارة حريك هي والمريجة، إحدى بلدتين تعود إدارة بلديتهما إلى الموارنة. فقد كانت مجموعة من المسيحيين تسكن هاتين المنطقتين قبل حرب ١٩٧٥–١٩٩٠، فنزحت عنهما وغالبًا ما كان ذلك بالقوّة[١]. وقد رُمّمت كنيسة حارة حريك في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، وتقام فيها القداديس كلّ أحد فتأتيها أُسَر يشدها الحنين إلى حقول الأقحوان وبساتين الليمون الأفندي، ميزة الحارة يوم كانوا يسكنون فيها.

(١) الجنرال ميشال عون زعيم التيار الوطني الحر هو من سكان حارة حريك الأصليين.

وكانت حارة حريك قبل تدمير "مربَّعها الأمني" من بين أحياء الضاحية الكثيفة السكان. إذ كان يعيش فيها ما يقارب ١٠٠ الف أُسرة من ذوي الدخل المتوسط في بنايات سكنية مؤلفة من ثماني طبقات أو أكثر. وكان الحيّ حسن الترتيب على الأغلب نظرًا لاتّباعه أنظمة البناء القانونية، خلافًا لما هو قائم في غيره من أحياء الضاحية الجنوبية الأقدم، التي تطوّر بناؤها على معايير مختلفة الشروط، وذلك بسبب طبيعة نسيجها السكني المتداخل على غير انتظام. وكان الجزء المدمّر من حارة حريك يعتبر مركزًا حيويًا يرفد الضاحية بالتجارة والخدمات والمؤسّسات الصغيرة، وكان فيه كذلك مكاتب حزب الله وجمعياته: المقر الرئيسي، مكتب العلاقات العامة، وحدة الإعلام، بالإضافة إلى مركز الأبحاث والتلفزيون والإذاعة ومؤسّسة الشهيد ومؤسّسة الجرحى ومؤسّسة القرض الحسن ومؤسّسة عون المحتاجين ومؤسّسة الشباب إلخ... وكانت هذه المؤسّسات جزءًا لا يتجزأ من الحيّ لا يميّزها عنه بناء خاص بها، وكان موظّفوها غالبًا ما يقطنون في الجوار ويساهمون في نشاط الحياة اليومية في الحارة. لذلك فإن تدمير مركز حارة حريك قد أصاب البنية الاجتماعية – الاقتصادية، والهيكل السكني في الضاحية بأكملها، ما أدّى إلى طرح مسائل جدية حول اختيار أي سياسة لإعادة الإعمار.

الضاحية الجنوبية: حِمىً سياسيّ

معظم سكان حارة حريك ليسو منها في الأصل. قسم منهم جاء إليها في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، هاجرين قراهم من لبنان الجنوبي ومن البقاع بحثًا عن تحسين مستواهم المعيشيّ بالقرب من العاصمة، وكانت في سياق تمدّنها وتجهّزها، تمنح العديد من فرص العمل. واستقرّ القسم الآخر منهم فيها في العقد التاسع إثر موجات النزوح القسري

بسبب الحرب الأهلية، وكان حافزهم في ذلك ترويج عقاري يعرض شققًا سكنية زهيدة الثمن في حضن طائفة يتماهون فيها. وقد فاقت نسبة الوافدين الجدد عدد سكان حارة حريك الأصليين تدريجًا فحوّلت تنظيمها السكني والاجتماعي والاقتصادي.

وقد تمّ هذا التحول أيضًا على الصعيد السياسي بصعود نجم حزب الله ابتداءً بالعام ١٩٨٢، وكان رسوخه في محيطه في أحياء الضاحية الجنوبية قد تحقّق بالتدريج ولاسيما عبر نشر العديد من الممارسات الإجتماعية والتميّز في عرض صورة. وبدأت عبارة "الضاحية الجنوبية" بالظهور تدريجًا حتى ألّف هذا الجزء من المدينة كُلاً متجانسًا. وفي سنة ١٩٨٩، طرد حزب الله حركةَ أمل بقوة السلاح وحقّق موقعه الاستراتيجي على أبواب العاصمة بفضل توافق سوريّ إيرانيّ. وبذلك أصبحت الضاحية معقل حزب الله.

إن إحراز الحمى السياسي في الضاحية لا يروق جميع سكانها. ومنهم من يعتبرون أنفسهم مرتهنين في محيط لا يتماهون به. ويختار معظم هؤلاء الانتقال إلى أحياء تقل فيها الصبغة الحزبية، تقع في أطراف الضاحية. ومنهم من يبقى ويحافظ على صيغة عيشه، ولو أنه يستتر، بغض النظر عن شعوره بالبقاء على الهامش. من هؤلاء من يحاول أن يحتج على اسم الضاحية، فيقترح – عبثًا – استبداله بالاسم الإداري الحيادي ("ساحل المتن الجنوبي"). ومنهم من يستنكر قيام "دولة حزب الله" التي تفرض شريعتها وتفرض الإسلام على هذه المواضع، ويشدد على مخاطر تحويل الضاحية إلى حمىً مستقلّ يسيِّر أموره وكأنه "دولة".(٢)

ابتداءً بالعام ١٩٩١، بعد قيام التحولات في صلب بناء حزب الله إذ قرّر أن يشارك في النظام السياسي اللبناني، انفتح الحزب بالتدريج على

(٢) نذكر في هذا السياق كتاب وضاح شرارة، **دولة حزب الله**، دار النهار، بيروت ١٩٩٧؛ وكتاب فادي توفيق، **بلاد الله الضيقة**، دار الجديد، بيروت ٢٠٠٥.

الآخرين وبدأ بالسماح بالتنوع وكان ينكره سابقًا. فرأيناه بخاصة في إدارة الشؤون البلدية، منذ سنة ١٩٩٨، فأدّت الشراكة في هذا العمل مع الهيئات العالمية والجمعيات المدنية إلى مبادلات وتفاعلات تبقى نتائجها الميدانية قابلة للفحص. وهذا ما كان من أمر بلدية حارة حريك عينها، فهي أعدّت إلى إنشاء مكتبة بلدية عامة بتمويل من الوكالة الجامعية الفرنكوفونية. واليوم تستقطب المكتبة يوميًا مئات التلامذة من الأحياء المجاورة. كذلك كان الأمر في بلدية الغبيري إذ اشتركت في برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومع الأونيسكو، لا بل ومع البنك الدولي في تنفيذ مختلف المشاريع الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بالبنى التحتية. ويُتَرْجَم الانفتاح أيضًا في تكاثر أماكن الترفيه (منتزهات، مقاهٍ، مطاعم، ملاعب رياضية) التي تستقطب شرائح متنوعة من الطبقة الوسطى. على أن لذلك حدوداً بالتأكيد (ولاسيما الامتناع عن بيع الكحول في متاجر الضاحية الجنوبية، والرقابة على الإعلانات التي تظهر المرأة فيها متجرّدة). على أنه لا يصح الكلام عن الضاحية باعتبارها كلاً متجانسًا. ولعل ما يرد في الكلام عليها من دعاوى الضبط الاجتماعي والهيمنة يكون بحاجة إلى تلطيف.

ولا عجب في أن نرى ما تثيره الضاحية وأحياؤها من صُوَر مختلفة تُصوِّرُها في الأذهان، نظرًا لتشابك واقعها. وتمثل الضاحية في أذهان بعض الناس الذين لا يعرفون عنها سوى أنها منطقة واقعة إلى الجنوب من العاصمة، معقلاً شيعيًا بإدارة حزب الله يصنّفونه ويرفضونه بحجة بؤسه وخروجه على الشرعية. ولذلك فإنهم لا يزورون الضاحية، لا بل يخشونها ويمقتونها ويعترضون على وجودها ويخجلون بها. وهم يتجنبونها، ولاسيما أنّ تجنبها بات سهلاً بفضل الطرق السريعة التي بنتها حكومة رئيس الوزراء رفيق الحريري، فبات بالإمكان تفادي المرور في شوارعها على نحو كامل. إنّ هذا المستوى من التصنيفات التبسيطية يروق وسائلَ الإعلام الغربية؛

وغالبًا ما وُصِفَتْ حارة حريك في الحرب الأخيرة بأنها "حيّ التنك" يسكنه "فقراء".(٣)

وتمثل حارة حريك في أذهان البعض الآخر مِمَّنْ يعرفون الضاحية أو يسكنون أو يعملون فيها أو يزورونها، حيًّا عاديًا من أحياء الضاحية الجنوبية، مجاورًا الغبيري والرويس وبرج البراجنة، وبرأيي ورأي هؤلاء أن الضاحية الجنوبية ليست ضاحية حزب الله، بل هي مكان تَظهر فيه ذاتيات متنوعة على مسافات مختلفة من حزب الله ومن المعارضة وعلى قدر مختلف من الظهور وقدرة على الاستفزاز. ولذلك فإنك تجد فيها، على مقربة من "المربع الأمني"، عنبرًا أقامته مجموعة من المثقفين يستضيفون فيه محافل ثقافية منكرة مشروع حزب الله الاجتماعي والسياسي. وتجد فيها أيضًا ممارسات عديدة، أقلّ ظهورًا وتنظيمًا مما يجري في العنبر، تعبّر عن خصوصيات فردية، تتدبر بطرقها الخاصة أمور موقعها من الدوائر العامة والخاصة. مثال ذلك شابة تلبس الحجاب إلا أنها تختار ثوبًا مزركشًا تلبسه على خمار يليق به، فتظهر بمظهر أزهى من رداء زميلاتها، أو شاب متطوع في إحدى جمعيات حزب الله إلا أنه لا يتردد في السلام عليَّ باليد أمام زملائه، أما هم فيرفعون أيديهم إلى صدورهم للسلام.

مساحات «الحالة الإسلامية»

نادرًا ما كانت فرادة الخصائص المكانية والاجتماعية–الثقافية في

(٣) على سبيل المثال، يذكر الصحفي البريطاني "روبرت فيسك" الأزقّة القذرة في حارة حريك والغبيري التي تأوي "آلاف الفقراء"، مع العلم أنه يعرف بيروت حقّ المعرفة؛ أنظر: رثاءه المؤثر لبيروت "النعيم المفقود" (paradise lost)
في The Independent, 19 août 2006
(http://news.independent.co.UK/world/fisk/article1185694.ece)

الضاحية موضع اهتمام علماء الأنتروبولوجيا والإتنولوجيا، بل لعلها تكون قد تعدّت إدراكهم(٤). والضاحية في نظر وسائل الإعلام والباحثين مكان يلتقون فيه بأفراد حزب الله لا غير. أما المسائل المتعلقة بالمنطق الذي يحكم انتاج مساحاتها، أو المتعلقة بالسلوك الاجتماعي الذي يمارس فيها، فإنها لا تظهر في عداد اهتماماتهم. ويكمن الاهتمام بحزب الله على وجه الخصوص، في كونه قادرًا على الاستنفار الاجتماعي والسياسي لدى الغالبية العظمى من الشيعة، ويظهر ذلك في ما تحقق من فوز انتخابي واضح متكرر، أكان ذلك بسبب تعاظم دوره في المشهد المحلي اللبناني أم في المشهد الإقليمي والعالمي. ويعتبره بعض الباحثين عميلاً لإيران غريبًا على الوسط الشيعي اللبناني يتلاعب به إيديولوجيًا، ويندّدون به باعتباره أداة لتنفيذ المصالح السورية الإيرانية. ويرى البعض الآخر، في سياق الطروحات الأمريكية، أن طبيعة حزب الله نفسها، نظرًا لاستقطابه الهويات الطائفية، تهدّد أسس لبنان العلماني. أما البعض الأخير فيحلل أسباب "لبننة" الحزب ويصرّ على قدرته على التوفيق بين صلاته الإيرانية واندماجه في "الصيغة" اللبنانية محافظًا على ابتعاده عن الفساد السياسي المشهود له به في جو من الفساد المحيط.

وإني، بصفتي باحثة، انضم إلى الفريق الأخير هذا، وأضيف على هذا التحليل مداخلة اجتماعية مجهرية تدعوني إلى تفحّص حزب الله عبر سجله الاجتماعي والمكاني في أماكن نشاطه. إن حزب الله حزب سياسي لبناني قائم على رأس شبكة من المنظمات –مسجلة رسميًا وغير مسجلة– تدير العديد من الخدمات الاجتماعية، والاقتصادية، والسكنية، والثقافية والدينية في الضاحية والجنوب والبقاع، وهي مناطق يشكل الشيعة فيها الأكثرية.

(٤) على أننا نذكر هنا الدراسة الأنتروبولوجية الممتازة التي قامت بها لارا ديب متلمسةً السلوك الاجتماعي والديني في الضاحية. أنظر:

Lara Deeb, **Dahiyé: an Enchanted Modem. Gender and public piety in Shi'i Lebanon,** Princeton University Press, Princeton, 2006.

ويُعدّ حزب الله على وجه الخصوص مُنْتَجًا من مُنْتَجات النظام السياسي اللبناني القائم على تعدد الطوائف. وهو نظام يسمح بقيام أنساق التنظيم الطائفية؛ بل يشجّع عليها. وهي، إما أن تلتصق بالدولة وتتطفل على مواردها، أو أنها تقيم أنساقًا إدارية بديلة. ويشكل حزب الله حتمًا المثال الناجح على الفئة الثانية.

وقد طوّر حزب الله، في موازاة تطوره الوطني والعالمي وعلى صعيد مجهري، أدبيات المقاومة المترجمة بخطط مكانية واجتماعية وثقافية. ويتداول "الملتزمون" من الشيعة مفاهيم من مثل "رسالة" المقاومة أو "ثقافة" المقاومة او "مجتمع" المقاومة، وذلك عبر أوجه سلوكهم في الحياة اليومية، ملتزمين فيها بأنساق وقيم ذات صلة بالجسم والثياب والصحة والعلاقات الاجتماعية والمهنية، وبتربية الأولاد ودور المرأة والجنس واللغة والموسيقى والفن والطبخ والأماكن العامة والخاصة. وتكتسب هذه القيم معانيها من تاريخ التشيع الغني بالأمثلة على محاربة الظلم والجور، وعلى الشجاعة والإقدام والشرف والكرامة.

وتُتَرْجَم أوجه السلوك هذه والقيم المرتبطة بها في المكان، بانتشارها فيه على نسق من الإشارات والصور، وكذلك بانتشار الأماكن الخاصة (من مقاهٍ وقاعات رياضية ومتاجر وأماكن تسلية...)، تتيح لمن يرتادها خيارًا "حلالاً" من وجهة النظر الشرعية. وبذلك تتخذ المقاومة صورة بالقول والفعل تُختَصر بما أُطلق عليها من اسم "الحالة الإسلامية" وتصبح الضاحية، بهذا المعنى، حمى تتخذ فيه الهوية الشيعية ورسالة المقاومة التي يحملها حزب الله، شكلاً ملموسًا ومكانيًا. ويصبح سكان الضاحية (بما فيها حارة حريك) في غالبيتهم العظمى، جزءًا من "الحالة" الإسلامية أكانوا أعضاء في حزب الله أم لم يكونوا كذلك. فالضاحية هي بامتياز حمى سياسي وهُوِّيٌ، أي موضع يتشابك فيه المكان والاجتماع والسياسة فتتوالد.

وقد نجح حزب الله في العقدين الأخيرين أن يترسخ في البنية الاجتماعية

والثقافية حيثما عمل في الأحياء، وبنى، في الوقت عينه، ركيزة سياسية لا يمكن تفاديها على الصعيد الوطني، واليوم، على الصعيد العالمي أيضًا. حينما تُسوّى حارة حريك، أو قرى الجنوب، بالأرض حيثما كان حزب الله متمركزًا، فإن الدمار لا يلحق بالمراكز العسكرية التي تأوي المقاتلين ومخازن السلاح فحسب، بل إن ذلك يلغي أحياءً كان يسكنها أناس يحيون حياة عادية اختاروها في معظمهم لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية مشروعة، لاسيما في إطار نظام الحكم القائم على تعدد الطوائف حيث يعود الولاء إلى الجماعة الطائفية لا إلى الدولة التي لم تقع بعدُ في التصور. وبذلك تندثر أنماط من السلوك وتُمحى حياة يومية ويضيع تاريخ – لعله يكون قصيرًا وغير ذي معنى للعديد من المهتمين بالتراث المعماري والسكاني، إلا أنه كان يشهد على قيام حمى سياسي معارض.

على أن هذا الدمار لم يحقّق أهداف المعتدي، وذلك لأنه لم يُصب شَبكة التنظيمات في حزب الله – وقد ظلت تعمل في أثناء الحرب في إطار مساعدة النازحين، وتنضمّ اليوم إلى الورشة الكبرى لإعادة الإعمار – ولا أَضَرَّ بمشروعه الاجتماعي والسياسي المتعلق "بالحالة" الإسلامية؛ بل على العكس من ذلك، لأن هذا الدّمار قد ساعد على تدعيم رسالة المقاومة التي أثبتت جدارتها لدى أتباعها.

٤

حزب الله والحملة الإسرائيلية في صيف ٢٠٠٦: بعلبك في الحرب

أوريلي ضاهر

السبت في ١٥ تموز في الساعة الخامسة صباحًا استيقظ أهالي بعلبك والقرى المجاورة على قصف مُصمّ انهالت به الطائرات الحربية الإسرائيلية بغزارة على محطات البنزين في المنطقة. وقد أضيف إلى شدّة انفجار القذائف الإسرائيلية شدّة اشتعال خزانات الوقود طوال أكثر من ساعتين.

وحاولت بعلبك في ذلك النهار أن تستعيد أنفاسها، إلا أن الاستراحة لم تدم طويلاً. ففي الساعة الخامسة مساءً ضرب قلب المدينة بست غارات وأصيب حيّ رأس العين الجميل. وقد هُرع تجار المدينة في هذه الفوضى العارمة وتحت نيران الطائرات الإسرائيلية وصراخ الناس المرعوبين، إلى إغلاق محلاتهم وتحصينها بأسرع ما أمكنهم ذلك.

وكانت حصيلة ذلك العصر ثلاثين قتيلاً وعشرات الجرحى[١]. وقد تطور

(١) السفير ١٦ تموز ٢٠٠٦.

الوضع بعد ذلك بسرعة. فباتت بعلبك، وهي المدينة الشديدة الحيوية في الصيف ومركز الاستقطاب في البقاع الشمالي الشرقي، مدينة خالية في أقلّ من ثمان وأربعين ساعة. وبالنتيجة فإن ٧٠٪ من سكان المدينة غادروها ملتجئين إلى القرى المجاورة، أو إلى زحلة، وهي مدينة مسيحية كانت أقلّ تعرضًا للقصف الإسرائيلي، أو حتى إلى دمشق أو إلى الأردن.[٢]

حرب على حزب الله رسميًا...

كان القصف الإسرائيلي، منذ بداية الاعتداءات، مستمرًا كلّ يوم: فقد دُمِّرت بنايات فيها مراكز طبية تابعة لحزب الله (شارع العجمي)، ومراكز معلوماتية (حي آل اللقيس)، وغيرها من مكاتب الحزب ومؤسّساته، وكذلك تعاونية الهدى (حي آل ياغي). أما منازل الكوادر في حزب الله ومنها الكثير في حي العسايرة وحي الشيخ حبيب في مرتفعات بعلبك، فكانت هدفًا للقصف على عدّة مرّات. وقامت "قُوّات الدفاع الإسرائيلية" في ليلة ١٦ إلى ١٧ تموز بضربة لا يستهان بها وجهتها للحزب، وذلك بقصف جزء من سلاحه خلال أكثر من ساعتين، وكان الحزب قد أخرج هذا السلاح على جناح السرعة من مركز المدينة ضنًّا بأرواح المدنيين، ووضعه في الحقول عند مدخل المدينة.

مع ذلك، فقد قام الإسرائيليون، بعد أن اكتشفوا عدم قدرتهم على تصفية أعضاء القيادة في حزب الله (لم يحص من بين كوادر حزب الله أيّ قتيل)، بعملية إنزال أولى من كوموندوس النخبة في بعلبك في ليلة ١ إلى ٢ آب، هدفها خطف الشيخ محمد يزبك، أحد رجال الدين الأساسيين في حزب الله، ووكيل مرشد الثورة الإسلامية الإمام الخامنئي في لبنان. وقد انتهت

(٢) L'Orient-Le Jour, 11 août 2006

العملية التي استهدفت مستشفى دار الحكمة، وهو مستشفى حزب الله في بعلبك، وكان ظنّ الجيش الإسرائيلي أنه سيجد فيها الشيخ يزبك، بفشل ذريع. وتبين أن معلوماتهم كانت خاطئة: إذ لم يجد أفراد الكوموندو أثرًا لرجل الدين، ليس هذا وحسب، بل إنهم قتلوا في طريق انسحابهم ما يقارب عشرين مدنيًا، منهم سبعة أطفال، وجرحوا ما يقارب العشرين، وخطفوا خمسة أشخاص قدّموهم على أنهم "خمسة كوادر عُليا في حزب الله"[٣]. ولم يرجع هؤلاء المخطوفين إلا بعد ثلاثة أسابيع حين ثبت عدم انتمائهم إلى حزب الله[٤].

ومع ذلك لم يعترف الجيش الإسرائيلي بهزيمته. ولم يتورع، في عناده على أسر ولو كادر واحد من حزب الله، عن خرق القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة والذي لم يمض على إقراره سوى أيام: فقد قام في ليلة ١٨ إلى ١٩ آب بتنظيم عملية كوموندوس جديدة هدفها خطف الشيخ يزبك من قرية بوادي حيث كانوا يظنون بوجوده هناك، وانتهت العملية بالفشل من جديد، وانسحبت الوحدة الإسرائيلية ومعها ضابط قتيل وجريحين من الجنود.

... إلا أنها لا توفر المدنيين

اجتهد الطيران الإسرائيلي على مدى الأيام الثلاثة والثلاثين من الحملة في عزل سكان كلّ قرية وكل حيّ بتدمير جميع سبل المواصلات. فباتت السيارات الخاصة التي تخاطر في السير على محاور الطرق الموصلة بين بعلبك وقرى قضائها أو بين بعلبك وزحلة نادرة منذ البداية، إذ لم يكن الطيران الإسرائيلي يتردد في استهدافها. كذلك فإن الطيران الإسرائيلي قد

(٣) L'Orient-Le Jour, 3 août 2006

(٤) السفير في ٢٢ آب ٢٠٠٦، L'Orient-Le Jour, 23 août 2006

أعلن الحرب على الشاحنات في البقاع منذ ١٨ تموز فدمّر جميع شاحنات نقل الوقود والمؤن تدميرًا شاملاً. ففي يوم واحد، في الثامن من آب، مثلاً، أحرق ١١ صهريجًا وثلاث شاحنات خضار وفاكهة في منطقة البقاع – الهرمل، فقُتل خمسة سائقين حرقًا، وأُصيب أربعة بجروح خطيرة[٥].

وكان من أثر هذه السياسة أن جاعت الناس بسرعة. ففي ٢٤ تمّوز قصفت الطائرات الإسرائيلية مصنع حليب لبنان، وهو مصنع الحليب الأول في البقاع، ودمّرت مزرعة نحّاس لتربية الدواجن، وتقع على الطريق الرئيسية التي تصل بعلبك بزحلة، وقد نهب بقاياها التي كانت ما تزال يتصاعد منها الدخان، أشخاص جائعون بسبب الحصار الإسرائيلي. وفي الرابع من آب قتلت ٣٣ شخصًا وجرحت ١٢ في قرية القاع بالقرب من الهرمل، وهم من المياومين البائسين كانوا قد أصروا على قطاف الخضار في حقل لم يلبث أن قُصف[٦]. وفي العاشر من آب قام الطيران الإسرائيلي بثلاث غارات متتالية فدمّر بساتينَ وغلالاً محصودة ومزرعة لتربية الأسماك في البقاع الغربي، تدميرًا كاملاً[٧].

يُضاف إلى هذه الهجمات الهادفة إلى دفع السكان إلى التمرد، ضربات مباشرة على أهداف مدنية خالصة. فلئن كان جزء من الضحايا المدنيين قد قتلوا بسبب القنابل الإسرائيلية الموجهة إلى البيوت والبنايات المعروف انتماء أصحابها إلى حزب الله فحصدت معها الأبنية السكنية الملاصقة لها فإن هؤلاء الضحايا، بموازاة تلك "الأضرار الجانبية"، كانوا في معظمهم قد قتلوا في هجمات استهدفتهم استهدافًا مباشرًا.

وقد استهدفت كذلك منازل المدنيين وشققهم السكنية في أحياء العسيرة والشيخ حبيب ورأس العين ولم يكن لهؤلاء أيّ صلة بحزب الله. أما في قرى

(٥) L'Orient-Le Jour, 9 août 2006

(٦) السفير، ٥ آب ٢٠٠٦.

(٧) السفير، ١٢ آب ٢٠٠٦.

بعلبك بخاصة، فإن الهجمات اليومية قد استهدفت المدنيين على نحو مقصود، وذلك في بريتال والنبي شيت والجمالية وأنصار وشمسطار والخضر وبوداي وعين بورداي ومجدلون وصولاً إلى مدينة الهرمل وقريتي القاع وعرسال.

وفي مساء ١٣ آب، قبل أن تقرر إسرائيل أن تحترم وقف النار الذي فرضه القرار ١٧٠١، وكان قد أُقرّ قبل يومين من ذلك، قصف الطيران الإسرائيلي منزلاً في بريتال حاصدًا خمسة قتلى من أسرة واحدة لا صلة لهم بحزب الله. وفي الغداة عند الساعة السابعة و٥٥ دقيقة صباحًا، أي قبل خمس دقائق من الساعة التي حددتها الحكومة الإسرائيلية لوقف العمليات الحربية على الأراضي اللبنانية، سقطت آخر القذائف على شاحنة صغيرة للركاب فقُتل على الفور خمسة أشخاص، ونقل أحد عشر شخصًا إلى المستشفى في حالة الخطر.

وقد بدأ سكان بعلبك، منذ أن توقفت الأعمال الحربية، بتقدير فداحة الخسائر مستعيدين مدينتهم بالتدريج في حالة من المزيج المرّ بين الفرج والحذر. فتبين لهم أن السوق المركزي قلبَ المدينة قد تحوّل في معظمه إلى أطنان من الركام والهباء. لقد ذهب الجيش الإسرائيلي حقًا، إلا أنه خلّف وراءه مساحة من الخراب على مدار العديد من الكيلومترات.

ما وقع من خسائر، من أول الحي المسيحي إلى مدخل بعلبك، يتضاعف عددًا وفداحةً كلما تقدمنا نحو مركز المدينة. فالمتاجر والمكاتب المهجورة منذ أكثر من شهر، قد خُسفت خسفًا كاملاً بفعل وهج الانفجارات. وتتوالى في جميع أنحاء السوق المحلات التي لم يبق منها شيء ماخلا شبه واجهة أو بابًا جرارًا شديد الانبعاج أو بقايا جدران ذائبة أو أبوابًا وصناديقَ من نوافذ وزجاجًا محطمًا شرّ تحطيم، أو حتى أثاثًا مقذوفًا على بعد أمتار من العتبات...

عمارة رعد في شارع العجمي، وكان من بين من فيها بائع أسطوانات

وصائغ من أكبر صياغ المدينة وحلاق عصري للشباب، قد هُدمت من أعلى طوابقها الخمسة، إلى أسفلها وتحولت إلى كتلة عظيمة من الركام والهباء والإسمنت الوسخ. وقد جثم في الشوارع الملاصقة بها أكثر من متر من الحطام في مشهد لا يوصف من الفوضى.

ولم يبقَ في مجمّع ياغي التجاريّ، الواقع في شارع العريّس الذي يقطع الشارع الرئيسيّ في مركز المدينة، سوى مخزنين من بين ما يقارب الثلاثين مخزنًا موزعة على طوابق المجمع السبعة، وقد بقي منها شبّاك أو باب في حالة جيدة. فقد كان عنف القصف من الشدة بقدر أطاح بالأبواب من النوافذ المقتلعة من أساسها، فوقعت أرضًا على بعد عشرات الأمتار في الشارع تاركة آثارها الجزئية فيه.

في انتظار شتاء صعب

ما خلّفه الجيش الإسرائيلي غداة الحرب، من كارثة اجتماعية اقتصادية هو أمر ملموس لا ريب فيه. ولئن كان حزب الله الناشطُ الوحيدُ في العمل الاجتماعي في منطقة كانت الدولة قد أهملتها ولم تزل، قد التزم رسميًا بالتعويض على التجار الذين تضرّرت محلاّتهم، فإنه يطلب منهم أن يدفعوا ثمن الإصلاح وأن يتقدموا بعد ذلك بطلباتهم إلى مكاتبه لنيل التعويضات بمقتضى فواتيرهم. على أن العديد من تجار المدينة لا يستطيعون تأمين المبالغ لهذا الاستثمار الأولي.

كذلك فإن الفعاليات الاقتصادية في المنطقة مجمعة على توقع ضيق ماحق بسبب نظام القروض الصغيرة المعمم بين التجار وزبائنهم. يقول أحد أكبر تجار الملابس في المدينة: كنت، قبل الحرب، قد أخذت قرضًا من المصرف لأدفع به ثمن البضائع التي اشتريتها من تركيا للمحل في موسم الصيف. وكان من المفروض بي أن أسدّد القرض بكامله في

١٥ آب. والآن دُمّر متجري وفقدت فيه نصف بضاعتي. أما النصف الآخر فعند زبائني وقد اشتروه بالتقسيط. واليوم يطالبني المصرف بما أدين له من مال؛ فأين أجده وزبائني مشغولون بترميم محلاتهم المدمرة ولا يمكلون هم أيضًا من السيولة ما يدفعونه لي؟ إننا عالقون في دائرة مفرغة لن نخرج منها قبل أشهر، ولا أدري إن كنت قادرًا على العودة إلى ما كنت عليه في الربيع الماضي...".

هذا شعور مشترك بين الغالبية العظمى من سكان منطقة البقاع، وهم في قلق متزايد من اقتراب السنة المدرسية ومن مصاريفها التي لا مردّ لها؛ ويتحدث العديد من الأهل بكلام عن إخراج أولادهم من المدرسة. ويتعلق مصدر القلق الثاني باقتراب موسم البرد. والعادة في لبنان أن يتبضع الناس "للمؤونة" التقليدية في تشرين الأول، ولاسيما من مادة المازوت لتشغيل مدفآتهم في الأيام وفي الليالي على وجه الخصوص وهي شديدة القسوة في شتاء بعلبك.

ونظرًا لما أصاب قلب بعلبك الاقتصادي من خراب فإنه لم يبق لسكان المنطقة من ملاذ سوى الفاعل الاجتماعي الوحيد ألا وهو حزب الله. وذلك لأنه بعد مضي ثلاثة أسابيع على نهاية الأعمال الحربية لم تصل المساعدات إلى بعلبك لا الحكومية منها ولا الأجنبية أكانت من المنظمات الأوروبية غير الحكومة الناشطة على الأراضي اللبنانية، أو من منظمة الأمم المتحدة – وهذا أمر لا يفاجىء أحدًا هنا – فقد تمركزت المساعدات في العاصمة وفي جنوب البلاد. أما هنا بحسب قول أحد التجار: "فليس لنا، كالعادة، سوى حزب الله" قالها بمرارة وجعل يشتم، بالمناسبة نفسها، الدولة اللبنانية والأمم المتحدة.

والحق أن حزب الله من اليوم الأول لوقف القصف الإسرائيلي انبرى للتعويض على من دمرت منازلهم. وكانت مؤسساته الاجتماعية، وبخاصة مؤسستي الإمداد وجهاد البناء، قد أحصت في بعلبك ٣٠٠ منزل مدمر

تدميرًا كليًا و٢٢٠ منزلاً مدمرًا تدميرًا جزئيًا و٤٥٠٠ منزل مصاب بأضرار[٨]. وقد اتخذ الحزب مهلة سنة لاعادة بناء هذه المساكن أو ترميمها وحدًا أقصى يصل إلى ١٠٠ ألف دولار للمنزل المدمر. وبانتظار إعادة البناء هذه وزع كوادر حزب الله مساعدات مباشرة للسكن للأسرة المعنية، تصل قيمتها إلى ١٠ آلاف دولار مدفوعة نقدًا بكاملها إلى ربّ الأسرة، وذلك لتغطية مصاريف استئجار شقة مفروشة لسنة[٩]. وعلى سبيل المقارنة، فقد وضعت الحكومة مشروعًا للتعويض على كلّ أسرة فقدت مسكنها في القصف بمبلغ مقطوع قدره ٤٠ الف دولار[١٠].

وإنه لمن المبكر، في أيلول سنة ٢٠٠٦، أن نقدّر مدى نجاح الحملة الإسرائيلية في تحقيق أهدافها المعلنة في إضعاف قدرة حزب الله العسكرية، لا بل في نزع سلاحه نهائيًا. إلا أنه كان من البديهي أن بإمكان الحزب أن يأمل، أملاً مشروعًا، في الحفاظ على قاعدته الشعبية سالمة، وذلك بفضل العمل الفعّال على التعويض وإعادة البناء. ولعل من سخرية القدر أن تكون إسرائيل سببًا في تقريب سكان منطقة بعلبك من المنظمة التي كانت تريد أن تبعدهم عنها بأي ثمن.

(٨) لا تتضمن هذه الأرقام المتاجر والمكاتب والمراكز التي أصيبت هي أيضًا من جراء القصف الإسرائيلي (السفير في ٢١ آب ٢٠٠٦).

(٩) السفير في ٢١ آب ٢٠٠٦.

(١٠) L'Oreint-Le Jour, 31 août 2006 إن كلفة بناء الشقة في الضاحية الجنوبية حيث كان القصف مركزًا على العاصمة يفوق المائة ألف دولار.

٥

مقاومة مدنية؟

كرم كرم

دفع القصف على الجنوب، في نيسان عام ١٩٩٦ في عملية عناقيد الغضب التي قام بها الجيش الإسرائيلي على لبنان، بسكان المنطقة، ذوي الأغلبية الشيعية، للنزوح بكثافة نحو الشمال. وقد توقعت الأوساط الصحفية والسياسية في لبنان وخارجه ذلك الحين أن تكون هذه الحرب وتدفق النازحين سببًا للتوتر بين الجماعات الطائفية. إلا أنه بدلاً من ذلك قامت حركة لا سابق لها من التضامن الوطني ظهرت في تعاون المنظمات والجمعيات والمبادرات الفردية فجازت بالبلاد متخطية هذه المحنة الكبيرة بنوع من التماسك الاجتماعي.

وقد طُرحت في الحرب التي بدأت في ١٢ تموز ٢٠٠٦ المخاوف نفسها وأنماط الأسئلة عينها. إلا أن المجتمع اللبناني ردّ، عبر مختلف بناه، بحركة التضامن نفسها: من استقبال النازحين والبحث عن إيوائهم وإطعامهم وتطبيبهم إلى الإعانة على العودة وإعادة التعمير، الخ...

وتؤكد ريّا بدران في حديث إلى الصحافة، وبادرة من تجمع شُكّلَ بهدف تكفّل النازحين ودُعي بـ "مواطنون". تقول: "إن عملنا الذي نقوم به

هو نوع من المقاومة المدنية لإسرائيل"[١]. وعلى النحو نفسه عَنْوَنَ رمزي كيسيا، وهو مناضل في تجمع آخر اسمه لبنان التضامن (Lebanon Solidarity)، شهادته بـ "المقاومة المدنية في لبنان"[٢]. وكانت هذه المواقف مصحوبة باستنكار الحرب القائمة "على المدنيين"[٣]. كما أنها وجدت صدى في بيان "القمة الروحية" التي عقدت في بكركي، مقر البطريرك الماروني، في أول آب، وفيه دعا الممثلون الرسميون لمختلف الطوائف الدينية إلى "الوحدة بين جميع الطوائف الوطنية (وشجعوا) المواطنين على مساعدة النازحين".

ولئن كانت هذه التصريحات بحاجة إلى إحالتها إلى سياقها، فإنها مع ذلك تُدخل مفهوم "المقاومة المدنية" إلى مجتمع مازالت تطرح فيه مفاهيم "التمدن" و"السلوك المدني" و"المواطنة" أسئلة لا إجابة عنها على الصعيد الوطني[٤]. ولعلها تكون بعيدة عن التعبير عن "التمدن" ولاسيما أن العقدين الأخيرين قد تميّزا بالمبالغة في استعمال الصراع أو النزاع بين الطوائف المختلفة أداةً لتحقيق الغايات لا بل جعلوا ذلك مؤسّسة.

ويساهم هذا النوع من العمل الجماعي الوطني المتّسم باللاعنف، في تنمية أوجه مختلفة ويدل على وجود مقاومة موازية لمقاومة حزب الله المسلّحة. ونطرح في تفسير ذلك افتراضين: الأول أن هذه المبادرات، فيما يتعدّى المنطق الطائفي والحزبي والخاص بأرباب العمل، الناشط في العمل الخيري القائم على المصلحة بدرجات مختلفة، وإلى جانب المبادرات التي تقوم بها الدولة، تشهد على أنواع من التضامن ومن الهويات السياسية

---

(١) استشهد بها إبراهيم عرب، "وتثبت "مواطنون" أن الأحزاب ليست مهيمنة على العمل التطوعي"، النهار، الصحفيون الشباب، ٢٣ آب ٢٠٠٦، ص ٦.

(٢) www.stopusa.be

(٣) أنظر مثلاً: أحمد بيضون "إنها حرب على المدنيين"، النهار، ٢٧ آب ٢٠٠٦.

(٤) Nawaf Salam, La condition libanaise, **Des communautés, du citoyen et de l'Etat,** Dar al-Nahar, Beyrouth, 1998.

المدنية، (أي أنها لا عسكرية ولا دينية ولا متعلقة بالدولة)، بل إنها ولدت بخاصة، في حضن البنى التعاونية في سياق الخروج من الحرب (١٩٧٥–١٩٩٠). ويقوم الافتراض الثاني على أنه إن كان تاريخ هذه الحرب اللبنانية لم يكتب بعد على حقيقته، فإن ذكرى الحرب تمثّل حافزًا انتقائيًا سلبيًا على عمل جماعي يهدف إلى تدارك حرب أهلية جديدة.

إعادة تأليف المساحة المدنية في السياسة

بدت أعمال "المقاومة المدنية" للوهلة الأولى منذ ١٣ تموز ٢٠٠٦، على أنها صادرة عن منطق تشاوري منسجم مشابه لما حدث عام ١٩٩٦. إلا أن مظاهر التميز ارتسمت بينهما موحية بعدم حشرهما في نمط واحد من أنماط العمل الجماعي؛ فهي تشهد على تعددية المساحات في السياسة اللبنانية، وتبرهن على ابتعاده عن الصورة الاستبدادية في عملية التعبئة. فلئن استُنهضت الجماعة السياسية والمنظمات الطائفية واستُنفرت على الصعيد المحلي والوطني، فإن جمعيات "مدنية" شابة قد شاركت في حركات التضامن واتخذت فيها مكانًا مميزًا.

نشأت هذه الجمعيات في السنوات الأخيرة من الحرب اللبنانية وفي العقد الأخير من القرن الماضي بخاصة. ولئن كانت قضاياها تصب في مسائل حقوق الإنسان والحقوق السياسية والحريات العامة أو حتى المطالب البيئية، فإنها جميعًا تُبرز طابعًا مميزًا باعتبار أنها تحمل مرجعًا مشتركًا بينها قائمًا على المواطنية والمصلحة الوطنية العامة. من وجهة النظر الاجتماعية، فإنها تستنهض في الوسط المديني – ولاسيما في بيروت – الشباب المثقف الميال (لا بل الطامح) إلى العمل السياسي على الأغلب. أما مناضلوها الناشطون والمنتظمون فقليلو العدد، إلا أنهم غالبًا ما يوفّقون بين أنماط عديدة من العمل في الحقل العام وتتوفر لهم منابر إعلامية متنوعة.

ولعل بإمكاننا الكلام على "حركة مدنية"(٥)، من دون المبالغة في مدى تأثيرها، وذلك لسببين: الأول أن هذه الجمعيات قد نسجت فيما بينها إطارًا مشتركًا بتنظيمها الحملات الجماعية؛ ففي العام ١٩٩٦ يوم قامت إسرائيل بعملية "عناقيد الغضب"، كانت الجمعيات المحرّك الأساسيّ للتجمع الوطني من أجل دعم صمود لبنان، وذلك بمبادرة من جمعية العمل المدني وجمعية المواطن، تأكيدًا على دور "المجتمع المدني في تأكيد الوحدة الوطنية والمقاومة في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية"(٦). وقد توثقت قدرتهم وإرادتهم على العمل المشترك في أثناء تنظيم الحملة من أجل إقامة الانتخابات البلدية عام ١٩٩٨ ومراقبة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٥، أو في مراقبة الحركة التي قامت من أجل إقرار قانون الأحوال الشخصية المدني. ولقد زاد نسيج هذا الإطار كثافة بحراك مناضليه (وأفكارهم) في صُلب العديد من هذه الجمعيات. ويمثل "زيكوهاوس"، وهو بناء في وسط بيروت يشغله العديد من الجمعيات، هذه الحركة الجماعية خير تمثيل، وكان دوره في حرب تموز ٢٠٠٦ كبيرًا، إذ اتخذه العديد من هذه الجمعيات الملتزمة "بالمقاومة المدنية"، مقرًا رئيسيًا لها.

السبب الثاني، هو أن هذه الحركة حركة "مدنية" لأنها تساهم في تشكيل هوية سياسية متمايزة عن أشكال الالتزام الميليشيويّ والدينيّ. وذلك لأنها مؤسّسة على عقد انتساب حرّ وطوعي ليس فيه لا تسخير ولا إلزام سابقَيْن (كما هو الحال في الانتساب البدائي عائليًا كان أم طائفيًا أم غير ذلك). وتقع هذه الجمعيات في حقل "الجمعيات المدنية" بخلاف "الجمعيات الأهلية" التابعة للطوائف. وقد نمَتْ هذه الجمعيات، منذ نهاية العقد التاسع من القرن

(٥) Karam Karam, Le Mouvement Civil au Liban. Revendications, protestations et mobilisations associatives dans l'après-guerre, Karthala, Paris, 2006.

(٦) شعار ردّده مناضلو هذا التجمع في يوم السلام الذي أقيم في ١٨ نيسان ١٩٩٦. أنظر المرجع السابق.

الماضي، صلاتها بالسياسة والدولة على نحو غير بسيط؛ قائمةً، حينًا، على أنها سلطة مضادة، و حينًا على أنّها متعاونة، في إقرار سياسات عامة في الميادين التي عرفت كيف تحولها إلى مسائل عامة أو أنها ساعدت في هذا التحوّل (المسائل البيئية والإصلاح الانتخابي، الخ..).

بهذا المعنى، فإن "المقاومة المدنية" التي اتسعت في صيف العام ٢٠٠٦، تستقي، في جزء منها، من المسار القريب لهذه المنظمات ومن مناضليها، وهم ركيزة من ركائزها. ولهؤلاء من الخبرات المتراكمة من تجاربهم السابقة في التعبئة ما يكفيهم، أكان ذلك في المجال المادي أم في حصيلة أعمالهم. وإلى جانب الدور الذي مثلته هذه الجمعيات في تموز وآب سنة ٢٠٠٦، فإن المقاومة المدنية قد ساهمت في إعادة تأليف هذه المساحة من التعبئة، ومكّنت جمعياتٍ جديدة من أن ترى النور وأن توطّد المقاومةُ المدنية، بذلك، دعائمها: وهذا ما كان من أمر إنشاء جمعيتيْ "مواطنون" و"صامدون" (أنظر الفصل الآتي)، وقد رأتا النور في بيروت بعد قدوم النازحين إليها. كانت بيروت مسرحًا لتطوّر بعض الجمعيات المدنية القائمة فيها، إذ سعت لتفرض نفسها شريكة مميزة للسلطات العامة والمنظمات الدولية. وقد تركت مجالات نشاطها الأصلية (البيئة وديموقراطية الانتخابات ومساعدة المعوقين ومحاربة الفساد الخ..) وانقلبت في الحال إلى منظّمات غوث إنسانية خاصة بهذه المهمة، مستعينة بمصادرها وشبكات صلاتها القابلة للتعبئة بسرعة.

إلا أنه بعد انقضاء الطارىء، وانطلاق النقاش حول إعادة الإعمار تضاربت الخطط. فحاول بعض هؤلاء المناضلين أن يلتزموا العمل الإنساني أو الخيري على مدى أطول. وقد يتم ذلك بمضاعفة قطاعات تدخلهم لكي يجدوا مدخلاً إلى موارد جديدة، ولو كان ذلك على حساب إخراج عملهم عن قطاع اختصاصاتهم؛ أو في بعض الأحيان، مقابل تحوّل بنية عملهم من بنية المرافعة إلى بنية الخدمات. وقد يتم ذلك أيضًا باقتناص الفرصة لتوسيع

نطاق الإعلان عن تسويغ مبدأ المواطنة والسلوك المدني، نظرًا لأن العمل الخيري والتنمية الإجتماعية كانا حكرًا على الجمعيات الأهلية الطائفية[٧]. وفي الختام، قد يتم ذلك بسبب طموح شخصيّ لدى بعض رؤساء الجمعيات في الرغبة في امتهان السياسة. وفي موازاة ذلك فإن بعض الجمعيات الأخرى تعود إلى خطها الأولي فتستثمر الدفاع عن قضيتها إما بالاعتراض على السلطات العامة، مثال ذلك ما قام به دعاة البيئة في إثارة الكارثة التي تسبب بها تدفق النفط إلى البحر، أو بالتعاون مع هذه السلطات كما فعلت الجمعيات المختصة بهذا المجال في توثيق الملف الخاص بانتهاك الجيش الإسرائيلي حقوقَ الإنسان.

كلفة التضامن المدني أقل من كلفة الصراع

مع ذلك، فإن "المقاومة المدنية" في العام ٢٠٠٦ مازالت بعيدة من أن تُختزل بتعبئة هؤلاء المناضلين فيها، الذين وجدوا في زخم التضامن الوطني مسرحًا مميزًا للدفاع عن قضية مدنية كانوا قد بدأوا في بنائها منذ عقدين. كما أن مساعدة النازحين قد قامت، في جزء كبير منها، على التنافس بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، المدنية والطائفية، الخاصة بأرباب العمل والحزبية. واستطاعت، في بعض أوجهها، أن تمثّل الأرضية السلمية في الصراع الشديد على النفوذ وعلى الحمى. وبهذا المعنى فإن التضامن، على صعيد الوطن، مع سكان الجنوب ذوي الغالبية الشيعية، ضحايا المواجهات بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله، يطرح تساؤلاً متعلقًا بمنطق العمل الجماعي.

(٧) على أن بعض الجمعيات، "كالحركة الاجتماعية" أو "النجدة الشعبية اللبنانية"، وقد أُسِّستا على التوالي سنتي ١٩٦٠ و١٩٧٠، قد عملت الكثير على التنمية الاجتماعية خارج نطاق الطوائف.

لقد كان بالإمكان أن تؤدي كلفة هذا الصراع إلى تفاقم الانقسامات السياسية الواضحة التي كانت قائمة عشية الثاني عشر من تموز. فبالإضافة إلى الواقع ما بعد الحرب الموسوم بعودة الطائفية السياسية إلى الظهور، فإن قطبي التعبئة اللذين تواجها في العام ٢٠٠٥ بعد اغتيال رفيق الحريري، قد نمّى الفرقة بين أطراف المجتمع اللبناني. فقد تواجه "السنّة" و"الشيعة"، و"السنّة" أو "الشيعة" و"المسيحيّون" في مرّات عديدة بسبب التوترات الحادة والصدامات؛ بمعنى آخر، كان المجتمع على قدر من الانقسام كبير، وكان التعبير عن النزاعات يظهر على صورة الانتماء البدائي أو العشائري في أثناء انتخابات العام ٢٠٠٥. ومع ذلك فإن هذه العُرى وهذه البنى الاجتماعية السياسية الطائفية سوف تساهم هي أيضًا على نحو نشيط في "المقاومة المدنية"، وكانت هي نفسها تعيق، في أوقات أخرى، إمكان تكفّل القضايا المدنية من مثل اعتماد قانون الأحوال الشخصية المدني.

وتُفسَّر هذه المفارقة بمقياس التحليل الإستراتيجي للالتزام. فكل فريق يطمح في البداية إلى أن يشغل المكان. لاسيما وأن المقاومة المدنية كانت ثمرة العديد من التحريض الانتقائي السلبي: إلى جانب العمل الذي يقوم به متعهدو القضايا، فإن الانتقال إلى الفعل وإلى التعاون يكون مدفوعًا في معظمه بالذاكرة وبالندوب الباقية من الحرب اللبنانية بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٩٠. فقد كانت من العنف والتدمير بمكان كبير، وبخاصة في معاركها بين الجماعات وداخلها، حتى أنه على الرغم من تفاقم ردّات الفعل الطائفية، وحدود سياسة المصالحة، فإن استراتيجية التضامن تبقى أقلّ كلفة من استراتيجية الصراع. وإن حَميّة اللبنانيين في المحافظة على الوفاق الوطني، على ما تعرض له من مِحَن منذ سنة ١٩٩٠ إلى اليوم، تصدر عن نهج سلبي في اكتساب السلام المدني – القائم على قدر من الخوف من الاندثار الشامل أكبر من الإرادة الصلبة في العيش المشترك بين المواطنين.

وتظهر الدلائل على ذلك، في صيف العام ٢٠٠٦، على العديد من

الصعد: فعلى صعيد المفاوضات السياسية يتواتر الرجوع إلى اتفاق الطائف باعتباره قاعدة الوفاق الوطني؛ وعلى صعيد التعبئة يصدر عن غالبية ممثلي الجماعات السياسية والدينية دعوات إلى الوحدة الوطنية. كذلك فإن "القمة الروحية" في بكركي تجْمَع بين ممثلي الطوائف الرسميين جميعهم لأول مرة منذ العام ١٩٩٦، تمامًا حين قامت إسرائيل بعدوانها السابق؛ وقد أعلنوا في بيانهم الختامي "تمسكهم بالوحدة الوطنية، الضمانة الوحيدة لبقاء لبنان"، وأضافوا قائلين: "إن الاعتداء الإسرائيلي يهدف إلى النيل من هذه الوحدة، وإلى دفع لبنان والعالم العربي بأسره إلى الانقسام (...) وتبقى هذه الوحدة الركيزة الأساسية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي."

ولذلك فلعله يكون من الأصوب أن نتكلم عن "مقاومات" مدنية في صيف العام ٢٠٠٦، مدفوع بعضها بتحديد إيجابي للمدنية والمواطنية، ومؤسَّس بعضها الآخر على دوافع انتقائية سلبية. على أنه لا ينتظم عمل الجماعات والفرق السياسية، ولا عمل الجمعيات "المدنية" على نحو مستقل. وهذا ما يطرح مسألة دور الدولة ودور صلاتها بمختلف أشكال التعبئة: فاتساع حالة المقاومة في تنظيمها يعترض "وجود الدولة القليل"، أكان ذلك على صعيد التعبئة المسلحة، أو على صعيد تكفل المدنيين، أو لاحقًا، على صعيد إعادة الإعمار.

إن ما يجري في حركة التضامن هذه يطرح السؤال حول إمكانية قيام مرجع مشترك للعمل، على ما في الاستراتيجيات المتبعة من تنافر. والحق أن مبدأ المواطَنة العام وموقع المدني في الحلبة السياسية، يشكلان كُلاً متنافرًا من المسائل الحاسمة التي لا إجماع عليها. ويهدف بعض أشكال المقاومة إلى الدعوة إلى تمثّل الجماعة السياسية تمثلاً مدنيًا، والبعض الآخر يقرّ بوجود المصالح الوطنية المشتركة فيما يتعدى أنواع التمثل الجماعي في ما هو سياسي. يبقى أن نعرف إن كان في ذلك مجال لتطوير إطار مشترك للعمل يكون فيه للمدني حصة الأسد.

٦

صامدون، ثلاثة وثلاثون يومًا من التعبئة المدنية في بيروت

كاندس رايموند

بحلول اليوم الثاني على الحملة العسكرية الإسرائيلية على لبنان، بدأ السكان بتحرّك واسع النطاق طال ما يقارب ربع عدد السكان في لبنان (بين ٩٠٠ ألف ومليون نازح). وقد استُنفر في مواجهة هذا الموقف العديدُ من الفاعلين: من المواطنين أنفسهم، إلى المؤسسات اللبنانية العامة والخاصة، إلى المنظمات العالمية غير الحكومية، إلى الوكالات المختصة في الأمم المتحدة. وقد تبيّن بعد ثلاثة وثلاثين يومًا من الصراع أن من قام بالقسم الأساسي من أنشطة الغوث هم الفاعلون المحليون من المدنيين.

ذهول وزلازل

أثار انطلاق الهجمة الإسرائيلية الذهول بادىء الأمر. ثم أثار القصف العشوائي في جميع المناطق الرعب، لاسيما وأنه كان من غير الممكن

تحديد المواقع التي كان يستهدفها الطيران الإسرائيلي. وكانت أولى تحركات السكان قائمة على أساس جمع الشمل بين الأقارب أو الأصدقاء، فيجد النازح ملجأً لدى قريب له يسكن في حيّ مُعْتَبَرٍ آمَنَ من غيره. إلا أن ازدياد حدة القصف مالبث أن زاد في تدفق النازحين، وقد توجه العديد منهم إلى الأماكن العامة في قلب بيروت مثل حديقة الصنائع، أو أنهم التجأوا إلى ردهات البنايات.

ولذلك فقد كان الهمّ الأول، إيجاد الأماكن التي يمكن أن تأوي النازحين. وفي غياب تحرك الحكومة، إذ كانت في حال من الارتباك الكبير، قرّر بعض الفاعلين في الحقل التعاوني أن يفتحوا أبواب المدارس الرسمية، متبعين في ذلك مبادرات مدرائها الفردية، ونظرًا إلى واقع الحال هذا أعلنت الحكومة فتح جميع المدارس الرسمية لاستقبال النازحين. ولئن لم تكن المواد الغذائية وغير الغذائية واردة في المقاصد الأولى لدى الجمعيات، إلا أنها مالبثت أن سارعت إلى تلبية هذه الحاجة الطارئة، مستندة إلى حركة التضامن الواسعة التي تمثّلت بالهبات المالية أو العينية وبعدد مذهل من المتطوعين.[١]

وقد كان هذا التضامن المباشر الحقيقي في جميع أحياء بيروت التي تدفق إليها النازحون، موضع تحية الجميع، ولاسيما أن تدفق النازحين من الشيعة إلى الأحياء ذات الأغلبية المسيحية أو السنية كان موضع خوف شديد من إثارة النعرات الطائفية. وكانت بيروت لم تزل تحمل العديد من جراح الحرب الموروثة من الأعوام ١٩٧٥–١٩٩٠، والبلاد عشية الاعتداء، في حال قصوى من الاستقطاب السياسي المرتبط بصدور القرار الدولي ١٥٥٩، وبما تبعه من اغتيال رفيق الحريري والتظاهرات الحاشدة، والانسحاب السوري (أنظر لاحقًا الفصل الثامن). وقد تمكنت حركة

(١) كذلك فإن العديد من الأفراد فتحوا بيوتهم للنازحين، مستقبلين فيها أكثر من أسرة.

التضامن الوطني، برسوخها، أن تحول دون الانزلاق في مسارب السياسة الطائفية، على الرغم من ظهور بعض التوتر، ومن أن تقدير هذه الجولة من التضامن، بحسب بعض الفاعلين في الحقل التعاوني، بأنها أقلّ زخمًا مما كانت عليه سنة ١٩٩٦، مع حفظ الفارق بينهما.

وقد ظهرت آثار هذا الإستقطاب في صُلب شرائح المجتمع المدني المعروفة بأنها "منظّمة". فقد لُمست آثارها، مثلاً، في "زيكوهاوس"؛ وهو بمثابة نزل للفنانين، يضمّ مكاتب العديد من الجمعيات، وأقيم فيه مركز الإغاثة في محلة الصنائع، حيث اجتمعت حركتا التعبئة الأساسيتان في صُلب "تجمع المؤسسات المدنية غير الحكومية للإغاثة في لبنان"(Gathering of NGOS for relief in Lebanon)؛ ويصل عديد منظماته إلى أربع وسبعين.

وكانت أولى حركات التعبئة هذه قائمة على تحالف بين منظمات لا تجانس بينها: منظمات بيئية أو لوطية وخلاسية وتجمّعات الفنانين وجماعات من أقصى اليسار وطلاب، كانوا قد حضّروا لاعتصام ومهرجان ثقافي للتضامن مع سكان قطاع غزّة. وقد تحوّل هذا التحالف بسرعة إلى منظّمة للإغاثة مستفيدًا من تدفق المتطوعين (وقد وصلت أعدادهم إلى ٣٠٠ يوميًا)، ومتخذًا اسم "صامدون".[٢]

وقد اجتمع، في موازاة ذلك، ما يقارب العشرين من المنظمات اللبنانية غير الحكومية أمام "زيكوهاوس" في ١٥ تموز، متفقين على اتخاذ موقف موحد. وقد أنشأ البعض منها، ممن كان لهم نشاط ميداني، "الحملة المدنية

(٢) يتلازم لفظ "صامدون" في المخيلة الجماعية وفي المعجم السياسي مع موقف اللاجئين الفلسطينيين أثناء الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. أما في سياق صيف ٢٠٠٦، فإنه يشير إلى "جميع المقاومين" من المدنيين في المجتمع وليس من المقاومة المسلحة. ولفظ "صامدون" مأخوذ من أغنية لمرسيل خليفة، استشهد به زعيم حزب الله حسن نصرالله في أول خطاب متلفز له بعد العدوان الإسرائيلي؛ ثم استعمله معظم السياسيين في خطاباتهم من جميع الأحزاب على حد سواء.

للإغاثة" (Civilian Campaign for Relief CCR) وانتظم البعض الآخر، ممن كان لهم نشاط جماعي في الدفاع عن لبنان، في تجمع أسموه "منظمات المجتمع المدني من أجل الحياة" (CSO for Life). وقد استقطب "زيكو" جميع هذه المنظمات غير الحكومية أيضًا، وعُقدت فيه الاجتماعات اللاحقة. وقد وصل تعداد هذا التجمع إلى ٤٠ منظمة غير حكومية،قبل الانقسام.

كانت الاجتماعات في "زيكوهاوس" ساخنة: فقد شهدت حدّة النقاش، ولسوف نعود إلى بحثها، على التنوع الشديد في تلمس هذا الصراع وأسبابه ومقتضياته العملية في المجتمع المدني. وكان لا بد، في مقابل الصعوبة في تخطي هذه الخلافات، من ذكر ما قام من مبادرات فردية عفوية لتنظيم الإغاثة كان لها شرف البقاء على الحياد في الصراع. وقامت إحدى هذه المبادرات، ممن لاقت نجاحًا باهرًا، على التزام ثُلّة من الأصدقاء: وما إن اتخذت هذه المجموعة الأولى من المتطوعين اسم "مواطنون" حتى بدأت تتوسع بسرعة إلى أن وصل تعدادها إلى المائة، ووجّهت نشاطاتها باتجاه إغاثة النازحين المعزولين الذين قد لجأوا إلى بعض الأسر أو إلى احتلال بعض الشقق الشاغرة.

هياج ومشكلات في التنسيق
بيروت أمينة على العهد

إلى جانب هذه التعبئة الجماعية، كانت مبادرات الفعاليات التعاونية تتكاثر. وكانت الأولوية لتقدير الضرورات الأولى وتأمينها (ماء، غذاء، فراش، مواد تنظيف، حليب، حفاضات للأطفال، دواء الخ...)، ولتنظيم الرعاية الصحية، والنشاطات النفسية الاجتماعية الموجهة إلى الأولاد بخاصة.

ولم يكن من السهل تقدير المدى النسبي لتدخل جميع هذه الفعاليات. والحق أن المعطيات الدقيقة بالأرقام بقيت موضع شك، والأسباب كثيرة. أوّلها تنقل الجماعات المعنية بها باستمرار: فمن جمع شمل بين الأسر، إلى ترك مكان اللجوء إلى مساكن أفضل منها، إلى استقبال بسبب شدة القصف الإسرائيلي. وعلى كلّ حال فإنه لم تنجح أية محاولة لتجميع مركزي للمعطيات الإحصائية. وقد أظهرت مقابلة المعطيات المأخوذة من المصادر المختلفة، أن الكشوف التي أحْصَتْها مخافر الشرطة غالبًا ما كانت ناقصة؛ فيما ترددت بعض المنظمات لأسباب متعددة، في الكشف عن معطياتها للفاعلين في المؤسسات مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، أو لغيرهم من الفاعلين التعاونيين[٣]. ولعل بعض المنظمات كانت تميل إلى المبالغة في أرقامها حتى تؤمّن أفضل السبل للوصول إلى المساعدة أو إلى اتضاح الرؤيا.

ولئن بقيت هذه المعيقات حاضرة في الذهن،فقد ظهر، مع ذلك، بعض الفاعلين الكبار في مسألة تكفّل النازحين في بيروت. ويتعلق الأمر، من جهة، بالأحزاب السياسية بعينها أو بواسطة المنظمات أو المؤسسات الملحقة بها: وأولها حزب الله وكذلك التيار الوطني الحر بزعامة العماد عون، وكان نشاطهما مميزًا؛ ومثلهما تيار المستقبل بزعامة الحريري، وحركة أمل. ومن جهة ثانية بتجمع المنظمات غير الحكومية (صامدون والحملة الوطنية للإغاثة)، والصليب الأحمر اللبناني، و"مواطنون"، يليها الإغاثة الشعبية اللبنانية وجمعيتا عامل والنجدة الشعبية.

على أن المعطيات الكمية كانت لا تزال شديدة النقص في تقدير ما أنجز من أعمال. ففي سياق أزمة استُعمل فيها عنصر الحرب النفسية، تكون طريقة إيصال المساعدات على قدر من القيمة مساوٍ للمساعدات بعينها. لذلك فإن

---

(٣) واجه الموقع "Lebanon Support" (بهدف إنشاء قاعدة للمعلومات ونافذة على الانترنت)، هذه المشكلة؛ وقد أنشأته: "صامدون" و"مدى" و"Handicap International" ووزارة الشؤون الاجتماعية.

تقريب الصلة بين المتطوعين والنازحين، واعتبار الخصوصية في كلّ حالة على حدة، ضرورتان لم تراعِهما جميع المنظمات أو أنها لم تحسن مراعاتِهما، فمن كان منها ذا خبرة طويلة في النشاط الاجتماعي أظهر إدراكًا أكبر لهذا البعد من المنظمات المؤلفة من أعضاء غالبيتهم من "الشباب"، إذ كان هؤلاء مندفعين نحو الفعالية اللوجستية التي كانت غائبة في بداية الأمر، ولذلك فقد قام نزاع، في بعض الأحيان، بينهم وبين النازحين.

كان التنسيق بين جميع هذه الجهود عظيم الصعوبة. ولئن استطاع كلّ فاعل أن ينظّم عمله بعد فترة أولية من شبه الفوضى، فإن الحصيلة تبقى في شبه ظلّ. فقد تعددت أشكال الصراع، في سياق الإعياء والضغط النفسي في زمن الحرب، بين الأشخاص والقيادات والانقسامات الداخلية والتجاذب بين الرغبة في المشاركة والقدرة على الانضباط. ومع ذلك فقد أمكن تخطيها جزئيًا ولم تمنع هؤلاء الفاعلين من أن يتعاونوا ويعملوا مجتمعين باستثناء بعض المنظمات الكبرى "ذات الحضور" التي اعتمدت على مصادرها الخاصة.

وكان دخول العاملين الدوليين في المجال الإنساني (وكالات الأمم المتحدة والجمعيات العالمية غير الحكومية) إلى الميدان، بين الأسبوع الثاني والثالث من الحرب، مثار أمل وخشية معًا: أمل بوصول المؤن إذ كانت البلاد محاصرة، أمل باتساع القدرة اللوجستية – وبتحسين شروط السلامة للفاعلين في المجال الإنساني (وذلك بافتتاح "الممرات الإنسانية")؛ وخشية من قيام "محدلة" قد تقضي على تنوع المبادرات المحلية تحت ثقل آلة الأمم المتحدة. فأما الأمل بتحسين شروط السلامة للفاعلين المحليين فقد ظهر فساده جزئيًا. وأما الخشية من إقصاء الفاعلين المحليين فقد تبين بطلانها هي أيضًا: وذلك بسبب بطء آلية مؤسسات الأمم المتحدة وتصلبها، والتأخير الطويل في الاستجابة، والجهل بواقع "ميدان" العمل، وعوامل أخرى عديدة تفسّر أسباب احتفاظ الفاعلين المحليين

بفعالية كبيرة في الاستجابة للعمل الإنساني، وهو أمر اعترف لهم به معظم الفاعلين العالميين، وأصبحوا لا يترددون في الاتكال عليهم. أما المنظمات العالمية غير الحكومية فقد استشعرت بسرعة ضرورة التكامل في عملها، مع ما كان من هاجسها بالفعالية اللوجستية الذي كان من الصعب أن يتأقلم أحيانًا في جو "الترقيع" والهواية لدى الجمعيات المحلية.

الدولة غائبة عن لائحة المنتسبين

كانت مؤسسات الدولة اللبنانية، إلى جانب هذا النشاط، غائبة غيابًا ملحوظًا. ولئن أعيد العمل بالهيئة العليا للإغاثة التي كانت قد أسست عام ١٩٩٦ بعد أيام من بداية الحرب، فإن رقم الهاتف الذي وُضع للطوارىء لم يلبث أن أصبح رمزًا لعدم فعالية الحكومة: تغيّر الرقم أربع مرات في أسبوع، أعطي رقم مغلوط، رقم الفاكس... حتى أن إدارة الهيئة بُدِّلت هي أيضًا عدة مرات، مازاد في تعقيد التعاون مع الفاعلين التعاونيين. أما وزارة الشؤون الاجتماعية، فقد بقيت ثلاثة أسابيع قبل أن تعرف أي معونة تبذل، ثم إنها ساندت مبادرة "دعم لبنان" (Lebanon Support).

وفي المحصلة، فإن تقويم الفاعلين التعاونيين لما قامت به الحكومة تجاه النازحين كان قاسيًا: فقد استنكرت ٣٥ منظمة غير حكومية[٤] على الملأ "التقصير والإهمال" لدى السلطات الرسمية؛ وانتقدت بشدة "عجزها عن تأمين أدنى حد من الحيوية، ومنطقَ التحيّز في توزيع المساعدات، وانعدام الشفافية، وغياب الرؤية الواضحة والتخطيط للمساعدة على المدى البعيد". ولئن كانت ألفاظ البيان الصحفي موزونة، فإن ما قيل في الأروقة من نقد كان أقسى بكثير: استئثار الأحزاب بالمساعدات الواردة عبر الهيئة العليا للإغاثة،

(٤) مؤتمر صحفي وبيان في ٦ آب ٢٠٠٦ وقعته منظمات غير حكومية ملتزمة بالإغاثة.

إحظاء المستزلمين، تبديل وجهة المساعدات الخ... فيما يتعدى هذه التهم (وليس بإمكاننا إثبات صحتها)، فقد شهد الفاعلون التعاونيون انقلابًا في الأدوار، يقول أحد هؤلاء: "أتى وقت ظنّ الناس فيه أننا من الحكومة".

المقاومة المدنية

انغمس العديد من المنظمات الاجتماعية المدنية، بموازاة عملها في الإغاثة، في نشاطات ترافعية تقتضي التوافق حول مفهوم الصراع وشعاراته وطرق العمل عليه؛ وذلك باعتبار أن الموقف من العمل الإنساني ناتج عن العوامل السياسية التي كان من المفترض أن يقع عليها التأثير.

وكان التنوع الشديد لهذه المنظمات غير الحكومية، الناتج من ترابط العديد من العوامل كالهوية التنظيمية (ما كان منها ميالاً إلى العمل الاجتماعي، أو إلى منظمات حقوق الإنسان، أو إلى منظمات المواطنة الخ.) أو الحساسيات السياسية لدى أعضائها (من الناشط في أقصى اليسار إلى المستشار الوزاري مرورًا بالمناضل الفلسطيني)، قد حملها بالطبع على اتخاذ مواقف شديدة الاختلاف أصلاً. وكانت الأسئلة المركزية ابتداءً بأول نقاش، تدور حول: هل تُدان إسرائيل وحزب الله معًا؟ هل تُستنكر مسؤولية الولايات المتحدة والبلاد العربية وسوريا وإيران؟ ثم تمحور النقاش حول الموقف الذي يجب اتخاذه من الولايات المتحدة وهل يجب دعم المقاومة أولا؟[٥]

وقد انتقل الخط العام، بعد ازدياد حدة الحملة الإسرائيلية، إلى المواقف الراديكالية، فانتهى الأمر بمعظم الفاعلين التعاونيين (ما يقارب المائتين من

(٥) كانت هذه المسألة في صلب الانشقاق بين أعضاء "منظمات المجتمع المدني من أجل الحياة" (CSO for life) فانشق قسم من المنظمات غير الحكومية وسمّوا أنفسهم "منظمات المجتمع المدني من أجل الحرية والحياة".

منظمات المجتمع المدني بحسب بيان السابع من آب) إلى توقيع نداء مشترك عنوانه "لبنان: بلد مفتوح على المقاومة المدنية" (Lebanon: an open country for civil resistance)، وهذا ما أدّى إلى تنظيم مسيرات المواطنين إلى الجنوب، قبل أيام من وقف الأعمال الحربية.(٦)

وكان الناس جميعًا يحبسون أنفاسهم صباح ١٤ آب. إلا أنه بعد مضي ثمان وأربعين ساعة أصبحت المدارس خالية وعاد النازحون إلا النزر اليسير منهم، إلى بيوتهم. وفتح المجتمع المدني صفحة جديدة: تنظيم الإغاثة في المناطق المنكوبة والانخراط في عملية إعادة الإعمار.

توحي حصيلة ما جرى من تعبئة حول مسألة النازحين بملاحظتين: الأولى تتعلق بالدور الريادي الذي قام به الفاعلون المدنيون اللبنانيون، خلافًا لما يحصل في العديد من البلدان من ضحايا الحروب، وهو يشهد على حيوية النسيج التعاوني وعلى ضعف المؤسسات الحكومية، فهي لن تتوصل أبدًا إلى القيام بالدور المناط بأولى مسؤليات الدولة. والثانية تتعلق بما نتج من هذه التعبئة من منظمات جديدة على مثال "صامدون" و"مواطنون"، وقد انتقلتا في أثناء شهر من الزمن، من موقع المبادرة العفوية المستندة إلى الموارد الفردية (هبات ومتطوعين) إلى موقع المنظمة المكتملة البنية والمشاركة في شبكات الإغاثة الدولية. وإنه لمن المفيد القيام بدراسة نتائج مثل هذا التطور على طبيعة هذه التعبئة: ظهور جيل جديد من المنظمات غير الحكومية على ضوء الموشور في الحركات الاجتماعية.

---

(٦) وهي محاولات مُجْهَضة في ١٢ آب ٢٠٠٦: المسيرة الأولى وكانت تضم ما يقارب المائة شخص اصطدمت برفض السلطات اللبنانية لأسباب أمنية.

٧

المشهد الثقافي اللبناني

من حرب إلى أخرى

فرانك ميرميه.

كان للحرب في صيف العام ٢٠٠٦ آثار واضحة في الحقل الثقافي، بعد تدمير الأماكن والمؤسسات والأعمال. وكانت نتائجها سلبية جدًا على قطاعي النشر والصحافة بخاصة. فقد ضرب القصف على الضاحية صناعة الكتاب، إذ كان العديد من الناشرين والطابعين، ليس من الشيعة وحسب، قد أقاموا أعمالهم فيها.(١)

وتقدّر أعداد دور النشر والمطابع التي أصابها الطيران الإسرائيلي بدمار جزئي أو شامل بما يقارب الأربعين دارًا وعشر مطابع، بغض النظر عن العديد من المكتبات. وكان الحصار الإسرائيلي (١٢ تموز – ٧ أيلول ٢٠٠٦) قد أعاق صادرات المطبوعات، علمًا بأن ما يؤمنه لبنان من تداول الكتاب في العالم العربي يعادل ٥٠٪ منه.(٢)

---

(١) أنظر، Franck Mermier, **Le Livre et la Ville, Beyrouth et l'édition arabe,** Actes Sud/Sindbad, Arles 2005.

(٢) René Naba, "Les medias libanais face aux defies du XXIe siècle". Les Cahiers de l'Orient, 4e trim. 1998, n° 52, p51.

ويُطرح السؤال، إن كانت هذه الحرب الجديدة ستترك، على المدى الطويل، آثارًا سلبية في الأوساط الثقافية، بتعميق بعض الكسور وبانتاج أنواع جديدة من الرقابة أو الرقابة الذاتية. ولا يمكن استباق الأحكام في ذلك، إلا أنه من الممكن احتمال أن يكون للحرب نتائج على عوالم الثقافة في لبنان، نظرًا لأن العمل الثقافي، في رأي العديد من القائمين عليه، غالبًا ما يظهر، على نحو ضمني أو صريح، على أنه البديل من العمل السياسي.

ثقافة ما بعد الحرب؟

بدأ المشهد الثقافي اللبناني، منذ نهاية الحرب الأهلية عام ١٩٩٠ يُعاد بناؤه شيئًا فشيئًا بعد سنوات من المنفى والصمت والغياب بالإكراه. وكانت شبكات ثقافة ما قبل الحرب وأعلامها من ذوي الصفة المرجعية فيها قد اختفوا أو تفرقوا، إلا أن جيلاً جديدًا من المبدعين كان قد ظهر في لبنان أو في خارجه. وكان فضل هذا التجديد كبيرًا ولاسيما أنه لا يدين بمستواه إلا إلى المبادرات الخاصة، التي غالبًا ما بدرت من عمل تعاوني كما هو الحال في المسرح أو مهرجانات السينما أو الفنون التشكيلية. وتقع أسباب هذه السلبية في القطاع العام في ضعف الميزانية لدى وزارة الثقافة وفي تراث من الإهمال مناقض لسياسات العديد من الدول العربية الأخرى الثقافية ذات المبدأ التدخلي.

في الوقت عينه، فقد تُسَبِّبُ ضرورة التبادل الفني والمساعدة الخارجية بقيام صِلاتٍ عديدة بمؤسسات وجمعيّات عربية وأجنبية عرّفت بأنواع الانتاج في الحياة الثقافية في لبنان وبالفاعلين فيها؛ لا بل ساهمت في تكريسهم. ولئن كان انبعاث المهرجانات المهيبة أو قيامها في بعلبك أو بيت الدين أو جبيل قد حقّق عودة لبنان إلى الدوائر الثقافية العالمية، فقد قامت،

إلى جانب هذه التظاهرات مبادرات عديدة لم تنل حظًا كبيرًا من وسائل الإعلام، لا يصح إهمالها.

نشأ في العقد التاسع من القرن العشرين أدب لبناني منعتق من القواعد الجمالية التقليدية ومن الموضوعات البالية حول الحياة الريفية. وكانت له بداية انتشار في البلاد العربية الأخرى، وموطىء قدم في "الجمهورية العالمية" بفضل ترجمته إلى اللغات الأجنبية. وقد عالج هذا الأدب الجديد الحياة اليومية في سنوات الحرب بلا تزويق ، ولو أنه لم يقتصر على ذلك، بل بات ذلك لديه موضع تفضيل، كذلك فإن المدينة لم تعد فيه موضع تمثّلٍ سلبي، بل المكان الذي يتحقق فيه الفرد. ويشارك اليوم في كوكبة الآداب اللبنانية الناطقة بالعربية، الكتّاب: محمد أبي سمرا، هدى بركات، نجوى بركات، عباس بيضون، بول شاوول، حسن داوود، جبور دويهي، رشيد الضعيف، حنان الشيخ، رينيه حايك، ربيع جابر، إلياس الخوري، علوية صبح، إيمان حميدان يونس؛ وهذا غيض من فيض.

ولا بأس بالتنويه بأن العديد من الكتاب يؤدّون دورًا بارزًا في صلب الصحافة اللبنانية متبوِّئين مراكز عالية في التحرير. فقد كان الشاعر أنسي الحاج طوال سنوات رئيس تحرير جريدة النهار، ويعتبر الشاعر بول شاوول أساسيًا بين كتاب الافتتاحية في جريدة المستقبل التي أسسها رفيق الحريري. عدا عن أن الملاحق الثقافية الأسبوعية لجرائد النهار والسفير والمستقبل يديرها بالترتيب إلياس خوري وعباس بيضون وحسن داوود؛ وهي ليست منابر للمشاهد الثقافية اللبنانية أو العربية أو العالمية، بل إنها أيضًا غالباً ما تكون محطات للفكر النقدي. فقد كانت جريدة النهار أول من فتح الباب للعديد من المثقفين السوريين المعارضين لنظام دمشق. وخطت المستقبل على خطاها ثم تعقلت في العام ٢٠٠٦. وكان اغتيال الصحفي والمؤرخ سمير قصير في حزيران ٢٠٠٥، وهو صاحب الافتتاحيات التي كانت تستنكر بشدة السيطرة السورية على لبنان، قد وقع في خلد بعض المثقفين

موقع إنذار شؤم بعد انسحاب الجيش السوري في نيسان ٢٠٠٥. أمّا في داخل المساحة الأدبية الفرنكوفونية، فيشترك كُتّاب ونقّاد ألمعيون (أنطوان بولاد، جبّور دويهي، شريف مجدلاني، فارس ساسين) منذ تموز ٢٠٠٦ في لجنة تحرير "الأوريون الأدبي" (L'Orient littéraire) وهو ملحق شهري في جريدة "الأوريون–لوجور" (L'Orient-Le Jour)، يعود الفضل في انبعاثه للروائي ألكسندر نجار.

أما في مجال المسرح، فإن إصرار بعض المخرجين من أمثال نضال الأشقر وروجيه عساف وبول مطر قد انتهى بهم إلى جني ثماره فأرسوا الفن المسرحي بين جدران متينة ودائمة. وأرتبطت أسماؤهم اليوم في بيروت بمؤسسات هي: مسرح المدينة ومسرح دوّار الشمس ومسرح مونو. وقد تابعت هذه المسارح تجارب مسرحية حسنة البناء قامت في داخل الجامعات، كانت تلقى صداها في المركز الثقافي السوفياتي في أثناء سنوات الحرب. وكانت إعادة افتتاح مسرح بيروت في العام ١٩٩٢ قد مهّدت الطريق لمشهد فني جديد يمزج بين الفنون التشكيلية والأدب والفنون السمعية البصرية والأداء المسرحي. وقد كانت محطّات هذا "الفن المهرجاني" كلاً من المؤسسات الآتية: "أيلول" (١٩٩٧–٢٠٠١، باسكال فغالي وإلياس خوري) وكان لها في هذا المجال دور أساسي، و "أشكال ألوان" (أنشأتها عام ١٩٩٤ كريستين طعمة) و"زيكوهاوس" (مصطفى يموت)، وكان لها أيضًا الفضل في إنزال الإبداع الفني إلى الشارع (مشروع الكورنيش، مهرجان شارع الحمراء...). أما مؤسسة "أُمَمْ للتوثيق والأبحاث" (لقمان سليم ومونيكا بورغمان) فقد أطلقت في العام ٢٠٠١ في حارة حريك (الضاحية الجنوبية) مشروعًا طموحًا للانتاج السينمائي والتوثيق والنشر (ولاسيما فيما يتعلق بذاكرة الحرب اللبنانية)، وافتتحت مساحة ثقافية (الهنغار) مُعَدّة لاستقبال التظاهرات الفنية. ثم ولد في هذا المكان نفسه تجمّع سُمّيَ بـ "هيّا بنا" وهو تجمع يعمل على النضال من أجل

جمهورية علمانية في محيط اجتماعي موسوم بنفوذ حزب الله الشديد. على أن القصف الإسرائيلي في صيف العام ٢٠٠٦ طال "الهنغار" ومركز التوثيق فأتلف جزءًا من الأرشيف.

نمت السينما اللبنانية، وقد حمل لواءها مخرجون كانوا يقيمون في الخارج في سنوات الحرب، نموًّا بطيئًا إلى أن أنتجت عدّة أعمال مميزة وبعض الأفلام الناجحة تجاريًا ("وست بيروت" لزياد دويري، "أشباح بيروت" لغسان سلهب، "لما حكت مريم" لأسد فولادكار، "تحت ظلال المدينة" لجان شمعون، "دوّار شاتيلا" لماهر أبي سمرا، "طيارة من ورق" لرندة الشهال، "معارك حب" لدانيال عربيد، "البوسطة" لفيليب عرقتنجي، "القاتل" (Massaker) للقمان سليم ومونيكا بورغمان وهيرمان تيسن...). وكان تناقص عدد صالات السينما في لبنان بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠، لايبشّر بعودة بيروت إلى الطليعة في حب السينما. على أن ما قام به مختار كوكش من تنظيم أول مهرجان يجمع بين مخرجين لبنانيين (Image Quest) في العام ١٩٩٥، تابعه تنظيم العديد من المهرجانات السينمائية الروائية والوثائقية (مهرجان بيروت الدولي للأفلام الوثائقية، ولد في بيروت، بيروت دي.سي، مهرجان جنا لأفلام الأطفال...). ولئن أُجلت التظاهرة "وُلدَ في بيروت"، إذ كانت مقررة في ١٨ آب ٢٠٠٦، فإن معظم المهرجانات الأخرى قد أقيمت في وقتها، وذلك، كما تقول هنية مروة المشرفة على بيروت الآن: ومنسقة "أيام بيروت السينمائية"، من أجل "التعبير عن رغبتنا في أن نعيش وأن نرى الحياة الثقافية تتابع مسيرتها"[٣]. كذلك فإن العديد من نوادي السينما قد أقيمت في الجامعات الخاصة حيث تحولت أقسام السينما والإخراج السمعي البصري إلى بؤرٍ ناشطة للتأهيل والإبداع. وقد افتتحت قاعة للأفلام التجريبية، "ميتروبوليس" في العاشر من تموز ٢٠٠٦ داخل مسرح المدينة في

(٣) السفير ٢١ آب ٢٠٠٦.

وسط شارع الحمرا حيث تحولت معظم دور السينما عن وجهة استعمالها. وقد كان في هذه المبادرات حلٌّ ولو جزئيّ لمعظم البرمجة التجارية، لدى شبكات التوزيع الخاصة. كذلك فقد أنشأ فؤاد الخوري وسامر معضاض وأكرم زعتري في بيروت سنة ١٩٩٦ المؤسسة العربية للصورة، وهي مشروع طموحه المحافظة على الإرث الفوتوغرافي العربي.

منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين تعزَّز المشهد الموسيقي بظهور العروض "البديلة" في موسيقى الروك والراب والموسيقى الإلكترونية والمرتجلة (الصابون يقتل، الحكومة الجديدة، عكس السير، ريِّس بيك، بلند، سكرامبلد إيغز، مازن كرباج...)، وكذلك في الموسيقى والأغنية العربيتين البعيدتين كلّ البعد عن الصور الإتباعية، من مثل المغنيَّن اللبنانيين هيفا وهبي ونانسي عجرم. وقد نظّم التجمع "إن كونسرت" المختص بتطوير "الموسيقى المعاصرة" في لبنان، منذ العام ٢٠٠١، العديد من الحفلات الموسيقية "في أماكن غير معتادة في العاصمة وفي المحافظات". أما مهرجان "لبنان جاز" فقد نقل احتفاله الثالث إلى باريس في أيلول ٢٠٠٦، مضيفًا حفلة للتضامن مع لبنان.

التعبئة

كانت تعبئة المثقفين والفاعلين الثقافيين في المشهد اللبناني كثيفة. فقد فتح مسرح المدينة أبوابه لاستقبال النازحين الجنوبيين. فاشترك العديد من أولادهم في تأليف مسرحية عنوانها "الضحك تحت القنابل" للمخرج شريف عبد النور، عُرضت في ٥ آب ٢٠٠٦. كذلك فإن روجيه عساف ومؤسسة شمس قد حولا مسرح دوار الشمس إلى مركز للاستعلامات والاتصالات بالأنترنيت مع الأوساط الثقافية العالمية. وبرفضهم لتلبس دور الضحية، فقد أصرّوا على حيوية الشعب اللبناني وعلى قدرته على المقاومة. فكانت

رسالتهم الساخرة بعنوان: "نحن بخير! وأنتم؟". وقد وجهوا رسالة لاذعة إلى مكتب التحرير في القناة الأولى الفرنسية يدعونه فيها إلى القيام بعمله على الوجه الصحيح أو أن يسكت. وفي أيلول ٢٠٠٦، قدّم التجمع "إن كونسرت" حفلته الثالثة من مهرجانه المضاد للأزمة، لكي تبقى الموسيقى في طليعة جمهورها الخارج من هذه الحرب الجديدة.

وقد صدر نداء، بمناسبة بينال السينما العربية وقد أقيم في معهد العالم العربي في تموز ٢٠٠٦، وقّعه ما يزيد على ٣٠٠ مخرج، منهم العديد من اللبنانيين، يستنكر "القصف والمجازر التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي بحقّ الشعبين اللبناني والفلسطيني"، ويدعو السينمائيين إلى إخراج أفلام قصيرة يقدمونها في مهرجانات كالتي تجري في المعهد في باريس أو مهرجان الفيلم الوثائقي "لوساس" (Lussas (cinesounoud.net)). ونشأ في بيروت تجمع من السينمائيين في أثناء الحرب يحثّ الطلاب بخاصة، على إخراج فيلم وثائقي أو على جمع افلام من إخراج الهواة. وأُسِّس موقع على الإنترنيت (cinmayat.org) لتشكيل "مساحة مستقلة للتوثيق والأرشفة تعبيرًا عن الواقع اليومي أو عن التجارب الجماعية أو الفردية، مقدِّمَة على سند من الفيديو أو الصورة الفوتوغرافية أو النص." وكان هذا المشروع في طور التكوين منذ زمن، نظرًا لما كان يلاقيه العديد من السينمائيين الوثائقيين من صعوبات في عرض أعمالهم. وقد سرّع في تحقيقه ما استشعره هؤلاء المخرجون من ضرورة إنشاء مساحة للتعبير في أثناء الحرب.

وقد صدر في ٢٥ تموز ٢٠٠٦ بيان من "العاملين في الحقل الثقافي" في لبنان بمبادرة من سماح إدريس، مدير مجلة الآداب الشهرية، وجوزيف سماحة، رئيس تحرير الجريدة اليومية "الأخبار"، وطلال سلمان رئيس تحرير الجريدة اليومية السفير، وغيرهم؛ يستنكرون فيه العدوان الإسرائيلي ويدعمون المقاومة اللبنانية نافين عنها مسؤولية الحرب. ويدعون الفنانين والمثقفين العرب إلى الضغط على حكوماتهم لرفض التطبيع مع الدولة العبرية.

إلا أن مقالات أخرى ذات لهجة مختلفة تمامًا عن تلك، قد صدرت في الصحافة اللبنانية، في النهار بخاصة. إحداها للجامعية منى فياض بعنوان "ما معنى أن تكون شيعيًا اليوم؟" أثارت الاستهجان[٤]. فقد تجرأت أن تنتقد حزب الله في أثناء الحرب، مستنكرة سيطرته على سلوك الشيعة وطرق تفكيرهم. على صعيد آخر، وجّه إلياس خوري وزياد ماجد، في ٢٩ تموز ٢٠٠٦، رسالة إلى رفاقهما في حركة اليسار الديمقراطي يعبران فيها عن تضارب آرائهما مع بعض أعضاء الحركة ومع قوى "١٤ آذار" (أنظر الفصل الآتي). وإذ ذكّرا باختلافهما وحزب الله، فقد أكّدا دعمهما للمقاومة وأدانا "تردد" حلفائهما في طلب وقف النار الفوري. وقد باءت بالفشل محاولة ما يقارب الثلاثين مثقفًا في تحرير نص مشترك يقطع الصلة بالأساليب المفرطة في التبسيط، فوقّع المؤرخ وعالم الاجتماع أحمد بيضون وحده نسخته من هذا النص، ونشرها في النهار بعد وقف النار[٥]. ويعرض النص نقدًا مطولاً وشديدًا لحزب الله.

وكان تأسيس جريدة الأخبار في ١٥ آب ٢٠٠٦ رمزًا لخط الانقسام بين معارضي الخط السياسي لحزب الله ومناصريه. وقد بدت هذه الجريدة المناصرة لطروحات حزب الله، على أنها المظهر الأوضح لهذا التقاطب في الحقل الثقافي رسمت حدوده قعقعة الأسلحة. وكان الشعور غداة الحرب، بأن جو الإنذار الدائم والإلزام المُلِحّ في اختيار جهة الانتماء، يرمي بثقله على ظروف الإنتاج الثقافي والنقاش الفكري ومحتواهما في لبنان.

(٤) النهار، ٧ آب ٢٠٠٦.

(٥) ٢٧ آب ٢٠٠٦.

II

رقعة الشطرنج اللبنانية على ضوء منشور الحرب

٨

المشهد السياسي اللبناني منذ صدور القرار ١٥٥٩

تريستان خياط

عاش لبنان بين صَيْفَيْ ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ سلسلة من الأيام الحاسمة كانت ترسم تاريخ تغيّر عصره، وتؤذن بنهاية الفترة ما بعد الحرب. فالنظام اللبناني – السوري القائم منهوك القوى، مُلزم بركوب أقصى المخاطر للحفاظ على كيانه، والوضعان الإقليمي والدولي إلى تبدّل عنيف، ولعل لائحة العوامل المؤلّفة للتغيير والقادرة على إظهار هذه "الوقائع" اللبنانية الجديدة، تطول. وكان تتابع الأحداث إجمالاً مطّردًا حتى أن رواية هذه الأشهر الأربعة والعشرين يمكن سردها بدرجة من السهولة تجعلها غير قابلة للتصديق.

انقلاب الوضع عام ٢٠٠٤

كان عالم السياسة في لبنان، منذ بداية العام ٢٠٠٤، مركّزًا على الانتخابات الرئاسية القادمة. وكان على الجنرال لحود، الذي انتخب رئيسًا للجمهورية عام ١٩٩٨، أن يخلي موقعه في الخريف. وكان انقلاب الوضع

في البلاد يدور حول مسألة من سيخلف الرئيس. استدعي رئيس الوزراء رفيق الحريري، بعد صيف متوتر، إلى دمشق في ٢٦ آب، وكان بينه وبين الرئيس بشار الأسد مقابلة عنيفة، فرض عليه فيها التمديد للحود بالقوة. ولم يكن الحريري وحيدًا في مواجهة ما فرضه السوريون عليه، فقد نفّذت الأمم المتحدة بدفع من فرنسا والولايات المتحدة تهديداتها، وقامت في الثاني من أيلول، بالتصويت على القرار ١٥٥٩ الداعي إلى خروج القوات الأجنبية من لبنان بما فيها الجيش السوري، وإلى نزع السلاح من "جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية"، بإشارة إلى حزب الله وإلى الجماعات الفلسطينية في المخيمات. وقد ذكر القرار أن مجلس الأمن في الأمم المتحدة لا يغيب عن ذهنه "اقتراب الانتخابات الرئاسية في لبنان" وأكّد على ضرورة إجرائها "طبقًا للقواعد الدستورية اللبنانية الموضوعة خارج أي تدخل أو تأثير خارجي".

وبتدويل الأزمة السياسية اللبنانية على هذا النحو، بتشجيع من رفيق الحريري على الأقل، بحسب ظن العديدين، قامت فرنسا والولايات المتحدة الأميركية بتسريع الاستقطاب الثنائي للحقل السياسي اللبناني وتحويله إلى "معسكرين" ينفي الواحد منهما الآخر، بخلاف ما هو قائم من انقسامات بالغة الدقة والتنوع بين مكوّنات الطبقة السياسية. فوقف "مؤيدو دمشق" بمن فيهم إميل لحود في مواجهة "من يدعمهم الغرب". وقد خضع النواب في معظمهم لمشيئة دمشق وصوّتوا في ٣ أيلول على تعديل الدستور ما فتح الباب أمام التمديد لإميل لحود؛ ولم يفاجىء ذلك أحدًا. وصوّت النواب المقربون من وليد جنبلاط والمعارضون للتمديد ضدّه. ثم تقدم الوزراء الأربعة الذين واجهوا السوريين باستقالتهم من حكومة معلقة الصلاحيّات، دافعين بمنطقهم إلى أقصاه؛ ومن بينهم مروان حمادة وزير الصحة ومستشار وليد جنبلاط.

في الأول من تشرين الأول ٢٠٠٤ أصيب مروان حمادة بجراح على إثر تعرضه لمحاولة اغتيال. بعد ذلك بيومين استقال رفيق الحريري من رئاسة

الوزارة معتبرًا أن هذا المنصب قد فقد معناه، وأن ما تلقاه من ضمانات قد هُتكت بهذا العمل. ولكن أميل لحود لم يقبل الاستقالة إلا بعد أسبوعين. منذ ذلك الحين بدأ رفيق الحريري ومن معه بالتقرب من المعارضة المناهضة لسوريا على نحو علني واستعراضي. وكُلّف عمر كرامي وهو من سُنّة طرابلس بتشكيل حكومة مقربة من السوريين ومؤلفة من شخصيات من الصف الثاني.

وإذ التحق رفيق الحريري بالمعارضة وألحق معه الطائفة السنية بمعظمها، وكان قد كسبها إلى جانبه في السنوات السابقة، قلب بذلك ظاهرة العزلة التي كانت تصيب إلى ذلك الحين الجماعة المناهضة لسوريا في لبنان، رأسًا على عقب، وزعزع الأسس التي قامت عليها شروط استمرار النظام السياسي الناتج من فترة ما بعد الحرب: فباتت الحكومة التي يفترض بها أن تمثل الطبقة السياسية على نطاق واسع، مقصورة على الطائفة الشيعية وحدها وعلى بعض الوجوه المسيحية والسنية ممن انقطعت صلاتهم بالجماعة التي ينتمون إليها. فأصبحت الحكومة أكثر عزلة من المعارضة.

أصبح حزب الله، بحكم الواقع، السند السياسي الأول للحكومة؛ إلا أن ظهوره على المسرح السياسي كان خجولاً جدًا في الأشهر التي دار فيها الجدال حول مسألة التمديد لرئيس الجمهورية. ثم إنه، في بداية كانون الثاني ٢٠٠٥، قام بعمليتين متتاليتين على آليتين إسرائيليتين في منطقة مزارع شبعا وصفتهما القوات الدولية بأنهما "خطيرتان". على أنهما تقعان في مرتبة متوسطة في سُلّم ترتيب العمليات التي تقوم بها المقاومة الإسلامية: فهما أكثر جدية من إطلاق قذيفة على موقع عسكري، وأقل من هجوم خارج منطقة المزارع.

لقد حملت هاتان العمليتان، نظرًا لتوقيتهما عشية مناقشة التجديد للقوات الدولية في لبنان، رسالة واضحة إلى مجلس الأمن الدولي، إذ كان مستمرًا بالضغط على دمشق. إلا أنه ورد في القرار ١٥٨٣ (٢٨ كانون الثاني

٢٠٠٥) المتعلق بتمديد عمل القوات الدولية في جنوب لبنان، إلحاح على شروط الأمم المتحدة: انتشار الجيش في الجنوب، ونزع سلاح حزب الله. وكان تحليل الموالين لسوريا وعلى رأسهم حزب الله، لهذا القرار وتعليقهم عليه بأنه خطوة جديدة في التدخل الأجنبي في شؤون لبنان.

وتتجلّى في هذا التزامن بين التوتر المحلي والسخونة على الحدود الجنوبية والضغط الدولي، التركات المعقدة الآتية من صيف العام ٢٠٠٠، بدءًا بالانسحاب الإسرائيلي وانتهاءً بوفاة حافظ الأسد. في هذه الفترة اختُلقت مسألة مزارع شبعا (أنظر لاحقًا الفصل ١٨)، تبريرًا لمنع انتشار الجيش في الجنوب. وتبدّلت، في الوقت عينه، إدارة الملف الداخلي اللبناني في دمشق، باستلام بشار الأسد السلطة فيها، وكان في أول عهده موزعًا بين مراكز النفوذ المتضاربة نظرًا لقلة خبرته في الحكم.

اغتيال رفيق الحريري

كانت صبيحة الرابع عشر من شباط مشمسة دافئة. عند الساعة الثانية عشرة والنصف، هزّ بيروتَ انفجارٌ عظيم. انتشر الخبر بسرعة، مباشرة قبل أن يرفع انقطاع خطوط الهاتف المحمول حدة القلق، بأن موكب رفيق الحريري قد تعرض لانفجار، ثم بأن بطل المعارضة الجديد قد قُتِلَ. ذُهل الناس أولاً، وأصابهم الرعب من ضخامة العملية وغياب من كان رمزًا لمرحلة ما بعد الحرب ولإعادة الإعمار. ومع أن شعبية رفيق الحريري لم تكن كبيرة، ومع أنه كان يُشَكُّ في قيامه بعمليات فساد ضخمة، إلا أنه كان أكثر احترامًا من العديد من أقرانه لما نالت سياسته من نجاح ظاهر ولو كان موضع جدال.

وما إن انتشر الخبر حتى بدأت المعارضة بشتم القائمين على الأمن من لبنانيين وسوريين ونظام الحكم بأكمله بما في ذلك إميل لحود؛ واتهمتهم

بارتكاب الجريمة. ووقعت القطيعة يوم مراسم الدفن: فقد رفضت أسرة الحريري المراسم الوطنية وحضور لحود. في ١٦ شباط، أُدخل الحريري إلى حرم جامعه الكبير في مركز بيروت، ولم يكن قد أُنجز العمل فيه. وكان المقام خيمة أقيمت على عجل، لم تلبث أن أصبحت مزارًا يتزاحم عليه الناس في الأيام التي تلت الدفن. وقد وُضعت إلى جانبه على ناحية الشارع، منذ يوم الخميس، قطعة قماش كبيرة مثبتة في الأرض لجمع التواقيع المطالبة "بالحقيقة" في جريمة الاغتيال. وكان هدف بعض الروّاد، من ذلك، أن يمنعوا طي ملف الاغتيال.

ونُظِّمت بعض المظاهرات بين مكان الاغتيال قرب فندق السان جورج الواقع إلى جانب البحر، وموضع الدفن مساء يوم الخميس ويوم الجمعة. وقد جمعت عددًا من أبناء البورجوازيين المتغرّبين، فتساءل الجميع إن كانت بداية التّحرّك هذه ستدوم إلى ما بعد عطلة نهاية الأسبوع المخصصة للتزلج، ولاسيما أن نبيه بري رئيس مجلس النواب المقرب من سوريا، كان من الحذق بمكان جعله يؤجل الدعوة إلى اجتماع المجلس المكرسة لقضية الاغتيال، ما أمكنه ذلك... ومع ذلك فقد نُظِّمت الحركة وانبنت في أثناء نهاية الأسبوع ثم اكتسبت هويتها التصويرية بالأحمر والأبيض وبعنوان "استقلال ٦٠" مذكورًا باللغات الثلاث، وهويتها القائلة بالوصل بين مقتل الحريري والوجود السوري، وهو ضروري للتحول من الانفعال إلى المطالبة. وكان الإقبال على التظاهر يوم الإثنين اللاحق، أي بعد أسبوع على الاغتيال، أمام فندق السان جورج، واضحًا وكذلك انتظام المشاركين فيه. فقد اختفت أعلام الأحزاب وبقيت ألوان العلم اللبناني.

وكان ذلك بداية لحركة لا سابق لها في البلاد، امتزج فيها المجتمع المدني بالمنظمات السياسية مطالبين بالاستقلال والسيادة إضافة إلى الحقيقة في مقتل الحريري. وقد أقام المناضلون الشبان خيامًا في ساحة الشهداء على مقربة من الضريح، كانت تقام فيها مساءً اجتماعات سياسية،

يمكن القول بأنها مؤلفة، في المصطلح الطائفي، من شبان دروز ومسيحيين يؤمّنون الحضور فيها؛ وأما السُنّة فكانوا يقيمون الصلوات حول الضريح. وبقي الجمهوران مدّة قبل أن يختلطا. وقد أدّت أيامُ الإثنين من شهري شباط وآذار مهمتها في الجمع بين جماعات لم تكن قد مارست النضال معًا، بل لم تكن قد مارست النضال على الإطلاق. وكان ذلك بمثابة تقديم للمظاهرات الحاشدة التي كانت تزداد يومًا بعد يوم، بفضل فعالية منظمي الحركة من جهة وعجز النظام الحاكم عن الإحاطة بمثل هذا التحرك.

وقد فاجأت هذه الحركة بضخامتها مناصريها ومناهضيها، ولاسيما أنها بدأت بجني ثمارها الأولى: فبعد استقالة رئيس الوزراء عمر كرامي في ٢٧ شباط، أعلن بشار الأسد في ٥ آذار ٢٠٠٥، أمام مجلس الشعب السوري أن جيوشه ستنسحب من لبنان. وتعود أسباب هذا التطور حتمًا إلى الضغوط الدولية التي لا يمكن إنكارها، أكثر من التحرك الشعبي وحده؛ إلا أن التحرك هذا يشير إلى أن النشاط الفرنسي—الأمريكي كان مدعومًا بنوع من الشرعية الشعبية المحلية الحقيقية ولو أنها جزئية.

غداة ذلك خرج زعيم حزب الله عن تحفظه الحذر، الذي تحصن به إلى هذا الحين، محاولاً أن يحفظ مواقع الموالين للسوريين في النظام السياسي الآتي، ولاسيما مواقع حزبه وخياراته الاستراتيجية؛ فدعى إلى تحرك وطني لشكر سوريا، يبدأ في ٨ آذار في بيروت، أي بعد يوم على مظاهرة المعارضة الثالثة. وقد جمعت مظاهرة "الشكر" هذه ما يقارب ٨٠٠ ألف شخص، وكانت أضخم مظاهرة في تاريخ البلاد. فقامت المعارضة بقبول التحدي، ودفعت أموالاً طائلة لتنظيم الردّ الإثنين في ١٤ آذار. وكانت النتيجة مذهلة. فقد اجتمع ما يقارب المليون شخص – أي ربع سكان البلاد – في مركز المدينة الذي امتلأ بالناس ففاض إلى الأحياء المجاورة. وسار السنة لأول مرّة إلى جانب المسيحيين المعتدلين والمتطرفين والدروز. وخطب زعماء الحركة جميعًا في الجماهير منادين بالالتزام بالوحدة الوطنية. في هذه الأثناء

أعلن الجنرال عون عن إعتزامه العودة قريبًا من منفاه، وكان مناصروه جزءًا من هذه الحركة.

وما لبثت الحركة أن اتخذت اسم "١٤ آذار"، وكانت تجمع على نحو متخلخل جماعات وأحزابًا قد حسمت موقفها من الوجود السوري في لبنان ومن مسألة إثبات ضمانات دولية في موضوع التحقيق في جريمة مقتل الحريري ومن ثم في الحكم على الجناة المحتملين فيها. وقامت حكومة انتقالية حيادية لإقامة الانتخابات المنتظرة في الصيف، في حين رفض إميل لحود الاستقالة رفضًا قاطعًا.

انتخابات في سياق التوتر

وما كادت أن تنتهي مظاهرة ١٤ آذار حتى ابتدأت سلسلة من الانفجارات في المنطقة المسيحية، لم يقع فيها أولاً سوى بعض الخسائر، ثم مالبثت ان تصاعدت في العنف لتصل إلى استهداف أفراد عديدين من المعسكر المناهض لسوريا. وكانت الضحية الأولى الصحفي والمثقف سمير قصير الذي قتل في انفجار في سيارته في الثاني من حزيران ٢٠٠٥ وهو وجه من أوجه الحركة الشعبية. تلاه الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي في ٢١ حزيران. ونجا إلياس المر، وزير الدفاع السابق، من محاولة اغتيال في تموز؛ وفي أيلول أصيبت مي شدياق، وهي صحفية تلفزيونية شديدة العداء للسوريين، بجروح خطيرة. وفي نهاية المطاف في تشرين الثاني ٢٠٠٥، كان جبران التويني صاحب جريدة ووجه آخر من وجوه الحركة، قد عاد من فرنسا حيث التجأ، فقتل في انفجار. وقد أظهر هذا العنف الجديد الخشية من زعزعة الإستقرار الداخلي في البلاد بعد أن فقدت المُنظّم السوري؛ إذ كان قد خرج آخر الجنود السوريين في أواخر نيسان ٢٠٠٥.

بعد خروجهم بأيام، قام ميشال عون، العدو القديم للوجود السوري في لبنان والمنفي إلى فرنسا وأحد الزعماء في حركة ١٤ آذار، بخطوة العودة المنتصرة إلى بيروت. وما إن وصل حتى بادر أمام مناصريه في ساحة الحرية إلى الهجوم الشديد على العقلية الطائفية لدى نظرائه من المعارضة ولاسيما منهم وليد جنبلاط. وإذ أعلن تعلقه بالوحدة الوطنية قبل كلّ شيء، فقد اعتبر أن خروج الجيش السوري قد بدّل المعطيات، ودعا إلى الكفّ عن عزل حزب الله، وقد انتهى به الأمر إلى عقد اتفاق سياسي وانتخابي. ولم يتردد في التحالف في المناطق المسيحية مع كبار المناصرين القدامى لسوريا مثل ميشال المرّ وزير الداخلية التاريخي، وتوصل إلى أن يهزم في الدوائر المسيحية زعماء قرنة شهوان وهم تجمع أحزاب مسيحية معتدلة (أنظر الفصل ١٠) تشكل جزءًا لا يتجزأ من حركة ١٤ آذار.

بالمقابل كان سعد الحريري، الذي خلف أباه، يقود تحالف ١٤ آذار على صعيد الوطن، ويضم دروزَ وليد جنبلاط وحزبَ القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع، وكان قد صدر عنه عفو وأطلق سراحه في نهاية تموز، وحزبَ الكتائب التابع لأمين الجميل وابنه بيار، وأحزابًا مسيحية محلية صغيرة.

خرجت البلاد من الانتخابات (٢٩ أيار-١٩ حزيران) وهي منقسمة أشدّ الانقسام إلى مناطق طائفية. وقد انتصر الأمراء المحليون كلّ في منطقته (الحريري في بيروت، وليد جنبلاط في الشوف، حزب الله وأمل في الجنوب). إلا أن التمثيل المسيحي كان متنازعًا بين نواب التيار الوطني الحر بزعامة ميشال عون وقد انتزعوا نصرًا كاسحًا في جبل لبنان، وبين ممثلي الأحزاب المنضوية تحت لواء ١٤ آذار، ولاسيما منهم الكتائب والقوات اللبنانية.

وفي حزيران اختار المجلس الجديد، ذو الأكثرية من أحزاب ١٤ آذار (السنة والدروز وجزء من المسيحيين)، فؤاد السنيورة رئيسًا للوزراء، وكان

موضع ثقة لدى رفيق الحريري. كان حزب الله قبل تعيين السنيورة بساعات، قد قام بهجوم كبير على مزارع شبعا، أدى إلى ردّ إسرائيلي محدود. مع ذلك نالت الحكومة المشكّلة أكثرية أصوات المعارضة القديمة، وكان فيها لأول مرة أعضاء من حزب الله في محاولة غير مكتملة لإقامة حكومة وحدة وطنية.

وفيما كانت الاغتيالات تتابع، سيطر على النصف الثاني من سنة ٢٠٠٥ عمل لجنة التحقيق الدولية برئاسة ديتليف ميلس، وقَد كلفتها الأمم المتحدة بكشف الملابسات في مقتل رفيق الحريري. وفي أواخر آب ٢٠٠٥ استصدر ميلس، بمساعدة القضاء اللبناني، مذكرة بتوقيف رؤساء مديريات الأمن الأربعة الموالين لسوريا. ثم قدّم في تشرين الأول أول تقاريره إلى الأمم المتحدة يتهم فيه دوائر الأمن السورية ونظيراتها اللبنانية مباشرة. إلا أن القاضي ميلس استقال من منصبه في نهاية العام، فحل محله القاضي البلجيكي سرج برامرتز.

على صعيد السلطة، لم ينتف الانقسام بين المعسكرين الممثلين في الحكومة. ففي غياب مركز الثبات السوري، تَمثّل خط الافتراق بينهما في الموقف من المقاومة من جهة، والموقف من الغرب من جهة أخرى، متنافسين بذلك على تعطيل جميع الإصلاحات وإيقاف التعيينات الإدارية. وظل الفريقان يراقب الواحد منهما الآخر. فقد قام حزب الله، القوي بقدرته العسكرية، بمحاولة لأسر جنود اسرائيليين في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٥ في قرية الغجر المحاذية لمزارع شبعا. إلا أن حزب الله يعلم أنه لا يستطيع المساومة على موقعه في نظام سياسي مفتوح لا يمكنه أن يحكم فيه منفردًا. في المقابل، لا يستطيع رئيس الحكومة أن يستعمل القوة في محاولة احتواء حزب الله، طبقًا لشروط الحد الأدنى من التوافق الوطني، ونظرًا لقلة عدته وعدم انتشاره في الجنوب. إلا أن بإمكان رئيس الوزراء أن يستند إلى شرعيته الشعبية لدى جماهير ١٤ آذار، وإلى الدعم الغربي الثابت.

حوار قطعته الحرب

بقدوم آذار ٢٠٠٦ بدأ الزعماء السياسيون في البلاد، ومنهم من كان من قواد الحرب السابقين الذين تقاتلوا طوال سنين، بالاجتماع ليحاولوا إيجاد مخرج من الجمود السياسي وليتفاهموا على المحاور الوطنية التي تمكنهم من إقامة الحد الأدنى من التوافق. وتوصلوا في ١٤ آذار ٢٠٠٦ إلى اتفاق مؤلف من ثلاثة بنود: رفض الوجود المسلح الفلسطيني، واستئناف العلاقات مع سوريا بشرط المساواة بين البلدين، والاقرار بلبنانية مزارع شبعا. وعلى مالهذا التقدم من قيمة، فإنه، كما يعلم الجميع، لم يتطرق إلى المسائل الأساسية: الوضع على الحدود مع إسرائيل، وسلاح حزب الله. ولئن كان حزب الله يؤكد بانتظام على استعداده للبحث بمسألة السلاح بين اللبنانيين، فإن الإجابة عن هذين السؤالين غائبة في الواقع.

وعلى ما كان في الجو السياسي من الجمود في النصف الأول من العام ٢٠٠٦، فإن أخباره كانت جلية. ففي أيار اغتيل في صيدا مسؤول في الجهاد الإسلامي الفلسطيني، تبع ذلك مباشرة إطلاق كاتيوشا على قاعدة جوية بالقرب من صفد في شمال إسرائيل. ولم يعلن أحد عن مسؤوليته في هذه العملية التي تخرق قواعد الاتفاق الضمني الراعي للتوتر في هذه المنطقة، إلا أن إسرائيل ردت حينها بقصف مواقع حزب الله على طول الحدود، وشكل ذلك أكبر عملية عسكرية إسرائيلية منذ انسحابها من ست سنوات.

وكان الحوار الوطني في بيروت يسير، بقدر المستطاع، على إيقاع ذروات التوتر المتكررة. ففي حزيران، أثار عرض برنامج في تلفزيون مسيحي يتناول حسن نصرالله بالسخرية، فتنة طوال ليلة في بيروت: فقد نزل مناصرو حزب الله إلى الأحياء السياحية للتعبير عن غضبهم. وفيما كان السياسيون يناقشون إقرار المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين باغتيال

الحريري، ظهر اتفاق أدنى حول ضرورة تأمين الاستقرار في أثناء موسم الاصطياف الحيوي في تنشيط الاقتصاد الهش في البلاد.

وفيما كان أوائل السياح يتوافدون إلى لبنان في موسم يعد بالازدهار، عاد حزب الله في ١٢ تموز ٢٠٠٦، إلى المحاولة في أسر جنود إسرائيليين على الحدود، وكانت محاولته ناجحة هذه المرة؛ فقد جرت في الجهة الإسرائيلية من الحدود، خارج منطقة مزارع شبعا، في الوقت الذي كان المقاتلون الفلسطينيون قد أسروا في قطاع غزة قبل ذلك بشهر واحد جنديًا إسرائيليًا، فأخلّت بالتوازن الهش السائد على الحدود الجنوبية. وطالب حزب الله بمبادلة الأسرى وأعاد تأكيده على تحرير مزارع شبعا من الجيش الإسرائيلي. وقد فجرت هذه العملية والردّ الإسرائيلي العنيف عليها التوازنات الهشة التي كانت قائمة في المشهد السياسي اللبناني.

٩

حزب الله، ميليشيا إسلامية وفاعل جماعي براغماتي

إليزابيت بيكار

كان مستقبل حزب الله عشية اختطافه الجنديين الإسرائيليين في ١٢ تموز غير مؤكد. فقد طالب القراران الصادران عن مجلس الأمن (١٥٥٩ في العام ٢٠٠٤ و١٦٨٠ في العام ٢٠٠٥) بنزع سلاحه إلا أنهما بقيا من غير تنفيذ، ولو أن عملياته العسكرية ضد إسرائيل أصبحت نادرة، بما في ذلك عملياته على مزارع شبعا. وكان اشتراكه الأول في الحكومة يمثل التباس موقعه في المشهد السياسي: تناقض بين مواظبة وزيريه وكفايتهما وبين مقاطعتهما للجلسات طوال أشهر احتجاجًا على ما اعتبراه أنه إشارات تقرب الأكثرية الممثلة بـ ١٤ آذار من القوى الكبرى الغربية. وكانت مسألة موقعه القانوني حجر عثرة في جميع اجتماعات "الحوار الوطني" التي بدأت في آذار ٢٠٠٦ بهدف إطلاق الإصلاحات اللازمة لبقاء البلاد.

كذلك فإن مسألة مستقبله قد تماهت بمسألة هويته؛ إذ جمع حزب الله في الواقع بين نضاله خارج حدود الأرض، ذي الصبغة الدينية وبين التزامه

بتحرير الأرض في الوطن اللبناني، ويصاحب هذا البعد الميليشياوي مشروع لبناء مجتمع إسلامي موازٍ. مما يدعو إلى القول بظهور عامل جديد في المشهد الدولي يعيد بنشاطه النظر في الحدود بين السياسي والحربي، والسياسي والديني.

جماعة دينية عابرة للوطن ومقاومة وطنية

تكمن ازدواجية حزب الله أول ما تكمن في هندسة أهدافه المتحركة وفي استراتيجيته وكذلك في حرية تحركه السياسي. ولم تكفّ الحكومة اللبنانية في أثناء حرب الصيف ٢٠٠٦، عن تكرار كلامها مشدِّدة على أن نزع سلاح حزب الله - ميليشيا لبنانية على الأرض اللبنانية - أمر يعود إليها وحدها، طبقًا لاتفاق الطائف، عام ١٩٨٩. إلا أن القوى الكبرى ودولة إسرائيل كانت تميل إلى تدخل الأمم المتحدة بحجّة أن سوريا وإيران ترعيان حزب الله، وأن له صلات بالحركات الإسلامية في المنطقة وغيرها من الحجج. لذلك فإنه لا بد من التمييز بين صفتي حزب الله الدولية واللبنانية، ومن عدم الخلط بين الأقوال والأعمال أو بين النيّات والطاقات.

الحلقة في شبكة شيعية ثورية

اندرج حزب الله منذ إنشائه في بُعْد عابرٍ للوطن. وقد بدّلَ، بحلوله محل منظمة التحرير الفلسطينية التي اضطرتها إسرائيل إلى الخروج من بيروت عام ١٩٨٢، موقع التعبئة العربية السنية بموقع التعبئة اللبنانية الشيعية. وكان العديد من المناضلين الشيعة اللبنانيين، ممّن حملوا مشعل الحرب على إسرائيل، قد تخرجوا من المخيمات الفلسطينية في الأردن من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ ومن ثمّ في "فتح لاند" الشهيرة في جنوب لبنان.

وكان المشروع العابر للوطن، الذي وُضع تصوّره علنًا في طهران والذي أُسّس حزب الله بناءً عليه، موضوعًا لريادة النضال "المعادي للصهيونية" والمعادي لأميركا في الشرق الأوسط ومستندًا أيضًا إلى الحزبين الشيعيّين العراقيين المعاديين لصدام حسين: حزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وإلى بعض الجماعات النضالية في الخليج، وكذلك إلى سوريا بقيادتها العسكرية العلوية. إلا أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠ وغزو العراق في العام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من جنوح طائفي في هذا البلد، قد أعادتا هذه التعبئة الشيعية العابرة للحدود إلى الواجهة في الشرق الأوسط. ولذلك فقد قامت علاقات متوترة بين حزب الله وجماعة مقتدى الصدر المتطرفة في العراق. أضف إلى ذلك أن حزب الله قد أقام شبكة من العلاقات بالمهاجرين اللبنانيين في إفريقيا وفي الأمريكيتين - مصدر تمويل للحزب. ويحيل نص تأسيس حزب الله[١]، إلى "الأمة" التي تضمّ المسلمين في العالم أجمع؛ وعلى علمه الأصفر عبارة "الثورة الإسلامية في لبنان" وبندقية رشاشة مطبوعة على صورة كرة أرضية.

ويؤكد حزب الله على "ثقافة تحرير القدس" بحسب تعبيره، وغالبًا ما يذكر في كلامه القتال من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني، يقول ممثله نبيل قاووق: "لا نعترف لا بالخط الأزرق ولا بالخط الأخضر"[٢]. وهو يدعو الفلسطينين إلى نقل استراتيجيته التي نجحت في جنوب لبنان، إلى فلسطين[٣]. وقد ضاعف حزب الله دعمه العسكري واللوجستي لمنظمتي

(١) "نص الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله إلى المستضعفين في لبنان والعالم" السفير ١٦ شباط ١٩٨٥.

(٢) في العهد، مجلة الحزب في ١ كانون الأوّل ٢٠٠٣. الخط الأزرق هو الخط المؤقت الذي حددته الأمم المتحدة في تموز ٢٠٠٠. الخط الأخضر هو خط الهدنة بين العرب وإسرائيل سنة ١٩٤٩.

(٣) The Independent, 27 mai 2000، في استشهاد لها بحسن نصرالله أمين عام حزب الله.

حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، مع العلم أن هاتين المنظمتين أقرب أن تكونا فلسطينيّتين منهما إسلاميّتين، وهو يجهر بهذا الدعم ويعلنه على الملأ.

ولا بد من دفع ثمن لطموحات حزب الله العابرة للوطن، إلا أن زعماءه ينفون ذلك أو يحاولون التقليل من شأنه: استغلال سوريا وإيران لقدرته العسكرية. وكان على حزب الله أن يخضع للتفوق العسكري السوري في لبنان في خريف العام ١٩٩٠، وأن يقبل بعقد هدنة بينه وبين غريمته الشيعية حركة أمل. وكان الحزب في فترة ما بعد الحرب بحسب تعبير نائب أمينه العام نعيم قاسم "الورقة الرابحة بيد سوريا في لبنان"؛ إذ استثني من القانون العام بنزع سلاح الميليشيات[٤]. ويفتخر زعماء الحزب بتحالفهم الاستراتيجي مع دمشق، ولا ينسون ذكر صلات الاستزلام التي يخضع لها عدد لا بأس به من الأحزاب اللبنانية الأخرى. ومن الملاحظ في تلك الفترة أن السلطات السورية كانت تحرك الحلف اللبناني - السوري الذي يديره حزب الله على الجبهة، كلّما تعثرت المفاوضات بينها وبين إسرائيل (في آذار - نيسان ١٩٩٦، وشباط ٢٠٠٠). بعد الانسحاب الإسرائيلي في أيار ٢٠٠٠، أبعد التوتر القائم حول مزارع شبعا احتمالاً، كانت دمشق تخشاه، في إقامة سلام منفرد بين لبنان وإسرائيل، حتى بعد خروج الجيش السوري الاضطراري في العام ٢٠٠٥.

أما صلة حزب الله بإيران فهي أعقد من ذلك. إذ وصلت إلى الحزب مساعدات مالية حاسمة من طهران، جزء كبير منها للأعمال الدينية والخيرية. وقد تضاعف الدعم العسكري واللوجستي منذ العام ٢٠٠٠؛ حتى أن المخابرات الإسرائيلية قد أوردت معلومات عن وصول معدات متطورة وآلاف القذائف، منها ما يتعدى مداه العشرات من الكيلومترات،

(٤) أقرّه مجلس النواب اللبناني في آذار ١٩٩١ ونُفّذ في أثناء ١٨ شهرًا برعاية الجيش السوري.

وعن قيام حرس الثورة بتدريب عناصره المسلحة. في الوقت عينه، كان الزعماء الإيرانيون يطلبون من حزب الله أن لا يعطي إسرائيل الذرائع لمهاجمة إيران، وقد أعلن الرئيس خاتمي في العام ٢٠٠٣ في بيروت أن إيران "لا تريد تصعيد الأزمة"(٥). ما يعني أن استراتيجية حزب الله مرتبطة جزئيًا باستراتيجية الدولة الإيرانية، وبتطور حوارها المتوتر مع الولايات المتحدة. وهذا ما يرسم حدوده العابرة للوطن وتحصنه المحلي في جنوب لبنان.

«مقاومة وطنية»

تحمّل حزب الله بعد العام ١٩٨٢ مسؤولية شبه-كاملة في تحرير الأرض اللبنانية: "ما دام متر مربع واحد من الأرض اللبنانية محتلاً، فإننا سنتابع المقاومة"(٦). ولقد استأثرت "المقاومة الإسلامية" تدريجًا بحق المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، بإبعاد منافسيها من الأحزاب العلمانية. وكان النقص في تطبيق اتفاق الطائف بعد الحرب، سببًا عمليًا في تأكيد هذا الحق الحصري له، وذلك باستثنائه من تطبيق القانون المتعلق بحل الميليشيات عليه.

إثر ذلك، انتقل من صفته بـ "المقاومة الإسلامية" (المرتبطة بجماعة طائفية في البلاد) إلى صفته بـ"المقاومة الوطنية"، إذ جابه هجومين إسرائيليين كبيرين هما: "تصفية الحسابات" (١٩٩٣) و"عناقيد الغضب" (١٩٩٦). وقد وجد الشباب من جميع الطوائف، في لبنان المتعطش لاستعادة الوفاق الوطني، في تضامنهم مع حزب الله في مقاومته بديلاً من الإرث الضائع

(٥) IRNA, 14 mai 2003

(٦) أمين عام حزب الله حسن نصرالله، في الوكالة الفرنسية للأنباء، في ٣ تشرين الأول ١٩٩٣.

المتعلق بالتعبئة السياسية في فترة ما بعد الحرب. وقد تجلى الدعم الشعبي في المظاهرات السلمية وفي تنظيم المساعدات؛ وتمكن حزب الله بعد سنة من أن يقيم آلية تجنيد المقاتلين من الطوائف الأخرى - ولاسيما من سُنّة المخيمات الفلسطينية.

كذلك فإن احداث العام ١٩٩٦ قد اكسبته شرعية دولية عبر "تفاهم نيسان"، المنظِّم للأعمال الحربية في جنوب لبنان، الذي اتفقت عليه فرنسا والولايات المتحدة. وقد توصل إميل لحود، قائد الجيش ورئيس الجمهورية بدءًا بتشرين الثاني ١٩٩٨، إلى أن يتبنى عمليات حزب الله باسم الدولة اللبنانية، وأن يرفض ما وصفته به الولايات المتحدة من صفة "الإرهابي"، وأن يرفض نزع سلاحه حتى بعد الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠.

وكانت المبادرة إلى تقريب المثل الأعلى بين أفراد الجيش النظامي وأفراد الميليشيا الإسلامية، قد مكّنت حزب الله من أن ينتشر في المجال الشرعي اللبناني وأن يكتسبه بالتلويح بالرموز الوطنية، ولاسيما بالعلم اللبناني. وبما أن الجيش اللبناني لم يكن قادرًا على تحرير أرض الوطن، فإن حزب الله قد حل محل الدولة اللبنانية في وظيفتها الأمنية، لا بل محل الدولة السورية أيضًا، إلى العام ٢٠٠٥. وانقضت تلك الفترة من التسامح التي كان حزب الله فيها معترَفًا به على أنه المدافع عن السيادة الوطنية، بانقضاء الاحتلال الإسرائيلي. وقد اعتقد معظم اللبنانيين بأن الحرب هذه المرة قد انتهت حقًا، وبأن على الدولة أن تمارس سلطتها على كامل البلاد. واقترح قسم كبير من النخبة السياسية أن يستوعب الجيشُ مقاتلي الحزب.

وفيما يتعدى ازدواجية الإستراتيجية لدى حزب الله، فإن بالإمكان الملاحظة بأن بعديه الوطني والعابر للوطن، كانا قائمين معًا على الدوام، وبأن نشاطهما كامن فيهما بسبب ازدواجية أخرى تجعل من إثبات تعريف لهذه المنظمة أمرًا صعب المنال؛ فهي حركة مسلحة وداعية لمجتمع إسلامي مغاير.

ميليشيا أم مجتمع مغاير؟

يمتاز حزب الله بميزة تتعلق بتصوره للصراع المسلح وتنظيمه له وطريقته في ممارسته، تجعلنا نصفه بأنه ميليشيا متجاوزة للحداثة. وأما الميزة الثانية فتقع في حضور الحالة الدينية حضورًا شاملاً وشديدًا في تركيب هويته باعتبارها قاعدة التعبئة لديه. ويُطرح السؤال، بعد حرب صيف ٢٠٠٦ وما نتج عنها من كسر احتكاره للسلاح في جنوب لبنان (لصالح الجيش الوطني وزيادة القوة الدولية)، حول كيفية وصله بين هذين البعدين العسكري والمدني في مواجهة آفاق استعادة التوازن السياسي.

ميليشيا ما بعد الحداثة

إن حزب الله مثال نموذجي على ما استجد من القوى المسلحة غير التابعة للدولة التي رافق ظهورها في نهاية عصر الاستقطاب الثنائي بين الشرق والغرب، "ثورة الشؤون العسكرية" - بإصطلاح المذهب الاستراتيجي الأمريكي الجديد. وإن مقارنته، على هذا الصعيد، بالجيش اللبناني الجديد الذي أعيد بناؤه ابتداءً بالعام ١٩٩١ على مثال الجيوش العربية البالي، أي الكثيرة العدد القليلة الفعل، تلقي عليه الضوء الكاشف.

تستقي "المقاومة الإسلامية" التي ينظمها حزب الله من معين كبير، وذلك لأن عديد الحزب من المنتمين إليه يزيد على عشرات الألوف لا بل مئات الألوف. وإذ يمرّ جميع الشبان منهم في "شعبة التجنيد" في الحزب حيث يؤهّلون تأهيلاً عقائديًا، يتوجهون بعدها إلى "شعبة الحرب" حيث يخضعون إلى عملية انتقاء شديدة الدقة. وفي المحصلة فإن عديد المقاتلين في حزب الله قليل (يقدره معظم المحللين بـ ١٠ آلاف رجل) وكثير في قدرته الكامنة،

وذلك لأن المقاتلين أنفسهم لا ينشطون جميعًا في وقت واحد بل تنشط أقلية منهم. وهم منظّمون في "مجموعات" مفصولة ومشكلة على قاعدة جغرافية يلتحم أفرادها بلحمة الصلات الشخصية فيما بينهم القائمة على المحلة والأسرة. كذلك فإنهم يتميزون بالعمل السري وبقدرتهم على الارتجال ويتسلحون بعتاد فعّال.

انتصر حزب الله في العديد من المواقع، في العقد الأخير من القرن العشرين، على الجيش الإسرائيلي الشديد الشكيمة، مع العلم أن إسرائيل تسيطر سيطرة حصرية في الجو وفي البحر، وذلك بالوصل بين مفاصل استراتيجية محليّة، لا بل موضعية، وبين شبكات عاملة في مجال معولم. ويُظهر تخطيطُه المكانة العليا التي تحتلها فروعه العسكرية والأمنية المرتبطة مباشرة "بمجلس الشورى" المؤلف من سبعة أعضاء يديرونه.

ويشكل الصمت سلاحًا فعالاً في الصراع المسلح، ولاسيما في مواجهة التنظير، حول ترسانته ونمط عمله وغاياته، الذي يصدر عن المراقبين الإسرائيليين في مزايدة ذات طابع نفعي. أما فيما يتعلق باتهام واشنطن الحزب "بالإرهاب"، فإنه يجيب بأن التهم لا أساس لها من الصحة بعد نهاية الحرب الأهلية في لبنان؛ فهو قد تعاون في العام ٢٠٠٠ مع بعض مكاتب المخابرات الغربية في صراعها ضد الجماعة الجهادية في الضنية في شمال لبنان وفي البحث عن عناصر من تنظيم القاعدة بعد التاسع من شهر تشرين الثاني. وبما أن إعلان النوايا هذا لم يوضع على المحك؛ فإنه يوحي بأن الأمر لا يتعلق لدى حزب الله بتغيير في توجهه أو في طبيعته، بل بتفعيل بُعْدٍ من أبعاد هويته وتقديمه في سياق معين. وقد صرح أحد كوادر الحزب قائلاً: "نحن لم نتغير ولكن الوضع قد تغيّر".

«المجتمع الإسلامي» لدى حزب الله

إذا ما قلبنا "رأسًا على عقب" المشهد الذي يقوم عليه العديد من الأفكار الخاطئة لدى الغربيين حول الحركات الإسلامية، فإننا نعاين بسهولة إلى أي حدّ يشكّل حزب الله "حالة" مركبة وحديثة ذات انتاج اجتماعي فيّاض، وليس كما يصوَّر باعتباره جهازًا دينيًا وعسكريًا. يمثل الشيعةُ أكبر الطوائف الدينية في لبنان - ما يقارب مليون ونصف المليون نسمة. كذلك فإنهم الطائفة الأصغر سنًا بسبب تنامي الولادات؛ والأكثر تحركًا، فهم وإن كانوا في الأصل يعيشون في مجتمع زراعي إلى العقد السابع من القرن العشرين، إلا أنهم اليوم يوازون ثلث سكان بيروت الكبرى (في الضاحية)، ونصف المهاجرين اللبنانيين. كذلك فإنهم الطائفة الأكثر انطباعًا بقابلية التطور الاجتماعي - ولاسيما عبر دخولهم الجامعات الرسمية والخاصة، والوظائف العامة ولاسيما ما كان منها في الجيش. وهم يؤلفون أيضًا مجتمعًا أعيدت أسلحته بتأثير الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، يشهد على ذلك الضخامة المتزايدة في الاحتفال بشعائرهم الدينية الخاصة بالعاشوراء.

بدأ الشيعة بالتحرك في العقد الثامن من القرن العشرين بدفع من السيد موسى الصدر، بعد أن أهملتهم الدولة المركزية منذ قيامها واضطروا إلى هجرات عديدة في أثناء الحرب، وقد أعاد الصدر تنظيمهم في جماعة على حساب الزعماء التقليديين وأطلق حركة اجتماعية سمّاها حركة المحرومين (انظر لاحقًا الفصل ١١) إلا أن حزب الله، بعد العام ١٩٨٢، بإحكامه السيطرة تدريجيًا على البقاع - الهرمل وجنوب لبنان وضاحية بيروت الجنوبية، نظّم المجتمع الشيعي في "مجتمع إسلامي مغاير": الحفاظ على الأمن، التمويل بالمحروقات والكهرباء والماء وغيرها من المواد الأساسية؛ التربية والصحة والملاهي والإعمار والرياضة والإعلام والتعليم الديني طبعًا: واحاط الحزب الأوساط الشيعية التي تعهدها بأُطُر اجتماعية واقتصادية

وعقائدية لاقى فيها نجاحًا كبيرًا حتى أنه استطاع أن يفتح أمام جماعاته أبوابًا غالبًا ما كانت موصدة أمامهم للولوج إلى المعاصرة[٧]. ولئن كان لفظ "المجتمع المغاير" مُسْتَنْسَب في وصف مشروع الهندسة الاجتماعية لدى حزب الله بدلاً من مبدأ "الحركة الاجتماعية" الذي يحيل إلى ديناميات تحل محل آلية سياسية غير فعالة أو معطلة، فذلك بسبب طبيعته الكلية ونمط عمله الحازم والمركزي في آن معًا.

إن بعد الميليشيا يتمفصل لدى حزب الله مع البعد المجتمعي حول البنية الحزبية المُحْكَمَة والهرمية. أما الإحكام فبمعنى أن الحزب يجمع بين العديد من الصلات الخارجية وبين السرّ المحكم المتعلق بالتقسيم الداخلي للسلطات: فيبقي جزءًا من مخططه في الظل، من ذلك ما هو متعلق بقنوات العبور بين مختلف قطاعات نشاطه، وبإدارة المساعدات المالية التي تصل إليه. والفصل بين الجناح العسكري والجناح السياسي مشوش في الحزب. وأما التنظيم فقائم على هرمية متشددة، مع العلم أن مناطق تجذره الثلاث (بعلبك - الهرمل وجنوب لبنان والضاحية) مختلفة جغرافيًا واجتماعيًا. ويذكّر أسعد أبو خليل، في سياق شرحه لذلك، بأن عددًا من كوادر الحزب الحاليين، بمن فيهم بعض العلماء الذين درسوا في إيران أو في النجف أو في قم، كانوا منتسبين إلى جماعات من أقصى اليسار في العقدين السابع والثامن من القرن العشرين، فاستقدموا إلى الحزب البنية التنظيمية والثقافة السياسية اللينينية بحسب قوله[٨]. وعلى ما في هذا التعليل من حصافة فإنه قد لا يكون كافيًا، وإنه لمن الواجب أن نعيد التأمل في بنية حزب الله وفي نمط عمله في إطار متطلبات معينة: دوام الصراع العربي الإسرائيلي.

---

(٧) Mona Harb, **Politiques urbaines dans la banlieue sud de Beyrouth,** Cermoc, Beyrouth, 1996.

(٨) As'ad Abou Khalil, "Ideology and Practice of Hizbollah in Lebanon Islamization of leninist organization principles," Middle East Studies, vol. 27, n° 3, 1991 p. 390-403.

الآثار السياسية لـ «نصر إلهي»

هل يصح القول بأن فقدان حرية الحركة العسكرية المنتظر بعد صدور القرار ١٧٠١ عن مجلس الأمن يمكن أن "يُعوَّض" بارتفاع في قوّة حزب الله في الحقل السياسي؟

دخل حزب الله المعترك السياسي التقليدي بدءًا بانتخابات العام ١٩٩٢، مع العلم أنه لم يكن داخلاً في اتفاق الطائف الدستوري الذي أنهى الحرب الأهلية. وهو ينال كل أربعة أعوام منذ ذلك الحين ما بين ٨ إلى ٩ مقاعد في البرلمان من أصل ٢٧ مقعد للشيعة، وتشكل كتلته النيابية بواسطة التحالفات الانتخابية (١٥ نائبًا من ١٢٨ في انتخابات العام ٢٠٠٥) إحدى الكتل الأكثر تماسكًا في المجلس. إلا أن لهذه "اللبننة"، الناتجة من المشاركة في تقاسم السلطة بين الطوائف، حدَّين.

فمن جهة، يكرّس المسؤولون "المدنيون" في الحزب، من النواب وكذلك من المنتخبين في البلديات وقد ازداد عددهم وتأثيرهم بعد انتخابات العام ٢٠٠٤ مما كانوا عليه عام ١٩٩٨، معظم وقتهم للعمل على أهداف تتعلق بالتنمية المحلية، قائمة على علاقة خدماتية بجماعتهم الانتخابية[٩]. ويتعارض السلوك العملي المعتدل لدى كادرات الحزب حين يصلون إلى المعترك الوطني أو المحلي مع الوضعية السياسية النضالية التي يتصف بها جهاز حزب الله ويخضع لها المنتخبون "المدنيون" على ما هو ظاهر. ولذلك فإن الحزب قد وصل إلى حائط مسدود على الطريقة اللبنانية: فبمشاركته في المعترك السياسي اللبناني، لم يكن يستطيع أن يتجنب بناء شرعيته الانتخابية على أساس من تقديم الخدمات الشخصية ولاسيما للجماعات الشيعية. ولكي يصل إلى الناخبين من غير الشيعة، وهو أمر لا بد

(٩) Dalal El-Bizri, **Islamistes, Parlementaires et libanais; Les interventions à l'Assemblée des élus de la Jamâ'a islamiyya et du Hizb Allah (1992-1996)** Document du Cermoc, Beyrouth, 1999.

منه في نظام الانتخابات اللبناني، كان عليه أن يطمئنهم إلى انتمائه إلى الصيغة اللبنانية في تقاسم السلطة بين الطوائف.

ولذلك فإن حزب الله، من جهة ثانية، يعرِّض نفسه لخطر الانزلاق إلى أن يصبح حزبًا طائفيًا كباقي الأحزاب، في سياق بحثه عن التعويض في المجال السياسي عمّا خسره على الصعيد العسكري، لا بل أن يصبح جزءًا لا يتجزأ من عملية الفساد المتزايد وأن يتحمل تبعة السياسة الاقتصادية غير المجدية وغير الشعبية. وهو يعرّض نفسه لخطر تقاسم المسؤولية المتعاظمة في السياسة المحلية المهدَّدة بالإفلاس، إذا ما طالب بإصلاح المؤسسات بما ينصف المكانة الديموغرافية الشيعية، ووزنه السياسي الحقيقي. إن الحزب قد سلك هذا السبيل الضيق بعد أن خاض الانتخابات النيابية في ربيع العام ٢٠٠٥ ودخل في حكومة فؤاد السنيورة: عين على المجتمع الإسلامي اللبناني، وله فيه مشاريع سياسية كبيرة، وعين على الساحة المحلية التي لا فكاك له منها.

لقد ألزم حزب الله اللبنانيين جميعًا، والحكومة اللبنانية، في فترة القصف الإسرائيلي الكثيف، بأن يقفوا موقفًا داعمًا للمقاومة. إلا أنه، ما إن توقفت المعارك حتى أجرى مسؤولوه الفصل بين المجتمع الشيعي، ضحية الحرب بامتياز، ومقاتليه "أشرف الناس"[١٠]، وبين باقي الطوائف اللبنانية. فتحطم الوفاق الهشّ على صخرة المسائل المتواترة حول الصلة بسوريا، وحول اعتماد الإصلاحات البنيوية. وقد بات حزب الشيعة الكبير يطالب مذّاك بتقاسم السلطة على أسس جديدة.

على أن ما أوقعه به الجيش الإسرائيلي من خسائر ودمار، لم يصب رصيده الإقليمي الكبير. بل إن حزب الله لم يتردد في أن يجاهر بعد نهاية المعارك بأسابيع قليلة، بأنه استرجع كامل ترسانته. ولئن كان عليه من الآن

١٠- خطاب حسن نصر الله في ٢٢ أيلول ٢٠٠٦.

فصاعدًا أن يتقاسم السيطرة على المنطقة الحدودية مع القوات الدولية المعززة ومع الجيش اللبناني، فإنه قادر كذلك، على أن يحرج الأولى أمام إسرائيل، وعلى أن يؤثر فيما أنيط بالثاني من مهام أمنية. وإذ حدَّد موقعه من دمشق، وأبرز اختلاف مصالحه عن مصالح طهران، وأكّد على تضامنه مع حماس الفلسطينية، فإنه يفرض نفسه بذلك فاعلاً لا يمكن تجنبه على صعيد الشرق الأدنى في الحرب أو في المفاوضات.

ويكون بذلك الموقع الذي اكتسبه حزب الله في حرب صيف العام ٢٠٠٦ قد أدّى إلى تسريع الأزمة الكيانية في لبنان، وإلى تغيير التوازنات الاستراتيجية على صعيد المنطقة.

١٠

من وجهة النظر المسيحية: حرب أخرى «من أجل الآخرين»؟

ملحم شاوول

استجد في تعريف المجتمع المسيحي في لبنان تحوّل دلالي منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين. فقد كان الكلام يدور حول الطوائف المسيحية أو المذاهب المسيحية للدلالة على تعدد هذه الجماعة وتنوعها وسلطتها في بلد مارست فيه هيمنة نسبية بين العامين ١٩٤٣ (تاريخ الاستقلال) و١٩٨٢ (تاريخ اغتيال بشير الجميل بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية). واليوم يدور الكلام حول الطائفة المسيحية في الإشارة إلى مجمل المذاهب المسيحية للدلالة بذلك على تراجعها الديموغرافي، من جهة، وضعف مشاركتها في المؤسسات العامة، سياسية كانت أم إدارية، من جهة ثانية.

على أن هذه التسمية، وإن كانت تعكس الواقع المسيحي الذي يميل إلى التراجع في لبنان اليوم، فإن بالإمكان قراءتها قراءة أعمق من ذلك: ما حصل من أن مجموع الطوائف المسيحية قد توصلت إلى درجة أعلى من الاندماج الداخلي على الصعيد الاجتماعي والقيمي وحتى السياسي (إلى العام

٢٠٠٥)، كان له أثر في زيادة التجانس بينهما. وقد تميز هذا التجانس بحقيقة تماهي المشاريع المجتمعية والثقافية في الأوساط المسيحية في مشروع واحد؛ وهو أمر لم يحدث بين الطوائف الإسلامية التي بقي مشروعها المجتمعي - الثقافي حول لبنان بعيدًا من أن يكون متجانسًا بين شيعة وسنة ودروز.

ويقوم أحد أسباب هذا التجانس بين الأوساط المسيحية اللبنانية على معارضتها للنظام السياسي الناتج عن اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب عام ١٩٨٩، وذلك على مدى زمن يزيد على العقد. ولا نخطئ إذ نقول إن العقد الأخير من القرن العشرين قد تسبب بنقل الطوائف المسيحية إلى الطائفة المسيحية.

ما موقع المسيحيين من تشكيلة ما بعد الحرب؟

فيما كان النواب اللبنانيون يسعون إلى الاتفاق في الطائف، كان صراع الاستقطاب بين ميشال عون، قائد الجيش ورئيس مجلس الوزراء السابق، وبين سمير جعجع وميليشيا القوات اللبنانية التابعة له يُتَرْجَم في معارك طاحنة بينهما في قلب المنطقة المسيحية. ثم أزاح الجيش السوري عونًا عن القصر الجمهوري في تشرين الأول عام ١٩٩٠، ونفاه إلى فرنسا. أما جعجع، وكان قد رضي باتفاق الطائف وبالاقتسام الطائفي الجديد، فقد أودع السجن، على الرغم من ذلك، سنة ١٩٩٤ وحُلّت القوات اللبنانية بسبب معارضته للهيمنة السورية.

وقد ولّدت هذه الهزيمة لدى المسيحيين حالة ذهنية وجوّاً سياسيًا ونفسيًا وصف بلفظ "الإحباط"؛ أي هذا المزيج من الشعور بالضيق وتثبيط الهمة والانهزام. ولسوف يترجم لاحقًا برفض اتفاق الطائف، بعد أن أصبح جزءًا

لا يتجزأ من الدستور، وبمقاطعة المسيحيين الانتخابات النيابية التي جرت سنة ١٩٩٢، أي بمعارضة النظام.

وقد اتخذت هذه المعارضة شكلين: الأول مؤسساتي والثاني راديكالي. ويمثل الأولَ تجمّعُ قرنة شهوان وكان يضم معظم الزعماء ورجال السياسة المسيحيين الذين بقَوْا في لبنان على الرغم من التقلبات التي كانت قد أوصلت إلى السلطة السياسيين الأقرب إلى سوريا[1]. وقد دعى التجمع، على الصعيد الداخلي، إلى إصلاح المؤسسات السياسية وإلى اتفاق اجتماعي جديد. أما في باب العلاقات الخارجية، فكان يدعو إلى تصحيح للعلاقات مع سوريا، قائم على الصيغة المعروفة القائلة بـ"أن لبنان لا يُحكم ضدّ سوريا، وكذلك فإنه لا يُحكم من سوريا". أما المعارضة الراديكالية وعلى رأسها التيار الوطني الحر بزعامة الجنرال عون بالإضافة إلى حزب القوات اللبنانية، فكانت تعتبر الوجود السوري "احتلالاً" وتطالب بخروج الجيش السوري من البلاد وبإنهاء التدخل في شؤون لبنان الداخلية.

على أن هذين الشكلين من المعارضة المنظمة تجذرا في قاعدة شعبية مشتركة بين فئات مجتمعية كانت قد راكمت مشاعر عميقة بالخيبة؛ إذ أضيف إلى حرمانها السياسي تراجعًا مطّردًا في ظروف معيشتها. وكان هذا المحيط الاجتماعي الطائفي انخرط، على الأغلب، بدفع من الطبقة السياسية التي تمثله، في دينامية اندماج داخلي جعلت الهويات المتعددة لدى الطوائف المسيحية أكثر انسجامًا من ذي قبل.

ومع ذلك فإن "المشهد" المسيحي لا يتم إلا إذا عددنا فيه القادة والأحزاب المسيحيين ممن التحقوا بالطائف وبالتحالف مع سوريا،

١- كان يرأس تجمع قرنة شهوان (مقر المطرانية المارونية في المتن) المطران يوسف بشارة، ما يعني أن الكنيسة المارونية والبطرك نصرالله صفير لم يكونا غريبين عن هذا التجمع السياسي.

ولاسيما أن الأمر يتعلق بسياسيين من ذووي التأثير وبزعماء[٢] ممن لهم قواعد شعبية كبيرة. وقد حصل في أثناء العقد الأخير من القرن العشرين انقلاب في موقف شخصيات وفرق كانوا في السابق معادين لسوريا كما حصل لحزب الكتائب التابع لآل الجميل. أضف إلى هؤلاء أسرة آل فرنجية الأقوياء وهم من موارنة شمال لبنان الحلفاء التقليديين لأسرة آل الأسد في سوريا.

المسيحيون والحلم الخائب بـ «ثورة الأرز»

اعتبر المسيحيون، بعد الطائف، أن وزن سوريا وحلفائها من المسلمين في اتخاذ القرار كان يحرمهم من رئيس يناسب طموحهم. وقد باتت مسألة الرئاسة عقبة في وجه الاعتراض المسيحي من ناحية، ورمزًا لخضوعهم لإدارة الرئيس السوري من ناحية أخرى[٣].

لذلك فإن انتخاب رئيس الجمهورية على أساس من إرادة النواب اللبنانيين الحرة التي تأخذ بالاعتبار أولويات التيار الرئيسي لدى النخب السياسية والدينية في الطائفة، بات مرادفًا للسيادة والحرية لدى المسيحيين اللبنانيين. وكان السؤال في العام ٢٠٠٤ منصبًا على معرفة ما إن كان بشار الأسد سوف يجبر البرلمان اللبناني على تمديد ولاية إميل لحود ثلاث سنوات، على غرار ما فعل والده، أم أنه سيترك النوّاب يختارون رئيسًا ملائمًا لتطلعات الطائفة. وفي أوّل أيلول ٢٠٠٤، صدر القرار رقم ١٥٥٩ عن

٢- يكون الزعيم رأس أسرة من أعيان المدن أو الأرياف وممثلها السياسي. ويمارس سلطته القائمة على قاعدتي الخدمات والتبعية. وتكون قوّة الزعيم سببًا في جعله نافذًا في طائفته.

٣- مثال ذلك أن حافظ الأسد مدد فترة حكم إلياس الهراوي عام ١٩٩٥ ثلاث سنوات، وفرض انتخاب قائد الجيش، إميل لحود، رئيسًا للجمهورية سنة ١٩٩٨.

مجلس الأمن الدولي وعلى إثره تمّ التمديد لإميل لحود بضغط من السوريين (انظر سابقًا الفصل ٨).

في هذا الجو المتوتر أقصى درجات التوتر الذي وصل إلى ذروته باغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، ارتسمت معالم التحاق السُنّة والدروز بالمعارضة المسيحية. ومضى بين هذا التاريخ وبين المفاوضات التي سبقت انتخابات الربيع، تسعون يومًا محمومًا انتقل فيها المسيحيون من الآمال المجنونة المتعلقة بمستقبلهم في لبنان إلى الغضب على تفتت صفوفهم وقت الانتخابات النيابية إذ عادوا فوقعوا في خصوماتهم الداخلية المُسَمِّمة والعبثية.

ويمكن أن نفهم ما راود المسيحيين من الآمال العبثية لأنهم قاموا، ولو لمرّة واحدة، بتجربة الوحدة المشهودة ما بين صفوفهم أولاً، وما بينهم وبين الطوائف المتحالفة معهم في المظاهرة الشهيرة في ١٤ آذار ٢٠٠٥ التي قامت ردًا على اغتيال الحريري. وكيف كان بإمكانهم أن يصدقوا بأن أحلامهم المجنونة أصبحت ممكنة التحقق وهم كانوا يشهدون انسحاب آخر جندي سوري من لبنان في ٢٦ نيسان سنة ٢٠٠٥، وذلك بعد ٢٩ سنة من الوجود العسكري على الأرض اللبنانية؟ وكيف كان بإمكانهم أن لا يصدقوا بأن إعادة التوازنات بينهم وبين الطوائف الأخرى بات أمرًا ممكنًا بفضل عودة زعمائهم الراديكاليين ميشال عون بعد ١٥ سنة في المنفى، وسمير جعجع بعد ١١ سنة في سجن وزارة الدفاع، إلى المعترك السياسي؟

ومع ذلك، فإن المسيحيين بدأوا، باقتراب الاستحقاق الانتخابي، يتساءلون إن لم تكن هذه الأيام التسعون مجرد سراب! وبالفعل، فإن ما لاحظه "المسيحي العادي" ابتداءً بأيار ٢٠٠٥ كان سلسلة من الأحداث والسلوك السياسي المناقض لجميع توقعاته: فقد اكتشف أولاً أن التناقضات ومواقف العداء بين الزعماء المسيحيين، وكانت مكبوتة في أثناء الوجود

السوري، قد ظهر [illegible] من جديد حينًا بحجة تعدد الآراء القائم في جميع الديمقراطيات، و[illegible] بحجة منطق الشفافية.

ثم إن هذا المسيحي لم يكن لديه الخيار سوى أن يتحقق من أن نموذج الاتجاه الوحيد في المجتمع المسيحي كان حقًا في طريق الزوال في أثناء المفاوضات على تشكيل اللوائح الانتخابية؛ إذ دارت حول الأقطاب السياسية - الطائفية الأربعة: تيار المستقبل بزعامة الحريري، وحركة أمل بزعامة نبيه بري، وحزب الله، والحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط. ومن بقي من المسيحيين فقد كانوا ينتمون إلى حزب القوات اللبنانية وإلى قرنة شهوان المتمثلين في حركة ١٤ آذار. أما التيار الوطني الحرّ بزعامة ميشال عون، وهو ينتمي إلى هذه الحركة أيضًا، فقد شعر بأنه أُقصي من هذه التحالفات، فخاض الانتخابات وحيدًا، أو بالأحرى بالتحالف مع وجوه مسيحية مقربة من الرئيس لحود ومقربة من سوريا. ومع ما نتج من أكثرية نيابية تضم جنبلاط وتيار الحريري وحزب القوات اللبنانية وبعض شخصيات قرنة شهوان، فإن المعارضة المتمثلة بـ ١٤ آذار كانت قد انقسمت بخروج عون من صفوفها والتحاقه بصفوف الموالين لسوريا؛ أضف إلى ذلك أن عون خفّف من عزلته بتوقيع ورقة التفاهم مع حزب الله في شباط ٢٠٠٦.

وقد أثار هذا المظهر العام للتمثيل السياسي في الوسط المسيحي لدى "الشعب المسيحي" تعليقات لاذعة يلخصها الصحفي بيار عطالله: "وكان من نتائج ذلك تحالف عون مع الشيعية السياسية السورية - الإيرانية، وتحالف جعجع مع السنية السياسية الموالية للسعوديين، وفي الحالين فإن المسيحيين تابعون وليسوا شركاء"[٤].

٤- النهار ٩ آب ٢٠٠٦.

حرب العام ٢٠٠٦ - حرب أخرى «من أجل الآخرين»

في تموز ٢٠٠٦، مثّل كلام البطرك نصرالله صفير إلى إحدى القنوات الناطقة بالعربية في الولايات المتحدة[٥] ما يسمى في الإنكليزية بـ "mainstream" مسيحي أي التيار المعتدل في المجتمع المسيحي في مواقفه من الصراع الجاري فيما يتعدى مختلف التحليلات المتحزبة:

- أبدى البطرك قبوله بالقرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، إلا أنه اعتبر أن تطبيقه يجب أن ينتج من حوار داخلي واسع النطاق. وفي رأيه أنّ من العبث سحب سلاح حزب الله بالقوة:

- اعتبر أن الجمهورية اللبنانية قد أُسست على مبدأ المساواة بين الطوائف الدينية. وينتج عن ذلك أنه لا يصحّ أن تحمل طائفة أو فئة من المواطنين السلاح شرعيًا فيما يبقى الآخرون عزّلاً. فلا يحق، في الدولة ذات السيادة، حمل السلاح شرعيًا إلا للقوى المسلحة النظامية ورجال الأمن.

- استنجد بالمجتمع الدولي لإعانة الدولة اللبنانية إعانة جوهرية في تركيز دعائم سيادتها.

أما المسؤولون السياسيون والأحزاب فإنهم يدافعون عن موقفين متناقضين في المطلق:

- الأول ويمثله عون والتيار الوطني الحرّ وكذلك جماعة فرنجية؛ ويعتبر أنه بدعمه الشديد لموقف حزب الله ومقاومته، فإنه يقف موقفًا قوميًا ووطنيًا يخص لبنان في مواجهة العدو الصهيوني.

- والثاني ويمثله سياسيو "١٤ آذار" وزعماؤه، حزب القوات اللبنانية وقدامى قرنة شهوان، وهم يستنكرون الاعتداء الاسرائيلي، إلا أنهم يلقون بالمسؤولية على حزب الله لأنه جرّ البلاد إلى حرب دمار شامل، بقرار لم يشاركه فيه أحد.

٥- الحرة، ٢٠ تموز ٢٠٠٦.

ويضع هذا التقاطب في الاتجاه السياسي المسيحيين مباشرة خارج مبادرات الفاعلين الأساسيين: المبادرات العسكرية لدى الشيعة (حزب الله)، المبادرات السياسية والديبلوماسية لدى السُنة (حكومة السنيورة). ومن البديهي أن يكون المسيحيون داخل الطبقة السياسية، إلا أنهم لا يشكلون جزءًا من دائرة صانعي القرار ولا حتى من مستشاريهم. ومن البديهي القول إن أغلب الطبقة السياسية المسيحية أكثر انشغالاً، على ما يبدو، بآثار هذه الحرب على موقع الفاعلين فيها (من معارضين للحكومة ينتظرون من حزب الله ما قد يهبهم من غنائم، ومن أعضاء في الأكثرية يتشبثون بمواقعهم)، من انشغالهم بصياغة استراتيجية لجميع الوطن. أما مطلب الطبقة السياسية المسيحية فالمشاركة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات في الحكومة وفي الإدارة.

وعلى صعيد المجتمع، فإن المسيحيين، في معظمهم، قد عارضوا خطف الجنديين الإسرائيليين وأدانوا القصف أيضًا، وقد ساءهم بالطبع تقتيل المدنيين أشد السوء. مع ذلك فإنهم يريدون تطبيق القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١ وفيهما مطالبة بنزع سلاح حزب الله. وليس موقفهم، على وجه العموم، معاديًا لحزب الله أو لإيران، إلا أنه معادٍ لسوريا، إذ تحاول الإفادة من جو العداء لأميركا لكي تعود بقوة إلى المعترك السياسي اللبناني. من هنا فإن الاحتمال قائم في أن يصبحوا معادين لحزب الله، إن وضع نفسه في موقع المعبر لدمشق لكي تعود بواسطته إلى لبنان. ويعتبرون أنّ الصراع، إن لم يصل إلى حل دائم، فإن في ذلك ضياع لبنان لا أكثر ولا أقل. فنكون قد قمنا، مرة أخرى بـ"حرب من أجل الآخرين"[٦]، من أجل مصالحهم ومطامحهم.

٦– في هذه العبارة إشارة إلى كتاب المثقف اللبناني المرموق غسان تويني Une guerre pour les autres, Lattès, Paris 1985، المخصص للحرب ما بين العامين ١٩٧٥ و١٩٨٢.

وكان السؤال الذي يمكن لكل مواطن مسيحي أن يطرحه ليعرف ما إذا كانت الأمور تختلف عما هي عليه اليوم لو أن رئاسة الجمهورية كانت تقوم بدورها الدستوري على وجهه الكامل. ويعتبر الرأي العام المسيحي أن وجود إميل لحود في هذا المنصب كان سببًا أساسيًا في إخراج المسيحيين من دائرة صناعة القرار. وكان الوضع باديًا على أنه مستمر على هذا الحال، فمسألة رئاسة الجمهورية لم تكن في التداول في فترة ما بعد الحرب.

١١

الجنوب،
من العصابات المسلحة
إلى حرب العصابات

صابرينا ميرفان

أعلن حسن نصرالله في خطاب ألقاه في ٢٦ تموز ٢٠٠٦، أن حزب الله لا يحارب بجيش نظامي بل على طريقة العصابات ويحيل هذا التعبير، لدى شيعة الجنوب، إلى العصابات المسلحة التي حاربت الجيش الفرنسي يوم أقيم الانتداب وأسست دولة لبنان الكبير. وفي الإشارة إلى ذلك إحياء لوجه من التصورات المحلية تقرّ باستمرارية المقاومة في الجنوب منذ محاربة الفرنسيين، وفيها أيضًا تذكير بأن تاريخه لم يكتب بدم الشهداء وحسب (ولو أن هذا الموضوع محبب إلى قلب حزب الله)، بل كذلك ببنادق الأبطال.

إلا أن الزمن قد اختلف طبعًا. ولا يسع المؤرخ أن يقبل بهذا الاختصار: وذلك أن زعماء العصابات في عهد الانتداب كانوا خارجين على مجتمعهم إلا أنهم كانوا متحدرين من أسر الأعيان الكبرى في المنطقة ومتحالفين

معها؛ أما المحاربون اليوم فأصولهم من الأوساط الشعبية ولا صلة لهم بهذه الأسر الكبرى فهي نفسها في طور الانحطاط. ولئن كان في المقارنة المباشرة بالماضي جسارة في التقدير، فإن التاريخ، على ما يظهر، يعيد نفسه في الجنوب، وذلك في مسألتين: تواتر احتلال جيش أجنبي للمنطقة؛ ومطالب السكان، المتكررة بأشكال مختلفة من التعبئة، والهادفة إلى الخروج من العزلة ومن التخلف الاقتصادي والاجتماعي. إن عملية اندماج الشيعة في الدولة اللبنانية، تندرج في إطار هذه الصراعات، وفي إطار بناء وطني غير مكتمل.

جبل يبلع جبلا

في نيسان ١٩٢٠ عمت الفوضى جبل عامل، من صور إلى العديسة مرورًا ببنت جبيل، وفُقد فيه الأمن. وكانت عصابات مسلحة من الشيعة، تدعمها حكومة الملك فيصل في دمشق، قد أحكمت سيطرتها على بعض المواقع الصغيرة فيه. وكانت تناوش الجيش الفرنسي وحلفاءه من العصابات المسيحية. وكان في هذه الأثناء زعيم المنطقة السياسي كامل الأسعد يتردد في تحالفه بين فرنسا وفيصل. وقد اتخذ القرار إثر مؤتمر جمع الناس حول الأعيان والعلماء، بمناصرة فيصل وبالمطالبة بإلحاق المنطقة بسوريا. ثم هاجمت عصابة مسلحة شيعية، بعد ذلك بقليل، بعض القرى المسيحية حول بنت جبيل، واستهدفت عصابة أخرى موقع صور العسكري. وكان القمع الذي ردّ به الجيش الفرنسي، بغية معاقبة الجناة، رهيبًا: فقد قصف الطيران بنت جبيل والقرى الشيعية، وأحرق قرى أخرى وصادر أسلحة المتمردين وحاكم جزءًا منهم ونفى الجزء الآخر، وفرض عليهم دفع جزية وضريبة لتعويض الخسائر؛ فبات اقتصاد المنطقة بذلك منهكًا.

وأُلحق جبل عامل في الأول من أيلول سنة ١٩٢٠ بدولة لبنان الكبير،

وكانت السلطات الفرنسية قد أعلنت إقامته. وبذلك انهارت المطالبة بالالتحاق بسوريا الكبرى، ولو أن بعض المثقفين ظلوا يحلمون بذلك. وقد قال الشيخ عبد الحسين صادق في النبطية في هذه المناسبة: "بها جبلٌ جبلاً يَبْلَعُ". وفقد جبل عامل اسمه بعد أن ابتلعه جبل لبنان فاصبح الجنوب، ولم يعد يذكر هذا الاسم إلا بعض العلماء. على أن الاسم قد ترك آثارًا وصلت به حتى إلى إيران حيث ما زالت بعض الأسر تحتفظ بلقب "العاملي" مضافًا إلى أسمائها للتذكير بجَدّ لها عالم كان قد جاء من جبل عامل لنشر التشيع وجعله المذهب الرسمي في مُلك الصفويين، في القرن السادس عشر. وقد أضيف إلى هذه الصلة بإيران، صلة أخرى بالعراق متعلقة بصعود نجم النجف باعتباره أكبر مركز علمي شيعي. وكانت الأسر العلمية تقيم فيه صلات حميمة إما بالتزاوج أو بالتزامل أو بالتبني الروحي. كذلك فإنه لا بد من ذكر الصلات بين أُسَر الأعيان العامليين والأسر الدمشقية، والتبادل التجاري في أسواق شمال فلسطين. أما بعد إنشاء لبنان فقد اتجهت المنطقة نحو بيروت؛ وكانت إقامة دولة إسرائيل حائلاً بينها وبين صلاتها الاقتصادية بفلسطين.

وكان الفرنسيون قد وعدوا الشيعة بإيصالهم إلى حقوقهم، وكانت مهضومة تحت حكم الدولة العثمانية، لأنهم لم يكن يحق لهم رسميًا تطبيق مذهبهم الشرعي ولا القيام بشعائرهم الخاصة بهم جهارًا. وفي ١٧ كانون الأول سنة ١٩٢٦ منحت سلطاتُ الانتداب الشيعة ما طالبوا به من تطبيق الشرع الجعفري: وبذلك أسّسوا محاكمهم الشرعية الخاصة بهم حيث تمكنوا من تطبيق الشرع الشيعي المسمى بالجعفري (باسم سادس أئمتهم جعفر الصادق). ولم يكن ذلك "هدية" من الفرنسيين، بل على الأغلب مقايضة تهدف إلى تأمين ولاء الشيعة لهم لمنعهم من الالتحاق بالثورة السورية (١٩٢٥–١٩٢٧). على أن ذلك قد منح الطائفة الشيعية الاعتراف بها ومكّنها من إقامة مؤسّساتها الخاصة بها لأول مرّة. ولئن رفض كبار علماء الدين المناهضين لأي نوع من التواطؤ والحريصين على استقلالهم أن يتبوّؤا

فيها المناصب، فإن غيرهم قد قبل بذلك. ونشأ على هذا الأساس نظام تراتب ديني مزدوج؛ إقليمي ومحلي. وكان ارتباط الأول بالزعامة الدينية الشيعية أي بالمرجعية في النجف، وكان الثاني يصدر عن الشرع الجعفري في لبنان. ونشأ بينهما تنافس، لم يدم طويلاً، لا يقوم على التناقض بل على التكامل.

ظهور الشيعة في المعترك السياسي

لئن نظمت الطائفة الشيعية صفوفها وحسنت رؤيتها، فقد بقي لها أن تفرض نفسها في المعترك السياسي اللبناني باعتبارها طائفة سياسية مؤثِّرة في دولة مؤسَّسة للمسيحيين. وقد بدأ بالشكوى، باسم مبدأ المساواة، صاحبُ مجلة العرفان في صيدا، من تدنّي التمثيل الشيعي في الإدارة العامة، وذلك منذ العام ١٩٢١، وكذلك من ثقل الضرائب التي كان على الشيعة أن يدفعوها، ومن نقص المدارس في مناطقهم. يضاف إلى هذه المطالب دعوات إلى إنشاء الطرق والمستشفيات وكل ما يتعلق بالبنية التحتية، تُنشر في الصحافة أو يأتي بها وفود من الأعيان والعلماء. ثم يقوم بتردادها النواب الشيعة. وكانت مطالب الشيعة في العقد الرابع من القرن العشرين، إذ لم يكن وضع الشيعة في تحسن ملموس، قد أصبحت تتسم بقدر أكبر من السياسة. فقد طالبوا في العام ١٩٣٧ بأن يكون رئيس المجلس النيابي منهم، ولم ينالوا القبول بهذا العرف إلا بعد عشر سنوات. بل أكثر من ذلك، فإن النخبة الجديدة من الشباب المثقف قد بدأت بدخول بعض الأحزاب السياسية الحديثة (الحزب السوري القومي الاجتماعي، الحزب الشيوعي)، وبالدعوة إلى الوحدة مع سوريا، وبالنضال في سبيل مساواة الشيعة بالطوائف الأخرى، وبالدعوة إلى مزيد من العدالة داخل الجماعة التي ينتمون إليها. وقد ثار هؤلاء الشباب سنة ١٩٣٦ في بنت جبيل على الفرنسيين وعلى زعمائهم ومن كان خلفهم من العلماء، دفاعًا عن حقوق الفلاحين المهدورة

في إدارة حصر التبغ (الريجي). إلا أن آمالهم الوحدوية ما برحت أن تبخرت بتوقيع المعاهدة السورية الفرنسية، فتوجهوا إلى النضال المطلبي للشيعة داخل الدولة اللبنانية حيث كان عليهم أن يجدوا لها موضعًا[1].

وقد تسارعت عملية ظهور الطائفة الشيعية في المعترك اللبناني ابتداءً بالعقد السابع من القرن العشرين، بموازاة صعود الأحزاب "العلمانية" والقومية في أوساط المثقّفين، بحيث أصبح الشيعة يُعتبرون في الكلام عنهم بأنهم "الطائفة ـ الطبقة". وكان موسى الصدر، رجل الدين المهيب، الآتي من إيران ليستقر في صور عام ١٩٥٩، المهندس الرئيس لهذا "النهوض الشيعي". وكان سليل أسرة من العلماء الإيرانيين والعراقيين ذات أصول عاملية، وقد درس الاقتصاد في جامعة طهران، والعلوم الدينية في قُم والنجف. وقد سانده الرئيس فؤاد شهاب، لاهتمامه بتنمية الجنوب، في مشاريعه الخيرية والتعليمية، ومنحه الجنسية اللبنانية سنة ١٩٦٣. وقد أنشأ موسى الصدر مؤسسة ترعى شؤون الطائفة الشيعية وتمثلها أمام الدولة، ألا وهي: المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وانتُخب رئيسًا له عام ١٩٦٩. وكان في ذلك خطوة أخرى نحو اندماج الشيعة في الدولة اللبنانية.

مع ذلك فقد أهملت الحكومة الشيعة في بداية العقد الثامن من القرن العشرين، فقام موسى الصدر محذرًا الرأي العام مما سيؤول إليه مصيرهم. إذ كان الجنوب قد أصبح أرض الصراع بين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي؛ وكان السكان يلجأون إلى ضاحية بيروت الجنوبية هروبًا من المعارك؛ فشكّلوا فيها طبقة أدنى من البروليتاريا. وفي العام ١٩٧٤ قام بالدفاع عن حقوق مزارعي التبغ في الجنوب، متحديًا بذلك زعيم المنطقة التقليدي كامل الأسعد. فعبأ الجماهير في الجنوب والبقاع معتمدًا في ذلك على إعادة

١ ـ حول كل ما تقدم، أنظر: صابرينا ميرفان، حركة الإصلاح الشيعي، علماء جبل عامل وأدباؤه من نهاية الدولة العثمانية إلى بداية الاستقلال، ترجمةُ عن الفرنسية هيثم الأمين، دار النهار"، الطبعة الأولى ٢٠٠٣. الفصلان الثامن والتاسع.

لقراءة الشعائر الشيعية المقامة في ذكرى ثورة الحسين واستشهاده، ودعاهم إلى الكفّ عن البكاء على مصيرهم، والقيام إلى الدفاع عن حقوقهم وأرضهم بالسلاح. ولذلك فقد أسّس حركة المحرومين والمليشيا التابعة لها أمل[2]. وكان موسى الصدر، الرجل العصري، الداعي إلى الحوار الإسلامي المسيحي، المبشر بمبادىء اللاعنف، يحث الشيعة على "القتال حتى آخر نقطة دم من أجل حقوق الطائفة"، ويعدهم بالتّدرب إلى جانبهم[3]. وكان الوضع اللبناني متفجرًا يوم قام بجولة على زعماء الدول العربية ليطالبهم بالتدخل. وفي أواخر آب من العام ١٩٧٨ ذهب إلى ليبيا ولم يرجع منها: لقد "غاب" الإمام. وقد أحاط الغموض بهذه النهاية المفاجئة فزاد في هالته وفي شخصيته الأسطورية؛ ولم يزل إرثه موضع نزاع إلى اليوم باعتباره أول من دعا إلى مقاومة إسرائيل.

تعبئة سياسية وصراع مسلح

سرّع الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٧٨ وسقوط الشاه في إيران في شباط ١٩٧٩، التعبئة في صفوف الشيعة، فما لبثوا أن تركوا الأحزاب اليسارية وانخرطوا في الحركات الإسلامية. وإذ كانت حركة أمل تنحو نحو العلمانية، بعد أن ترأسها المحامي نبيه بري، قامت إلى جانبها مناطق نفوذ أخرى. ولئن أمّن محمد مهدي شمس الدين منصب نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، فإن محمد حسين فضل الله، وكانت شخصية موسى الصدر قد أقصته قبلاً، ظهر على أنه المُنظّر لإسلام ثوري أكثر مما هو إصلاحي. وكان قد درس في النجف سنينًا

٢ ـ أمل مختصر لـ "أفواج المقاومة اللبنانية"
٣ ـ خطاب ألقاه في بعلبك في ١٧ آذار ١٩٧٤.

طويلة وساهم فيها مع محمد باقر الصدر، وكان مقربًا منه، في إصدار مجلة. وكان حزب الدعوة يضم، في العقد السابع من القرن العشرين، عددًا من رجال الدين الشباب من عراقيين ولبنانيين وسعوديين وغيرهم، يتحلّقون حول الفكر الجديد الذي أسّسه محمد باقر الصدر. ولسوف يقوم نظام صدّام حسين بإعدامه سنة ١٩٨٠. وكما حصل في إيران حيث نُشرت في العقد الثامن من القرن العشرين أعمال المنظرين من أمثال مرتضى مطهّري وعلي شريعتي، فقد كانت المسألة فيما يخصهم تتعلق بمحاربة المذهبين المادي والشيوعي اللذين استقطبا المثقفين الشيعة، والرأسمالية والإمبريالية الغربية على حد سواء، وباقتراح البديل في الإسلام السياسي مكان الأنظمة الديكتاتورية.

كان أثر الثورة الإيرانية كبيرًا على فضل الله فناصرها من ضاحيته الجنوبية حيث استقر وأنشأ فيها مؤسّسات إسلامية تعمل بين سكان نازحين مُفقرين. وقد بدأ حزب الله، بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، بالخروج شيئًا فشيئًا إلى العلن، فجمّع المناضلين الذين خاب أملهم بمواقف أمل اللينة[٤]، وغيرهم من حزب الدعوة ومن رابطة الطلاب المسلمين... وكان هدفه الأول تنظيم المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكانت إيران تدعمه لهذا الغرض، وقد قدمت له الإمداد والتدريب العسكري والدعم المالي، على حساب حركة أمل؛ وكانت الحركة أول من أقام صلات برجال الثورة الإيرانية مثل مصطفى شمران سنة ١٩٨١ أو أحمد الخميني، إلا أنها لم تظهر قبولاً لمبدأ تصدير الثورة. أما حزب الله فكان يتبع "خط الإمام"؛ بمعنى أنه كان يقرّ بنظرية الحكومة الإسلامية التي وضعها الخميني والقائلة بولاية الفقيه. وقد بدأت بينهما مسيرة طويلة من التعاون نظّم تفاصيلها سفير إيران في دمشق علي أكبر محتشميبور بمباركة سوريا - لا بل تحت رعايتها. وكان

٤- التحق البعض الآخر ممن خاب أملهم، بأمل الإسلامية التي أسسها حسين الموسوي في بعلبك سنة ١٩٨٢.

محمد حسين فضل الله يُقَدَّم على أنه المرشد الروحي للحزب، إلا أنه كان ينفي ذلك على الدوام، مع أنه كان قريبًا من الحزب بالفعل.

ونظرًا لما كان لحزب الله من قاعدة صلبة موضوعة في خدمة إيديولوجية معادية للغرب عداءً مطلقًا وللتعدد الطائفي في لبنان، فإنه قام بأعمال سياسية عنيفة ضد الوجود الأميركي في لبنان على وجه الخصوص، بالإضافة إلى خطف الرهائن في بيروت. ثم مالبث أن ركّز اهتمامه بعد سنة ١٩٨٥ على حرب العصابات ضد الجيش الإسرائيلي وحليفه جيش لبنان الجنوبي في المناطق المحتلة من الجنوب. وطوّر بموازاة ذلك أعماله في القطاع الخيري (خدمات اجتماعية، مستشفيات، مدارس)، فأظهر بذلك منفعة للمناطق الشيعية المحرومة. ثم إن الحزب نظّم نفسه: وانتخب المؤتمر الأول الذي أقامه أمينًا عامًّا سنة ١٩٨٩ وكان صبحي الطفيلي تبعه عباس الموسوي سنة ١٩٩١؛ مالبث أن اغتالته إسرائيل بعد عام، فحل محله حسن نصرالله.

ولئن كانت حركة أمل، غريمة حزب الله، قد صعد نجمها في العقد التاسع من القرن العشرين، فإنه حل محلها بعد ذلك. ولقد شكّل العقد الأخير من القرن العشرين، بعد اتفاق الطائف، منعرجًا في سياسة حزب الله، الذي بدأ الاعتراف به تدريجًا على أنه "مقاومة وطنية" في لبنان. كذلك فإنه قوّى شبكة معوناته الاجتماعية وطوّر آلته الإعلامية (دوريات، قناة تلفزة، إذاعة الخ...)، ولم يعد الغرب عدوًّا لا يجوز إلا قتله؛ كذلك فإنه صرف النظر عن إقامة دولة إسلامية واتجه إلى بناء مجتمع إسلامي مندمج في الدولة اللبنانية على النهج الديمقراطي. ولذلك فإن حزب الله دخل معترك الانتخابات النيابية في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ وحصل فيها على مقاعده[٥]. وكان من أكبر انتصاراته الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب وتفكك جيش لبنان الجنوبي.

٥- أدّت سياسة التسوية هذه إلى انفصال صبحي الطفيلي وحركة الجائعين عن الحزب في البقاع عام ١٩٩٦.

حزب الله والحالة الإسلامية

ولئن تابع حزب الله سياسة "اللبننة" فإن خطّ الصراع مع إسرائيل لم يتوقف، ولاسيما في تحرير مزارع شبعا. ولذلك فإن حسن نصرالله لا ينفك يردد القول بأن "سلاح المقاومة مقدس"، بعد صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٥٥٩[٦]. على أن مشاركته في مسار الاندماج الوطني، واستقلاله النسبي في القرار تجاه إيران، لا يمنعان تعلقه بالنظام الإسلامي الايراني وبمبادئه. كذلك يتبع حزب الله ومجاهدوه "مرجعية" الخامنئي[٧]، ما يفرقهم في ذلك عن الحركات الشيعية في خارج لبنان، وعن شيعة لبنان الذين يرجعون إلى مراجع أخرى من مثل السستاني أو فضل الله؛ وقد أصبح فضل الله منذ العام ١٩٩٥ مرجعًا ذا مرجعية خاصة به، مبنية على مقاربة عصرية للتعاليم الإسلامية (لاسيما ما يتعلق منها بالمرأة والسلوك الجنسي والعلوم)، وعلى شبكة كبير من المؤسسات.

ولئن سادت "الحالة الإسلامية" توترات ومنافسات، بين حزب الله وفضل الله على الأخص، فإن لُحمتها تقوم على أسس من التضامن ووحدة المُثُل العليا؛ ومنها ضرورة النضال ضد الهيمنة الأميركية والاحتلال الإسرائيلي. كذلك فإنهم يعودون جميعًا في دعوتهم إلى العدالة الاجتماعية والمساواة،

٦– عن حزب الله أنظر:

Walid Charara et Frédéric Domout, **Le Hezbollah, un mouvement islamo-nationaliste,** Fayard, Paris, 2004; Ahmad N. Hamzeh, **In the path of Hizbullah,** Syracuse University press, New York, 2004; Hala Jaber, **Hezbollah, Born with a Vengeance,** Columbia University Press, New York, 1977; Naim Qassem, **Hizbullah, the story from within,** Saqi, Londres, 2005; Amal Saad-Ghorayeb, **Hizbullah, Politics and Religion,** Pluto Press, Londre, 2002.

٧– يُعدّ علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية وهو منصب رسمي خلف فيه الخميني. على أن العديد من الشيعة في إيران وخارجها لا يتخذونه مرجعًا بل إنهم يختارون غيره.

إلى المراجع الإسلامية الواحدة. والحق أن غموض حزب الله ووسائله في فرض شريعته قد تنفّر بعض الشيعة منه، ولاسيما منهم المثقفين، إلا أن سياسته الاجتماعية وفعاليته القائمة على النظام والاحتراف والعمل السري قد أقنعت الآخرين. أضف إلى ذلك أنه أتى بفاعلين جدد إلى المعترك السياسي اللبناني: كوادر لا ينتمون بأصولهم لا إلى أسر علماء الدين التقليديين ولا إلى أسر الأعيان، بل إلى الأوساط الشعبية الجنوبية والبقاعية هي نفسها التي ينتمي إليها مقاتلوه.

١٢

الإسلام السنيّ اللبناني في مواجهة حزب الله

برنار روجييه

لم تحرّك "معركة الأمّة" بحسب عبارة السيد حسن نصرالله المستعملة في وصف الحرب بين حزبه والجيش الإسرائيلي في صيف العام ٢٠٠٦، معظم الجماعات التي تؤلف الطيف السني في لبنان. إذ كانت بياناتها ومنشوراتها تستنكر "وحشية" القصف الإسرائيلي أكثر من إعلانها الدعم الصريح للإسلاميين الشيعة من اللبنانيين. إلاّ أنّ هذا التكتّم النسبي لدى الإسلاميين اللبنانيين يتعارض مع المواقف التي اتخذها الإخوان المسلمون في مصر والأردن الذين أعلنوا تضامنهم وتظاهروا تأييدًا لحزب الله طوال زمن الأزمة.

لا بد إذن، في فهم الآليات المنظمة لمواقف التيارات السُنية المختلفة من التمييز بين عدة مستويات من التحليل: الإيديولوجي والطائفي والسياسي؛ وبين عدّة مساحات للمداخلة: المحلية والوطنية والإقليمية. ولذلك فقد أعلن الإخوان المسلمون في مصر والأردن وفلسطين ومصر تضامنهم مع حزب الله على قاعدة استراتيجية وإيديولوجية قائمة على

الصراع مع إسرائيل - بينما كانت أولوية الإخوان المسلمين في لبنان ضرورة التماسك الطائفي حين ساندوا رئيس الوزراء فؤاد السنيورة في مطالبته بنزع سلاح حزب الله تدريجًا. وعلى الرغم من هذا الانقسام المبدئي بين النظرتين الإقليمية والإيديولوجية من جهة، والنظرتين الوطنية والطائفية من جهة ثانية، فإن جميع هذه التيارات تدعي أنها، داخل مجتمعاتها، القيِّمة على الدين الحنيف في مواجهة الإسلام الشيعي. أضف إلى ذلك أن الأزمة العراقية تبدل أولويات جميع الأطراف بما تطرحه من تحديات إقليمية جديدة، نظرًا لانقلاب الجبهات حول هذا الملف: فالإخوان اللبنانيون يعملون على التقريب المذهبي بين الشيعة والسنة؛ أما بعض اتجاهاتهم الوطنية الأخرى فتدعم أطرافًا عراقية لا تسعى إلى هذا التقريب.

إن من الممكن أن نرى تعدد الاحتمالات المطروحة على خلفية موزعة بين الحذر من حزب الله والإعجاب به وبالإسلام الشيعي عامة، وقد يُحدّد مركزُ التوازن فيها تطور الحركات الإسلامية في المنطقة.

إزدواجية الموقف السني من حزب الله

يمثل حزب الله، بنظر الإسلاميين في البلاد المجاورة، منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، التعبير لدى مجتمعات المشرق العربي عن الثأر من القوة الإسرائيلية. فقد استطاع حزب الله أن يصل إلى جمهور أوسع من شيعة لبنان بكثير، وذلك بإعادة الاعتبار لمثل أعلى في الوحدة القومية والإسلامية، بفضل وسيلة سمعية بصرية شديدة الفعالية، قناة المنار التلفزيونية، وكانت الأنظمة العربية المنشغلة بالحفاظ على نفسها، قد أخفقت في الدفاع عن هذا المثل الأعلى في مواجهة المبادرات الأميركية والإسرائيلية في المنطقة. وقد عزّز "انتصار" حزب الله في شهر أيار من العام ٢٠٠٠ - الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان - الاعتقاد لدى

الفلسطينيين بأنه من المستحيل استعادة الأرض التي تحتلها إسرائيل بغير القوة، وبأن الدخول في المفاوضات المذلة لا يجدي نفعًا. وقد توصل حزب الله بالتدريج إلى أن يعيد تعريف النضال الفلسطيني بعكس الاتجاه العام للحركة، وإلى أن يقدم للقطاعات الراديكالية في السلطة الإيرانية إمكانية الحركة على الجبهة الإسرائيلية العربية.

وكان الحماس السياسي الذي أحدثته مقاومة حزب الله للجيش الإسرائيلي في حرب صيف العام ٢٠٠٦ مثار قلق لدى الدول الإسلامية السنية فاتخذت مواقف دفاعية عن نفسها. فقد شكّلت، العربية السعودية ومصر والأردن، على الصعيد السياسي والدبلوماسي، "مثلثًا عربيًا سنيًّا" يهدف إلى تطويق النشاط الراديكالي المعتبر بأنه قائم بتأثير إيراني يعكسه حزب الله على الرأي العام في هذه البلدان الثلاثة. كذلك فإنه على الرغم من الفروق الكبيرة بين مختلف فصائل الإسلام السني، فإنهم قد اضطروا إلى اتخاذ موقف يُظهِر مفهوم كل فرقة منهم حول السنة الحنيفة في مواجهة حزب الله المتوزعين في تقديرهم له.

وقد قام العلماء الوهابيون المعتمدون في المؤسسة الدينية السعودية، انطلاقًا من الموقع المحافظ القائم على إقحام السياسة في الدين، بإحياء الطروحات التكفيرية لدى السنة ضد الإسلام الشيعي، وذلك بهدف قطع الطريق على التأثير الإيراني في المشرق العربي - وقد وصل الأمر بأحد كبار العلماء السعوديين، الشيخ عبدالله بن جبرين، إلى أن يحرّم في بداية الحرب، أيَّ شكل من التضامن مع حزب الله.

يشكّل حزب الله في نظر السلفيين المجاهدين منافسًا غير نزيه، يعرض بضاعته في موضع يخص غيره. وهم يشاطرون رأي المؤسسة الدينية الوهابية حول الشيعة؛ ويتباهون بقربهم المتوهم من الإسلام الأول (السلف الصالح)، لكي يتحرروا من تقديم واجب الطاعة للحكومات الإسلامية المتورطة في صلاتها بالغرب الكافر. وغالبًا ما يكون كلامهم حول رفض التأثير الغربي في المنطقة، ذا صدى يشبه كلام المسؤولين الإيرانيين، بفارق

عنهم أنهم يوجهون معركتهم في اتجاه وهم قائم على استعادة الخلافة الإسلامية التي لن يكون فيها خيار للشيعة، وكذلك للمسيحيين واليهود، سوى بالهداية. وإذ اضطر أيمن الظواهري منظر تنظيم القاعدة، بعد أسبوعين على بداية الحرب، إلى أن يدلي برأيه، فقد حثّ "جميع المسلمين، أينما كانوا، على الرد على حرب الصليبيين والصهاينة"، دون أن يتطرق بالذكر إلى حزب الله الشيعي على الإطلاق[1]. وقد أراد الظواهري أن يذكر بأن معركة الأمّة قد بدأت قبل ذلك في أفغانستان والعراق، وأن حزب الله المحدود بجنوب لبنان لا يملك وسائل تحقيق مطامحه الكبرى.

وفي الختام، فقد عرف وجهاء الإخوان المسلمين الكبار، من أمثال الشيخ يوسف القرضاوي، كيف يترجمون ازدواجية الموقف لدى الرأي العام العربي السني - الموزع بين الخوف من شيعة العراق والحماس لحزب الله في مواجهة إسرائيل – وذلك بدعم حزب الله سياسيًا، والتعويض المباشر عن ذلك بتحذير ذي طابع طائفي من هجمة الإسلام الشيعي المفترضَة في المنطقة.

التجربة الإسلامية المرّة في بلاد الشام

بين إسلاميّي بلاد الشام السنة وبين حزب الله خلاف ذو طابع خاص، يُفسَّر بمزيج معقّد من الاعتبارات السياسية والدينية والمذهبية. فبرأيهم أن حزب الله قد أقصى السُنَّة في أواخر العقد التاسع من القرن العشرين، عن قتال إسرائيل في جنوب لبنان: وذلك أن زعماءه، باستتارهم تحت راية "المقاومة الإسلامية"، قد بادروا، في واقع الأمر، إلى استئثار شيعي مطلق، بآخر جبهة ناشطة في وجه إسرائيل. كذلك فإنه

١- مداخلة أيمن الظواهري، استعادتها جريدة الحياه في ٢٨ تموز ٢٠٠٦.

بفضل حزب الله استطاعت إيران الثورة أن تقيم لها، في العقد التاسع من القرن العشرين، حدودًا مشتركة بينها وبين "فلسطين المحتلة". وقد قطع انتزاع الملكية هذا، ذو الطبيعة الإيديولوجية والاجتماعية، الصلة الطبيعية التي كانت قائمة بين القاعدة الشعبية العربية السنية والقضية الفلسطينية. ونظرًا لأن حزب الله قد دافع عن هذه القضية، وأن إيران جعلتها قضية إسلامية إثر ما روّجه آية الله الخميني من دعوات دينية حولها، فقد أفلتت من أيدي اللاجئين الفلسطينيين والمجاهدين السُنّة على حدّ سواء، الذين اضطروا بحكم واقع الأمور، إلى القتال في مواقع أخرى. وإذ كان الشيعة اللبنانيون ضحية القضية الفلسطينية في المرحلة التي كان فدائيو منظمة التحرير فيها يسيطرون على قراهم، فقد استطاعوا أن يسترجعوا بمقاتلين قليلي العدة، شرف الكفاح المسلح في وجه إسرائيل؛ فيما كانت الدولة العربية السُنّيّة منذ زمن طويل قد فقدت كلَّ قدراتها على القيام بعمل عسكري، ومنظمة التحرير الفلسطينية قد انخرطت في طريق الحل بالتفاوض ابتداءً بالعام ١٩٨٨.

وقد أبرزت هذه التجربة الأليمة مسألة صلة الإسلاميين السنة بالدولة. ولذلك فإن حزب الله ممقوت لان انتصاره يخلب الألباب: فلأول مرة في تاريخ الحركة الإسلامية يتمكن تشكيل جماهيري من إدراج نشاطه في إطار قومي ومحلّي معًا، ومن الإفادة من دعم كثيف متعدد الأشكال من دولتين هما إيران وسوريا. ومع أن الإسلاميين في المنطقة قد استطاعوا، في بعض مراحل تاريخهم، أن يجدوا صِيَغًا للتعايش كلٌّ مع دولته، إلا أن هذه الصيغ لم تصمد في ساعة الحقيقة أمام التوقيع على معاهدات السلام مع إسرائيل. لا بل إن الإخوان المسلمين السوريين كانوا قد اتُهِموا، في الحرب الأهلية التي واجهوا فيها نظام حافظ الأسد، بأنهم كانو يخدمون مصالح إسرائيل بما أنهم كانوا يشاركون في إضعاف أولى الدول في المواجهة مع "العدو الصهيوني"، بتمردهم عليها.

شكلت الحرب على الاتحاد السوفياتي في أفغانستان مُتَنَفَّسًا للإسلاميين في المشرق العربي بعد تدمير مدينة حماة عام ١٩٨٢. فقد أمّنت الظروفُ الجغرافية السياسية الاستثنائية لهم إمكانية التنسيق لأول مرّة بين الدلالة الدينية والعنف العسكري والدعم بفضل ما كانوا يلقونه من دعم سعودي وباكستاني. إلا أن الإيديولوجية الجديدة التي ولدت في مدينة بشاور، والتي جعلت من الجهاد هدفًا لا وسيلة، كانت تبعد المجاهدين عن الوصول إلى سلطة الدولة، وتمنع التزامهم الديني من أن يضرب جذوره لا في أرض ولا في حمىً أو في استراتيجية. وقد أنهك الإسلام السُنيّ في العقد الأخير من القرن العشرين بانشغاله في مشاجرات لا تنتهي حول الانتماء الديني، فيما كان الإسلام الشيعي، الذي حملته الدولة الإيرانية، يعتنق رسالتها الثورية في نظام سلطة جديد أرسته سوريا في لبنان، مالبث أن اكسبته حربه ضد إسرائيل شرعية إقليمية.

ولعل أن يكون في الفشل الاستراتيجي الذي لحق بالتيار الإسلامي في الشرق الأوسط، تفسير لحب المجاهدين قراءة النصوص المأخوذة من أدبيات القرون الوسطى المعادية للشيعة. فقد اكتسبت التهم المتكررة بـ "التقية" للشيعة، دلالة في سياق يشعر فيه المجاهدون السنة بأنهم جُرِّدوا من أيّ قدرة على الحركة العسكرية أو الاستراتيجية في مواجهة إسرائيل – فقد أقصاهم حزب يحمل شعار الإسلام (حزب الله)، واضطهدتهم دولة جعلت من نفسها بطلة القضية الفلسطينية (سوريا). وكان أثر التيارات السلفية الآتية من الجزيرة العربية إلى المنطقة قد عزّز هذا التوجه: فالعودة بالإسلام إلى أصوله تقود بصورة شبه آلية إلى تفاقم العلاقة "بالروافض"[٢].

٢– هذه عبارة مهينة في الإشارة إلى شيعة علي بعد رفضهم الاعتراف بما يسمى اليوم بـ "جبهة الإيمان" في الإسلام السني: جيل أصحاب النبي وما بعده بجيلين.

متزايد في تشغيل جهاز الدولة إلى درجة أنهم توصلوا إلى المشاركة في تعيين المسؤولين الأمنيين، وأنهم استفادوا من الدعم اللوجستي من الجيش اللبناني في إطار القيام بعملياتهم العسكرية ضد إسرائيل. ولذلك فإنه لا يصح بهذا المنظار، تصديق حسن نصرالله حين يدّعي بأن سلاح حزب الله لم يوجه إلى اللبنانيين على الإطلاق؛ وذلك لأن حزب الله بمقتضى قوّته وحدها، يشكل تهديدًا وجوديًا للسنة في لبنان. إذّاك يصبح كلّ شيء مبررًا باسم العصبية السنيّة، بما في ذلك التقارب مع الفريق السياسي المرتبط بالولايات المتحدة وفرنسا، ارتباطًا مباشرًا.

على أن هذا الاصطفاف، وفي ذلك مفارقة، مشروط، لأن هذه الجماعات، وإن كانت تملك نَواةً إيديولوجية "صُلبة"، فإن بإمكانها أن تبدل ترتيب أولوياتها في العداوة، وأن تفعِّل ذاكرات ومراجعَ أخرى تبعًا لما يمكن أن تجنيه من فوائد متعلقة بالتطورات الراهنة. ولعل صلات آل الحريري الدولية، وارتباطهم بالأسرة المالكة السعودية، أن يكونا حجّة كافية لمحاربة الوجه الطاغي على الإسلام السني اللبناني. كذلك فإن بروز الرهانات الرمزية ذات الطبيعة العابرة للأوطان، قابل لإثارة التناقضات الداخلية في التحالف الثلاثي القائم على الحكم في البلاد منذ انتخابات صيف العام ٢٠٠٥[٤]. وبهذا المعنى فإن الأوساط الإسلامية السنية تمثّل تهديدًا محتملاً للنظام السوري وللفريق القائم حول سعد الحريري معًا. وقد اكتسبت مسألة التحكم بالتوجه الإيديولوجي لدى هؤلاء المجاهدين، بعد انتشار القوات الدولية في جنوب لبنان في شهر آب ٢٠٠٦، أهمية ذات أولوية.

٤– هذا ما حدث عندما قامت مظاهرة في بيروت الأحد في ٥ شباط ٢٠٠٦، استنكارًا لما نشرته الصحافة الدانيماركية من صور كاريكاتورية تتعلّق بالنبي. وقد قام المتظاهرون بحرق السيارات ورشق الكنائس بالحجارة في الأشرفية، الحي المسيحي في بيروت حيث تقوم القنصلية الدانيمركية.

الإسلام السُني في الشرق الأوسط بين السياسة المذهبية والإيديولوجية الدينية

انضوى، منذ شباط سنة ٢٠٠٥، الإخوان المسلمون في لبنان وجزء من الحركة السلفية فيه تحت لواء آل الحريري، على ما كان لهم من تحفظ على الوجه السياسي لمؤسس هذه السلالة. ويعد الصراع العربي الإسرائيلي في نظر هؤلاء ثانويًا قياسًا بالضرورة الحيوية المتمثلة في الحفاظ على هويّة الشرق الأوسط السُنّية. ويثير قيام الحكم الشيعي في العراق منذ العام ٢٠٠٣، ونفوذ حزب الله الإيديولوجي والاجتماعي والعسكري في لبنان، وبروز إيران قوةً إقليمية، أسوأ التكهنات حول مستقبل الإسلام السني في المنطقة، نظرًا لتراكم هذه العوامل.

وفقًا لهذا التفسير المذهبي فإن النظام السوري، بهويته المرتبطة بقاعدته الشعبية العلوية، قد عامل السنة في لبنان بقدر شبيه من القسوة التي عامل بها سُنّة سوريًا. ولقد وضعت الحركة الإسلامية في لبنان تحت رقابة المخابرات السورية اللبنانية المزدوجة، بعد أن قُسِّمت من الداخل بسبب إقامة شبكة متعصبة مرتبطة بالنظام السوري[٣]، وأُخضعت لقرار المؤسسات الإسلامية في الدولة السورية، وأُبعدتْ عن ميدان الرهان على الصراع الإسرائيلي العربي. وزاد في قسوة سياسة الإضعاف المنهجي هذه، أنّها تزامنت مع فترة الصحوة الإسلامية الشيعية. فقد ارتبط اسم حزب الله، منذ نهاية الحرب (١٩٩٠) إلى خروج الجيش السوري (نيسان ٢٠٠٥)، بسياسة القمع التي لحقت بالحركة الإسلامية السنية في لبنان؛ وذلك لأن كوادره شاركوا بقدر

٣– كان إدخال فرقة الأحباش في الأحياء الشعبية السنية، مصدرًا دائمًا للصراع بينهم وبين باقي التيارات الإسلامية السنية اللبنانية. وقد تعهدت المخابرات السورية هذه الفرقة فاستولت بواسطتها على العديد من المساجد في بيروت وصيدا وطرابلس.

والحق أن قسمًا آخر من الحركة الراديكالية السنية المناهضة للخيار المذهبي والسياسي الذي وصفناه سابقًا، قد انحاز للخيار الإيديولوجي والديني القائل بالخروج على لعبة المؤسسات اللبنانية، وبمناهضة القرارات الدولية وبالإبقاء على حالة الحرب مع إسرائيل وبدعم المقاومة الإسلامية ولو أنها متمثلة بحزب الله الشيعي، وبالتضامن مع النظام السوري على ما له من خلاف مع الإسلاميين. وينضوي تحت هذا الشعار أعضاء المكتب السياسي لحركة حماس، المقيمون في دمشق. ويحاول هؤلاء المسؤولون في المنظمة الفلسطينية أن يقنعوا أبناء مذهبهم من سنة لبنان بتغيير موقفهم من النظام السوري في ظل الضرورة الأساسية وهي محاربة إسرائيل.

وتشاطر الأوساط الجهادية في المخيمين الفلسطينيين، عين الحلوة ونهر البارد الواقعين على الساحل اللبناني، القائلين بهذا الرأي[٥]. وحرصًا على عدم إنكار هويتهم الدينية، فإنهم يميزون بين الجانب العقائدي الديني وبين الجانب الاستراتيجي: يبقون على كره الشيعة من حيث العقيدة، إلا أن الضرورة في الصراع الإقليمي يبرّر التحالف، ولو الضمني، مع حزب الله، لإفشال المشاريع الغربية في المنطقة. ولذلك فإن أوساط السلفيين في عين الحلوة تعارض القرارات الدولية الداعية إلى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية والفلسطينية. إلا أنها تحرص على عدم دخول حزب الله إلى مخيمات اللاجئين تحت شعار المحافظة على الهوية السنية. كذلك فإنها تسد السبيل على أي شكل من أشكال التضامن المذهبي مع السنة اللبنانيين المستنهضين خلف آل الحريري، محملين رفيق الحريري مسؤولية إقرار القوانين التي أدت إلى تهميش اللاجئين الفلسطينيين طوال العقد الأخير من القرن العشرين[٦].

٥– فيما يتعلق بالدراسة الاجتماعية لهذه الجماعات انظر:
Bernard Rougier, **Le Jihad au quotidien**, PUF, paris, 2004.

٦– مع العلم أن تحديد هذه السياسة كان أمرًا خاصًا بالأمن العام وبرئاسة الجمهورية المرتبطين بالمخابرات السورية.

على أن تصدير العنف إلى العراق يمكّن من تخطي المفارقة: إذ إن بإمكان المجاهدين المسافرين من لبنان للقتال في "المثلث السني" أن يتصالحوا مع أنفسهم وأن يحاربوا الجيش الأمريكي، وحكومة نوري المالكي، والسُنّة الذين اختاروا المشاركة في الحياة السياسية العراقية، والمدنيين من الشيعة على حد سواء. ويختار دعاة الجهاد، بحسب الرهانات والأماكن، أن يقدّموا مؤلّفات مختلفة من هويتهم الدينية كلٌّ بحسب الخطة المناسبة. ويختار الجهاديون في نشاطهم السري أي في المخيمات في لبنان وكذلك في العراق، أن يوصلوا هويتهم السنية إلى أقصى حدودها؛ أكان ذلك في مواجهة أبناء مذهبهم من غير السلفيين أم في مواجهة المسلمين الشيعة. إلا أنهم، في صلاتهم بمحيطهم المباشر، يحسنون التماهي بالوفاق الإسلامي المعادي للغرب من أجل الحصول على مباركة حزب الله والنظام السوري.

١٣

المثقفون الشيعة

شهادة من الداخل

عباس بيضون

ليس مفاجئًا أن نعرف أن أهم نقاد حزب الله هم تقريبًا من الشيعة. هذا لا يؤثر في تأييد الطائفة العارم للحزب، كما أنه لا يغير من وضعية المثقفين المنتقدين. لقد عاش هؤلاء دائمًا خارج طائفهم وخارج أي طائفة أخرى. غدا ذلك وضعًا ملائمًا لهم بحيث إنهم قلما سعوا إلى تغييره بل وقاوموا في الغالب تغييره. إنهم بدون مكان تقريبًا. يعملون في جامعاتهم وصحفهم ويعيشون من هذا العمل الذي يحدد أيضًا مواقعهم الاجتماعية. أي أنهم وحدهم تقريبًا مثقفون خالصون بدون أي ارتباطات وطموحات اجتماعية وطوائفية. يعرفون أن هذا يتركهم بلا قوة. وليس أمامهم أي طموح. لا يمكن لأحدهم أن يترقى في الجامعة أو حتى في الصحافة فهذا يتطلب دعمًا غير متوفر له. مع ذلك فإنهم باعتمادهم على إمكاناتهم وقدراتهم الخاصة يؤمّنون حياتهم ويتعلمون من اللحظة الأولى، أن ينبذوا أي طموح إضافي. إنهم متروكون لكن في لبنان توفر العلاقات المتشابكة، في اللحظة المناسبة، مخرجًا ما. هذه الحال لا تستمر في جيل واحد بل في

أجيال عدة (من الستينيين إلى العشرينيين) مع ذلك فإنها تبقى تقليدًا سائدًا. هناك بالطبع من يحاولون خرقه واعادة وصل ما انقطع مع الزعامات الطوائفية والسياسية والدينية، لكنهم في الغالب لا يلقون تشجيعًا كبيرًا، والأرجح أنهم يبقون برانيين، إذا قبلوا، في أوضاعهم الجديدة. فلأسباب خاصة لا تثق هذه الزعامات بهذا النوع من الناس. ربما تجد فيهم استقلالاً أكثر مما يجب. ربما لا تجد لهم ثقلاً من أي نوع، ماداموا بلا عائلات وبدون أي ثقل اجتماعي، فإن أحدًا لا يبالي بقدراتهم الكلامية والكتابية. الغالب أن ثانويتهم وهامشيتهم تتأكدان حتى في المواقع الجديدة.

أما الذين يعرضون خدماتهم على مواقع تخص طوائف أخرى، فإنهم لا يلقون حفاوة كبيرة، وغالبًا ما يستهلكون بسرعة في صُوَر مارقين وخونة، ويلقون الهزء من الجميع، وغالبًا ما يستحقونه. لنقل أن المثقفين الشيعة، على هذا النحو، مثال لبناني خاص على العيش بلا قدره وفي لا مكان واعتماد على اعتبار أخلاقي ومبدأي يعني، أولاً وربما أخيرًا، صاحبه.

عن أي مثقفين نتحدث؟ إنهم شيعة بالطبع. لكنهم ليسوا مجرد متعلمين أو أكاديميين أو أهل معرفة. إنهم منتجو ثقافة. أدباء وباحثون وكتاب وفنانون وقراء بأكثر من لغة. يجمع هؤلاء، وليس على سبيل التعريف، أنهم جزء من ثقافة لبنانية وطنية مشتركة ومتعالية على ثقافات الطوائف. ثقافة لا تزال "المتابعة الغربية" عنصرًا تكوينيًا فيها. إنها الثقافة التي تنضم إلى القطاع الحديث. وهو قطاع يستمد ضعفه وقوته من تمثيل افتراضي لاجتماع لبناني يتعدى الحدود الطوائفية. هذا يعني أن ما نقصده بالمثقفين الشيعة لا يضم هنا المثقفين التقليديين وفي صلبهم رجال الدين الذين يشكلون الهيكل التنظيمي والثقافي لحزب الله. كما لا يضم بالضرورة كل حملة الشهادات التعليمية. فقطاع المثقفين الشيعة الحديثين الذي كان واسعًا للغاية، ويشمل تقريبًا جل متعلمي الشيعة، ضاق اليوم واقتصر على من سبقت الإشارة إليهم.

مثقفون منشقون

تأخر الشيعة حتى تكونوا كطائفة ولعل صلابتهم اليوم من حداثة تكوينهم. لقد ظلوا تقريبًا هامشًا عريضًا بلا شكل ولا كيان في لبنان الحديث والمستقل. في حين كانت الطوائف استكملت كياناتها تقريبًا، كان الشيعة زمرًا تواصل في البقاع العلاقات الصراعية بين العشائر وبين العشائر والفلاحين. بينما تواصل في الجنوب نزاعات بين شيوخ وزعامات ذات أصل عشائري وعائلات متزعمة وفلاحين منهكين. ويمكن أن نضيف إلى ذلك سقوط فلسطين وكساد الزراعة والنزوح الكثيف إلى المدن، للكلام عن شرذمة مخيفة واقتلاع، ليس من الأرض فحسب بل من الذاكرة والتاريخ والثقافة، وخلق هوية ملازم بين نزوع سوري تحول إلى عربي، وآخر هاشمي (ملكا العراق والأردن آنذاك) مع ثالث محلي لا يمكن اعتباره فوزًا لبنانيًا. سنضيف إلى ذلك الهامشية والموقع الدوني وتروما النزوح والثانوية والعود الأبدي للملحمة الكربلائية. سنضيف بالطبع النية الطوائفية للدولة اللبنانية والثانوية الشيعية داخلها. إذا تذكرنا ذلك أمكن أن نراقب ولادة المتعلم الشيعي وسط هذا التخبط. التعليم هو الأمل الوحيد للتخلص من تبعات هذه الفوضى التي يصعب عليه أن يجد مكانه فيها، وبمجرد أن يقال وظيفة مدرس بسيط يشعر أنه تركها وراءه. وترك وراءه أيضًا كل المجتمع الفاقد الشكل الغارق في بؤسه واقتلاعه وثانويته. إنه يفارقه غير آسف ويتوجه إلى طوباويات ووحدات كبرى عربية وعالمية، يجد فيها إعلاء لتروما الشرذمة والثانوية. يشعر محيطه بهذا الانفصال ويعده عقوقًا ونكرانًا ويتعامل معه بكراهية. أنها هوة بين الخيالات الوحدوية المتعالية والتخبط في واقع لا مبدأ له. إنها مسافة يمكن أن نسميها انشقاقًا وانفصالاً وستتحول هذه إلى خصيصة للمثقف الشيعي. إنه المنشق الراديكالي الموجود في لا مكان سوى طوباه الخاصة وكلامه. يمنح وجوده كله إلى هذا الموقع الخيالي، إنه

كائن كلامي ايديولوجي ولا تريك حياته الاجتماعية وحدة فكره وصفاته. ولا يتدخل الواقع في كمال مبدأه.

هكذا كان هؤلاء المتعلمون أساتذة المدارس غالبًا، المادة الأولى الشيعية للشيوعية والبعث. لن يؤدي تكاثر هؤلاء ووفرة عددهم إلى زوال نزاعهم مع مجتمعاتهم واعتبارهم عاقين وخونة من قبلها، مع دعوة دائمًا غامضة للعودة إلى أصول صارت في واقع الأمر حطامًا وبلا اسم.

كان هذا التطهر من الواقع غير مفهوم لعامة الشيعة. إنه يتطلب قدرًا من التحويل والتجريد، وعملية فكرية معقدة وتوقًا بوعود مهمة. في الوقت الذي يئنون فيه من الإهانة والشرذمة والبؤس وفقدان المكانة والإسم. حيال معاناتهم من حقارة زعمائهم وخبثهم كان اجتماعهم في الاغلب وتوحدهم هو الأمل الذي لم يهتم به المثقفون والمتعلمون. هؤلاء كانت الطائفة بل لبنان كله أقل من أن يكونا محط أحلامهم، ناهيك عن رفضهم كل ما يذكر بمنابتهم الطائفية والمحلية، وقوعهم في نسيان اجتماعي وثقافي عام من هذه الناحية.

يمكننا الكلام هنا عن تنازع بين المثقفين والمتعلمين والعامة - زاد في ضياع العامة التي وجدت نفسها بلا مرشد تمنته عبئًا في المثقفين والمتعلمين. ووجدته اخيرًا في السيد موسى الصدر[1] الذي أطلق دعوة إلى وحدة الطائفة مقرونة باستعراضات عسكرية منزوعة الانياب سلفًا وذات مظهر فرلكلوري (مع ذلك فهي ذات دلالة)، إضافة إلى علاقات مع السلطة الشهابية[2] الساعية آنذاك إلى تحرير الدولة من ضغوط الجماعات والزعامات المحلية. كانت دعوة "الصدر" إلى الوحدة تعني تكون الشيعة

١- رئيس المجلس الشيعي الأعلى عند تأسيسه سنة ١٩٦٧. أسّس عام ١٩٧٤ حركة المحرومين التي أصبحت فيما بعد حركة أمل. اختفى سنة ١٩٧٨ في زيارة إلى ليبيا. (أنظر أعلاه فصل ١١).

٢- فؤاد شهاب، رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة (١٩٥٨-١٩٦٤).

كطائفة وانخراطهم على هذا الأساس في المجتمع والدولة. فيما تكفلت الاستعراضات المسلحة بتعويض رمزي عن تروما الإهانة والتهميش، سيتكفل السلاح مجددًا بهذا التعويض على يد حزب الله.

اجتذبت حركة الصدر العامة بالاضافة إلى عدد من المتعلمين وكوادر الدولة الطامحين سياسيًا، فيما بقي المثقفون وأغلب المتعلمين خارجها. كانت الحرب الأهلية في الطور الأول منها مصداقًا لهذا الانفصال. خاضها متعلمو الشيعة وبعض مثقفيهم أساتذة وطلابًا جامعيين وثانويين وكوادر دولة وإطارات يساريين وقوميين بدون أن تخوضها الطائفة نفسها.

لكن الطور الثاني بعد مقتل الرئيس بشير الجميل[٣] كانت حربًا للشيعة كطائفة. حاربوا ضد القوات اللبنانية والرئيس الكتائبي لينتقلوا بعد ذلك إلى المقاومة ضد اسرائيل وقبلها بقليل إلى الحرب ضد المقاومة الفلسطينية المسلحة. في غمار هذه الحروب تكونوا كطائفة. وتكون تدريجيًا حزب الله الذي نافس اليساريين على عامة المتعلمين واقتطع حصة كبرى منهم، بالإضافة إلى مثقفيه العضويين من رجال الدين، ومع الوقت احتل حزب الله المكان الذي احتله اليسار والحركات القومية سابقًا، وإن بحجم أكبر بكثير، وغدا قطب المعارضة الأساسي وصائغ الخطاب التحرري المعادي للكولونيالية وللغرب. أي غدا مثقف هذا القطاع كله. فيما انتقل المثقفون المحترفون أصحاب الخطاب اليساري ماضيًا إلى خطاب نقدي اعتبره البعض ليبرالية قوامها نقد الإيديولوجيات التوتاليتاريه، وبالأولى نقد الإيديولوجية الشيعية الثورية نفسها. تتكفل الحرب الأخيرة ببلبلة أخرى وسط المثقفين اللبنانيين. لقد وجد البعض نفسه أمام إسرائيل وأميركا. كانت عملية الانتقال من إيديولوجيا يسارية قومية لا تزال طرية. ورغم أن بين هؤلاء

٣- بشير الجميّل، ابن بيار الجميّل (مؤسّس حزب الكتائب اللبنانيّة)، أصبح قائد القوّات اللبنانيّة سنة ١٩٧٦. اغتيل في ١٤ أيلول سنة ١٩٨٢، ثلاثة أسابيع بعد انتخابه رئيسًا للجمهوريّة.

من اعتبر مزارع شبعا ذريعة لاستئناف قتال فقد أسبابه، فإنه لم يجد مناخًا في اللحظة الأخيرة من الاصطفاف حول حزب الله. لم يكن هذا غريبًا فالعداء لاسرائيل والحرب معها هما حجر الزاوية في ثقافة تربى الجميع عليها، ولم يتم الانفصال عنها إلا بمراجعات كثيرة وترددات ونقاط عالقه. الأرجح أن نفير الحرب جعل البعض يعبرون على ذلك كله ويستردون قضيتهم الأساسية. انوجد لذلك كسر جديد. خريجو المدارس القومية واليسارية الأمناء انحازوا، في قسم كبير منهم، إلى حزب الله الذي ورث الدور التاريخي لما دعي بالحركة الوطنية. وانتقلت إليه القوى القومية "الحرب ضد اسرائيل" "والقوى العالمية" الصراع ضد الإمبريالية، مع قسم آخر دعته الممارسة السورية في لبنان القائمة على اغتصاب السلطه وإذلال الجمهور والنهب والفساد. دعته هذه الممارسة كما دعته الحرب الأهلية التي سبقتها إلى مراجعة للاطروحات القومية واليسارية، انتهت بطروحات استقلالية لبنانية ورفض للايديولوجيات التوتاليتارية والأنظمة العسكرية، بين الليبيرالية واليسار الديمقراطي. هذا الفريق انحاز مع مسافة نقدية بعد الانسحاب السوري إلى كتلة ١٤ آذار الداعية إلى تطهير البلاد من النفوذ السوري. والعودة إلى الشرعية الدولية واتباع خط سلمي استثماري.

مساهمة كبرى في الثقافة اللبنانية

منذ الانسحاب السوري وهذا الفريق في شقه الشيعي في عزلة إضافية، فقد انفك عنه العدد الأكبر من المتعلمين المُسَيَّسين، وتحول هكذا إلى نخبة محدودة يصح أن نطلق عليها اسم أنتليجنسيا. إنها تضم الأكثر ثقافة والأكثر اطلاعًا على المنشورات الإنكليزية والفرنسية. والأكثر نتاجًا. ويمكن القول إن غالبية أدباء الشيعة ومفكريهم في هذه الفئة. إن ثقلها المعنوي والوطني يتجاوز حجمها العددي نظرًا إلى إسهامها الأساسي في الحياة الثقافية

اللبنانية. هذه النخبة ترتد، للعجب، في غالبها إلى عائلات شيعية عرفت بتكرسها للعلم الديني والأدب. عرف الشيعة من عهد قديم هذا النظام الذي يولي إلى عائلات بعينها أن تتكرس للانتاج الثقافي والديني ولا يقتصر هذا على أسر تمتهن العمل الديني فحسب، بل على عائلات تنشغل جميعها بالأدب والتاريخ والدين بالطبع. هذا النظام أمن استمرار وتجدد الجهاز الإيديولوجي الشيعي الذي كان ضروريًا للحمة الجماعة، بعد انسحاب الشيعة الإمامية عقب مجزرة كربلاء من السياسة والعسكرية.

وضاح شراره، أحمد بيضون، وجيه كوثراني، علي حرب، حسن قبيسي، شوقي بزيع، محمد علي شمس الدين، حسن عبدالله، محمد عبدالله، جودت فخر الدين. هؤلاء على سبيل المثال كتاب متحدرون من عائلات "علمية". إنهم يأتون هكذا من ثقافة تاريخية ومختمرة. اهتم الشيعة في ارتكازهم على العمل الايديولوجي بمدارسهم "حوزاتهم" وحرصوا على أن تكون غنية بثقافة متعددة أدبية ولغوية وفلسفية، فضلاً عن العلوم الدينية. شكلت هذه المدارس انتلجنسيا فعالة وأطرًا توحيدية وقيادية. صدرت الانتلجنسيا الجديدة نسبيًا وبعد تكون تاريخي طويل من الانتلجنسيا القديمة لكن فعاليتها الاجتماعية أقل بكثير. إنها في الغالب ذات ثقل أخلاقي ونقدي - عزلتها وانشقاقها عن مجتمعها - يحددان الأمل بثقافة مستقلة ونقدية وملتزمة وجدية، فضلاً عن المثال الأخلاقي المتوفر في الانشقاق عن الأهل والتصدي للجماعة. ستعامل هذه من قبل جماعتها كزمرة مرتدين وخونة وجواسيس للخصم، لكنها مع ذلك ستجدد البدايات التأسيسية للثقافة الحديثة في لبنان، حين انخرط الأدباء والمثقفون الموارنة (جبران والريحاني وعبود...)، في نقد المؤسسة الدينية، وضمن الدين نفسه.

***

ما هو المحمول النسبي لثقافة الشيعة اللبنانيين، وما هو تدخلهم في الثقافة في لبنان؟

يمكن القول إن الحقيقة الأولى للثقافة في لبنان هو أنها ليست إسلامية. لقد صنعها المسيحيون. لم تكن لذلك تحت إلزامات إسلامية. لم يكن المثال القرآني وحده في الميدان بل المثال الإنجيلي أيضًا. كان واضحًا بالطبع ذلك التماهي الغريب بين القرآن واللغة العربية، لكن مسيحي الجبل ما كانوا يعانون مشكلة المسلم مع القرآن وهي الوقوع في أسره مع حرمة محاكاته. كانت المحاكاة ولو عن طريق النفاذ إلى أساليب أخرى وابتكار فصاحة مغايرة غير مستبعدة لهم. تجربة جبران خليل جبران مثال وتجربة سعيد عقل مثال مختلف. تجنب جبران الجزالة القرآنية العالية والإعجازية كما تجنب الوضوح العقلاني والسيمتري لدى الناثرين العرب (الجاحظ...)، واختار ما يمكن اعتباره لغة فردية، وهي الداخل وأحواله الشاعرية والشفافة والغامضة. هذا ما فعله تقريبًا الرحابنة. فيما ذهب سعيد عقل إلى نوع من مباراة القرآن بفصاحة عالية منحوتة ومقطرة وذات موسيقى ممسوكة وصارمة. لا ننسى بالطبع الأثر الغربي وحفزه لجرأة واسعة على التجديد. لكن الفكرة المتعالية والوحي الداخلي والأسلبة الرشيقة تبقى الأساس.

لا ننسى أيضًا العلاقة المتضاربة بالدين. نقد الدين على نحو يصعب لدى المسلمين لكن باتجاه نبوات فردية تنتهي بتأسيس ديانات خاصة. ثم هناك بالطبع وطنية متعالية ورسالية. هذا يعني أننا أمام ثقافة جريئة ومجددة لكن ذات منبع ضيق، فهذا الإيمان غير النهائي بالنفس والوحي الداخلي والفكرة المتعالية يجعل التجربة محدودة. يتجلى ذلك أكثر ما يكون في المجال الفكري والفلسفي حيث نجد تبسيطات مدرسية وإشراقات شخصية فحسب. هذه، بالخلاصة، ثقافة إعادة الاعتبار الفردي وإطلاق مغامرات

أسلوبية وإيجاد فصاحة موازية وتحرر من إلزامات دينية وتراثية. لكنها أيضًا ثقافة الماركة العالمية وإن بقدر من الأناقة والسيمترية، ثقافة بالاشراقات الشخصية والشطحات الخاصة والرسولية. ثقافة شعرية وعلوية غالبًا، لا تهتم بالخارج ولا صبر لها على النثر اليومي ولا على البحث والتحليل والعمل الأكاديمي والمنهجي.

اين يبدأ التدخل الشيعي. ليس مع حسين مروة المفكر الشيوعي، بل مع ليلى بعلبكي الروائية التي كانت روايتها "أنا أحيا" صدمة حقيقية، وبعدها مع حنان الشيخ وروايتها حكاية زهرة. دخل الشيعة من الباب العريض إلى الأدب اللبناني، وهذا مفاجىء. بروايتين لامرأتين. انه الانشقاق يلعلع ويتجلى في خروج مدو على النظام الاجتماعي، ونثر صريح وعلني، جعلا العملين الآتيين من أكثر المجتمعات اللبنانية هامشية يغدوان صوتي الجيل الجديد والحركة الأدبية الجديدة.

في أوائل السبعينات، مع اليسار الجديد، في لحظة مفصلية بين هزيمة ١٩٦٧ والحرب الأهلية اللبنانية. لم تكن منظمة العمل الشيوعي شيعية بالطبع لكنها مثلت، بدرجة كبيرة، النهوض الشيعي الكثيف والراديكالي. لقد أسسها منشقون، لا عن طوائفهم فحسب، بل عن الحركات القومية (البعث وحركة القوميين العرب، والشيوعية (الحزب الشيوعي) وشكلت تقاطعًا غريبًا بين الماوية واليسار الأوروبي والنسوية Feminisme وتأزم الحركات القومية والشيوعية.

رغم قدم الحزب الشيوعي بقيت الماركسية شأنًا سياسيًا، ولم تتحول هذه بابًا لعمل نظري وبحثي وميداني، أي إلى ركيزة ثقافية إلا في منظمة العمل الشيوعي التي كانت تنظيمًا انتلجنسيا ذات كثافة شيعية. وعكست كما يقرر وضاح شراره تجليًا للنهوض الشيعي الثقافي وتدخله بثقل في الحياة الثقافية اللبنانية.

هذا المدخل الماركسي اليساروي كان يؤسس لانعطاف حقيقي في

الثقافة اللبنانية. لم تكن هي المرة الأولى التي تؤثر فيها إيديولوجيا ما على كل المسار الثقافي. سبقت الشيوعية الرسمية لكنها كانت مدرسية وتلقينية ولم تشكل فرقًا يذكر. أبواقها التعبوية لم تملك دعوة خاصة هذا إذا نسينا قلقها من كل تجديد واشتباهها ببرجوازيته وغربيته الرأسمالية. كانت القومية السورية الاجتماعية أكثر دهاء. هذه بعد أن حوصرت جماهيريًا وطردها الشارع الغارق في حماسته القومية تحولت إلى خطاب نخبوي. عاف مثقفوها وأدباؤها السياسة المباشرة "الغوغائية" المنحطة، وانصرفوا إلى دعوات فكرية وأدبية صاخبة نظريًا لكنها بقيت، مع ذلك في نطاق الإشراقات الشخصية والماركة العالمية والوحي الداخلي والفكرة المتعالية.

كان المدخل اليساروي هذه المرة أساسًا لنقد صارم وشامل تقريبًا. لقد اتهمت المدرسة الشيوعية، لكن اتهمت أيضًا الثورات الأدبية (شعر مجلة شعر مثلاً) القائمة على المزاج والنرجسية والتشخيص البطولي والأنوية الصاخبة. كان هؤلاء مثقفين اتهموا الشيوعيين بالأمية، لكن اتهموا أيضًا بيانات "شعر" بأنها لفظية وجوفاء. عملهم الفكري والنظري أعاد الاعتبار للتاريخ والاقتصاد والوقائع اليومية بعيدًا عن المزاج والإشراق الشخصي الممجوجَيْن من قبلهم اعتمد التحليل والمنهجية والنقد الإيديولوجي والبحث الميداني. كانت هذه ماركسية خاصة تجمع الماوية إلى "قراءة رأس المال" على الغرار الألتوسيري ونقد التوتاليتارية السوفياتية بمنطق ليبرالي، لكن بدون التخلي عن دكتاتورية البروليتاريا وحرب الشعب. كان هذا الحمل الثقافي سيجعلها مسلولة سياسيًا وستنفرط بعد قليل ويتفرق مثقفوها ليصبحوا بعد ذلك بين الأكثر فعالية في الثقافة اللبنانية.

لقد غدوا فرادى. جاءت الحرب الأهلية اللبنانية فانتحى قسم منهم جانبًا ولحقهم القسم الآخر بعد تجربة انخراط فاشلة، ومن مواقعهم المتفرقة قاموا بنقد ذاتي لثوريتهم الخاصة خرجوا منها باكرًا إلى رؤى تعددية وإلى لبنانية نقدية. غير أن المهم هو ادماج العمل النظري في البحث الميداني، والعمل

على قراءة مركبة لجزئيات الوضع اللبناني. ومراجعة للتاريخ الفكري والسياسي. أما في المجال الأدبي فولدت رواية "القاع" المديني والاجتماعي وسعى الشعر إلى لغة مادية مشغولة بالتفاصيل واليوميات المدنية. أما الفن التشكيلي فرجع إلى المواد الخام وغير الغنية.

يمكن القول إن هذه الثقافة الجديدة التي شارك فيها الشيعة بقوة، تكونت في الحرب، فالحرب، التي كانت بالنسبة إلى كثيرين نقدًا عينيًا للاطروحات القومية واليسارية والثورية، أوجدت بيئة حاسمة للخروج من أو لنقد اليقينيات شبه الدينية، والمزاج والإشراقات الشخصية، والتعالي الفكري، ونسيان الواقع، والثورات اللغطية والسنوبية غير المشروطة، والفصاحة المجردة والهذيان البلاغي، والسيمترية والأناقة المجانية. الحرب على هذا النحو قطع نسبي والثقافة التي نشأت في غضونها وبعدها تغريب إضافي للمثقف عن الواقع الذي نشأ بعد الحرب واسترجعت فيه الوصاية السورية كل الإرث الطنان والأجوف السابق على الحرب. كما أنه تغريب داخل الثقافة العربية الغارقة إلى الآن في الماء القومي واليساروي. يمكننا القول إن ثقافة أقلوية نقدية وديمقراطية وجدت حقًا، المثقفون الخارجون من منظمة العمل الشيوعي، وبينهم الشيعة بخاصة، شكلوا ثقلاً تأسيسيًا فيها. ثمة أكثر من جيل فيها. إنها تتصل ومعها تنمو انتلجنسيا لبنانية قشرية سياسيًا لكنها ليست كذلك بالمعنى الاجتماعي. رغم كل هامشيتها تجاوب هذه الانتليجنسيا على تغيرات فعلية في الواقع لا تزال تحت السطح. لم تجد البيئة الملائمة لتخرج لكننا لا نيأس من توقع خروجها.

١٤

الشهيد في لبنان

كِندة شعيب

ما يُذكر في الشرق الأوسط من لفظ "الشهيد" يدبّ الذعر في الغرب: فهو مرتبط في الذهن بمبدأ الأصولية والتعصب الديني. وهو اليوم في أوروبا يكاد أن يكون مرادفًا للمتعصب، أما في الشرق الأوسط، فإنه، لدى جميع الطوائف على اختلافها، يخلو من هذا التضمين. فإذ تذكر صحيفة ذات انتماء ماروني عشرات القتلى في قصف إسرائيلي، فإنها تستعمل هذا اللفظ على غرار صحافة حزب الله أو الصحافة العلمانية. فلماذا يكون الكلام على الشهيد؟ وفي أي سياق يستعمل هذا اللفظ؟

إن "مارتير" (martyr) الفرنسية (من مارتوس، martus (شاهد) من اليونانية القديمة) هو من يرضى بالوصول إلى أن يُقتل لكي يشهد على إيمانه في المسيحية، وكذلك الشهيد في الإسلام. فمن الشاهد بالمعنى الحقوقي للكلمة في اليونانية القديمة ينتقل المعنى، إلى الشهيد في السياق المسيحي أي الذي يشهد بموته على صحّة إيمانه وشدّته. ولا يختلف معنى "الشهيد" في القرآن عن ذلك، إذ يحيل تواتر لفظ الشهيد في كتاب المسلمين إلى الدلالة الأولى أي الشاهد على إيمان الناس وأعمالهم، وهو إمّا أن يكون الله

أو الرسول أو المؤمنين. وأما المعنى المسيحي في "شهيد الكلمة بالموت" فإنه لا يظهر في القرآن، بل يأتي متأخرًا ويتخذ كامل معناه في الإسلام الشيعي في التفاسير الجديدة بعد عقيدة الشهيد في الإسلام في التراث العقدي وما أُلِّف فيه من رسائل، مصاحبًا لاتجاه شبيه به لدى مسيحيي الشرق[1].

طريقة في الموت

يُحدِّد، في الإسلام، الموتُ في القتال "في سبيل الله"، موقعَ صاحبه بعد الموت. والنيّة في الموت أساسية في تحديد هوية الشهيد. فمن يسقط في ساحة الدفاع عن الإسلام فهو شهيد. وكذلك من يلقى الموت في سبيل تأمين لقمة العيش لأسرته فهو شهيد أيضًا. ولذلك فإن تفسير العبارة: "في سبيل الله" حمّال للأوجه، وهي عبارة كثيرة الورود في القرآن في الكلام عن موت المؤمنين، ولو أن الأمر لا يُقتصر عليهم، لأنه ينطبق على المقاتل في سبيل الإيمان كما ينطبق على من يقتل في سبيل تأمين لقمة العيش لأسرته. وأما ضحايا القصف ممن لم يستهدفوا لذاتهم فهم أيضًا من الشهداء المدنيين: ويصنفهم العرف الإسلامي بين الشهداء المظلومين - إلا أن بإمكان الجماعات الأخرى، بالمناسبة، أن تتبنى هذه التسميات من دون الأخذ بدلالاتها المرتبطة بالدين. فقتلى صبرا وشاتيلا في العام ١٩٨٢ وقتلى قانا في العامين ١٩٩٦، و٢٠٠٦، هم من الشهداء: وكانت ظروف قتلهم قد تجاوبت أصداؤها في جميع أنحاء لبنان. ولا بد لنا من أن نستنتج بناء على ذلك أن الشهادة تكون في طريقة الموت.

(١) John J. Donohue (sj) **"For truth and justice; martyrdom in the three religious traditions"** in John J. Donohue et Christian W. Troll (dir) Faith, Power and Violence, Muslims and Christians in a Plural Society, Past and Present, Orientalia Christiana Analecta, n°258, Institut pontifical, Rome, 1998, p.1-18.

يمثل الشهادة في التقليد الشيعي الحسين سبط النبي، وقد قُتِل في كربلاء سنة ٦٨٠ ميلادية. وكان قد استدعاه أهل الكوفة في العراق لمبايعته بالخلافة الإسلامية؛ وكان الحكم بيد يزيد بن معاوية، وكان معاوية قد أصبح خليفة بعد علي، وعلي أبو الحسين. وإذ لم يرض الحسين بمبايعة يزيد ولم يعترف بشرعيته في الخلافة، انطلق من الجزيرة العربية متجهًا نحو العراق. ولما وصل إلى مشارف الكوفة، أوقفه جيش واليها، فقُتل هو وأصحابه الأثنان والسبعون الواحد تلو الآخر. ويذكر أخباريو الشيعة أن معظم من معه كانوا من النساء والأطفال، مؤكدين بذلك على الطبيعة السلمية التي اتسمت بها حملة ابن بنت محمد.

ترتبط إذن، صورة الشهيد عند الشيعة بالتاريخ، وكذلك بالمفهوم الديني المتعلق بالألم. وهي ليست من باب "الظواهر الرائجة" اليوم فحسب، بل إنها تستقي قوّة ديمومتها من تراث بعيد الأمد مؤسِّس لطائفة لا تكون إلا باعتبار الشهادة ولا تحيا إلا بها. فإيمان الشيعة قائم على الشهادة: ينبعث في إحياء ذكرى عاشوراء شعور بالذنب تحمله الطائفة علامةً لا تُمحى على تخلّيها عن الحسين ليلقى مصيره. ولذلك فإنها تتابع العقاب الذاتي عبر العصور. ولئن كان التفسير المتعلق بالألم لهذا الحدث هو الأقدم، فإنه لا مانع من أن ينافسه، بل من أن يحلّ محله تفسير آخر يُظهِر الحسين رمزًا للثورة. فقد ظهرت في العقد السابع من القرن الماضي هذه القراءة الجديدة للشعائر باعتبارها دعوة إلى الثورة وبأعتبار الحسين مقاتلاً في سبيل الحقّ بدلاً من اعتباره ضحية: فالحسين كان على علم بما ينتظره من مصير، وقد قرّر أن يواجهه وأن لا يتخلّى عن إيمانه من أجل استقامة دين جدّه والسير على سُنّته. وعلى ضوء ذلك فإنه لم يتقبّل موته على نحو سلبي بل باعتباره دليلاً على صحة إيمانه. وبذلك نصل إلى دلالة الشهيد بمعناها المسيحي. ولعل ما يمثل هذا التفسير شعارٌ جديد يتردد لدى شيعة اليوم يقول: "عاشوراء: انتصار الدم على السيف".

شهداء «لتحرير أرضهم»

أدّى السياق اللبناني في الثلاثين سنة الماضية إلى تغليبٍ في قراءة هذه المحاور لجهة تجذّرها في القتال. فقد كان الجيش الإسرائيلي يحتل جزءًا من البلاد بين سنتي ١٩٧٨ و٢٠٠٠، ثم لم يتوقف عن مهاجمتها بانتظام إلى تموز ٢٠٠٦. وقد اجتمع، منذ أن اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان عام ١٩٨٢، مختلف الأحزاب، ومعظمهم من أحزاب اليسار، للقتال في مواجهة هذا الوجود الغريب على الأرض اللبنانية. وقد نتج عن ذلك جبهة المقاومة اللبنانية. وكان معظم الهجمات على قوى الاحتلال ثمرة الحركات اليسارية التي تغلب عليها العلمانية. في العام ١٩٨٥ أُعلن عن قيام حزب الله رسميًا، وكان قائمًا قبل ذلك لسنوات بصفته تيارًا فكريًا. وكانت المقاومة من سنة ١٩٨٥ إلى نهاية الحرب الأهلية سنة ١٩٨٩، متقاسمةً بين الحركات اليسارية وأنصار الإسلام السياسي. ثـم أصبح حزب الله، بعد اتفاق الطائف، الحركة اللبنانية الوحيدة المخولة الاحتفاظ بسلاحها بهدف القتال في مواجهة الوجود الإسرائيلي في الجنوب، وكان ما يزال قائمًا على ما يزيد على ١٠٪ من مساحة لبنان.

وكان القتلى من المقاتلين من بين جميع حركات المقاومة يُعَدّون شهداءً، باعتبار أن قضيّتهم محقة. إلا أن كل حزب له تعريف مختلف للقضية: وتعريف الإسلام هو الدفاع عن الأمة والأرض. على أن الأدبيات في هذا المجال متقاربة أكان ذلك في سبيل الله أم في سبيل الوطن. "نحن نقوم بحرب تحرير [...] شهداؤها من الشباب [...] لا يضحون بأنفسهم من أجل الجنة أو من أجل أن يتمتعوا بالحور العين. إنهم يجاهدون من أجل تحرير أرضهم بما يملكون من الوسائل." قيل هذا الكلام سنة ٢٠٠٢، وهو يمكن أن يصدر عن أي زعيم من زعماء الحركات التي ناضلت ضد الوجود

الإسرائيلي في لبنان؛ إلا أنه صادر عن عبد العزيز الرنتيسي، أحد زعماء حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس)[٢].

ويُظهر تحليل وصايا المقاتلين من الحزب الشيوعي اللبناني أو من حزب الله أو من أمل أو من الحزب السوري القومي الاجتماعي تشابهًا في الكلام: فهم يقاتلون جميعًا "من أجل تحرير أرضهم بما يملكون من الوسائل". وهم على اختلاف مشاربهم وثقافاتهم، يجاهدون من أجل أرضهم ووطنهم وأهلهم. ويدعون في وصاياهم الآخرين إلى أن يتابعو الجهاد في سبيل "تحرير الوطن" و"الشعب" و"حماية الأمّة" و"حماية الدين". وفي حال التطوع للشهادة، فإن المقاتلين من جميع الأحزاب، يبدون رغبتهم في التعبير عن أن اختيارهم أن يموتوا لا يعني هروبهم من الحياة... يقول واحد منهم: "نحبّ الحياة، ولأنّنا نحب الحياة فقد اخترنا الموت".

سُجِّل في لبنان، خلال ربع قرن من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٦، ثمان وثلاثون "عملية انتحارية" من مختلف الحركات؛ منها ١٣ عملية قام بها أعضاء في حزب الله، والعديد منها قام به أعضاء من الحركات العلمانية (حزب شيوعي، قومي سوري، بعث...). وكانت دوافع المقاتلين الراغبين بالقيام بعملية استشهادية بِمِلْءِ إراداتهم، تصدر عن "غيظ عميق" من مشهد قوّات الاحتلال أمام أعينهم، وتقوم على اعتقاد، ساد في أوائل العقد التاسع من القرن الماضي، بأنّ "قتل أكبر عدد ممكن من بين أفرادهم" يؤدي إلى طردهم[٣]. ولم يكن مثل هذه العمليات يوجه على الإطلاق إلى المدنيين: بل كانت تستهدف عسكريين داخل الأراضي اللبنانية. ففي تشرين الأول ١٩٨٣ تمت عملية تبنتها حركة باسم الجهاد الإسلامي (وهي غير حركة الجهاد الفلسطينية) قُتل فيها ٢٤١ جنديًا من المارينز الأمريكيين وهم في

(٢) يستشهد به جيل باري، Gilles Paris, **Le Monde,** 13 juin 2002.

(٣) Robert Pape, **Dying to win. The Strategic Logic of Terrorism,** Random House, New York, 2005.

مركز قيادتهم في ضاحية بيروت. بعد ذلك بشهرين، سحب الرئيس الأميركي رونالد ريغان جيشه من لبنان. وقد أقنع هذا النجاح في مواجهة هذا الصقر بين الصقور، المقاومين بالنجاعة السياسية "للعمليات الانتحارية"؛ وما زالت اليوم عملية تشرين الأول ١٩٨٣ تمثّل مرجعًا قيّمًا للحركات الأخرى حتى بعد أكثر من عشرين سنة.

والحق أن ما يراه عدد من المراقبين الغربيين جنونًا جامحًا وتعصبًا دينيًا، هو ظاهرة تتعلق برجال ونساء لبنانيين في انتمائهم قبل أي انتماء يصدرون عن أسباب سياسية عمقية[٤]. ولم تكن "العمليات الانتحارية" في أغلب الأحيان في لبنان يصح تفسيرها أولاً بأسباب دينية، بل بأسباب تتعلق بمواجهة القوى العسكرية الغربية وتبقى "العملية الانتحارية" بادرة سياسية، ولو أنها مغلفة بكلام ديني. والمحرك الأول في أعمال من يُسَمَّوْن بـ "الإرهابيين" هو الإصرار على انسحاب القوى العسكرية من أرضهم التي أنجبتهم؛ كما أن أهداف المقاتلين، متدنيين كانوا أم علمانيين، هي أهداف وطنية بحتة، في إطار استراتيجية التحرير الوطني، يلعب الدين فيها بالطبع دورًا إلا أنه يبقى في سياق المقاومة الوطنية. وقد قال ميغيل دو أونامونو: "يصنع الشهيدُ الإيمانَ بنسبة أعلى من أن يصنع الإيمانُ الشهيدَ"[٥].

(٤) المرجع السابق.

(٥) Miguel De Unamuno, **Le sentiment tragique de la vie,** 1912.

III

رهانات لبنانية - إسرائيلية:

الأرض، الماء، الأمن

١٥

خمسون سنة من الصلات الإسرائيلية اللبنانية

هنري لورانس

للصلات الإسرائيلية اللبنانية تاريخ ما قبل التاريخ، يعود إلى زمن قيام الانتداب غداة الحرب العالمية الأولى. ففي شباط عام ١٩١٩ طالبت الحركة الصهيونية في مؤتمر السلام في باريس أن توسّع فلسطين، باعتبارها الوطن القومي اليهودي، شمالاً إلى نهر الليطاني لكي تحظى بالثروة المائية في حوض هذا النهر. وقد عارض الفرنسيون ذلك بشدة، رافضين القبول بتحديد قائم على مفاهيم الكتاب المقدّس يطبق على الحدود الإقليمية للانتداب على فلسطين. وقد أدّت المباحثات المطولة بين الفرنسيين والبريطانيين إلى تحديد يدفع بخط سايس – بيكو قليلاً إلى الشمال بحيث يمر بشمال حيفا، إلا أنه يترك في لبنان معظم القرى الشيعية وبعض القرى المارونية من فلسطين البريطانية. ونظرًا لأن الفرنسيين لم يكونوا يرغبون بأن يضمّ انتدابهم مستعمرات صهيونية، فقد أُلحق "إصبع الجليل"، الواقع بين سوريا ولبنان، بفلسطين وكانت فيه مستعمرات صهيونية. وقد سمح اتفاق بـ "حسن الجوار" للسكان، بعد أن باتت بينهم الحدود، بأن يتنقلوا بحريّة بين جانبي الحدود الجديدة.

إلا أن ذلك لم يمنع الفكر التوسعي الصهيوني من أن يطالب بانتظام بما

أصبح لاحقًا جنوب لبنان. وقد بقيت السلطات الفرنسية المنتدبة على حذر شديد، فأصدرت قرارات متعاقبة تمنع فيها بيع الأراضي للحركة الصهيونية ولاسيما لدى المالكين المسلمين.

وكان المشروع الصهيوني، ارتباطًا بمسألة الأرض، يتمحور حول إقامة حلف استراتيجي مع مسيحيّي لبنان، وهم الأقلية الثانية، في "بحر من المسلمين". وقد كان لهذا الطرح بعض الأصداء في الأوساط المسيحية التي كانت تعتبر أن إنشاء "لبنان الكبير" سنة ١٩٢٠ يجعل من الأكثرية المسيحية فيه أمرًا مشكوكًا فيه؛ فكانوا على استعداد لإعطاء جزء من أرضه، بما في ذلك جنوب لبنان، إما لسوريا أو لفلسطين. وقد أظهرت السلطات الفرنسية، في هذه المسألة أيضًا، معارضتها لمثل هذا المشروع، إلا أن ذلك كلّه لم يتعدَّ حدود الأحاديث في الصالونات.

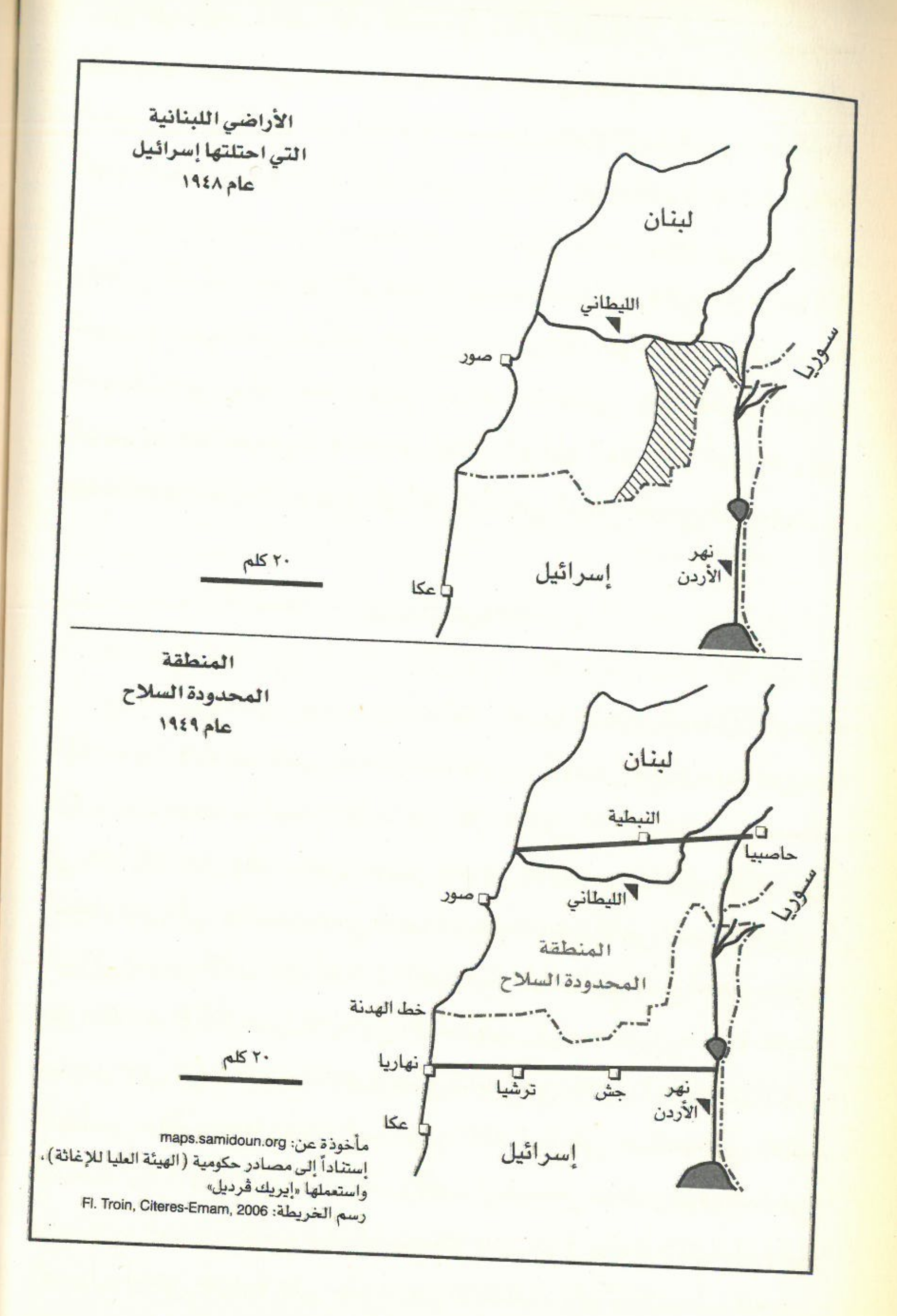
وحين اشتد عضد الوطن القومي اليهودي، في العقد الرابع من القرن الماضي، اعتبر بعض المسيحيين أن لبنان هو أيضًا "الوطن القومي المسيحي" في الشرق الأوسط. وقد بدا صواب هذه النظرة بوصول مسيحيّي الأنضول، (وعلى رأسهم الأرمن)، الناجين ممّا لحق بالمسيحية من دمار في بلاد الأنضول بين عامي ١٩١٤ و١٩٢٣؛ وبما كان يتوهمه المسيحيون الآتون من بلاد الشرق الأوسط الأخرى. فيما يتعدى هذه الظروف؛ فقد كان المشروع الصهيوني بطبيعته عنصر خلل في مجتمعات الشرق الأوسط المتعددة الطوائف؛ لأنه كان يعطي المثال على تحوّل جماعة طائفية إلى أمّة ذات حمى. وقد تنبه القوميّون العرب في وقت مبكر لهذا الأمر وأبدو قلقهم من هذا النموذج، فاتهموا الصهيونية بأنها تريد إعادة بناء المنطقة على مثالها بإنشاء دول قائمة على أساس الجماعة الطائفية الواحدة في الشرق الأوسط، مايستتبع عملية تطهير عرقي واسعة النطاق. والحق أن بعض الأوساط الصهيونية ثم الإسرائيلية، لم تستبعد مثل هذه المشاريع التي لم تكن من صنع الأوهام السياسية فحسب.

وعلى نقيض ذلك، كان العرب في مشاريعهم للحل السياسي في عهد الانتداب البريطاني، يتقدمون بحلول تضمن موقع الأقلية اليهودية على المثال اللبناني القائم على الطائفية السياسية، وذلك مع رفضهم مبدأ الدولة الفلسطينية القائمة على القوميتين. وقد طرحوا بذلك التعددية اللبنانية باعتبارها مثالاً مضاداً للآحادية الصهيونية. وكان آخرَ نسخة من هذا الرأي مشروعُ الدولة العلمانية الموحدة الذي صاغه أول مرّة في العام ١٩٤٧ المؤرخ البريطاني ألبرت حوراني، ثم استخدمته منظمات المقاومة الفلسطينية في نهاية العقد السابع من القرن الماضي. وقد رفضت الحركة الصهيونية هذا العرض لأنه يفترض إيقاف الهجرة اليهودية أو إقصارها على معدل ثابت قليل، ولأنه يمنع أيّ تحديد لحمى الوطن القومي اليهودي.

حرب العام ١٩٤٨

تبع لبنانُ في حرب العام ١٩٤٨، البلادَ العربية الأخرى، مجبرًا أكثر ممّا كان مخيّرًا. فبالإضافة إلى استحالة امتناعه عن التضامن مع الأشقاء العرب، فإن وصول موجات الهجرة الأولى من الفلسطينين كانت كافية لتبرير دخوله في هذه الحرب. وقد خاض الجيش اللبناني الصغير (ما يقارب الألف من المتطوعين) إلى جانب الجيش السوري معارك مشتركة في إصبع الجليل.

وفي تشرين الأول عام ١٩٤٨، قام الجيش الإسرائيلي بفتح الجليل وطرد منه عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين. وقد دخل في حومة تقدمه لبنان واحتل كل الجزء المتاخم لإصبع الجليل في جنوب لبنان وصولاً إلى الليطاني. ونظرًا لعجز لبنان العسكري، فقد لجأ إلى مسانديه في العالم ليستعيد قراه الأربع عشرة المحتلة. وكانت تسانده في ذلك بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية، الحريصتان على أن لا يكون ذلك سابقة في اكتساب أراضٍ خارجة على حدود زمن الانتداب؛ والفاتيكان، المدافع عن



مأخوذة عن: maps.samidoun.org
إستناداً إلى مصادر حكومية (الهيئة العليا للإغاثة)،
واستعملها «إيريك ڤرديل»
رسم الخريطة: Fl. Troin, Citeres-Emam, 2006

حقوق المسيحيين الشرقيين، والذي أرسل إلى اللاجئين مساعدات إنسانية؛ وفرنسا، وكانت تعتبر أن من واجبها حماية لبنان بحضارته الفرنكوفونية.

حاول الإسرائيليون بادىء الأمر أن يثيروا "الحركة اللبنانية الحرة" التي تطالب بإلحاق هذه القرى الشيعية بإسرائيل. إلا أنهم التزموا بعد ذلك بالانسحاب من المناطق المحتلة شرط مبادلتها بما احتله الجيش السوري من الأراضي الفلسطينية. كذلك فإنهم ذكروا أمرًا يتعلق "بتصويب الحدود". وقد نجحت الدبلوماسية اللبنانية في الخروج ببراعة باتفاق الهدنة بعد مصر. وُقِّع اتفاق الهدنة بين لبنان وإسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩ ودخل حيّز التنفيذ في الوقت نفسه. وثُبِّت خطّ التماس بمقتضى الحدود الدولية المثبتة عام ١٩٢٣، لاحظًا مناطق محدودة السلاح ولجنة هدنة مختلطة. وكان إنشاء هذه المناطق يستتبع بالفعل إخلاء الجنوب من العسكر، والسماح لإسرائيل بأن تركز قوتها العسكرية في مواجهة سوريا. ثم تابع الإسرائيليون في الأشهر اللاحقة تهجير السكان العرب على نحو منتظم من القرى الحدودية وتدمير قراهم "لأسباب أمنية" (وكانوا قد بدأوا بذلك منذ تشرين الثاني ١٩٤٨). وكان في المستعمرات اليهودية الجديدة، قوى شبه عسكرية لم يرد وجودها في اتفاق الهدنة.

ولقد اتبع لبنان، في مختلف محاولات التسويات السلمية التي قامت بها لجنة المصالحة في الأمم المتحدة، السبيل العربي الأقوم. وكان لاتفاقية الهدنة قيمة عسكرية محضة، وليس فيها أي حكم يتعلق بالتسوية النهائية حول الأرض. فالبلاد العربية مستعدة للتفاوض مع إسرائيل على قاعدة مخطط التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ وحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين. وبعد أن لوّحت الدولة العبرية باستعدادها للتفاوض على هذا الأساس، فيما يتعلق بالأرض على الأقل، بهدف قبولها في الأمم المتحدة، عادت فأنكرت مواقفها واستولت على فلسطين المنتدبة باعتبارها الوريثة الوحيدة.

تطبيق اتفاق الهدنة

كان وجود ١٣٠٠٠٠ لاجىء فلسطيني في لبنان، معظمهم من السُنّة، عبئًا ثقيلاً على مستقبل البلاد. ولقد نالت البرجوازية الفلسطينية مسلمة كانت أم مسيحية، الجنسية اللبنانية في العقد السادس من القرن الماضي، ولعبت دورًا قيِّمًا في "المعجزة" الاقتصادية اللبنانية. أما اللاجؤون الفقراء فقد حُشروا في مجموعة من المخيمات المتاخمة للمدن اللبنانية الكبرى بعيدًا عن الحدود؛ تشرف على القيام بخدماتهم العامة وكالة الغوث الدولية (الأونروا). وقد منعوا من ممارسة العمل في مجموعة من المهن المحدَّدة، ممّا حوّلهم إلى يد عاملة زهيدة الأجر، غالبًا ما كانت تعمل في "الخفاء". وكانت القوى الأمنية اللبنانية تسيطر عن كثب على المخيمات. ولذلك فإن الفلسطينيين لم يكن لهم دور أساسي في الحرب الأهلية القصيرة الأمد سنة ١٩٥٨. أما في عهد فؤاد شهاب (١٩٥٨–١٩٦٤) فقد أُحكمت السيطرة على المخيمات.

كانت لجنة الهدنة الثلاثية (لبنان – إسرائيل – المراقبون الدوليون) تجتمع بانتظام في جوّ من اللباقة تخيم عليه إرادة مشتركة في حل المشاكل الموضعية بالتراضي. وكان عملها الأول جمع شمل الأسر الفلسطينية؛ لذلك تمكن عدد من الفلسطينيين من العودة إلى إسرائيل. كما أن بعض اليهود اللبنانيين والسوريين الطالبين الالتحاق بإسرائيل تم تبادلهم عبر معبر سريّ في موقع رأس الناقورة من دون أن يتخذ ذلك صبغة رسمية. كذلك فإن البهائيين العرب تمكنوا من العبور للإقامة في حيفا حيث يوجد مقامهم الروحي بحسب ديانتهم. أما الكنيستان اللبنانيتان (المارونية والأورثوذكسية)، فقد احتفظتا بسلطتيهما على المسيحيين العرب الإسرائيليين، وكان يحق لرجال الدين المعنيين بذلك أن يعبروا الحدود لممارسة واجباتهم الرعوية.

وقد شهدت المنطقة الحدودية نشاطًا في التهريب إلى إسرائيل، ولاسيما تهريب المخدرات إليها (الحشيشة من بعلبك)، وكان بعض القرويين اللبنانيين يقومون بأعمال نهب في المستعمرات اليهودية القريبة منهم، إلا أنه، خلافًا لما كان يحدث على خطوط الهدنة الأخرى، كان من النادر أن تقع حوادث عنيفة؛ بسبب غياب تسلل اللاجئين، خلافًا لما كان يجري في قطاع غزّة والضفة الغربية. وكانت الدولة اللبنانية قد منعت الفلسطينيين، على سبيل الحيطة، من الاقتراب من خط الهدنة.

ولذلك فقد كان لبنان في منأى عن حروب الحدود التي كانت تشتعل على خطوط الهدنة الأخرى. ومع ذلك فإنه في أيلول من العام ١٩٥٥ شُنَّ هجوم مصدره الأراضي اللبنانية. وقد سارعت الحكومة، تداركًا لأي عملية انتقام إسرائيلية، إلى ردّ فعل فوري: فأُبعد جميع الفلسطينيين مسافة عشرة كيلومترات عن الحدود.

ومع ذلك فإن العلاقات الإسرائيلية اللبنانية لم تكن بهذا القدر من المثالية. فقد اقترح بن غوريون في العام ١٩٥٤، على الحكومة الإسرائيلية أن تثير الفتن الطائفية في لبنان لكي تؤدي إلى ظهور دولة مسيحية فيه (مضمرًا بذلك، تمكين إسرائيل من التوسّع إلى الليطاني). إلا أن الحكومة رفضت الاقتراح باعتبار أن فيه مغامرة. إلا أن ذلك لا يمنع قيام هذه الفكرة في اللاوعي السياسي الإسرائيلي. وهي تجد تفسيرًا لها في خطط تنظيم الموارد المائية المتعلقة بحوض نهر الأردن (أنظر لاحقًا الفصل ١٧). وكانت الحماية التي توليها فرنسا إلى لبنان آخر عناصر الأمن اللبناني. وكانت إسرائيل تدرك أن الحلف الذي أقامته مع فرنسا في العام ١٩٥٥–١٩٥٦، في سياق حرب الجزائر، كان حيويًا لها. كذلك فإن الزعماء الإسرائيليين كانوا يعلمون أن في ذلك ضمانة ضمنية، لا بل علنية في بعض الأحيان، لحماية لبنان، وكانوا يأخذون ذلك في حسابهم.

تردّي الوضع

في العقد السابع من القرن الماضي، استجدّ عاملان أساسيان في الوضع اللبناني أدّيا إلى اضطراب الحال فيه: العودة إلى طرح مسألة مياه نهر الأردن، والصحوة الفلسطينية.

كان الإسرائيليون قد أنتهوا من إقامة نظامهم في إدارة الموارد المائية بما في ذلك شق قناة تسحب جزءًا من ماء نهر الأردن إلى جنوب البلاد (النقب). وقد أظهر العرب معارضتهم لذلك متخذين منه حجّة لإعلان الحرب. وإذ فشل جمال عبد الناصر في ذلك، فقد دعا إلى القمة العربية الأولى في القاهرة في كانون الثاني سنة ١٩٦٤. وقد اتخذ فيها القرار بتحويل مجاري روافد نهر الأردن في الأرض العربية بهدف إيقاف تزويد إسرائيل بالماء. وكان لبنان، البلد الصغير مُلزَمًا، ولو رغمًا عنه، بتنفيذ دوره في هذا المشروع. كما أنه قُرِّر إنشاء قيادة عربية موحّدة في مواجهة إسرائيل، ما يفترض وجود قوّات مصرية وبخاصة سورية في لبنان. بعد ذلك قامت في العام نفسه منظمة التحرير الفلسطينية واعترفت بها البلاد العربية. وقد نجحت الدبلوماسية اللبنانية في أن تتجنب الاحتلال الأسوأ، وذلك بحصولها على أن يكون وجود القوّات العربية، ولاسيما الفلسطينية منها، على أراضيها منوطًا بطلب من الحكومة اللبنانية بموافقة البرلمان. أما أعمال تحويل المجاري فقد بدأت أولاً في الأردن وفي سوريا.

إلا أن الوضع في لبنان بداية العام ١٩٦٥ قد تردّى، إذ قامت الأحزاب القومية العربية بالضغط في لبنان لكي يتمّ تنفيذ العمل بتحويل المياه؛ فيما كانت منظمة فلسطينية سرية تبدأ من الأردن بالقيام بعمليات كوموندس على إسرائيل انطلاقًا من الضفة الغربية، إلا أنها كانت تصدر بياناتها من بيروت. وفي الأول من حزيران سنة ١٩٦٥ قامت فتح لأول مرّة بعملية تخريبية انطلاقًا من الأراضي اللبنانية. فجاءت الرسالة من إسرائيل عبر فرنسا بأن على

اللبنانيين أن يتخذوا إجراءات متشددة كي لا يتكرر مثل هذا العمل. وقد تمركزت القوات الإسرائيلية علنًا على الحدود. واتخذ اللبنانيون التدابير للحدّ من نشاط الفلسطينيين على أرضهم. إلا أنه بعد قيام فتح بعمليتين جديدتين، قام الجيش الإسرائيلي بهجوم انتقامي في ليل ٢٨-٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٦٥، فدمّر مركز البلدية في إحدى قرى الجنوب، بالإضافة إلى ثلاثة خزانات مياه، مكبدًا لبنان قتيلاً. وكان هذا القتيل أول ضحايا حرب الحدود الجديدة.

حرب حزيران ١٩٦٧ ونتائجها

تضامنَ لبنان مع البلاد العربية الأخرى في الحرب المسماة بحرب الأيام الستة، إلا أنه ماطل في السماح للجيش السوري بالدخول إلى أراضيه، على الرغم ممّا صدر عن الناشطين المعارضين من أمثال كمال جنبلاط، من نداءات تطالب بالمشاركة الصريحة في الحرب. وكانت الواقعة الأساسية الوحيدة في هذه الحرب، إسقاط طائرة إسرائيلية "ضائعة" في الأجواء اللبنانية وأسر طيّارها. وقد اتخذت إسرائيل المنتصرة الموقف اللبناني ذريعة لاعتبار أن اتفاقية الهدنة لاغية وأن لجنة الهدنة، بالنتيجة، لا وجود لها؛ واكتفت بقرار وقف النار في حزيران ١٩٦٧ ثم بالقرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، ولم تكن قد قبلته رسميًا.

وما يفسر تصرف إسرائيل على هذا النحو، إرادتها في انكار اتفاقيات الهدنة التي اقامتها مع البلاد العربية عام ١٩٤٩، لكي تتخذ الذرائع القانونية لضمّ الأراضي التي استولت عليها. أما لبنان فقد التزم بالشرعية القائلة بأن الاتفاقية لا يمكن إلغاءُها إلا بعمل مشترك بين الفريقين المعنيين. وقد رفض أن يكون القرار ٢٤٢ متعلقًا به، وذلك لأن العبارة "حدود آمنة ومعترف بها" قد تكون ذريعة لإسرائيل كي تفرض تبديلاً في الحدود. وقد ساندت الأمم

المتحدة، عبثًا، هذا الموقف، وأبقت على مراقبيها المعتمدين في إطار القرارات المتعلقة بوقف إطلاق النار. إلا أن إسرائيل ألغت هذه القرارات. وكانت النتائج مؤسفة نظرًا لأن القناة الوحيدة للتخاطب وفض النزاعات بين البلدين قد أُغلقت؛ فأصبحتا ملزمتين بالتخاطب عبر الوسطاء. أضف إلى ذلك أن القطيعة بين فرنسا وإسرائيل قد وقعت مما صعّب في ممارسة الحماية الفرنسية.

وقامت بعض الأوساط الإسرائيلية، انتهازًا لضعف لبنان العسكري، بالمطالبة بتحقيق المطامع الإسرائيلية في جنوب لبنان؛ متعذرين بما قام به لبنان من استقبال المنظمات الفلسطينية على أرضه، وكانت هذه المنظمات تحظى بدعم الأحزاب السياسية الإسلامية والتقدمية. وهكذا وقعت الحكومة اللبنانية أسيرة موقف لا فكاك منه، بين التضامن الذي يطالب به جزء كبير من الناس وبين الضغوط الإسرائيلية. وكان بود الحكومة أن تقتصر بدعمها الفلسطينيين على الكلام، إلا أنها لم تكن تملك الوسائل التي تملكها الحكومات العربية الأخرى للسيطرة على الفلسطينيين. وحين عادت فتح إلى القيام بعملياتها انطلاقًا من الجنوب في أيار ١٩٦٨، ردّ الجيش الإسرائيلي على الفور بعمليات انتقامية قصف فيها القرى اللبنانية الحدودية وأوقع العديد من الضحايا بين المدنيين؛ ومنذ ذلك الحين أصبح المنهج الإسرائيلي واضحًا: يلتجئ العرب من "غير النظاميين" إلى جوار التجمعات السكنية العربية، فإن تعرضت للضربات الإسرائيلية، فالذنب ذنبها. وضاعف الإسرائيليون طلعات الطيران فوق الجنوب بحجة حماية سكان المناطق الحدودية، وقاموا باختراق الحدود إلى داخل الأراضي اللبنانية في العديد من المناسبات لكي يظهروا قوتهم.

وفي تشرين الأول سنة ١٩٦٨، على إثر عملية في أثينا، قامت إسرائيل بغارة على المطار الدولي في بيروت ودمّرت العديد من الطائرات المدنية

اللبنانية. وكانت حجتها في ذلك أن الإرهابيين الفلسطينيين قد انطلقوا من مطار بيروت وأنّ البيان حول عملية أثينا صدر في العاصمة اللبنانية. وكان الإجماع العالمي شاملاً على إستنكار الحادث. حتى أن قرارًا صدر عن مجلس الأمن طرح مبدأ دفع إسرائيل تعويضًا مناسبًا للبنان، إلا أنه لم يحدد صِيغ تنفيذه. بعد ذلك قام الجنرال دوغول في ٣ كانون الثاني ١٩٦٩ بفرض حظر مشدد على تزويد إسرائيل بالسلاح.

نحو الحرب الأهلية

لم تكن العملية على مطار بيروت سوى مثل على خطة إسرائيل التي وضعتها لمعاقبة الدول العربية المجاورة؛ أكان ذلك في مواجهة حرب العصابات التي تنطلق بها المقاومة الفلسطينية من الأردن، أم في مواجهة المناوشات التي يقوم بها الجيش المصري عند قناة السويس في حرب سُميت بـ"حرب الاستنزاف". وكانت أغلب ردود الإسرائيليين تتجنب المواجهة المباشرة مع المحاربين العرب، مستعملين قوة نيرانهم وقدرتهم على الضرب عن بعد في تدمير البنى التحتية الاقتصادية والمدنية في الدول المعنية. ولذلك فقد قاموا، في الفترة نفسها، بضرب قنوات الري في الأردن، والانتاج الصناعي المدني في مصر. وكان الهدف إجبار الدول العربية على ايقاف المعركة بما تلقنها من "العِبَر".

وكانت مقدرة الدول العربية على مراقبة حدودها تمرّ عبر تصلب أنظمتها وتأسيس سلطة عسكرية وبوليسية. وقد مرّ لبنان بمحاولة من هذا القبيل في أثناء حكم فؤاد شهاب إلا أن اللبنانيين تمرّدوا على هذا المنحى في عهد خليفته شارل حلو (١٩٦٤-١٩٧٠). وكان ما تقوم به القوى التقدمية والإسلامية من إظهار تضامنها مع حركة الفدائيين الفلسطينيين، يجعل السيطرة عليها أمرًا صعبًا. ولم تكن الأعمال الانتقامية الإسرائيلية على القرى

الحدودية اللبنانية (قصف جوي واستعمال قنابل النابالم) إلا سببًا إضافيًا في تأزيم الموقف.

وردّت المقاومة الفلسطينية في ٢ و٣ أيلول سنة ١٩٦٩ على القصف الإسرائيلي بإطلاق قذائف الكاتيوشا على كريات شمونه في إسرائيل، ما أدّى إلى إشعال المنطقة الحدودية عدّة أيام. وفي تشرين الأول، قامت إسرائيل بأولى عملياتها الأرضية ضدّ قرية لبنانية. وكان الطرح الإسرائيلي الرسمي يقول بعدم فتح جبهة جديدة، بل بالعمل على القضاء على قواعد الفدائيين والتضييق على بؤر التخريب ليس إلا. وكان الجيش الإسرائيلي بذلك لا يؤمّن أمنه فحسب، بل يخدم في الواقع مصالح بيروت أيضًا، لأن الحكومة اللبنانية لم تكن قادرة على بسط سلطتها على المناطق التي يُسيطر عليها الناشطون الفلسطينيون.

وقد نتج عن الأزمة السياسية اللبنانية القائمة بين مناصري الفلسطينيين والمناهضين لهم، اتفاق القاهرة في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٦٩ شُرِّع فيه عمل المقاومة الفلسطينية ووجودها في لبنان، مع التأكيد في الوقت عينه، على خضوعها النظري للسلطات اللبنانية. ولسوف يصبح هذا الاتفاق العنصر المركزي في المساجلات اللبنانية الداخلية. وإذ لم تعد الدولة اللبنانية قادرة على فرض هيبتها، بدأت القوى السياسية في اليمين المسيحي بالتسلح للدفاع عن السيادة الوطنية، مما استتبع تصاعدًا في حدّة المواجهات أنتجت الحرب في نيسان سنة ١٩٧٥. ولا شك أن العوامل الأخرى كانت قائمة في أصل هذه الحرب التي اتخذت لاحقًا ديناميتها الخاصة بها. إلا أنه، خلافًا لتوقعات إسرائيل، لم تؤدِّ حرب الحدود إلى تأكيد سلطة الدولة اللبنانية الموكلة بدور الشرطي للدولة العبرية، بل إلى انهيارها.

وكان الجنوب العاثر، طوال هذه الفترة، عرضة للعمليات الانتقامية الإسرائيلية على نحو منتظم ممّا أوصل السكان فيه إلى شعور بأن السلطة المركزية قد أهملتهم.

الجنوب في الحرب الأهلية

لسنا هنا بصدد إقامة يوميات للحرب الطويلة التي دامت خمس عشرة سنة مدمرة، بل بصدد تمييز السمات الأساسية في المسألة الجنوبية في تلك الحقبة. فقد أدى انهيار السلطة المركزية منذ نيسان ١٩٧٥ إلى أن تصبح المقاومة الفلسطينية والميليشيات التي عُرفت باسم القوى التقدمية هما القوتان الوحيدتان في المنطقة. على أن حركة أمل، وكان قد أسسها رجل الدين موسى الصدر، وهي حركة مقتصرة على الشيعة، كانت قد بدأت بالوقوف شيئًا فشيئًا في مواجهة التقدميين.

والحق أن تدهور الوضع في الجنوب قد تزامن مع تحول اجتماعي واسع. فقد أفلت الفلاحون الشيعة من الخضوع لكبار مالكي الأراضي، وترافقت الهجرة الريفية إلى المدن، ولاسيما بيروت منها، مع ظهور نخبة ثقافية جديدة نتيجة لانتشار التعليم الحديث، كذلك فإن المهاجرين إلى إفريقيا السوداء قد أتوا بجيل جديد من الكوادر المؤهلة. وقد أفادت من هذه التحولات، في بادىء الأمر، الحركات التقدمية ولاسيما منها الشيوعيّون والقوميّون العرب. إلا أن موسى الصدر، بهيبة شخصيته القوية، جعل من حركة أمل المُحرِّك الاجتماعي وأبقاها في جوّ يستلهم الدين على نحو متجدّد. ولئن كانت حركته تستلهم الإصلاح الشيعي في العراق وإيران، إلا أنها كانت سابقة على الثورة الإسلامية في إيران ومستقلة عنها. وقد بكّر موسى الصدر بإقامة حلف سياسي مع النظام البعثي في دمشق؛ وساند الفلسطينيين في بادىء الأمر، إلا أنه ما لبث أن جاهر بنقده لهم على تصرفاتهم المجحفة بحق السكان المحليين.

قامت في الأشهر الأولى من الحرب مجابهات عنيفة بين قرى مسلمة وأخرى مسيحية في المنطقة. وقد أمدت إسرائيل الميليشيات المسيحية بالعون وفتحت حدودها لهم.

في العام ١٩٧٦ تدخّلت سوريا إلى جانب المسيحيين وواجهت المعسكر الإسلامي - التقدمي. ثم تقدمت نحو الجنوب في خريف ذلك العام بحجة إعادة سلطة الدولة اللبنانية إليه. فرفضت إسرائيل دخول السوريين إلى الجنوب وفرضت "خطًا أحمر" لا يتعدونه. وكانت النتيجة أن الدولة العبرية أنقذت بذلك المقاومة الفلسطينية والقوى التقدمية من الخضوع إلى سوريا، ما جعل الحرب الأهلية تتابع سيرها. وكان على إسرائيل أن تختار بين قيام قوّات حرب العصابات على حدودها أو قوات جيش نظامي، فاختارت الحلّ الأول.

انقلبت التحالفات في لبنان عام ١٩٧٨ وأصبحت سوريا تساند القوى "الفلسطينية والتقدمية" في مواجهة "المسيحيين المحافظين"، وعادت الهجمات الفلسطينية على الأراضي الإسرائيلية. وفي ١٤ و١٥ آذار أوقعت إحدى العمليات الفلسطينية سبعًا وثلاثين ضحية معظمهم من المدنيين. فقام الجيش الإسرائيلي بعملية "الليطاني" واجتاح جنوب لبنان بكامله إلى النهر. وكانت هذه العملية من القسوة بحيث إنها أوقعت ما يزيد على ألف ضحية في صفوف المدنيين اللبنانيين. وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٢٥ مطالبًا إسرائيل بالانسحاب من المنطقة وأقام فيها القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة، والموكلة بمساعدة الدولة اللبنانية على بسط سلطتها الفعلية على هذه المنطقة. إلا أن الإسرائيليين احتفظوا "بمنطقة أمنية" محاذية للحدود، يتراوح عرضها بين عشرة وخمسة عشر كيلومترًا أوكلت أمنها لميليشيا لبنانية بديلة عنها، أُطلق عليها أولاً اسم "جيش لبنان الحرّ" ثم "جيش لبنان الجنوبي". وكانت تجنّد عناصرها من بين السكان المحليين من مسيحيين وشيعة. وقد تُوبعت الحرب على هذا المنوال بين جميع الأطراف، وكانت القوة الدولية تجد نفسها عاجزة بينهم وعرضة لهجماتهم جميعًا. ومع ذلك فقد لعبت دورًا مفيدًا في إعانة السكان المدنيين.

وكان الفلسطينيون قد جمعوا سلاحًا ثقيلاً قادرًا على أن يطال بالقصف

الجليل في إسرائيل. وكانت تلك المرة الأولى التي تقوم في لبنان قدرة رادعة لإسرائيل (أوقعت عملية قصف إسرائيلية واحدة على بيروت الغربية سنة ١٩٨١ ما يقارب ٣٠٠ قتيل جميعهم من المدنيين). وقد تم في هذا السياق الاتفاق على وقف النار على أثر جولة من العنف الشديد في ٢٤ تموز سنة ١٩٨١، بوساطة أميركية.

وفي حزيران سنة ١٩٨٢ على أثر عملية قامت بها حركة فلسطينية منشقة بقيادة "أبو نضال" استهدفت دبلوماسيًا إسرائيليًا في لندن، اجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان ووصل إلى بيروت. وكان أرييل شارون وزيرُ الدفاع مُنظّمَ الحملة. ولم تكن العملية سوى حجّة، وذلك أن الهدف كان تدمير القوى الفلسطينية بكاملها في لبنان؛ ثم الحصول على معاهدة سلام قسرية مع لبنان تكون في صالح إسرائيل. كما أن القضاء على المقاومة الفلسطينية كان يمكّن الإسرائيليين من أن يضمّوا فعليًا الضفة وقطاع غزّة.

ويرتفع عدد القتلى المدنيين بين اللبنانيين والفلسطينيين الذين تسبب بمقتلهم الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٨٢، إلى ١٩ ألف قتيل بحسب التقديرات الأكثر اعتدالاً. وقد تبيّن أن الحملة قد أخفقت سياسيًا؛ وقد وُلد اتفاق السلام الإسرائيلي اللبناني ميتًا سنة ١٩٨٣. وكانت منطقة الاحتلال الواسعة الممتدة إلى بيروت قابلة بطبيعتها لظهور حرب العصابات التي قام بها اللبنانيون. في العام ١٩٨٥ انسحب الإسرائيليون إلى منطقة اسموها منطقة "أمنية" تمثل ما يقارب ٨٪ من مساحة لبنان، انسحبوا منها في العام ٢٠٠٠.

١٦

الجنوب تحت الاحتلال (١٩٧٨ - ٢٠٠٠)

منذر جابر وهناء جابر

ثُبّت خط الهدنة بين لبنان واسرائيل بعد العام ١٩٤٩ باعتباره تحديدًا جديدًا للحدود بينهما[١]. أما الترسيم فقد تم في ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٥١، وبه كُرِّس واقع الحال لمحطة في استراتيجية التقسيم ثم الضمّ المتبعة إلى العام ١٩٦٧. في هذا العام ضمّت إسرائيل "مزارع شبعا" الشهيرة، وجدّدت سياستها التوسعية، ثم ترجمت ذلك في العقد الثامن من القرن الماضي بأن أقامت مواقع لها في الأراضي اللبنانية. وتغلغلت إسرائيل في العام ١٩٧٨ في عمق الجنوب وأقامت فيه شريطًا "أمنيًا" بحسب تسميتها له. ودام هذا الاحتلال إلى الخامس والعشرين من شهر أيار عام ٢٠٠٠، كانت إسرائيل في أثنائه قد ضمت إليها مساحة تُقدّر بما بين ٢٥ كلم^{٢} إلى ٣٠ كلم^{٢} على طول الحدود[٢].

(١) من المفيد التمييز بين التحديد والترسيم: فالأول يحيل إلى تقرير ما يتم التفاوض والاتفاق عليه، والثاني إلى العلاقات الطبيعية الموضوعية على الأرض.

(٢) تبعًا لشهادات السكان المحليين (أنظر منذر جابر، الشريط اللبناني المحتل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٩ ص ٤٢١-٤٤٥.

١٩٧٨: عملية الليطاني

عبّرت إسرائيل عن هذه السياسة في "نسختها الأولى" بالشريط الأمني الذي أقامته في اجتياحها الأول الذي أطلقت عليه اسم "عملية الليطاني"، وقد بدأت بها ليلاً بين ١٤ و١٥ آذار سنة ١٩٧٨. وكان ردّ مجلس الأمن الدولي شديدًا بإقرار القرار الشهير رقم ٤٢٥ في ١٩ آذار ١٩٧٨، يدعو فيه إسرائيل إلى إيقاف العمليات الحربية فورًا وإلى انسحاب الجيش الإسرائيلي الفوري من الأراضي اللبنانية[٣]. كذلك فإن هذا القرار يدعو إلى تشكيل قوة دولية برعاية الأمم المتحدة مهمتها التحقق من الانسحاب الإسرائيلي ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية (انظر نص القرار فيما سيأتي).

وكان تاريخ الانسحاب الإسرائيلي الرسمي من الأراضي اللبنانية المحتلة في ١٣ حزيران سنة ١٩٧٨ أي بعد ثلاثة أشهر من الاحتلال. على أن الانسحاب كان شكليًا خالصًا، وذلك لأن الجيش الإسرائيلي قد أقام "شريطًا أمنيًا" في هذه الأراضي، أوكلت مهمة القيام عليه إلى الرائد سعد حدّاد، وهو ضابط في الجيش اللبناني قامت قواته (التي أطلق عليها اولاً اسم جيش لبنان الحر، ثم استبدل باسم جيش لبنان الجنوبي) بفرض واقع جديد، سياسي وأمني على مساحة ٧٠٠ كلم^{٢} يصح تسميتها بـ"النسخة الأولى" من الشريط الأمني من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٨٢.

وكانت إسرائيل بإقامتها هذا الشريط قادرة على الدخول في أي وقت تشاء إلى الأراضي اللبنانية، وباتت منذ ذلك الحين في قلب الأزمة اللبنانية. وأُعلن، في هذا السياق، عن قيام دولة لبنان الحر في مؤتمر صحفي نظمه الرائد سعد حداد حين استلم مهامه، وأكّد فيه، في ١٨ نيسان سنة ١٩٧٩

(٣) غسان تويني، القرار ٤٢٥، دار النهار، بيروت، ١٩٩٦ ص ٦٨ وما بعدها.

أن حدود دولته هي حدود لبنان وأن عاصمتها مدينة بيروت بعينها. ومن نافل القول أن مثل هذا التصريح يناسب اللازمة الإسرائيلية المستعادة باستمرار، وقد عبّر عنها شيمون بيريز في الصحافة اليومية في ٢٤ حزيران، ١٩٧٦ في ما نصّه: "يؤلّف جنوب لبنان الممتد على طول الحدود الإسرائيلية، فراغًا بالمفهومين العسكري والسياسي."

القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وقد أُقرّ باثني عشر صوتًا مقابل لا شيء وامناع صوتين (تشيكو سلوفاكيا والاتحاد السوفياتي) في ١٩ آذار ١٩٧٨.

■ إن مجلس الأمن،

قد أخذ علمًا برسالتي الممثل الدائم للبنان والممثل الدائم لإسرائيل، وبعد سماعه تصرحي الممثلين الدائمين للبنان ولإسرائيل،

وإذ يعبّر عن انشغاله بتردي الوضع في الشرق الأوسط وبنتائج ذلك على الحفاظ على السلام العالمي،

وإذ يعبر عن قناعته بأن هذا الوضع القائم يعيق قيام السلام العادل في الشرق الأوسط،

١- يطالب بالحفاظ الصارم على سلامة أراضي لبنان وسيادته عليها واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليًا؛

٢- يطالب إسرائيل بأن توقف على الفور عملها العسكري ضدّ سلامة أراضي لبنان وبأن تسحب بلا تأخير قوّاتها من الأراضي اللبنانية؛

٣- يقرر على الفور، أخذًا بطلب الحكومة اللبنانية، انتداب قوة دولية مؤقته توضع تحت إمرته في جنوب لبنان أهدافها التثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية وإقامة السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة

اللبنانية في تأمين استعادة سيادتها الفعلية في المنطقة، وتكون هذه القوة مؤلفة من عديد تؤمنه الدول الأعضاء؛

٤- يرجو من الأمين العام أن يقدم له تقريرًا في مهلة الأربع والعشرين ساعة حول تطبيق القرار هذا. ■

احتلال مباشر

بدأت استراتيجية الاحتلال المباشر بانسحاب الجيش الاسرائيلي الجزئي في العاشر من حزيران سنة ١٩٨٥، أي بعد ثلاث سنوات على العملية العسكرية التي أُطلق عليها اسم "سلام الجليل"، وانطلقت في ٦ حزيران سنة ١٩٨٢، فأوصلت القوات الإسرائيلية إلى تخوم بيروت. وقد أبقت اسرائيل ما يقارب ١٢٠٠ كلم^2 تحت سيطرتها ما يوازي ١٠٪ من مساحة لبنان. وكانت إسرائيل تؤكد بادىء الأمر أن هذا الشريط الحدودي يقع تحت سلطة جيش لبنان الجنوبي وحده؛ وهو ميليشيا مسلحة تمولها وتدربها إسرائيل. وقد فرضت نفسها هي والجيش الإسرائيلي على سكان غالبيتهم من الشيعة بعد معارك وعمليات قتل دفع ثمنها المدنيون في أغلب الأحيان. وقد وصل الأمر بإسرائيل إلى أن تنظم بعض مراكز الاعتقال والتحقيق، في بنت جبيل ومخيم أنصار والخيام (افتتح سنة ١٩٨٥) على سبيل المثال، احتجز فيها المعارضون السياسيون أو المقاتلون المسلحون من اللبنانيين واستجوبوا وعُذبوا أحيانًا. وبدأت قوى المقاومة تنظم نفسها وتقوى في مواجهة سياسة الاحتلال هذه. وقامت حرب عصابات حقيقية تحت أنظار القوات الدولة التي كانت عاجزة في أغلب الأحيان عن الحركة أو واقعة بين نارين. على أن ما يثبت وجود الجيش الإسرائيلي في هذه الأراضي على نحو لا يحتمل الشك، مقتل جنديين اسرائيليين في قرية

مجدل سلم في ٥ آب عام ١٩٨٥ وأسر جنديين آخرين في ١٧ شباط عام ١٩٨٦ في قرية بيت ياحون. وكانت إسرائيل تعتبر هذه الأراضي "منطقة أمنية" لها. ولذلك فإن إسرائيل قد اضطرت إلى الاعتراف على الملأ أمام المجتمع الدولي بوجودها الدائم على جزء من الأراضي الوطنية اللبنانية، وذلك عبر ما قام به جيشها من تمركز عسكري ثابت. وقد جرى بذلك تثبيت لمعادلة جديدة طرحها قائد المنطقة الشمالية في إسرائيل قبيل مقتل الجنديين، ومفادها أنه من المستحيل إقامة منطقة أمنية لا يكون فيها حضور دائم[٤].

وقد دامت هذه المعادلة إلى أن انسحبت إسرائيل فجر يوم ٢٥ أيار سنة ٢٠٠٠. وقد انسحب الجيش الإسرائيلي من جهة واحدة، بعد أن أفشلت مخططه قوات المقاومة اللبنانية ولاسيما منها مقاتلو حزب الله، وحطت من معنوياته خسائره في ما يقارب الألف رجل على الأراضي اللبنانية، وأنهكته معارضة الحركات الاسرائيلية الداعية إلى السلام؛ وسحب معه بضع مئات من أفراد جيش لبنان الجنوبي. وقد أثار الخط الأزرق الذي وضعته قوات الأمم المتحدة غداة هذا الانسحاب، تحفظ السلطات الرسمية اللبنانية على أربع نقاط متعلقة بقرى رميش وعديسة ومتولا ومزارع شبعا.

تطور الجنوب: الحاجات والأولويات

منتخبات من المداخلة التي قام بها ر. تابوني وت. واغنر في مؤتمر بعنوان:

"South Lebanon: Urban Challenge in the Era of Liberation" Beyrouth, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) 3-6 avril 2001.

(٤) في مقابلة معه في الإذاعة الإسرائيلية في ١٣ آذار ١٩٨٥.

يتصف الوضع الاقتصادي في الجنوب بغلبة الزراعة عليه، وبصناعة خفيفة وببطالة شديدة مرتبطة بانتهاء الأعمال الحربية فيه. فقد كانت ٦ آلاف أسرة تعيش مباشرة من الحرب متعلقة بالجيش الإسرائيلي أو بقوات الأمم المتحدة أو بالمليشيا اللبنانية. وقد بات نصف هؤلاء بلا مورد منذ أن انسحبت إسرائيل.

ويعيش نصف السكان من الزراعة (٨ آلاف عامل تقريبًا)، ومن الصيد البحري ٦٪ معدل مدخولهم ٢٠٠ دولار شهريًا وليس لديهم أيّ نوع من الضمان الاجتماعي. وأما نسبة البطالة بين الراشدين من الشباب فمرتفعة (٤٧,١٪ في جزين)، ونسبة حاملي الشهادات الجامعية فمنخفضة جدًا (١٣٪ بالمقارنة بالمستوى الوطني: ٢١٪)، كما أن نسبة ٩٠٪ من الأجراء هم من ذوي الكفاءات المنخفضة. وتعيش نسبة ١٠,٤٪ من سكان الجنوب بمدخول يساوي الحد الأدنى للأجور (٢٠٠ دولار)، أي ما يعادل ضعفي هذه النسبة على الصعيد الوطني.

وتشكل الألغام (خلّف الإسرائيليون ١٣٠ ألف لغم تقريبًا وراءهم) وغياب الشبكات الصحية، حاجزين أساسيين أمام تطور الجنوب، ومع أن المنطقة غنية بالمياه (حوضا الليطاني والحاصباني) فإن القرى الداخلية لا تصلها مياه الشفة. أما حل مشاكل التخلف في الجنوب فيكون ببناء ثلاث محطات لتوليد الكهرباء بمحولاتها الضرورية وبتطوير شبكات الهاتف والمواصلات وكانت مهملة منذ عقود.

وليس في منطقتي صور والنبطية مستشفيات حكومية وإن وجدت فإن مستخدميها ليسوا من ذوي الكفاءة الطبية. كذلك فإن ما يقارب الـ ١٥٪ من المساكن متضررة بسبب الحرب كما أن جميع مدارس المنطقة الواقعة في الشريط المحتل سابقًا في حال مزرية تقريبًا. ولئن كانت نسبة الدخول إلى المدارس الابتدائية تعادل نسبة باقي المناطق، فإنها في التعليم الثانوي أقل منها بعشر نقاط...

ولئن استثنينا ما يقارب ٥٠٠ جندي و٥٠٠ من رجال الأمن الداخلي و٢٠٠٠ رجل من القوات الدولية، فإن السيطرة في هذا الشريط الحدودي المحرّر تعود إلى قوّات حزب الله. وهي منطقة مهجورة، شديدة التخلف، مليئة بالألغام التي ترفض إسرائيل أن تسلم خرائطها لا للحكومة اللبنانية في بيروت، ولا للقوات الدولية.

١٧

الرهان المائي - السياسي في صُلب العلاقات اللبنانية - الإسرائيلية

بيار بْلان

كانت مسألة الموارد العقارية والمائية في صلب قيام الدولتين اللبنانية والإسرائيلية، الماء والأرض باعتبارهما عنصري تحديد سيادة الدولة.

كان مناصرو قيام لبنان الكبير بعد الحرب العالمية الأولى يطالبون بـ "توسيع رقعة لبنان [...] تبعًا لحاجاته الإقتصادية على نحو يستطيع به أن يؤلّف بلدًا قادرًا على تأمين معيشة أبنائه"[١]. وكانوا يودّون، على نحو أدق، التوصل إلى السيطرة على الاحتياطي العقاري الكبير المتمثل بالبقاع والجنوب، وكان المفترض بهما أن يحقّقا نوعًا من الأمن الغذائي بعد ما حدث، إثر فرض الحصار العثماني في الحرب العالمية الأولى، من مجاعة بين سكان جبل لبنان. بالإضافة إلى أن ضمّ هاتين المنطقتين إلى كنف الدولة اللبنانية العتيدة يمكّنها من السيطرة على المياه التي تجري فيهما ولاسيما أنهر العاصي والليطاني والحاصباني التي تشكل تكملة للموارد المائية المتمثلة بالخزان الطبيعي القائم في جبل لبنان.

(١) Lyne Lohéac, **Daoud Ammoun et la Création de l'Etat libanais,** Klincksieck, paris, 1978, p. 72.

من ناحية أخرى، طالبت الحركة الصهيونية في سعيها لإنشاء دولة يهودية في فلسطين، بالسيطرة على مياه جنوب لبنان الحالي. فقد كان ممثلو الحركة الصهيونية قد طلبوا، من قبل العام ١٩١٦، أي قبل أن يعلن اللورد بلفور عن وعده بإعطاء اليهود وطنًا قوميًا في فلسطين ببضعة أشهر، من البريطانيين أن يضمّوا مجمل منابع نهر الأردن إلى فلسطين، وأن يثبّتوا حدودها الشمالية على مجرى نهر الليطاني. ومع أن ذلك قد رُفض حينها، إلا أن الأطماع الصهيونية لم تندثر، وذلك لأن زعيم الحركة الصهيونية العالمية حاييم وايزمان، قد كتب بعد ثلاثة أعوام قائلاً: "إن مستقبل فلسطين الاقتصادي متعلق بكامله بمواردها المائية من أجل الريّ وانتاج الكهرباء. ولا بد لها من أن تأتي من سفوح حرمون ومنابع الأردن ونهر الليطاني. وإننا لنعتبر أن الأساس في الحدود الشمالية لفلسطين أن تضمّ مجرى الليطاني وجنوب جبل حرمون."

وعلى ما يظهر فإن مطالب مناصري قيام لبنان الكبير تتعارض ومطالب مناصري قيام الدولة اليهودية. وقد ربح أنصار لبنان الكبير الرهان على قضيتهم بدعم من فرنسا في العام ١٩٢٠. وكان على الصهاينة أن يتخلوا، ولو في المدى المنظور، عن فكرة السيطرة المباشرة على الليطاني والحاصباني. ومنذ ذلك الحين أصبح الليطاني لبنانيًا بكامله، وأما الحاصباني، فإنه يجري في لبنان حتى يصل إلى منخفض الحولة المسمّى إلى اليوم بـ "إصبع الجليل"، الواقع في فلسطين. إلا أنّ حاييم وايزمن قد اعترض في رسالة وجهها إلى تشرشل، على هذا الاتفاق الذي "يحرم فلسطين من الوصول إلى الليطاني ويمنعها من امتلاك مرتفعات الأردن"(٢). وكان هذا الموقف الرافض يؤذن بما سوف تلقاه الدولة العبرية التي أُعلِن عن إنشائها عام ١٩٤٨، من صعوبة في قبول القسمة التي قامت بها القوتان

(٢) يستشهد به Jean-Paul Chagnollaud et Sid Ahmed SOUIAH, **Les Frontières au Moyen-Orient,** L'Harmattan, Paris, 2004.

الاستعماريتان؛ نظرًا لاختيارها نموذجًا في التطور تحتل الزراعة فيه موقعًا متميزًا ما يُحْوِجُها إلى الكثير من المياه، وذلك لأسباب رمزية وسياسية بقدر ما هي اقتصادية.

السيادة اللبنانية الكاملة على الليطاني

الليطاني أكبر الأنهر اللبنانية؛ إذ يقارب طوله ١٤٠ كلم فينبع من داخل البلاد إلى الغرب من بعلبك ويجري باتجاه الجنوب الغربي بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية في وادي البقاع الخصيب. ثم يتجه غربًا بعد أن يحفر ممرًا عميقًا في السلسلة الغربية من جبال لبنان، ويصب في المتوسط إلى الشمال من صور.

ومع أنه يجري بكامله في بلاد الأرز، فإن إسرائيل لم تخرجه من حساباتها الجغرافية السياسية. لذلك فقد عرقلت مشاريع الدولة اللبنانية في استغلاله. والواقع أن الأمريكيين، على ما يظهر، قد حلّوا محل إسرائيل في الحفاظ على مصالح حليفتهم، منذ العقد السادس من القرن الماضي.

في إطار المساعدات الأمريكية المقدمة بين سنتي ١٩٥١ و١٩٥٧ تحت عنوان "النقطة الرابعة" من نظرية ترومان، لم يكن الليطاني في نظر الممول الأمريكي موضع الاهتمام باعتباره موردًا للري في الزراعة، بل باعتباره موردًا لانتاج الكهرباء؛ ما كان مناقضًا لرأي الخبراء اللبنانيين (ولاسيما إبراهيم عبد العال وموريس الجميل) والأجانب، الذين أصروا من جهتهم على اعتبار الليطاني موردًا زراعيًا، ولو أنه أعلى كلفة من الأول.

بعد مناظرات عديدة بين مناصري الإنتاج المائي الكهربائي المقتصِد في الماء، وخبراء متعلقين بإطلاق مشاريع الري الزراعي، توصل الفريقان إلى حل وسط، يعطي حصة الأسد إلى انتاج الكهرباء إلا أنّه يلحظ ريَّ ٢١ ألف

هكتار من الأراضي الزراعية، وهي مساحة أصغر مما قدّر إبراهيم عبد العال ريّه، في دراسة قيّمة ألفها سنة ١٩٤٩ حول تنظيم استغلال الليطاني.

أقيم سدّ القرعون بإشراف المكتب الوطني لمياه الليطاني، ثم بُنيت ثلاث محطات لتوليد الكهرباء (مركبا، الأولي، جون). ولئن استطاع أول رؤساء الاستقلال، أن ينال مساهمة البنك الدولي (BIRD) في اتمام موارد لبنان المالية بلا صعوبة، فإنه لم يستطع الحصول على دعمه لتزويد المناطق الملحوظة في الأصل للري، لأن البنك الدولي قد قدّم في أولوياته قلة المردود للقيمة الزراعية في جنوب البقاع وجنوب لبنان. وكما يقول أحمد بعلبكي إنه في ذلك الوقت "كانت الموانع التي تقف في وجه تحقيق المشروع في جنوب لبنان ذات طبيعة تتعدى المصالح الوطنية ولا تقف عند شروط المردود وحدها"(٣). وقد دفعت الضغوط الأميركية بواسطة النقطة الرابعة والبنك الدولي على وجه الخصوص – أظهرت قضية أسوان مدى تدخل أميركا في بنك التنمية هذا – بالرئاسة اللبنانية، وكانت في تلك الفترة مقرّبة من الأمريكيين، إلى أن تبدّي انتاج الكهرباء على الريّ المسرف في الماء، فأبقت الاحتمال باقتسام مياه الليطاني قائمًا.

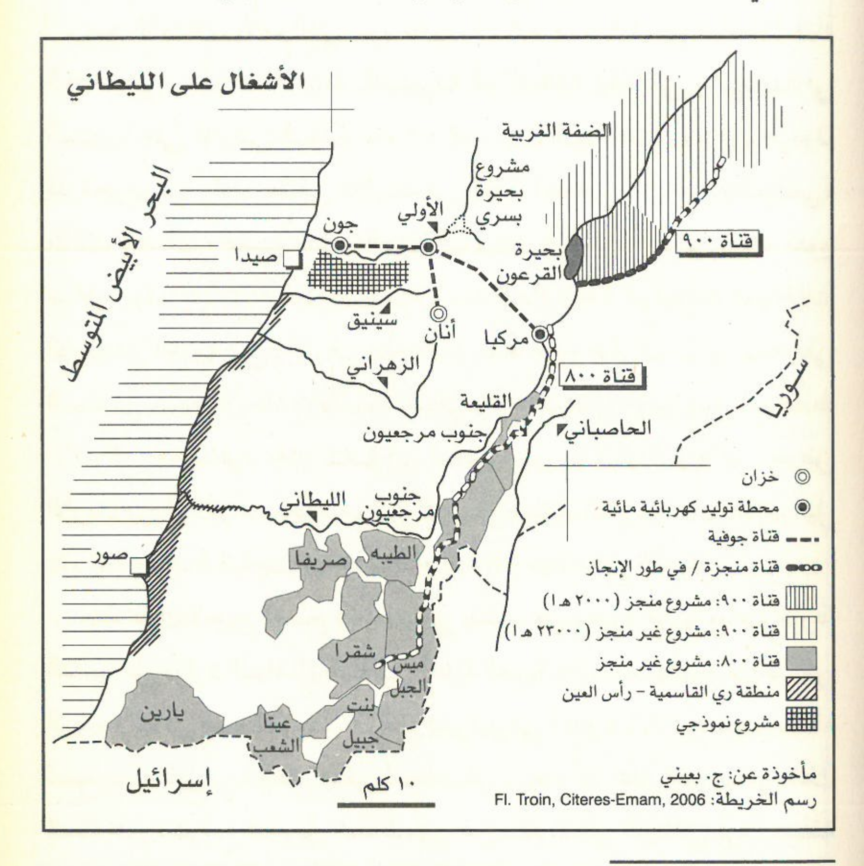
إلا أن الخلافات اللبنانية لم تسهل بدورها تنظيم الإفادة من مياه الليطاني. فقد عبّر المخطط موريس الجميل منذ العام ١٩٥١ عن أسفه، في إشارة إلى إسرائيل، بقوله: "إن تناول المسألة على هذا النحو، يكون كمن يقدم كأس ماء واحد لظمآن"(٤). وقد تأخر تنظيم مياه الليطاني في العقد السابع من القرن الماضي بسبب الخلافات بين النواب الشيعة من ممثلي الساحل وممثلي الداخل، وكان كل فريق يطالب بالمشروع إلى منطقته.

(٣) Ahmed BAALBAKI, Situation de l'agriculture libanaise et limites de l'intervention de l'Etat sur son développement, thèse de doctorat, INAPG. Paris, 1973, p. 162.

(٤) Maurice GEMAYEL, **La Planification intégrale des eaux Libanaises,** Université de Lyon, Institut de géographie (Beyrouth 1951) p.74.

وبعد مرحلة من إحياء هذه المشاريع في بداية العقد الثامن من القرن الماضي، جاء الاحتلال الإسرائيلي فأوقف تنفيذها لري هذه المنطقة. وقد اتُهمت الدولة العبرية بالإضافة إلى ضمّ أراضٍ زراعية إليها، بجر مياه الليطاني إلى أراضيها. والواقع أن مشروع إقامة قناة جوفية تصل بين القرية اللبنانية دير ميماس وسهل الحولة قد وجد حقًا(٥).

وقد عاد لبنان منذ الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠، إلى تقييم مياه الليطاني، إلا أن ضخامة الدّين تقلل من احتمالات تمويل كلفة الإنشاءات



مأخوذة عن: ج. بعيني
رسم الخريطة: Fl. Troin, Citeres-Emam, 2006

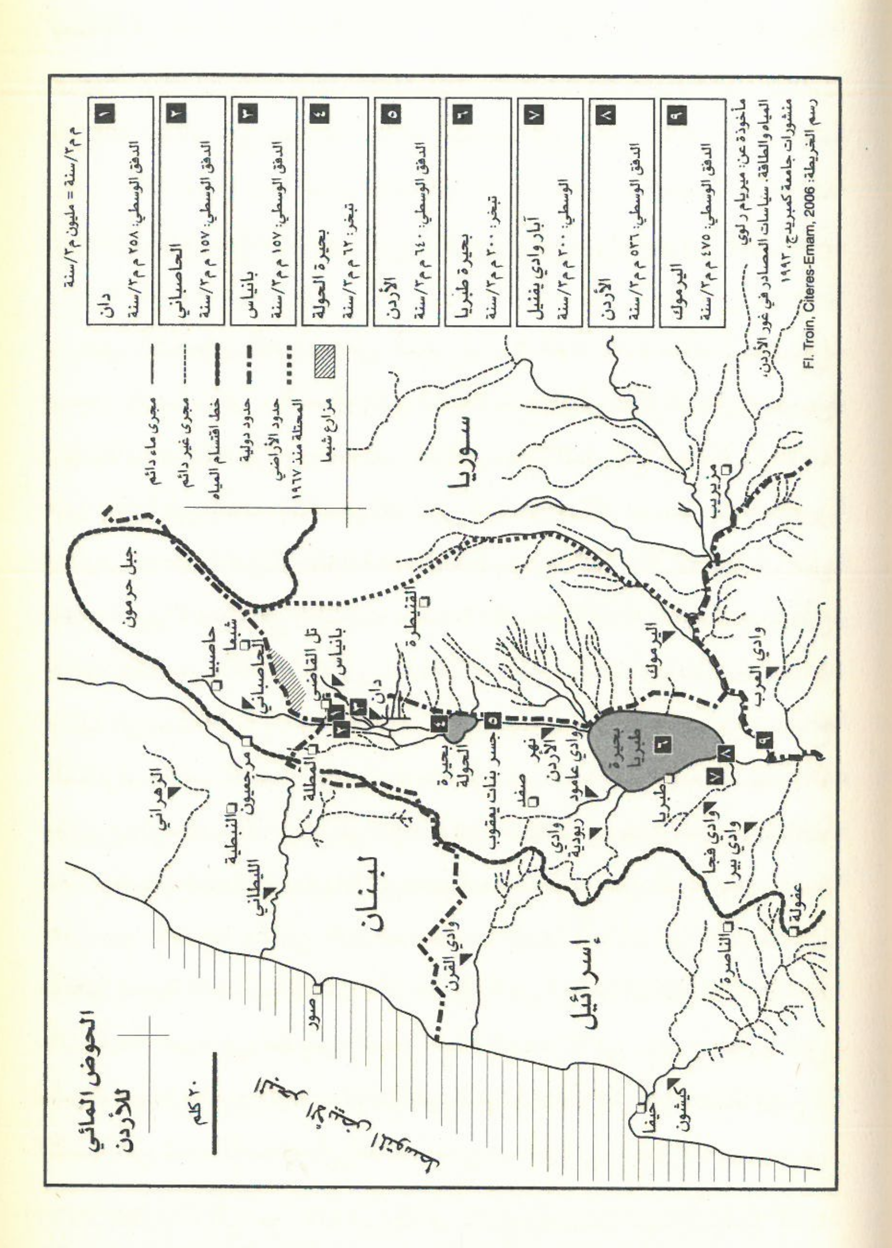
(٥) وقد خُطّط له أن ينقل ما يقارب ٤٨٠ مليون م٣ من الماء سنويًا أي ما يزيد على نصف مياه الليطاني. أنظر: Habib AYEB, **Le Bassin du Jourdain dans le conflit israélo - arabe,** Cermoc, Beyrouth, 1993.

المائية المتعلقة بهذا المشروع ولاسيما منه مشاريع الجر إلى هذه المنطقة، وبخاصة "القناة ٨٠٠" الهادفة إلى ريّ ١٥ ألف هكتار إضافي في الجنوب. كما أن تدمير إسرائيل "القناة ٩٠٠" في البقاع الجنوبي، لم يسهل استعمال الليطاني لغايات زراعية.

الحاصباني - الوزاني: استعمال بوصاية إسرائيلية

منع الاحتلال الإسرائيلي بين عامي ١٩٧٨ و٢٠٠٠ من استعمال مياه الحاصباني، وكانت الحركة الصهيونية قد أدخلته أيضًا في مشروعها في السيطرة على الأرض المقدَّم عام ١٩١٩. هذا النهر الذي ينبع من حرمون قد تحول إلى رافد حقيقي للأردن في العقد السادس من القرن الماضي؛ وذلك بعد أن جففت الدولة العبرية مياه بحيرة الحولة حيث كانت تغور مياهه. وقد بدأت أعمال التجفيف منذ العام ١٩٥١، فعَلَت صيحات الاستنكار العربية التي رأت في هذا العمل نوعًا من وضع اليد الإسرائيلية على المياه في منابع الأردن (ولاسيما بانياس والحاصباني). ولم يصل المخطَّط الأميركي جونستون عام ١٩٥٤، الهادف إلى تقسيم المياه في حوض الأردن بين البلاد المحاذية له، إلى تقريب وجهات النظر، إذ تابعت إسرائيل بناء قناة ضخمة ضخَّت بها منذ العام ١٩٥٣ مياه منابع الأردن.

منذ ذلك الحين أصبح الحاصباني يصب في بحيرة طبريا وبات موردًا أساسيًا من موارد المياه الهجينة في الدولة العبرية (١٠٪ منها). ولم يكن من المستغرب في هذه الظروف أن تقوم إسرائيل في العام ١٩٦٤ بقصف محطة لضخ مياه الوزاني، رافد صغير للحاصباني، بعد أن أعلن العرب في تلك السنة عن مشروع لتحويل الحاصباني عن مجراه إلى الليطاني لريّ منطقة النبطية به. ولما تخلّى العرب عن هذا المشروع واستبدلوه بمشروع لتحويل الحاصباني إلى السدّ السوري - الأردني الواقع على اليرموك، لم يكن



معارضة إسرائيل لهذا الأمر مستغربة حتى أن الجيش الإسرائيلي قد دمّر هذه المنشأة في ١٧ نيسان ١٩٦٧.

وباتت إسرائيل باحتلالها الجنوب منذ العام ١٩٧٨ صاحبة اليد الطولى على مياه الحاصباني تتصرف بها على هواها؛ فهي تحتل حوض هذا النهر. ويعتبر لبنان اليوم، في غياب الإمكانية في استغلال موارده أثناء سنوات الاحتلال، أن ما فعلته إسرائيل كان من باب سرقة مياهه حتى العام ٢٠٠٠[٦].

على أن تحرير الجنوب في العام ٢٠٠٠ قد آذن بإعطاء الحاصباني قيمته. فأقيمت على رافده الوزاني محطة ضخ تؤمّن مياه الشفة لخمسين قرية لبنانية وريّ سهل مرجعيون. وقد قام بهذا المشروع مجلس الجنوب على خلفية من التنافس الشيعي الداخلي بين حزب الله المكلل بهالة تحرير الجنوب، وحركة أمل المسؤولة عن المجلس، وقد أثار ذاك غضب إسرائيل فأعلن أرييل شارون في آب سنة ٢٠٠٢ أن تحقيق هذا المشروع يشكل ذريعة للحرب. وكان لا بد من وساطة أميركية روسية أوروبية لتجنب أن تؤدي حرب ظاهرها قائم على المرارة إلى سيناريو مأساوي كبير. وقد سوّغ اللبنانيون حقَّهم الطبيعي في زيادة حصتهم في الحاصباني مع علمهم بأن مشروع جونستون الأميركي في العام ١٩٥٤، الذي لم يطبّق على الإطلاق، كان يعطيهم كوتا بخمسة وثلاثين مليون متر مكعَّب من الماء، وهي نسبة أعلى من الخمسة ملايين التي يستعملونها اليوم. أما إسرائيل فقد قدّمت موقفها لجهة المصب، وذلك لأن ماء الوزّان والحاصبان القليلة الملوحة، ذات قيمة كبيرة في تحسين طبيعة المياه المختزنة في بحيرة طبريّا، التي تشهد مياهها مع الزمن، تركزًا في الملوحة. وقد أكّد المفاوضون الإسرائيليون، بالإضافة إلى ذلك، على أن الوزّاني بنبعه الدائم، يغذي

(٦) إن القانون الدولي حول هذه المسألة غير واضح ولا يلحظ تسوية قسرية ولا نظامًا رجعيًا للتنازل عن الحق.

الحاصباني بالمياه من تموز إلى تشرين الثاني. ثم ردّوا على اللبنانيين بانتقاد أخير يتعلق بإهمالهم مياه الليطاني.

وفي نهاية المطاف قبلت إسرائيل بضخّ يؤمن ماء الشفة إلى القرى المذكورة، ما يمثل حصّة تقلّ عن مليون متر مكعّب سنويًا من أصل ١٣٥. ما يجعل لبنان بعيدًا عن حصته المرسومة سابقًا والمقدرة بخمسة ملايين متر مكعَّب، وكان بالإمكان رفعها إلى عشرة ملايين م٣ كافية لريّ الأراضي الزراعية، وعلى ذلك فإن لبنان لا يمارس، في أدنى الحدود، حقوقه في سلطته على نهر تسيطر عليه إسرائيل وتعوّض عن موقعها لجهة المصب بقدرتها على الردع العسكري.

ولذلك فإن مشاكل هذا الحوض الهيدروغرافية لم تزل قائمة على جميع المستويات، يضاف إليها مشكلة مزارع شبعا التي تؤكّد على الدوافع الهيدروغرافية في مواجهة إسرائيل: فهذا الجزء الصغير من الأرض، فيما يتعدّى كونه موقعًا استراتيجيًا ذا قيمة، يسمح لإسرائيل بالسيطرة على خزّان جوفي تغذيه ثلوج حرمون، ويذهب جزء من مياهه إلى الحاصباني وإلى الدان في إسرائيل وإلى بانياس في سوريا وهي ثلاثتها من روافد نهر الأردن، هذا إن لم نحسب أنها تزوّد المستوطنات في الجولان بالماء منه. فهل تكون هذه السيطرة تأكيدًا على مدى ما تصل إليه حدود النموذج الإسرائيلي من التنمية المفترسة للمياه، وهو في الوقت عينه أحد دعائم الصراع العربي – الإسرائيلي؟

١٨

مزارع شبعا

سهى طرّاف

في الرابع والعشرين من شهر أيار سنة ٢٠٠٠، انسحب الجيش الإسرائيلي من الجنوب الذي احتله إثر عمليتين كبيرتين الأولى في نيسان سنة ١٩٧٨ (عملية الليطاني)، والثانية في حزيران سنة ١٩٨٢ (عملية كُرة الثلج). وقد انسحب من جميع الأراضي المحتلة ما عدا مزارع شبعا الثماني عشرة، الواقعة على السفح الغربي من حرمون (جبل الشيخ)، على مساحة من الأرض تساوي ٢٥كلم٢ محشورة بين تخوم لبنان وسوريا على حدود فلسطين الشمالية، فيما يسمى اليوم بـ "إصبح الجليل" الواقع في إسرائيل. وقد أعلن حزب الله في الحال أن حرب تحرير الأرض اللبنانية لن تتوقف ما دامت مزارع شبعا قابعة تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وأعلنت الحكومة اللبنانية برئاسة رفيق الحريري عن تضامنها مع المقاومة الإسلامية، ممتنعة عن انتقاد ما يقوم به حزب الله.

كانت هذه المزارع، بخلاف باقي مناطق الجنوب، قد احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧: وقد شكلت أولى جبهات التغلغل العسكري الإسرائيلي في لبنان، أي أول نظام "تدريب" على العدوان على الأراضي اللبنانية الجنوبية وعلى احتلالها. وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن هذه الأرض هي جزء من

الجولان السوري المحتل في العام ١٩٦٧؛ ولذلك فإنها تقع تحت بند القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن (الذي يطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حزيران سنة ١٩٦٧)، ولا تقع، كباقي الجنوب المحتل منذ سنة ١٩٧٨، تحت بند القرار ٤٢٥ (الذي يطلب من إسرائيل الانسحاب من الجنوب والذي اعتبر أنه تمّ تنفيذه في أيار سنة ٢٠٠٠).

في الأول من تشرين الأول سنة ٢٠٠٠: أكّد الرئيس السوري بشّار الأسد، في اجتماع الجامعة العربية في القاهرة، أن مزارع شبعا لبنانية، مسوغًا بذلك شرعية المقاومة اللبنانية في وجه الاحتلال الإسرائيلي. وقد ردّد ذلك العديد من الرسميين السوريين في مناسبات متعددة، إلا أنهم لم يدّونوه كتابة لا لدى الحكومة اللبنانية ولا لدى مجلس الأمن الدولي.

في ١٤ آب سنة ٢٠٠٦، بعد شهر على التدمير الكاسح الذي ألحقته إسرائيل بالبنية التحتية اللبنانية، وضع القرار ١٧٠١ الصادر عن مجلس الأمن الدولي حدًّا للأعمال الحربية بين إسرائيل وحزب الله. إلا أنه لم يقترح حلاً لمسألة مزارع شبعا، لا عسكريًا ولا سياسيًا ولا ديبلوماسيًا: وقد ورد في القرار ١٧٠١ أن الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، كوفي أنان، سوف يتقدّم باقتراح، في مهلة لا تزيد على الشهر (أي قبل ١٢ أيلول)، لإخراج هذا النزاع نهائيًا من الطريق المسدود الذي وصل إليه منذ ما يقارب الأربعين سنة.

موقع جغرافي استثنائي للموارد المائية الكبرى

تشكّل مزارع شبعا موقعًا جبليًا استراتيجيًا ذا قيمة كبيرة، فهي واقعة على تقاطع ثلاثة حدود وفيها خزان ماء طبيعي جوفي ضخم، ما يفسر ادّعاء إسرائيل الثلاثي لاحتفاظها بالسيطرة على ماء المزارع وأرضها وموقعها العسكري. وتمثل مسألة المزارع تمثيلاً ملموسًا للتسويف السوري، إذ إن

اعترافها الشفهي المتأخر بلبنانية المزارع يبدو وكأنه يصدر عن رهان سياسي مزدوج: فشبعا، في اعتبار دمشق، مفتاح لتحرير الجولان في إطار مباحثات ديبلوماسية، وذلك بفضل النشاط الحربي الذي يقوم به حزب الله، وهي كذلك وسيلة ضغط على اللعبة السياسية الداخلية في لبنان. تقع مزارع شبعا في منطقة العرقوب على السفح الجنوبي الغربي من حرمون، وهو جبل يصل خط قممه إلى ارتفاع يزيد على ٢٦٠٠ متر ويشكل خط التماس للحدود الطبيعية بين سوريا ولبنان – منطقة ذات موقع استراتيجي قيّم بسبب ارتفاعه وغناه بالمياه الطافية على السطح والغائرة في الجوف. وقيمة مزارع شبعا من الوجهة العسكرية حاسمة: فهي تطلّ بسفحها الشرقي على مرتفعات الجولان السورية (المحتلة منذ العام ١٩٦٧ وقد ضمتها إسرائيل إلى أراضيها عام ١٩٨١، خلافًا لما ينصّ عليه القانون الدولي)؛ وتطلّ بسفحها الشمالي الشرقي على سهل البقاع، وبسفحها الشمالي على جبل عامل (الجنوب)، وبسفحها الجنوبي على منخفض الحولة وعلى الجليل. ولذلك فقد أنشأت إسرائيل أكبر محطة للمراقبة العسكرية في الشرق الأوسط على قمة جبل الزلقا في الأراضي اللبنانية على ارتفاع ٢٦٦٩ مترًا عن سطح البحر. وهي قادرة على مراقبة مجموع الاتصالات المدنية والعسكرية، ولها مطل يكشف العاصمة السورية. ومنها يطلّ الإسرائيليون على السهوب الممتدة إلى الحدود السورية التركية في الشمال، وإلى الخليج في الشرق، وإلى المتوسط وقبرص في الغرب[١].

استغل الإسرائيليون بالإضافة إلى موقع هذه المزارع الاستراتيجي، ما تقدمه أرضها من الغلال الزراعية المكثفة. فقد جاء منذ العام ١٩٨٥ العديد من المستوطنين اليهود من أثيوبيا والاتحاد السوفياتي واستقروا في مزرعتين على ارتفاع ٦٠٠ متر عن سطح البحر، ولم يكن للدولة اللبنانية أي رد فعل

(١) نبيل خليفة، "كل ما يتعلق بمزارع شبعا"، حوار العرب، العدد ٢١، ٢٠٠٦ ص ٨٨.

حقيقي على ذلك. وقد أصبح الجبل المكسو بالثلوج في الشتاء مركزًا مقصودًا للتزلج ضُمِّن خارطةَ المواقع السياحية الإسرائيلية[٢].

إن الثروة المائية في هذه المنطقة الحدودية هي الوجه الأساسي في قيمتها الإستراتيجية: فهي تحوي في جوفها ينابيع غزيرة – منها نبعا المغرة والجوز اللذان يغذيان نهر الحاصباني بالمياه – وهي واقعة على المجرى الجوفي من جبل حرمون؛ فهي تشكل إذن ثاني أكبر الخزانات الطبيعية في الشرق الأوسط بعد خزان صنين في جبل لبنان. ومنها تنبثق منابع العديد من مجاري المياه، ولاسيما نهر بانياس (في الجولان السوري المحتل)، والدان والوزاني – وهي الأنهر الثلاثة التي تجتمع لتشكل نهر الأردن[٣].

التحدي في وجه السيادة اللبنانية

يُنسب إلى أحد الضباط اللبنانيين قوله بأن مزارع شبعا لبنانية من حيث ملكية الأرض، ولكنها تحت السيادة السورية[٤]. ولعلّ أن يكون في هذه الجملة اشتمال على جميع أوجه التعقيد في مسألة الحدود بين سوريا ولبنان التي لم يُبادَر إلى حلّها قط، وقد أصبحت مثارًا للحساسيات غداة انسحاب الجيش السوري سنة ٢٠٠٥، وبخاصة عند مزارع شبعا. على أن هذه المزارع كانت منذ العام ١٨٦٢ مسجلة في عهد المتصرفية في سِجلّ جبل لبنان على الخارطة (التي استخدمت أساسًا لإقامة خارطة دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠) كذلك فإن لدى سكانها سندات ملكية لبنانية، وكان لبنان في حدوده الناشئة عن الاقتسام الفرنسي – البريطاني لهذا الجزء من الدولة العثمانية عام ١٩٢٠، يضمّ مزارع شبعا.

(٢) ريتا شرارة، **شبعا أولاً**، مطبعة شمالي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٣.
(٣) نبيل خليفة، المرجع السابق ص ٨٩.
(٤) ريتا شراره، **شبعا أولاً**، ص ١٨.

كانت الحدود بين لبنان وسوريا حدودًا جغرافية رسمتها سلطات الانتداب الفرنسي بمساعدة المخاتير اللبنانيين والسوريين من جهتي الحدود - ولم تكن خطًا عشوائيًا يتبع النموذج الإداري - وكانت تتبع السمت من قمم حرمون، وتقسم المياه الجارية قسمة عادلة: فما يجري على السفح الشرقي يعود إلى سوريا، وما يجري على السفح الغربي يعود إلى لبنان[٥]. على أن سوريا لم تتوقف، منذ أيام الانتداب الفرنسي، عن تطبيق سياسة قضم الأراضي المنهجي، عن طريق رعيانها ورجال جماركها وجنودها. حتى أن بعض سكان حوران جاؤوا واستقرّوا في شبعا؛ وإلى درجة أنه في العام ١٩٤٨ اتخذها السوريّون موقعًا عسكريًا في المثلث الحدودي ينطلقون منه في معاركهم ضد المحتل الصهيوني في فلسطين. وبعد الاستقلال قدّمت سوريا خارطة رسمية لأراضيها نقلت فيها خط ترسيم الحدود من سمت قمم حرمون إلى سفحه الجنوبي الغربي القائم على سمت الجبلين الأدنيين الواقعين داخل الحدود اللبنانية وهما جبل الرويس وجبل السماق، ما يضمّ مزارع شبعا إلى الأرض السورية.

وكان سكان المزارع يقفون وحيدين أمام التغلغل السوري العسكري والمدني في منطقتهم طوال الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٥٠ وصولاً إلى حرب حزيران سنة ١٩٦٧ حين احتلت إسرائيل المزارع: وقد بقيت الدولة اللبنانية غائبة، إن لم نقل سلبية، في هذا الصراع المرير بين جاريها. وقبلت، غير آبهة، بخارطة ترسيم الحدود الجديدة التي تُخرج مزارعَ شبعا من حدودها الجنوبية الشرقية. وقد ظلت هذه الخارطة الجديدة، التي نُقِلت إلى الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، هي خارطة لبنان الرسمية إلى شهر أيار من العام ٢٠٠٠ تاريخ الانسحاب الإسرائيلي.

(٥) عصام خليفة، **الحدود اللبنانية السورية، محاولة في التحديد والترسيم ١٩٢٠ - ٢٠٠٠**، مطبعة جوزيف الحاج، بيروت، ٢٠٠٦.

مزارع شبعا لبنانية بـ «دعوى» سورية

لم تكترث الدولة اللبنانية قطّ بمزارع شبعا، وإن اكترثت منذ الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في أيار سنة ٢٠٠٠ فذلك عائد، قبل كل شيء، إلى الضغط السوري عليها! فالأمر متعلق بجعل مقاومة حزب الله شرعية في هذه المنطقة من البلاد التي لا تنسحب منها إسرائيل بسهولة. وتكون مزارع شبعا على هذا النحو تحت السيادة السورية منذ العام ١٩٤٨، إلا أنها ذات جنسية لبنانية. وسكانها يدلون بأصواتهم لانتخاب نواب ورؤساء بلديات لبنانيين وليسوا سوريين؛ ويدفعون الضرائب والرسوم للدولة اللبنانية وليس للدولة السورية مع أنهم غائبون عن الخارطة الرسمية اللبنانية!

وقد بقيت المزارع، بعد حرب تموز ٢٠٠٦، تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري، ومازال حزب الله يراهن على الصراع من أجل تحريرها تسانده في ذلك سوريا بشدة. على أن "ما يطلبه لبنان من سوريا ليس سوى صك ملكية بمزارع شبعا": (a deed) "صك" بحسب عنوان الافتتاحية البليغ في جريدة الدايلي ستار[٦]. ولا يحل العقدة السياسية والعسكرية التي تلف شبعا وسكانها، ويدل على انجاز عودة السيادة اللبنانية على أرضها، سوى هذا الصك[٧].

(٦) ١٦ آب ٢٠٠٦.

(٧) صرّح وزير الخارجية السوري وليد المعلم في ٢٧ أيلول سنة ٢٠٠٦ أن بلاده حاضرة لحلّ جميع الخلافات الحدودية مع لبنان وأن يُدَوَّن ذلك، باستثناء منطقة مزارع شبعا لأنها مازالت تحت الاحتلال الإسرائيلي.

١٩

البقاع،
منطقة لبنانية استراتيجية بجوار سوريا

كارين بن نفلة

أظهر القصف الإسرائيلي على سهل البقاع، منذ اليوم الأول من الحرب في تموز عام ٢٠٠٦، الطابع الاستراتيجي لهذه المنطقة الحدودية. إذ يقع البقاع في الطرف الشرقي من لبنان ويمثل نسبة ٤٠٪ من مساحة الأرض فيه. فهو ممتد من الشمال إلى الجنوب، وواقع بين سلسلتي جبال تقوم عليها بنية لبنان، ويتصل بسوريا على حدود تتبع سمت القمم في السلسلة الشرقية. ويتألف البقاع الشرقي، على صورة لبنان، من مزيج من الجماعات والطوائف: فهو يضمّ سكانًا مسيحيين (في وسطه وشماله) ودروزًا (في جنوبه الشرقي) وشيعة (لجهة بعلبك) وسُنّة (في جنوبه)، بالإضافة إلى جماعات من الأرمن (في عنجر)، وعمّال سوريين ومخيمات فلسطينية (لجهة بعلبك وبر الياس).

ولئن كان البقاع يظهر على أنه منطقة زراعية فقيرة ذات وزن ديموغرافي ووزن اقتصادي خفيفين على الصعيد القومي، فإنه يشكل منطقة ذات ثقل فيما يمثله من رهانات جغرافية بسبب موقعه المفصلي بين لبنان وسوريا،

وبسبب قابلية اختراق حدوده. ويقوم هذا البعد الاستراتيجي للبقاع على الصلات التاريخية المعقودة بسوريا وعلى قدرة الجار البعثي في فرض تأثيره عليه؛ من ذلك ما هو معروف ومُعلن من مناطق نفوذ حزب الله، أو من زراعة الحشيشة (وكانت مزدهرة في أثناء الحرب) في شمال السهل.

التحاق متأخر بالأراضي اللبنانية

جاء دمج البقاع بالأراضي اللبنانية متأخرًا نسبيًا. فقد كان الكيان اللبناني في الأساس (متصرفية جبل لبنان) قد تشكل في العام ١٨٦١ بإلحاح من القوى الأوروبية في جبل لبنان ذي الأغلبية السكانية من الموارنة والدروز. ولم يلتحق البقاع بلبنان إلا في سنة ١٩٢٠ حين ألحقت فرنسا هذا السهل المنتج للحنطة بلبنان، وكانت قد حظيت بصك الانتداب على بلاد الشام. والحق أن هذا السهل، منذ أقدم العصور، كان يشكل أهراءً زراعية خصبة يسقيه نهران (العاصي والليطاني) ويسود فيه طقس متوسطي يزيد في جفافه صعودًا نحو الشمال.

كان محيط البقاع طوال قرون إلى العام ١٩٢٠، تقوم عليه إدارة تابعة للمدن السورية الداخلية: وأهمها حمص في العهد الروماني (يوم كانت المدينة تحكم "فينيقيا باتجاه لبنان"* بدءًا بالقرن الثالث)، ثم دمشق في العهدين المملوكي والعثماني. وقد دُمج البقاع منذ القرن الثالث عشر بإمارة دمشق وتعاقبت عليه تسميات ثلاث هي: نيابة وباشوية وولاية. وقد غيّر الانتداب الفرنسي وترسيم الحدود الوطنية في الشرق الأوسط، هذه الصلات التاريخية (السياسية والاقتصادية والعائلية) بسوريا الداخلية: فقد أصبح السهل، بعد إنشاء دولة لبنان، معزولاً نسبيًا بالحدود الدولية الشرقية، ومال سياسيًا نحو الساحل.

* هذه ترجمة للعبارة اللاتينية "Phénicie ad Libanum"

أدّت سنوات الانتداب إلى تقليص مساحة سوريا بعد أن فقدت، بظهور لبنان وضمّ سنجق الإسكندرون إلى تركيا (١٩٣٩)، جزءًا كبيرًا من واجهتها الساحلية. ونالت الدولة السورية استقلالها عام ١٩٤٦، إلا أن الحكام في دمشق لم يقبلوا قط، قبولاً تامًا، ما كانوا يعتبرونه اقتطاعًا من أرضهم، على الرُغم من أن خرائطهم تُظهر لبنان على أنه دولة بكل معنى الكلمة. وكانت الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ – ١٩٩١) مناسَبة لنظام حافظ الأسد لكي يخضع الدولة اللبنانية ويحتل البلاد احتلالاً عسكريًا (منذ العام ١٩٧٦)، وذلك بهدف السيطرة على المقاومة الفلسطينية وتطويق جيش الاحتلال الإسرائيلي وقد كان البقاع، نظرًا لموقعه على الحدود، أول خط تستهدفه استراتيجية الهيمنة السورية، وقد شكل "موطن الضعف" في الأراضي اللبنانية عليه تدور أنواع الصراع الخارجي على السلطة.

ونظرًا للوضع الجغرافي لسهل البقاع ولوقوعه على شكل مخروط، فإنه يكوّن مفتاحًا للسيطرة على الدخول إلى سوريا. فالسهل في شماله باعتباره امتدادًا "لمنفذ حمص" يشكّل ممرَّ مواصلات طبيعيًا إلى سوريا الوسطى (حمص، حماه، حلب)، تقطعه العديد من المسالك وطريق دولية (شتورا - بعلبك - حمص). ويتقاطع هذا المحور على خط الطول في وسط البقاع (في شتورة) مع الطريق الدولية بيروت دمشق، وهي المحور الأكبر لحركة الترانزيت من لبنان نحو الشرق الأوسط والجزيرة العربية. بالإضافة إلى هذين الممرين تقوم دروب أخرى تؤدي إلى سوريا عبر سلسلة جبال لبنان الشرقية.

ويفسر موقع السهل الاستراتيجي انقسامه بين مناطق النفوذ الخارجية المختلفة. ففي العام ١٩٧٦ أقيم "خط أحمر" برعاية أميركية بعد موجة العنف في أثناء الحرب اللبنانية، يُحدِّد تدخل الجيش السوري في لبنان مخترقًا جنوب السهل؛ ويهدف هذا الخط إلى حماية إسرائيل، وكان جيشها قد اتخذ موقعه منذ العام ١٩٨٢ إلى جنوب مصب الليطاني. وقد أصبح سهل البقاع منذ ذاك الحين منقسمًا إلى منطقتي احتلال أجنبي: إسرائيلي في

أقصى الجنوب (إلى العام ٢٠٠٠)، وسوري في ثلاثة أرباعه الشمالية (إلى العام ٢٠٠٥).

ويتحول البقاع في كل صراع إقليمي إلى جبهة عسكرية بسبب موقعه هذا باعتباره ممرًا بين سوريا ولبنان، وبسبب استخدامه قاعدةً هجومية خلفية (اليوم يستعمله حزب الله، وبالأمس سوريا وقد أقامت فيه في أوائل العقد التاسع من القرن الماضي قواعد صاروخية). ولذلك فإن مدن السهل تصبح أهدافًا أولى للقصف: وهذا ما كان من أمر زحلة المدينة المسيحية إذ أخضعت للقصف والحصار طوال أشهر في العام ١٩٨١، وبعلبك، معقل حزب الله، في تموز - آب سنة ٢٠٠٦، إذ استهدفتها قذائف الجيش الإسرائيلي وعمليات الكوموندوس.

ثلاثون سنة من السيطرة السورية على السهل

أنهت الدولة السورية انسحابها من لبنان بجيشها ومخابراتها في نيسان سنة ٢٠٠٥، وكانت قد اتخذت مواقع مكثفة في سهل البقاع منذ أن أعادت انتشارها سنة ٢٠٠٢ (بين ١٥ الف إلى ٣٠ ألف جندي تبعًا لاختلاف المصادر). وكان السهل أول منطقة دخلتها السلطة السورية وآخر منطقة خرجت منها في أثناء الأعوام الثلاثين من الاحتلال. وكان مركز القيادة السورية المركزية قائمًا في الجزء المركزي من السهل؛ فيما كانت تنتشر المعسكرات والحواجز السورية جهارًا في السهل وعلى طرقاته الرئيسية. وكانت تماثيل أفراد من الأسرة الحاكمة في سوريا تقف عند مدخلي أكبر مدينتين في البقاع (شتورة وبعلبك)، لا بل أكثر من ذلك، فإن صورهم العملاقة كانت تشير إلى ذوبان مقلق في حدود الدولة، وإلى اضطراب في نسبة السيادة في هذه المنطقة.

في ربيع العام ٢٠٠٥ اختفت علامات "الانتساب إلى سوريا" هذه،

واستبدلت برموز الدولة اللبنانية أو بشعارات الأحزاب السياسية: استعاد الأمن العام اللبناني السيطرة على الحواجز؛ واستبدل في شتورا تمثال باسل الأسد (ابن حافظ الأسد البكر، وكان قد قتل بحادث عام ١٩٩٤) بشجرة زيتون مزينة بشريط أزرق رمز آل الحريري والمطالبين بـ "العدالة والحقيقة" في اغتيال رئيس الوزراء السابق؛ واستبدل عند مدخل بعلبك، تمثال حافظ الأسد بلافتة لحزب الله تمثل صورة حسن نصر الله؛ ولم يعد موقف سيارات الأجرة في شتورة يديره سوريون.

لم يبق من أشكال الوجود السوري الأساسية في البقاع سوى ظهور العمال السوريين (المختلف في تقدير عددهم) الموسميين منهم والدائمين. والعادة أن يسكن هؤلاء العمال، فرادى أو مع أسرهم، خيمًا بدائية، وهم يعملون بلا إجازات عمل فلا يدفعون الرسوم والضرائب. ويثير وجودهم لدى العديد من اللبنانيين الخوف من رؤية البلاد تبتلعها سوريا (ولاسيما أنه في سنة ١٩٩٤ أعطيت لهم الجنسية بأعداد كبيرة جدًا)، إلا أن الجميع يعترف بأن اليد العاملة السورية هذه، وهي فقيرة وليست مؤهلة، تساعد بأجورها المتدنية، على الحفاظ على الزراعة اللبنانية بعد أن وصلت إلى النزع الأخير. وتُظهر سهولة رواح هؤلاء العمال ومجيئهم مدى إمكان اختراق الحدود السورية اللبنانية، وهو أمر تزيد في أشكاليته وخطره أنواع أخرى من التهريب.

ولم يختف ظل دمشق السياسي والاقتصادي بعد الانسحاب العسكري السوري، بكامله من لبنان، يشهد على ذلك منافسة المنتجات الزراعية المستوردة (الموز الصومالي) أو المحلية (العرق والأجبان والخضار...) وهي مدعومة في سوريا وتهرب إلى لبنان في معظمها. وتعطي الرقابة على الحدود اللبنانية السورية الأفضلية إلى السلطات السورية على جارتها اللبنانية، بإغراق سوقها بالمنتجات المنافسة، وبإمكان خنقها اقتصاديًا بواسطة إغلاق الحدود. إذ يتأثر البقاع، وقد حقق منذ أواخر العقد التاسع من

القرن الماضي تجددًا لحركة الترانزيت وبات يصدّر جزءًا لا يستهان به من منتجاته الزراعية إلى الخليج، بإغلاق الحدود الذي تقوم به السلطات السورية كلما ساءت العلاقات الثنائية بين البلدين (كما جرى في صيف العام ٢٠٠٥).

وتعطي السيطرة على الحدود، ومراقبة حركة المرور والتهريب على أنواعه (سلاح، مخدرات، مازوت...) النظامَ السوري قدرةً كبيرة على الأذى وعلى زعزعة الوضع السياسي في لبنان. ونظرًا لسوء مراقبة الدولة اللبنانية للحدود ولقابلية هذه الحدود على استقبال نشاطات مريبة (زراعات ممنوعة، معسكرات تدريب يقيمها حزب الله...)، فإن سهل البقاع يظل معرّضًا لمخاطر التوتر. من ذلك ما حدث من اضطرابات سياسية متواترة "ثورة الجياع" مثلاً التي تزعمها الشيخ صبحي الطفيلي المنبثق عن حزب الله، في بعلبك سنة ١٩٩٧. أما عمليات الجيش والشرطة اللبنانيين فإنها كثيرة في السهل وذلك لمكافحة التهريب، ولاسيما تهريب المخدرات، أو مصادرة الأسلحة أو الوقوف في وجه تمرد أو مظاهرة غالبًا ما يقوم بها زمر من الإسلاميين. ويجد هؤلاء في تخوم السهل أرضًا مختارة ليتجذروا فيها، وهذا ما ذكّرت به أحداث مجدل عنجر في أيلول سنة ٢٠٠٤[1].

ولقد اضطرت الحكومة اللبنانية إلى العودة إلى العديد من المواقع الحدودية في ربيع العام ٢٠٠٦، نظرًا لازدياد حركة تهريب الأسلحة من سوريا منذ سنة ٢٠٠٥، باتجاه المخيمات الفلسطينية أو قواعد حزب الله. ولئن كان توضيح الترسيم على الحدود السورية اللبنانية وإقامة الجيش اللبناني رقابة ناجعة على هذه الحدود شرطين لازمين اليوم في الاستقرار المحلي، فإن على النظام السوري أن يقبل بهما من دون أن يستعمل أشكالاً أخرى للضغط على لبنان.

(١) هزّت هذه المدينة الصغيرة السنية حركاتُ تمرد قامت غداة اعتقال أحد زعماء الحركات الإسلامية المتهمة بصلتها بالقاعدة، في بيروت.

IV

الرهانات الدولية

ازدواجية «المجتمع الدولي»

٢٠

موقع لبنان من المشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط

فيليب دروز - فانسان

لم ينفك لبنان عن إقامة صِلات خاصة بالخارج القريب (العربي) والبعيد (أوروبا وأميركا اللاتينية والشمالية)، حيث انتشر اللبنانيون بأعداد كبيرة من المهاجرين الذين لم يتوقفوا عن متابعة التطورات في بلدهم الأم، إلا أنه باعتباره دولة صغيرة اعتراضية في جغرافيتها، وهنا يكمن الخطر، فهو مَوْضعٌ لتصفية العديد من الحسابات الإقليمية العالقة والقضايا التي لم تجد حلاً (القضية الفلسطينية) والأطماع في التدخل، لا بل الضم لدى القوى الإقليمية (العلاقة "المميزة" بسوريا، والمحاولات الإسرائيلية في إحظاء التحالف مع بعض الفاعلين السياسيين في بيروت أو في زعزعة الوضع في الجنوب).

ولا عجب في الإقرار بأن العامل الخارجي الجديد، المتمثل بسياسة التدخل المتفاقمة لدى القوة الوحيدة، والذي يصوّر "زمنًا أمريكيًا" حقيقيًا في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، يرخي بثقله، هو أيضًا، على الملف اللبناني. والأمر هنا لا يتعلق بأثر التجاور مع قوة أميركية تحتل دولة عربية، هي العراق، فحسب، بل بنتائج المشروع الأمريكي حيث

يحظى لبنان فيه منذ العام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ بمكان مركزي. وما الخطاب الذي كرسه الرئيس بوش للاستراتيجية الإقليمية ("الصراع بين الحرية والإرهاب في الشرق الأوسط")، إلا وضعٌ للبنان، على نحو شديد الدلالة، في موضع حسن من الأولويات الأمريكية إلى جانب أفغانستان وإيران والعراق.

المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول

تقع السياسة الأمريكية تجاه لبنان تحت تأثير عملية إعادة التوجه الجذرية في منهج نشاطها في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١. وذلك أن علاقاتها بلبنان، ولم تكن لها الأولوية بالنظر إلى صلاتها بسوريا في العقد الأخير من القرن الماضي، قد احتواها مشروع، لم يأخذها في بدايته بالحسبان، إلا أنه انتهى بإعادة اكتشاف الفائدة منها.

كانت دينامية السياسة الأمريكية في العقد الأخير من القرن الماضي تسير في الشرق الأوسط على إيقاع التقدم في عملية السلام في المنطقة، وبخاصة في شقها الإسرائيلي السوري. وكان هذا العنصر، وكان الرئيس كلينتون ومستشاروه يعتبرونه مركزيًا، يوجه الديبلوماسية الأمريكية إلى إقامة العلاقات بسوريا؛ ما كان يزيد في الحضور السوري بطبيعة الحال في لبنان؛ أكان ذلك في خياراته الديبلوماسية (تلازم المسارين السوري واللبناني في المفاوضات مع إسرائيل) أم في سياسته الداخلية. وكان تحسين الوضع القائم المناسب للمصالح الأميركية ناتجًا من أثر التحول ("اللين") في عملية السلام عبر مساراتها المختلفة (الفلسطينية والأردنية والسورية – اللبنانية). وقد أهملت إدارة بوش هذا المحور العُقَدي في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ قيامها... وكانت قمة جنيف في نيسان عام ٢٠٠٠ بين الرئيس كلينتون وحافظ الأسد قد أرست دعائم فشلها.

ركّزت الإدارة الجمهورية، بعد الحادي عشر من أيلول والعملية على أفغانستان، جهدها على الشرق الأوسط حول استراتيجية لزعزعة الوضع القائم سابقًا. وكان المطلوب من هذه الاستراتيجية أن تمكّن من استئصال التطرف ومواجهة التهديدات الجديدة التي يمكن أن تصيب الولايات المتحدة بفعل تضافر الشبكات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل و"الأنظمة المستبدة" (The National Security Strategy of the United States 2002) وكان من المفروض بها أن تضرب مثلاً بالعراق (ما تبين لاحقًا أنه تلفيق) أو أن تقيم احتمالاً، بما هو في طور التحقق في المنطقة، مستتبعة مشاريع "هجومية" لإعادة تركيب (reshaping) الشرق الأوسط على نحو جذري. وكانت النتيجة الحتمية لذلك تتمثل في إعادة قراءة التوازنات الإقليمية: فلم تتردد واشنطن في زعزعة القاهرة أو الرياض، وفي وضع إيران في "محور الشر"، ومن قطع جميع صلاتها بسوريا باعتبار ازدرائها على أنها نظام ضعيف لا يُخشى من التصريح بانهياره. وقد اقترح الصقور من المحافظين الجدد بأن تكون مقتضيات التنظيم الإقليمي الجديدة قائمة على مشروعهم السابق المنحاز كليًا إلى جانب المصالح الإسرائيلية[1] – وكان منهم أيضًا المنافحون المتحمسون عن "تحرير لبنان"، وكانوا يناقشون ذلك في الكونغرس.

إلا أن الهاجس في صُلب النظام الأمريكي كان في العام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، قائمًا حول "تغيير النظام" في العراق، وذلك بتحضير عملية عسكرية تستنفر جميع الهمم... وتفسر كذلك اللاسياسة في وجه إيران أو التردد أمام الوضع السوري. ولم يكن لبنان موضع اهتمام بحد ذاته، على الرغم مما نالت الحكومة اللبنانية من تبكيت؛ كذلك فإن مسألة حزب الله قد طرحت،

(١) اتباعًا لخط تقرير ثينك تانك (Think tank) المقرب من المحافظين الجدد ومن الليكود:
The Institute For Advanced Strategic And Political Studies, A Clean Break. A New Strategy for Securing the Realm, Washington, 1996.

إلا أنها تقع في "لائحة" المطالب التي يقدمها المبعوثون الأمريكيون إلى سوريا (إلى جانب الطلبات المتعلقة بالعلاقات السورية – العراقية أو المتعلقة بدعم الجماعات الفلسطينية المنشقة أو المتعلقة بحماس).

وكان الهمّ في واشنطن، بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، يقع في التساؤل "ماذا بعد العراق؟" (Who is next?). وذلك في إطار مشاريع لإعادة تشكيل إقليمية، ما وضع سوريا (أو إيران) في المقدمة. فكانت ردة فعل سوريا بأن استعادت المبادرة في لبنان، فوقعت القطيعة بين دمشق ورفيق الحريري، وظهرت المواقف النقدية الفرنسية الحادة، وأدّى كل ذلك إلى إقرار القرار ١٥٥٩ الدولي في أيلول سنة ٢٠٠٤ (أنظر الفصل الآتي).

وكانت نظرية "حجارة الدومينو الديموقراطية" التي يقول بها أصحاب القرار في أميركا، والتي تنطلق من الافتراض بأن العراق بعد القضاء على نظام صدام حسين سيتحول تلقائيًا إلى مثال في الديموقراطية ويستتبع سقوط أنظمة قمعية أخرى وتحولها إلى الديمقراطية مثل سوريا. وقد قبل الرئيس بوش تمرير القرار المتعلق "بمحاسبة سوريا وإعادة السيادة إلى لبنان" في الكونغرس (في كانون الأول ٢٠٠٣)، بعد أن كان قد أوقفه منذ العام ٢٠٠٢، ثم وضع لائحة العقوبات موضع التنفيذ في أيار سنة ٢٠٠٤.

إقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط
واعتبار لبنان «مثال النجاح» الأمريكي الجديد

تحول المشروع الأمريكي، بعد أن صفّت الإدارة الأمريكية حساباتها مع "هاجسها" بالعراق في سنة ٢٠٠٣، إلى مركز اهتمام يدور حول العزم على إقامة الديمقراطية في الشرق الأوسط (a forward strategy of freedom): لقد أرادت واشنطن باسم "الحرب على الإرهاب" أن تجعل المنطقة "مخفرًا للشرطة"، وأن لا تكتفي بدورها في إدارة التوازنات أو الهدن العسكرية أو

النزاعات الديبلوماسية، بل أن تغيّر الأنظمة انطلاقًا من المبدأ القائل بأن الدول الديمقراطية (ويراها البعض في واشنطن قريبة من نسخة عن الولايات المتحدة) يمكنها إحسان التصرف وحلّ المسائل العالقة.

لقد حال زمن المعالجات الديبلوماسية الهادفة إلى إحظاء التقدم في المسائل المعقدة (تطور الكيان الفلسطيني الذي وُلد بعد اتفاقيات أوسلو، المفاوضات الإسرائيلية - السورية...) التي لم تعد تهتم بها واشنطن، وجاء زمن الالتزام بأجندا محدودة بعدد من القضايا المتعلقة في أغلب الأحيان بالديناميكيّة السياسية الداخلية في عدد من الدول (تحويل الأنظمة إلى الديمقراطية)، أو بأجندا مقدمة على شكل لوائح تقابل نماذج الأخطار التي يمكن استشعارها (إرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل...). ولحزب الله مكانة مميزة فيها باعتباره "منظمة إرهابية" ورهانًا إقليميًا بسبب ما تقدمه له سوريا وإيران من دعم. وقد عملت واشنطن على هذا الملف باعتباره رافعة للموقف ضد سوريا، بين غيرها من الرافعات، أكثر من اعتباره بسبب اهتمامها بلبنان لذاته.

وقد أصبح تحويل المنطقة إلى الديمقراطية المحرك الأول للسياسة الأمريكية، ففُرضت الأمثلة التوضيحية على ذلك في الولايات المتحدة بمقتضى لائحة ذات مضمون غير ثابت، تضم أفغانستان، وقد تحررت من سيطرة طالبان، والعراق بعد الإطاحة بصدام حسين، والسلطة الفلسطينية بعد "إصلاحها" بـ "زعامة جديدة". وقد أُلحق لبنان بهذه اللائحة الأميركية، السائرة بتحويل الشرق الأوسط إلى الديموقراطية، بعد ما سبب اغتيال رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥ من تزعزع الوضع فيه، وقيام اللبنانيين بـ "ثورة الأرز" مطالبين بانسحاب القوات العسكرية والمخابرات السورية من لبنان.

أضف إلى ذلك أن لبنان أصبح بسرعة الحالة الوحيدة الناجحة (على الظاهر) في التحول إلى الديمقراطية التي يمكن ان تدعيها هذه الإدارة، وقد بات الأعتراض عليها في خياراتها يزداد شيئًا فشيئًا، حتى في الولايات

المتحدة، وعلى رأسها رئيس مطالب بنتائج سريعة. ويعزى ما أصاب جورج و. بوش من ضعف سابق لأوانه، إلى تعاظم إخفاقه في الشرق الأوسط، ولاسيما في العراق، الذي يغذّي المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة منذ صيف سنة ٢٠٠٥، وليس إلى الظاهرة التقليدية المتعلقة بضعف الرئيس لأنه لا يحق له أن يعاد انتخابه بعد ولايته الثانية. ولذلك فإن العُرف الجديد قد بات في تحقيق النجاح في الشرق الأوسط.

كان من نتيجة ذلك أن كثّف السفير الأميركي أو المبعوثون الرسميون من واشنطن، نشاطهم في بيروت. وإذ أظهرت عملية الانتخابات في العراق غيابَ المشروع السياسي (نقاش لا ينتهي حول الدستور، مهل طويلة لتشكيل الحكومة) واستشراء المذهبية الجامحة وتعميم العنف إلى حد يصح الكلام فيه على حرب أهلية، أصبحت السلطة الفلسطينية التي "أصلحها" محمود عباس تنهار شيئًا فشيئًا، وعاد نجم طالبان إلى الصعود.

ولئن بقي الباعث على العمل الأمريكي مدفوعًا بأفكار كبرى معلنة داخل إيديولوجية تحويلية في الشرق الأوسط (موجهة بخاصة ضد إيران النووية)، فإنها لم تعد تسير بمقتضى مشروع محقق على مراحل تنفذ بطريقة آلية. وذلك أن نظرية "حجارة الدومينو الديموقراطية" قد تخلى عنها المحافظون الجدد وأحلوا محلها مبدأ انتهاز الفرص المتاحة في هذه الزعزعة الإقليمية، ولاسيما في لبنان ابتداءً بالعام ٢٠٠٥، الذي وقع موقعًا حسنًا في الأجندا الأميركية.

ولم تزل أوساط المحافظين الجدد فعالة ولاسيما في الطبقات الدنيا من سلم التدرج في البانتغون. إلا أنهم باتوا حذرين، بعد أن ورّطت أفكارهم الجيش الأميركي في العديد من المستنقعات، وما يزالون خاضعين في تراتبيتهم السياسية لوزير الدفاع دونالد رامسفلد الذي بات يمارس رقابة شديدة على البانتغون في وقت التزم فيه بإدارة الوضع المباشر للجيش في العراق (إلى أن استقال في تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦، بعد إخفاق الجمهوريين في انتخابات منتصف الفترة). في موازاة ذلك، وجد عدد من

أصحاب القرار نقاط التقاء بين مشروعهم والسياسة الإسرائيلية. فهذه السياسة، بمقتضى منهج انتهجه أريال شارون وتابعه يهود أولميرت، تناسب بدقة الأجندا الأميركية ولا تتعارض في ذلك مع متابعة أهدافها الأخرى (ابتداءً بالعام ٢٠٠٢، تدمير السلطة الفلسطينية بعناية فائقة؛ وابتداءً بالعام ٢٠٠٦، تصفية الحسابات مع حزب الله في جنوب لبنان). وقد نتج عن ذلك أنواع من الصدام؛ هجوم عسكري إسرائيلي تحدوه أوهام بحرب جوية قائمة على كم ضخم من التكنولوجيا - على لبنان، بل حتى على المواقع النووية الإيرانية - قد لا يعتبره أصحاب القرار في واشنطن "غير مُجْدٍ".

تدويل القضية اللبنانية
بجهود فرنسا والولايات المتحدة

يتحرك لبنان إذن بفعل دينامياته الداخلية، وكذلك بفعل ما يطرأ عليه من تطورات خارجية. وقد تم توافق جديد بين فرنسا والولايات المتحدة ابتداءً بالعام ٢٠٠٤ حول لبنان داخل مجلس الأمن الدولي. وكان هذا التوافق قبل سنة من ذلك لا يمكن توقعه حين كانت أميركا تحضر للحرب على العراق ما سبّب خلافات عميقة بين طرفي المحيط الأطلسي وبخاصة بين فرنسا وأميركا. ثم اختارت واشنطن، ابتداءً بالعام ٢٠٠٥، حين بدأت الصعوبات تتعاظم في "العراق المحرر"، أن تتبع سبيل التشاور مع الأوروبيين، وبالأخص مع الفرنسيين، والعناية بالشكليات واعتماد أسلوب يفسح بالمجال أمام التشاور. إلا أنّ ذلك كان يمكن أن يكون بفعل استراتيجية للتخاطب السياسي تبقي خلفها المشاريع الأمريكية قائمة على حالها.

وقد حدّد الأمريكيون والأوروبيون، فيما يتعدى اختلافاتهم الشديدة (حول إشكالية "الشرق الأوسط الكبير")، مواطن التوافق بينهم لإدارة ملفات الشرق الأوسط إدارة مشتركة كالملف النووي الإيراني مثلاً (أعيد البحث فيه

سنة ٢٠٠٥، بعد أن كان الأوروبيون قد عالجوه منذ سنة ٢٠٠٢ بلا دعم أميركي)، وملف العقوبات على حماس بعد أن شكلت حكومة السلطة الفلسطينية سنة ٢٠٠٦ و...المسألة اللبنانية. وبات تدويل هذه المسألة كابوسًا لدى الحكام السوريين، وقد كادت أن تؤدي إلى حرب بين سوريا والولايات المتحدة في أوائل العقد التاسع من القرن الماضي، لو لم ينجح حافظ الأسد بتجنبها.

ومنذ ذلك الحين والمبعوثون الخاصون من الأمم المتحدة (رود-لارسن وبدرسن ودوسوتو) يتوافدون إلى لبنان بلا انقطاع؛ وقرارات مجلس الأمن الدولي تتكاثر بخصوص لبنان (١٥٥٩ و١٥٩٥ و١٦١٤... إلى القرار ١٧٠١)؛ ومجموعة من الدول (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا والاتحاد الأوروبي وروسيا ومصر والعربية السعودية والأمم المتحدة والبنك الدولي) تقدم المشورة للحكومة اللبنانية بخصوص الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة؛ وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة تنظر في إصلاح المؤسسات الأمنية اللبنانية؛ والولايات المتحدة تفكر في إقامة نظام تأمين إلكتروني للحدود السورية - اللبنانية؛ والمحققون الفرنسيون والأميركيون (الـ إف بي أي) يأتون إلى لبنان ليعكفوا على النظر في الاغتيالات التي تستهدف الشخصيات السياسية والإعلامية.

إلا أن برامج الإصلاح التي تقترحها هذه القوى سرعان ما تقع فريسة التعقيدات السياسية اللبنانية. ويصاحب العودةَ إلى الحوار السياسي بروزُ النزعة المذهبية، وقد ظهرت آثارها بخاصة في الانتخابات النيابية في صيف العام ٢٠٠٥. وأول من يستفيد من الجمود السياسي حزبُ الله، وقد قرر لكي يؤمّن استمراره السياسي، أن يشارك في الحكومة. وكانت ردّات الفعل المرتبكة في واشنطن تشير إلى تضارب مشروعها في جعل لبنان ديمقراطيًا.

ونظرًا لعناية الإدارة الأميركية الشديدة بتدبير الوضع في العراق، فإنها كرّست جهدًا كبيرًا في محاولة الدفع بهذا المشروع إلى الأمام في لبنان، إلا

أنها تحققت بمرارة من تعطيله. وقد أظهرت واشنطن موقفًا تأجيليًا في فرض وقف النار بعد اندلاع الحملة الإسرائيلية في تموز ٢٠٠٦، غالبًا ما فُسِّر بأنه توقيع على بياض لصالح إسرائيل، فيه مزيج من الشعور بالعجز الديبلوماسي والأمل في أن تساعد الضربة الإسرائيلية العنيفة في حلّ العقدة اللبنانية. وبعد أن تبين للولايات المتحدة في أوائل آب ٢٠٠٦، أن العملية الإسرائيلية تلقى صعوبات في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية الطموحة، أيدت بدعم من فرنسا حلاً ديبلوماسيًا في مجلس الأمن (القرار ١٧٠١) إلا أنها أبدت رغبتها في عدم العودة إلى الوضع السابق على اندلاع الحرب، وفي عدم إقامة نظام لإدارة الأزمة على مثال ما تم بعد الصراع السابق. وذلك أن عملية "عناقيد الغضب" الإسرائيلية (نيسان ١٩٩٦) قد انتهت إلى إقامة "فريق مراقبة" كانت تشارك فيه سوريا وضمنًا، حزب الله.

إذّاك لعب السفير الأمريكي ورقة المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة وتجمع "١٤ آذار"، الممسك بالسلطة بواسطة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة[٢]. إذ إن هذا الأخير، بعد أن عانى من تسلسل الأحداث التي أدت إلى الحرب، كان يبحث عن الوسيلة التي تعيد تثبيت سلطة الدولة مراهنًا على رفض أن يورط البلادَ بأسرها في الحرب فريق مسلح واحد من خارج الدولة، هو حزب الله. فكان على هذا الحزب، ولو أنه انتصر، أن يبرر عمله[٣]، وبات في موقع الدفاع عن النفس. ولذلك فإنه اضطّر إلى القبول بالنقاط السبع التي اقترحها رئيس الحكومة، ولاسيما منها انتشار الجيش اللبناني في الجنوب وزيادة القوات الدولية فيه، ما يُعدّ تنازلاً شديد الأهمية في الحد من هامش الحركة لديه.

على أن الموقفين الأمريكي واللبناني ما لبثا أن افترقا، وذلك لأن الولايات المتحدة كانت تريد التوصل إلى نزع سلاح حزب الله بأسرع وقت ممكن،

(٢) أنظر تصريح كوندوليسا رايس في: USA Today, 15 août 2006

(٣) أنظر المقابلة الصحفية مع حسن نصر الله في السفير ٦ أيلول ٢٠٠٦.

ولأنها كانت مستمرة بالنظر إليه من منظارها المانوي الثنائي على أنه حركة إرهابية. وهكذا عادت إلى الظهور مخاطر السياسة الأميركية المتعجلة في الحصول على "نتائج" ملموسة، والرافضة لترك السياسة اللبنانية تأخذ مجراها في تسوية قضية حزب الله بين اللبنانيين، وقد دعاها إلى ذلك حتى أنصارها من تجمع "١٤ آذار".

إضافة إلى ذلك، فإن "حلّ" المسألة اللبنانية، في نظر أصحاب القرار في واشنطن، يشكّل وسيلة للمرور إلى حل مسائل إقليمية أخرى[٤]: إضعاف سوريا، بل زعزعة كيانها (بعد ما صُفعت بسحب جيشها من لبنان، وقام القاضيان ميليس وبراميرتس بتحقيقاتهما حول اغتيال رفيق الحريري)، إحراج إيران عن طريق حزب الله الذي يمثل إحدى دعامات تأثيرها بطريقة أسهل من إحراجها على الأرض العراقية. وقد وصل بعض كبار المسؤولين الأميركيين إلى الاستنتاج، في خريف العام ٢٠٠٦، بأن الحرب الإسرائيلية في الصيف على لبنان قد حققت النصر. ويرى فيها المسؤولون في البانتغون أو في نيابة الرئاسة وسيلة لدفع لبنان إلى طرح مسألة الأبعاد المتضاربة في حزب الله على بساط البحث؛ وأما في مجلس الأمن القومي وفي وزارة الخارجية، فيُنتظر منها أن تحل عُقَد التناقضات التي تعرقل المشروع الأميركي الإقليمي — أثر الإسلاميين المتصاعد بسبب الديموقراطية، موقع حزب الله الذي اكتسبه في النظام السياسي اللبناني — والتي يصادفها أصحاب القرار هؤلاء في فلسطين والعراق أيضًا.

ويصبح لبنان إذن حقلاً لتطبيق استراتيجيات تتخطاه (وبإمكانها أن تشعله) يقوم بها أميركيون يطلبون "النصر" بأي ثمن، في سياق انتخابي ضاغط يقع في الانتخابات النيابية لمنتصف الولاية الرئاسية في تشرين الثاني سنة ٢٠٠٦ ثم في الانتخابات الرئاسية سنة ٢٠٠٨.

(٤) أنظر افتتاحية كوندوليسا رايس في: The Washington Post, 16 août 2006

٢١

التلاقي والتعارض الفرنسي - الأميركي على لبنان

جوزيف بحّوط

لئن كان بالإمكان القول بأن الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦ كانت بنسبة كبيرة حرب تطبيق القرار ١٥٥٩، فإن اعتبار فرنسا والولايات المتحدة فاعلين كبيرين ولو أنهما غير مباشرين فيها، يصبح احتمالاً مغريًا. وذلك أن الانخراط المزدوج لهاتين القوتين قد ظهر على ضوء نشاطيهما المتضاربين أحيانًا والمتناقضين أحيانًا أخرى في مساوماتهما لوقف الأعمال الحربية في ما سيؤدي إلى القرار الجديد ذي الرقم ١٧٠١.

ما لم يَقُلْه القرار ١٥٥٩

لا بد من العودة إلى الوراء لفهم مجمل الرهانات التي جعلت حزب الله وإسرائيل يتواجهان حقًا في الأسابيع الرهيبة من شهري تموز وآب سنة ٢٠٠٦؛ إلى صيف آخر، صيف العام ٢٠٠٤ الذي شهد تدبير قرار سابق في

مجلس الأمن برعاية مشتركة من باريس وواشنطن. فبعد أربع سنوات على ربيع العام ٢٠٠٠ وعلى انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، وبعد أشهر على سقوط بغداد، قامت حول الميدان اللبناني – السوري مصالحة بين فرنسا والولايات المتحدة، وكانتا على خلاف عميق منذ أن عارضت فرنسا في موضوع العراق.

غالبًا ما يُنسى التحول الكبير الذي أحدثه هذا القرار على المواقف الغربية في مواجهة سوريا ودورها في لبنان، وهي مواقف تتقبل وصاية دمشق على جارها، وذلك إلى العام ٢٠٠٠ على الأقل. وكانت فرنسا الشيراكية خلال السنوات الأولى من هذا العقد، بإيعاز من رفيق الحريري على أغلب الظن، قد نصّبت نفسها العرّابة الدولية للشاب بشار الأسد بعد أن خلف أباه، آملة على الأرجح أن تؤمّن بذلك حضورها في المشرق على نحو أكثر نشاطًا، وأن تسهّل كذلك مهمة رئيس الوزراء اللبناني بعد أن بات موقعه أكثر هشاشة يومًا بعد يوم بسبب معارضيه. بعد سنوات قليلة، حين عرفت باريس أنه لم يكن من أمل في السلطة السورية الجديدة لا من الناحية السياسية ولا من الناحية الاقتصادية، حلّ بينهما الكدر. من هنا كان التقارب بين فرنسا، في هذا الملف على الأقل، والولايات المتحدة الراغبة في إيقاف سوريا عند حدها لما لديها من شكوك حول تدخلها المسيئ في العراق. لذلك فإنه منذ صيف العام ٢٠٠٤ حين ظهرت نية الأسد الإبن في التجديد لإميل لحود، غريم الحريري الصلب على رأس الجمهورية اللبنانية، وفي إبعاد الحريري، بالمناسبة نفسها، إبعادًا دائمًا، بدأت فرنسا بالقيام بمساومات كثيفة مع واشنطن أدت إلى صياغة مشتركة لما سوف يصبح القرار ١٥٥٩.

كثر الكلام على أهداف القرار ١٥٥٩ الحقيقية، وعلى ما نال في طرح مفهومه وفي تحريره من حصة من مصالح الأمريكيين ومن مصالح الفرنسيين، كذلك فقد كثرت الكتابات حول صحة إدخال ملفات مختلفة إجمالاً أو حتى منفصلة، في قرار واحد. والحق أن إقامة الصلة بين جميع

هذه الملفات هي التي كانت الشرط في التقارب العابر الأطلسي، وأن وضعها معاً هو الذي مكّن الفاعلين من الرضى، كلٌّ بما نال، مما سوف يصبح النص – الإطار لجميع الأزمات اللاحقة على المسرح السوري – اللبناني.

ونظرًا لهذا الواقع فإن القرار ١٥٥٩ متعدد الأبعاد. فله أولاً بُعد سوري – لبناني: رفض التسليم بالتمديد لرئيس الجمهورية إميل لحود، ضرورة وضع حدّ نهائي للوصاية السورية على الحياة العامة اللبنانية، طلب الانسحاب السوري وإنذار دمشق بوقف دعمها للجماعات التي تشكل تهديدًا للاستقرار في لبنان. وله ثانيًا بُعد لبناني – فلسطيني: ضرورة نزع سلاح الفصائل الفلسطينية العاملة في لبنان (ومعظمها تدين بالولاء لسوريا)، ووضع المخيمات الفلسطينية تحت رقابة الدولة اللبنانية وحدها. وله ثالثًا بُعد لبناني – إيراني، ورابعًا بعد لبناني – إسرائيلي مطالب بنزع سلاح حزب الله وإنهاء المقاومة بواسطة نشر الجيش اللبناني في الجنوب والقبول بالوسيلة الديبلوماسية وحدها لحل القضايا العالقة بين لبنان وإسرائيل.

وتتضح معالم صفقة القرار ١٥٥٩ على هذا الضوء: فتحصل فرنسا على ما تبتغي، أي "إنقاذ" حليفها رفيق الحريري، وحلحلة السيطرة السورية على لبنان؛ وتنظم الولايات المتحدة آلية لتطويق سوريا القادرة، بحسب واشنطن، على مساعدتها على إنقاذ حملتها على العراق، من جهة، وعلى دعم سلطة أبي مازن المترنحة في فلسطين والخطة الأحادية الجانب من جهة أخرى.

ما الأولويات لوقف الحرب؟

يوم اندلعت الحرب في صيف العام ٢٠٠٦، كان الجو السائد بين طرفي الأطلسي ملطفًا، والتقارب بين باريس وواشنطن قد بدأ في الميدان اللبناني، وتوبع فيه. إلا أن هذا الميدان كان قد شهد العديد من المحن منذ اغتيال رفيق الحريري. فتحول التقارب بالتدريج إلى ما لم يتردد البعض في تسميته بـ "الوصاية المشتركة" على الساحة اللبنانية وقد خلت من "عرّابها" السوري، وظهر ذلك عبر ما مثلته فرنسا والولايات المتحدة من دور بديهي في حضانة الأكثرية الجديدة في السلطة في لبنان.

أثرت الحرب في صيف العام ٢٠٠٦، وفي ذلك مفارقة، على هذا الانسجام تأثيرًا خفيفًا. إذ ظهر، منذ الأيام الأولى على بداية الحرب التي اندلعت إثر اختطاف حزب الله جنديين إسرائيليين، أن الموقف الأميركي في مقابل حجم الاعتداءات وإطالة زمن المعارك ينبئ بتنسيق أكيد بينه وبين إسرائيل، على الأقل فيما يتعلق بالغايات من متابعة الحرب. فقام تعارض بين التسامح الأميركي والنقد السريع نسبيًا الذي قامت به فرنسا حول اختلال التوازن في الرد الإسرائيلي، ورغبة باريس في التوصل إلى وقف سريع للأعمال الحربية. لا بل إن جاك شيراك قد صدرت عنه أقوال قاسية جدًا موجهة، بصورة غير مباشرة، إلى شركائه الأميركيين بمناسبة المراوحة الديبلوماسية في ٩ آب في الأمم المتحدة، وذلك بالكلام عن "اللا أخلاقية" في تدبير جميع الوسائل الموصلة إلى إيقاف المعارك.

وقد جاءت فترةٌ، بعد أسبوعين على الحرب، كان لا بد للديبلوماسية فيها أن تتخذ ولو ما يشبه المبادرة، وذلك على الأرجح بسبب قصور العملية الإسرائيلية في مواجهة ما بدا أنه هدف لا يدرك. إنها الفترة العصيبة التي أقيم فيها المؤتمر الدولي في روما في ٢٦ تموز، ولم يستطع رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة أن يخفي في خطابه حتى الوجه العاطفي المؤثر في موقف

الحكومة اللبنانية وقد "تخلى عنها" الداعم الأمريكي، ولم ينفع تجنبه الغربيين والمجتمع الدولي عامة في إخفاء تواطوء القوة العظمى السلبي في عملية التنظيف التي تقوم بها إسرائيل في لبنان.

في هذا السياق، أعيد وصل خيوط العلاقة الفرنسية الأميركية، وكانت قد نُسجت حول الرابطة اللبنانية. وما إن بدأ التفاوض بين فرنسا وأميركا لإيجاد مخرج للمأزق الذي وصلت إليه الحرب، حتى اتضح انقلاب المراحل بين باريس وواشنطن فعَكَسَ الفرقَ بين غايات كل منهما.

انطلقت الولايات المتحدة، باسم المنطق الذي رددته كوندوليسا رايس مرارًا، والقائل بأنه "لا يصح لوقف النار أن يعيد الوضع إلى ما كان عليه من ظروف غامضة وغير مقبولة قبل ١٢ تموز"، من أن الحل يجب أن يكون سياسيًا أو أمنيًا "تكوينيًا" للوصول إلى قرار "تقني" لوقف العنف. و بذلك يكون التسلسل على النحو الآتي: إطلاق الجنديين المأسورين لدى حزب الله؛ إصدار الحكومة اللبنانية قرارًا واضحًا وفعليًا متعلقًا بنزع سلاح المقاومة وبنشر الجيش في الجنوب بعد أن يجلو عنه المقاتلون جميعًا؛ انتداب قوة دولية قهرية كبيرة ذات طبيعة قريبة من قوات حلف الناتو ويفضل أن تكون تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مهمتها فرض احترام وقف النار وتنفيذ التزامات لبنان السياسية.

أما فرنسا، فقد كان منطلقها من أنه لا قيام لحل سياسي ثابت قبل وقف مسبق للأعمال الحربية وقبل الابتداء بمعالجة الأزمة الإنسانية وعودة النازحين. ثم يأتي بعد ذلك حل مرحلي للأزمة يقوم على تبادل الأسرى بين الطرفين، فسحب السلاح من الجنوب بهدف نشر الجيش اللبناني فيه. حينها تنتشر قوة دولية برعاية الأمم المتحدة ذات مهمة محددة بدقة كافية، دعمًا للترتيبات المتفق عليها. ثم يأتي حل أقرب إلى النهائي، تقوم فيه الأمم المتحدة بالتكفل في ايجاد حل لمسألة مزارع شبعا الشائكة والموجعة التي تطالب بها المقاومة – ولا بأس بأن تذكرها

الحكومة اللبنانية – وتعيد الوضع إلى ما كان عليه اتفاق الهدنة بين لبنان واسرائيل منذ سنة ١٩٤٩.

اقتُرحت نسخة أولى للقرار الفرنسي – الأمريكي أتت بحل وسط بين المقاربتين. وقد أُسست على افتراق في الزمن بين الحل المؤقت والحل النهائي، وقف الأعمال الحربية ووقف النار، ما يفترض تتابعًا لقرارين منفصلين ومشروطين. فجاء الرفض من لبنان، إذ عارضت حكومته حلاً قد يكسر وفاقه الداخلي الضعيف ويفتح الباب على احتمال وقوع أزمة داخل الحكومة.

أي توازن في لبنان الغد؟

لقيت المواقف الفرنسية والأميركية على هذه المسألة حدودها اللبنانية، في الوقت الذي استطاع فيه البَلَدان أن يجرّباها عدة مرات منذ اشتراكهما في رعاية لبنان ما بعد سوريا: كيف يمكن الحصول من بيروت ما لم تتمكن من إعطائه منذ إقرار الـ ١٥٥٩؛ وفي الوقت عينه، كيف يمكن الحفاظ على الخط المقدس القائم على عدم إضعاف السنيورة وحكومته وهما آخر الأدوات في يد السياسة الفرنسية الأميركية في لبنان؟ وهنا أيضًا عاد فظهر فرق، لا بل اختلاف بين نهجي فرنسا وأميركا حول لبنان وحول تركيبته الداخلية وحول النية فيما يمكن فرضه عليه من هذه الجهة أو تلك من المحيط الأطلسي. وقد سنحت فرصة للشركاء العرب حول هذه النقطة، وكانوا إلى هذا الحين قد تجلّوا بسلبيتهم وغيابهم لا بل بقبولهم السلبي للاعتداء الإسرائيلي، لكي يستدركوا الأمر بإثبات تضامنهم الديبلوماسي. وإذ هرع إلى لبنان في ٧ آب وزراء الخارجية العرب لكي يعقدوا قمة وزارية رمزية كما أرادو لها أن تكون، فقد أنقذوا بذلك السنيورة وأكثريته، إلا أنهم قد أنقذوا أنفسهم أيضًا.

وقد منح التغيير المفاجىء العابر في باريس، التي أصبحت بلحظة حريصة على أن لا تعدل الضغط على مقطورة الحكومة في بيروت، فرصة للسنيورة، كما أن الدعم العربي المُجْمع لخطته بـ "النقاط السبع" قد فرض مراجعة لمسودة القرار الفرنسي – الأميركي. وقد سرّع كل ذلك الوصول إلى نسخة معتدلة يقبلها الجميع. فكان القرار ١٧٠١.

وهو إن كان ثمرة التسوية بين أميركا وفرنسا، فإنه – ولو بمقياس أقل – بقدر القرار ١٥٥٩ في تعدد أبعاده؛ إذ تتشكل خلف هذا القرار من جديد استراتيجيتان أو على الأقل وجهتان مرتبطتان بمصالح على خطين متوازيين. ففيما يتعلق بالولايات المتحدة الراغبة في معالجة ما تعتبر الطابع "الإجرامي" في حزب الله بواسطة التدويل، فإن المسألة تكمن في نزع سلاحه بالإكراه، وفي الوصول إلى ظهور تحالف لبناني معاد بشدة لحزب الله يؤدي إلى انحياز لبنان إلى محور معاكس للمشروع السوري – الإيراني بحسب ما تراه واشنطن. وأما فيما يتعلق بفرنسا فإن ما تقيم له وزنًا، في مسار استمرارها في دعم قوى الأكثرية ودعم زعيمها سعد الحريري، يتعلق بتعرية حزب الله من قدرته العسكرية بانتظار اندماجه السياسي بأقل كلفة ممكنة على حساب حلفائه المحليين، ويتعلق كذلك باستقرار لبناني خالص، قادر على تأمين الحماية للديناميات المحلية من كل تدخل إقليمي يزعزع وضعه في نظر باريس، ولاسيما التدخل السوري. ويضاف إلى ذلك في حسابات باريس، في وقت لاحق، بعد أن يطبق قرار الأمم المتحدة، همّ حماية القوة الدولية المعززة وتأمين أمنها – أي القوة الدولية الجديدة التي أقرها القرار ١٧٠١ – بالنظر إلى قدرة الفاعلين الإقليميين على إلحاق الضرر بها، وهما سوريا وإيران.

تردد فرنسي

هل يكفي لتفسير ما جرى بعد التصويت على القرار، ظهور تردد فرنسي جديد، يدور حول طبيعة القوة الدولية وطبيعة وكالتها؛ وكانت باريس قد اقترحت أن تكون عمودها الفقري ورأس قيادتها؟ على أنه نظرًا لما بدا من هذا التردد وما ظهر من مقدماته بالفعل، فإن السؤال يغري بطرحه فيما لو كانت الولايات المتحدة قد أوقعت فرنسا في الفخ بسوقها - مغرورة؟ - في إثر القرار ١٧٠١ ذي الدينامية الخاصة به.

ولعل التصريحات الإسرائيلية ولاسيما منها الواردة على لسان وزيرة خارجيتها تزيبي ليفني قبيل انتهاء الحرب، أن تكون واضحة بهذا الخصوص، فهي تسخر من إصرار فرنسا على الانتهاء من حزب الله يوم كانت تحضر للقرار ١٥٥٩، ومن تعارض ذلك مع خجلها حين أصبح الموقف مواتيًا لتحقيق هذه العملية. وقد قامت في الصحافة الأمريكية والبريطانية حملة إعلامية وصفت فرنسا بأنها مترددة وخائفة ومتقلبة وعاجزة عن أن تجمع البادرة العسكرية بالقول الديبلوماسي، بنبرات قد تذكّر بذروة اللحظات في "الهجاء الفرنسي" الذي ساد في واشنطن أثناء الأزمة العراقية.

إلا أنه، فيما يتعدى الصفة العابرة - والثانوية بالإجمال - للتردد الفرنسي، فإن السؤال المطروح على جميع الأفرقاء الغربيين وما بعد الأطلسيين حول القرار ١٧٠١ بعد أن تنفذه القوات المسلحة المؤلفة من أوروبيين في أغلبها، هو: أي إطار إقليمي يمكن طرحه لتعزيز الحل اللبناني. وكيف يمكن العودة إلى إطلاق ما يشبه المسار السياسي القادر لوحده على تأمين عدم العودة لهذا الصيف الدموي؟ أو، بكلام الفاعلين أنفسهم - حتى ولو لم يحمل الدلالة نفسها - ما العمل لكي لا تعود الأمور حقًا بعد ١٢ تموز سنة ٢٠٠٦ إلى ما كانت عليه قبل هذا التاريخ؟

ولئن كان الاتجاه المثالي لدى الولايات المتحدة في الامتناع عن الحوار

مع سوريا وإيران، مسجلة بذلك "سياسة وقائية مزدوجة" من نمط جديد، ولئن كان على المحافظين الجدد، وهم يلعبون آخر أوراقهم في إدارة بوش، أن يغتنموا فرصة الحرب اللبنانية لتصفية حساباتهم مع الدولتين العاصيتين على النهج الأمريكي في المنطقة؛ فإن الأوروبيين من جهتهم يشعرون، ولو على نحو غير منتظم، بحاجة غامضة إلى الحوار مع هذه أو تلك، ولا مانع لديهم بالحوار مع الاثنتين. ولذلك فإن وزير الخارجية الإسباني ميكل أنخل موراتينوس يزور دمشق، ويكثر الدبلوماسيون الألمان والإيطاليون من اتصالاتهم ببشار الأسد، وتذكر بعثة برلمانية أوروبية بضرورة خروج سوريا من عزلتها. أما فرنسا، فرنسا الرئيس شيراك على الأقل - فالاشتراكي جاك لانغ سوف يزور دمشق وطهران، أما وزير الداخلية نيكولا ساركوزي، بعد أن غفر لإسرائيل إفراطها في ردة الفعل، فإنه سيلتحق بلا مواربة بمنطق واشنطن-، التي ينصب اهتمامها على إبقاء الضغط على نظام بشار الأسد، وبخاصة على أن لا تعود سوريا إلى اللعبة اللبنانية من باب جبهة الجنوب، فإنها مستعدة لأن تذهب في الحوار مع طهران مذهبًا بعيدًا. وهذا ما تعنيه زيارة وزير الخارجية الفرنسي، فليب دوست بلازي، السفارة الإيرانية ومقابلته فيها وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي، ووصفه إيران بأنها "عنصر استقرار في المنطقة"، وذلك في أقوى ساعات الأزمة شدّة؛ فيما كانت زيارة كوندوليسا رايس ومساعدها دافيد ولش، في تناقض غريب مع نظيرها الفرنسي، قد رُصّعت في أغلبها باجتماعات عمل في السفارة الأميركية مع شخصيات من "١٤ آذار" مجمعين على اتهام إيران بالوقوف خلف الحرب التي "تسبب بها حزب الله".

لذلك، فإنه فيما ترى الولايات المتحدة يدَ طهران وراء عملية حزب الله ونشاطه بالكامل، وفيما تتهيأ للانتقال إلى مرحلة فرض العقوبات على إيران في مجلس الأمن الدولي؛ فإن مشهد لبنان اليوم يبدو، وقد بات مشحونًا بالعسكر ومُدوّلاً بوتيرة متزايدة، وكأنه لا يزيد على اضطراب بسيط من اضطرابات بلاد ما وراء الأطلسي.

٢٢

إسرائيل، مواطن الضعف في القوة

ألان دييكوف

ما إن أُعلم يهود أولميرت رئيس الوزراء الإسرائيلي باختطاف الجنديين الإسرائيليين وبمقتل ثمانية آخرين إثر هجوم الحركة الشيعية في ١٢ تموز، حتى أعلن على الفور أن "الحكومة اللبنانية، وحزب الله وهو جزء لا يتجزأ منها، تجهد في زرع الأفخاخ في طريق الاستقرار في المنطقة[1]". وكان هذا التصريح يظهر بوضوح أن إسرائيل كانت قد اتخذت قرارها فوراً بالقيام بعملية عسكرية واسعة النطاق، كانت مبادئها محددة منذ حين[2].

غداة ذلك اليوم، وفيما كان حزب الله يمطر شمال الجليل بالقذائف، كانت إسرائيل تضرب، بالإضافة إلى مواقع الميليشيا الشيعية، المطارات والجسور والطرقات على مدى مساحة بلاد الأرز، فارضة حصاراً جوياً وبحرياً محكمين. وقد ظل القصف مستمراً بلا انقطاع إلى أن أُعلن وقف الأعمال الحربية في أواسط آب، دون أن تصل إسرائيل على الرغم من ذلك، إلى أهدافها كاملة. وبإمكاننا أن نتجاوز الفشل في تحرير الجنديين الاحتياطيين المأسورين، وذلك لأنه لم يكن سوى هدف ثانوي جداً. ولئن

(١) Le Monde, 14 juillet 2006

(٢) Seymour Hersh, "Watching Lebanon" The New Yorker, 21 août 2006.

جعلت إسرائيل منه أولوية، لكان بإمكانها أن تقوم بعملية محدودة مركزة على الجنوب لتحقيقه؛ وأما وقد كان أختيارها واقعاً على مواجهة على نطاق واسع فإنه دليل على أن مخطّطاتها كانت ذات طموح أكبر. وكان أولها، بحسب قول وزير الدفاع عمير بيريتس، "القضاء على حزب الله"، وثانيها إعادة القدرة الرادعة الشاملة الإسرائيلية إلى سابق عهدها. ولم تصل إسرائيل في هذين الأمرين إلى غايتها.

حساب عالق من عشرين سنة

بين إسرائيل وحزب الله حساب لم يُصَفَّ من أكثر من عشرين سنة. ففي حمأة اجتياح لبنان في العام ١٩٨٢ رأت هذه الحركة الشيعية النور (أنظر سابقاً الفصل ٩). ثم أصبحت بسرعة كبيرة وبدعم من حراس الثورة الإيرانية ومشاركة سوريا، رأس الحربة في حرب عصابات لا تهدأ ألزمت إسرائيل بالانسحاب إل "المنطقة الأمنية" في الجنوب منذ سنة ١٩٨٥، ثم إلى الانسحاب من هذه المنطقة أيضاً بعد خمس عشرة سنة من ذلك.

وكان رئيس الوزراء حينها، يهود باراك، يتمنى أن يتم هذا الانسحاب في إطار اتفاق شامل مع سوريا تستعيد فيه الجولان، شرط أن تقدّم ضمانات بأمن إسرائيل بعد انسحابها من لبنان. إلا أنه بعد فشل المفاوضات مع دمشق، انبرى باراك، وكان قد التزم في حملته الانتخابية بإعادة الجنود إلى ديارهم، إلى الانسحاب من جانب واحد. وقد انتقدت قيادة الجيش هذا القرار بشدة، نظراً لقناعتها بأن ذلك سيفسر على أنه "انتصار للمقاومة" بلا مقابل لا أمني ولا سياسي. وقد ردّ باراك على ذلك بأن الانسحاب إلى الحدود الدولية يصفي الحسابات الإقليمية بين إسرائيل ولبنان. إلا أن مسألة مزارع شبعا التي ظلت عالقة (أنظر سابقاً الفصل ١٨) أمّنت الحجة لحزب الله كي يبقي على جوّ من التوتر المستمر، ترجمه بخطف ثلاثة جنود

إسرائيليين (تشرين الأول ٢٠٠٠) وبهجمات متقطعة، كانت إسرائيل تردّ عليها بإطلاق القذائف والقصف.

إلا أن هذا التوازن غير المستقر بدأ يُفقَد بالتدريج في العام ٢٠٠٦. ففي أواخر أيار اشتعلت الجبهة الإسرائيلية اللبنانية فجأةً: إذ أُطلقت قذائفُ على قاعدة حربية إسرائيلية أدت إلى ردّ لم يسبق له مثيل منذ انسحاب الجيش الإسرائيلي قبل ست سنوات. والحق أن الحكومة الإسرائيلية كانت في قلق متزايد ممّا جمعه حزب الله من ترسانة مؤلفة من ١٠ آلاف إلى ١٤ ألف صاروخ (فيها صواريخ فجر التي يمكنها أن تطال حيفا)، وبضعة عشرة صاروخ زلزال يمكنها أن تطال تل أبيب، مركزة في سهل البقاع[٣]. وقد زاد في هذا القلق سياق إقليمي متقلب.

فمن جهة، كان انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية، وهي حركة تشارك حزب الله إيديولوجية ترفض وجود الدولة اليهودية، يثير مخاوف إسرائيل في قيام "جبهة رفض إسلامية". وقد أعطى اختطاف الجنديين على الحدود الشمالية قبولاً لهذا الافتراض، نظرًا لأنه وقع بعد ثلاثة أسابيع على أسر عريف إسرائيلي على حدود قطاع غزة في ٢٥ حزيران، على يد فرع مسلح من حماس (مرتبط بلجان المقاومة الشعبية وبجماعة لم تكن معروفة إلى ذلك الحين، هي: جيش الإسلام)، مع العلم أنه لم يكن بين المنظمتين أي نوع من التنسيق.

ومن جهة أخرى أكثر عمقًا، فإن السياسة الإيرانية المصرة على متابعة برنامجها النووي المقدَّم على أنه ذو طابع مدني، إلا أن الشك في بعده العسكري يتزايد شيئًا فشيئًا، لا تأمن منها إسرائيل؛ ولاسيما أن الرئيس محمود أحمدي نجاد كان يصرّح علنًا برغبته في القضاء على إسرائيل - كذلك فإنه كان يكثر من الكلام على نفي ما وقع من إبادة جماعية ليهود

---

(٣) انظر الموقع الإلكتروني:
Global Security, (www.globalsecurity.org/wmd/world/iran/zelzal-2.htm)

أوروبا ووصفه بأنه "أسطورة". إن هذا الطموح النووي الإيراني يقلق القيمين على إسرائيل، لا لأنهم يقدّرون أن إيران النووية سوف تسارع إلى مَحْو إسرائيل عن الخارطة، بل لأنها قد تبدل تبديلاً عميقًا ميزان القوى الإقليمي لغير صالح إسرائيل، ولغير صالح حلفاء الولايات المتحدة على نطاق أوسع. فإن بإمكان إيران، وقد أصبحت محصّنة على هذا النحو، أن تساعد المنظمات الإسلامية الراديكاليّة مثل حزب الله في لبنان والجهاد الإسلامي وحماس في فلسطين، على نحو أسهل مما تفعله اليوم، وذلك بتزويدهم بالسلاح والمال.

إجراء انتقامي غير ملائم

ما السبب في أن هدف القضاء على حزب الله قد تُرجم لا بقصف قلاع حزب الله العسكرية ومؤسساته فحسب، بل بقصف البنية اللبنانية المدنية التحتية؟ يقع الجواب في بند مركزي لا يُمسّ في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، صاغه في العقد السادس من القرن الماضي، الجنرال موشي دايان: الضغط على السلطات الحكومية لكي تسيطر على نشاطات الجماعات المعادية المقيمة على أرضها، والضغط على السكان لكي ينصرفوا عن هذه الجماعات في آن معًا. وتقع المشكلة الكبرى في هذا الإجراء الانتقامي المكثف في أنه لم يثبت فعلاً فعاليته، ولم يؤدِّ ذلك قطّ إلى التخلي عنه. ولقد كان اتّباعه في لبنان غير ملائم على نحو مضاعف.

فمن جهة، لا نرى وجهًا لأن تقوم الحكومة اللبنانية القائمة على إجماع هش بعمل في أثناء الحرب، لم تستطع القيام به في أيام السلم، أي لجم حزب الله. كذلك فلئن كانت فئات لا يستهان بها من اللبنانيين (بخاصة من السنّة والمسيحيين) قد أظهرت غضبها من حزب الله الذي أوقع، برأيها، البلاد في الحرب بسبب ما قام به من أعمال غير مسؤولة، فإن شدّة الهجوم

الإسرائيلي بما أوقع من ضحايا بريئة وأضرار مادية جسيمة، قد أعادهم إلى كتم اعتراضاتهم والاقتناع بأن إسرائيل كانت تقوّض أسس البلد التي أعادوا بناءها بصبر وأناة. وكان بإمكان إسرائيل على الأرجح أن تلعب على وتر الطائفية في لبنان بطريقة أفضل مما فعلت؛ إلا أنه كان عليها أن تتصرف من أجل ذلك، بقدر عال من الاعتدال والتبصر في اختيار أهدافها، ولو أن معظمها كان مركزًا على مناطق الشيعة.

أضف إلى ذلك أن هذا الإجراء الانتقامي على نطاق واسع –٣٠٠٠ قذيفة يوميًا– قد ظهر فساده في قهر قوة قوامها حرب العصابات وسرعة الحركة كحزب الله. وعلى ما أصاب قدرته الهجومية من ضعف، إلا أن هدف استئصاله لم يتحقق وكان بإمكان إسرائيل أن تحصل على تغيير جوهري للوضع القائم السابق بطرق "الإكراه الديبلوماسي". ولعل الانتشار المزدوج للجيش اللبناني وللقوات الدولية المعززة أن يركز في الجنوب منطقة دفاع تبعد حزب الله عن الحدود وتقلل من الخطر الكامن الذي مازال يمثله على إسرائيل مادام سلاحه لم ينزع، وهذا ما يتضمنه القرار ١٧٠١.

كان الهدف الثاني من حرب الثلاثة والثلاثين يومًا هذه، استعادة القدرة على الردع التي كانت، في نظر المسؤولين العسكريين، قد تآكلت على نحو جدّي بعد الانسحابين من جانب واحد من الجنوب ومن قطاع غزة دون أن يضعا حدًا لإطلاق الصواريخ. فكان من الضروري أن تقوم إسرائيل بعرض لقوتها. فحصل "العرض" إلا أن نتائجه كانت ملتبسة. ولا شك أن إسرائيل قد أثبتت أنها مازالت تمتلك قوة نار مخيفة قادرة على شلّ بلد بكامله. وكذلك فإنها رمّمت جزئيًا قوة الردع لديها للمستقبل، كما أشار إلى ذلك عن طريق غير مباشرة الشيخ حسن نصرالله بنفسه حين اعترف بأن حزب الله لم يكن "ينتظر ردّة الفعل الإسرائيلية [...] ولكان تراجع عن أسر الجنديين لو أنه قدّر ولو بنسبة ١٪ من المجازفة بأن ذلك سوف يؤدي إلى مثل هذا الرد".

ولسوف يتردد كل عدو في المستقبل قبل أن يقدم على النيل من إسرائيل خشية رد بهذا الحجم الهائل.

ومع ذلك فإن حرب لبنان الثانية هذه تكون قد أظهرت على نحو خاص مواطن الضعف في قوة إسرائيل. فهي قد غامرت، باختيارها مباشرة أن تردّ ردًا عسكريًا مكثفًا، بمجابهة متصاعدة وهي لا تملك وسائل إيقافها. فإعلان حزب الله "الحرب المفتوحة" قد أدى به إلى إطلاق الصواريخ على جميع مناطق الجليل وصولاً إلى حيفا، وحتى إلى ما وراء حيفا؛ ولم يكن الجيش قادرًا على إيقاف هذه الصواريخ اليومية ولو لأي لحظة. وكان لهذه الحرب التي خيضت لإعادة الاعتبار إلى قدرة الردع لدى إسرائيل، نتيجة عكسية أظهرت مقدار هشاشة "الجبهة الداخلية". فلأول مرّة منذ إنشاء الدولة الاسرائيلية تنصبّ على أرضها نيران العدو بلا انقطاع[٤]. وقد تسببت الأربعة آلاف قذيفة التي أطلقها حزب الله بمقتل ثلاثة وأربعين مدنيًا وما يقارب الثلاثين جريحًا إصاباتهم خطرة – ولعل الحصيلة كانت ستصبح أثقل من ذلك لو لم يقرر ٣٠٠ ألف شخص أن يلجؤا إلى جنوب البلاد. وقد عطلت الحرب على مليون من السكان أعمالهم، إذ كانوا ملزمين بالاحتباء في ملاجئهم بعد كل إنذار، وأثرت تأثيرًا كبيرًا على النشاط الاقتصادي في شمال البلاد.

فيما خلا المناطق المحاذية للحدود، فإن "الجبهة الداخلية" لم تكن محضّرة لمثل هذه الحرب. وكان الإهمال مذهلاً، ولاسيما أن السلطات كانت على علم بمدى صواريخ حزب الله، إلا أنه كان ناتجًا عن قناعة خاطئة في الأساس مفادها أن حزب الله سوف ينقطع عن مصادر أسلحته بعد بضعة أيام من القصف ويتوقف بنتيجة ذلك عن ضرب الأراضي الإسرائيلية. ولكن هذا السيناريو لم يتحقق، لأن إسرائيل، على ما يبدو، قد

(٤) أصيب "ظهيرها" في حرب الخليج الأولى بصواريخ سكود العراقية ولكنْ على نحو متقطع وبنسبة أقل.

أساءت تقدير قوة حزب الله العسكرية والتزام مقاتليه، وزادت في تقدير قوتها عمليًا. فقتل من جنودها ١١٧ جنديًا – خلال شهر من الحملة العسكرية في معارك برية غالبًا ما كانت ضارية لم تستطع خلالها أن تتقدم سوى كيلوميترات قليلة في الأراضي اللبنانية. ولقد زعزع مقاتلو حزب الله سمعة جيش الدفاع الإسرائيلي بتفوقه العسكري وأظهروا مواطن ضعف فيه لم تكن موضع شك، وذلك بإعاقة حركة الوحدات البرية بنجاح في أغلب الأحيان. ويريح هذا الوضع عرّابيْ حزب الله، سوريا وإيران، وهذا عكْسُ ما كان من الهدف المطلوب، ولاسيما فيما يتعلق بإيران إذ خفّت بعد ذلك بواعثها أكثر من أي وقت مضى في الاستجابة إلى مطالب المجتمع الدولي: فقد أغلق طابع الفشل في هذه الحرب البابَ، إلى حين، أمام أي إمكانية في القيام بعملية عسكرية ضد الجمهورية الإسلامية، وليس أمام إسرائيل فحسب[٥]، بل أمام الولايات المتحدة أيضًا.

تساؤلات واعتراضات.

ما إن تنتهي الأعمال الحربية حتى تتشقق الوحدة الوطنية في إسرائيل، فتطفو على السطح التساؤلات والاعتراضات والاتهامات. وتخرج هذه الحرب على قانون نوعها ولاسيما أن حصيلتها كانت ملتبسة، لا بل أكثر من ملتبسة. فبعد أن عاد جنود الاحتياط إلى منازلهم بدأت على الفور الانتقادات تتفاقم، إلا أنه يجب أن لا نسيء فهم حدتها؛ لأن غالبيتها العظمى لم تكن تعيد النظر في شرعية اللجوء إلى الحرب، بل كانت تشير بإصبع الاتهام إلى الإهمال اللوجستي والتكتيكي أو إلى آلية اتخاذ القرار على أعلى المستويات في قمة هرم الدولة.

(٥) على أن إسرائيل تتحضر إلى احتمال مواجهة إيران؛ إذ كان الجنرال إليعازر شكيدي قائد القوات الجوية قد كُلِّف بتحضير عدّة خطط للهجوم.

ما الذي دفع بدوائر المخابرات إلى أن يسيئوا تقدير إمكانات حزب الله إلى هذا الحد؟ ولماذا كانت القوات البرية سيئة التحضير لهذه المواجهة؟ ولماذا كان الدفاع السلبي الموكّل بحماية السكان المدنيين سيّيء التنظيم إلى هذا الحد، مع العلم أن السلطات كانت قد أكدت الوعد بأن الداخل لن يؤخذ على حين غرّة كما أخذ في حرب الخليج؟ لماذا طالت فترة القصف ولم تستطع أن تسكت ضربات حزب الله؟ لماذا تأخر الهجوم البري، وما الذي جعله ينطلق بتسرع؟ هل بالغت الحكومة في لجم الجيش أم أنها، على العكس من ذلك، انجرت وراءه؟ أسئلة كثيرة وجهها العديد من تجمعات الاحتياطيين إلى المسؤولين السياسيين والعسكريين إما بواسطة الرسائل المفتوحة أو بالمظاهرات محتجين على سلوك القيادة العليا والحكومة في الحرب على حد سواء. وقد استفاد من هذا الاحتجاج بعض الدوائر السياسة المقربة من اليمين الوطني على نحو جزئي. وإذ اتهم بنيامين نتنياهو، زعيم الليكود، الحكومة بعدم الكفاءة وبسلوك مسلك الهواة، فذلك لأنه أدرك، على الفور ما سيناله من كسب سياسي في وضع يعبر الرأي العام فيه عن حذره الشديد تجاه رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقائد الجيش. وفيما كان تكتل أولمرت، كاديما، قد أغرى الأكثرية من الناخبين في اقتراع الثامن والعشرين من آذار ٢٠٠٦، فقد بدأ مذّاك بالانهيار الشامل، هو وحليفه حزب العمل الذي تتقاذفه صراعات داخلية شديدة الحدة. وقد اضطر أولميرت في نهاية المطاف إلى أن يؤلف لجنة للتحقيق في "حرب لبنان الثانية" في محاولة لمحو آثار أزمة الثقة في حكومته – في موازاة ذلك، قام مراقب الدولة[٦] بفتح تحقيقه الخاص به الموجه إلى البحث في "الجبهة الداخلية" على وجه الخصوص. ولا شيء يضمن أن تكفي هذه البادرة لنزع فتيل الاحتجاج. والأمور متعلقة بتطور الوضع في لبنان: فإن تحقق ما أُقِرّ من ترتيب لتثبيت

(٦) لمراقب الدولة دور يوازي دور ديوان المحاسبة.

الهدنة المنصوص عليها في القرار ١٧٠١ بسرعة، فإن بإمكان أولمرت أن يأمل في إعادة الوضع الداخلي إلى صالحه؛ وإلا فإنه قد يتعرض إلى المصير الذي وصلت إليه غولدا مائيير بعد أن اضطرت إلى الاستقالة إثر ما تبين من تقصير في حرب تشرين عام ١٩٧٣.

وظهرت انتقادات أخرى، نسبتها قليلة، صادرة بخاصة عن صحفيين (أميرة حسّ وجدعون ليفي) ومثقفين (دان رابينوفيتش) و"يسار اليسار" (حركة غوش شالوم (السلام الآن) المؤلفة حول أوري أفنيري)، تعيد النظر في مبدأ اللجوء إلى القوة على نحو منهجي في تسوية الأزمات. ففي رأيهم أن على الدولة أن تملك السيطرة على قوتها؛ وأن نشوة القوة التي غالبًا ما تسكر المسؤولين الإسرائيليين، تقودهم إلى القيام بأعمال متطرفة لا يتوصلون بها إلى كسب سياسي على المدى الطويل. والسبب في ذلك بسيط: فإن قدرة إسرائيل العسكرية لا تكفي وحدها لفرض الحلول الدائمة على أعدائها من جهة واحدة. كذلك فإن استعمال القوة غير المتكافئ يزيد في عزمهم على المقاومة بدلاً من أن يهزمهم. ولا يصح ترك استعمال القوة إن كان متوازنًا، ولا بد له من أن يستصحبه نشاط سياسي. ولذلك فإن أفضل وسائل تأمين الحدود الشمالية تكون بفتح ثغرة بين دمشق وطهران تقوم على العودة إلى المفاوضات المباشرة مع سوريا على أساس من التبادل: إعادة الجولان مقابل التطبيع التام والشامل للعلاقات بين الدولتين. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالفلسطينيين: فبقدر ما يكون التوافق مع محمود عباس قريبًا إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام"، بقدر ما تُقطع الطريق على الإسلام الأصولي المتطرف، ويُضمن أمن إسرائيل.

ولم يكن مثل هذا التحول الاستراتيجي يبدو أمرًا محتملاً غداة الحرب. فقد أوقف يهود أولمرت خطته بالانسحاب من الضفة الغربية، إلا أن سبب هذا الإحجام (المؤقت؟) على الانسحاب من جانب واحد قائم على إعادة النظر في اختبار جغرافي – سياسي كان قد قام به بسرعة بعد أن تحقق من

الفشل الاستراتيجي من انسحابين من جهة واحدة (جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠ وقطاع غزة في العام ٢٠٠٥). ولا يبشر هذا القرار بتجديد عزمه على استئناف سبيل المفاوضات على نحو جدّي. وعلى أي حال، فإن عملية "مطر الصيف" التي بدأت أواخر حزيران سنة ٢٠٠٥ على قطاع غزة كانت قائمة – حين كانت الأزمة اللبنانية شغل الناس الشاغل. وقد أوقعت أكثر من ٤٠٠ قتيل[٧]، ومئات الجرحى، وهدّمت العديد من البنى التحتية وثبتت الضغط المستمر على السكان الفلسطينيين ولم تتمكن من تحرير العريف جلعاد كاليت ولا من منع إطلاق القذائف. وتنجرّ إسرائيل في غزة كذلك إلى هذا الإغراء العبثي باستعمال القوة، وكان من شجاعة الكاتب دافيد غروسمان أن ندد به في خطابه برثاء ولده الذي قتل في الساعات الأخيرة من حرب لبنان.

(٧) هذا ما عُدّ إلى ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٦. أكثر من نصف الضحايا من المدنيين ممن لم يقوموا بأي عمل معاد لإسرائيل. أنظر الموقع الإلكتروني: B'Tselem, مركز المعلومات الإسرائيلية حول حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الفلسطينية:
<www.btselem.org/english/Statistics/casualties-Data.asp?Category=1>

٢٣

إيران وحزب الله

أوليفييه روا

لعب لبنان دورًا كبيرًا في السياسة الخارجية لإيران الإسلامية، إلا أن ذلك كان في البداية من باب النقصان. فقد حلمت إيران الإسلامية بأن تصبح على رأس مجموعة الرفض في العالم الإسلامي، وكانت قد راهنت في البداية على فلسطين. إلا أن الصلات بياسر عرفات كانت سيئة منذ البداية، على الرغم من تسليم السفارة الإسرائيلية في طهران إلى منظمة التحرير. والواقع أن الثوار الإيرانيين لم يكونوا مهتمين لا بالحركات المتعلقة بالقومية العربية، لأنها تضع من الأساس العروبة قبل الإسلام، ولأنها كانت تَحْذَر من بلد إسلامي غير عربي، ولا بقيادات الحركات الإسلامية الكبرى، كالإخوان المسلمين، لأن طهران لم تكن تنوي أن تتقاسم زعامة الثورة معهم بل أن تؤكد زعامتها لإيران الإسلامية. ولقد جعل الدستور الإيراني من "مرشد الثورة" مرشدًا للأمة الإسلامية جمعاء، ما لا تقبله بالطبع الحركات الإسلامية السنية الكبرى، لأنها كانت تعتبر أن لها أسبقية على الثورة الإيرانية وأن شرعيتها أرفع من شرعية تلك.

تأسيس حزب الله

كانت الحرب مع العراق في أيلول ١٩٨٠ إيذانًا بابتعاد المنظمات الإسلامية السنية عن إيران واقتراب هذه المنظمات ببطء من العروبيين. ولم تكن "الجماهير" العربية بخاصة قد أنكرت أعمال زعمائها السياسيين والدينيين والتحقت بركب إيران. ولم تجد إيران، أمام هذا الفشل، من نصير سوى الجماعات الشيعية في العالم العربي. إلا أن زعماء هذه الجماعات لم يكونوا هم أيضًا متقبلين لما استجد من مفاهيم على يد الثورة الإيرانية (ولاية الفقيه، أي اعتبار موقع مرشد الثورة زعيمًا عسكريًا وسياسيًا للأمة). لذلك فإن السلطات الإيرانية ممثلة بحراس الثورة ومعهم رجال الدين المتطرفون، سارعوا إلى إقامة منظمات سياسية لدى الشيعة للالتفاف على أعيان الشيعة بل لمحاربتهم نظرًا لما أبدو من عداء تجاه الثورة الإسلامية في إيران أو لما أظهروا من تحفظ عليها.

وقد لاقت هذه السياسة نجاحًا كبيرًا في لبنان، على وجه الخصوص، وذلك بتأسيس حزب الله، لأن هذا الحزب الذي أثبت عن إخلاص كامل للثورة الإسلامية في إيران، قد أصبح شيئًا فشيئًا مسيطرًا على الساحة الشيعية اللبنانية. وتمول إيران هذه الحركة، كذلك فإن العديد من الضباط الإيرانيين قد دربوا في البقاع مقاتلي حزب الله وأطّروهم، وأُرسل السلاح، وقام جيل جديد من رجال الدين الشباب بالدراسة في قم؛ ما أدّى إلى توثيق الروابط ليس على الصعد الاستراتيجية والتنظيمية والإيديولوجية فحسب، بل كذلك على صعيد الصلات الفردية. ومع ذلك فإن حزب الله ليس مجرد بيدق بيد إيران، بل إنه يستجيب لمنطق معقد:

- المذهبية الشيعية، أو على نحو أدق، تمثيل الشيعة في النظام السياسي اللبناني؛

– الراديكالية الدينية والسياسية في مواجهة الحركات الشيعية الأقرب إلى العلمانية مثل حركة أمل؛.

– مناصرة الثورة الإسلامية في إيران في مواجهة التردد لدى العديد من رجال الدين الرافضين لنظرية ولاية الفقيه (إلا أن خطوط التباين ليست بهذه البساطة، لأن بعض رجال الدين، ومنهم محمد حسين فضل الله، يساندون الثورة الإسلامية ولا يعترفون بمرجعية المرشد الحالي آية الله علي خامينئي، أي بكفاءته على أن يكون مقلَّدًا).

إلا أن بين حزب الله وإيران صلات خاصة تتصف بالثبات فبعد وقف النار بين إيران والعراق في تموز عام ١٩٨٨، لم تتردد إيران في التضحية بحلفائها من الشيعة في سبيل مصالحها الخاصة. فهي لم تحرك ساكنًا في العام ١٩٩١ يوم ذبّح صدام حسين الشيعة الثائرين عليه، وذلك لكي يُحكموا الفائدة من الحرب بين صدام والغرب، ويحصلوا من صدام على تثبيت لاتفاقيات الجزائر في آذار سنة ١٩٧٥ حول شط العرب. وبين العامين ١٩٩٢ و١٩٩٨ تركت إيران شيعة أفغانستان فريسة للجماعات السنية المختلفة تذبحهم بلا هوادة؛ وحتى في حروب المقاومة ضد السوفيات، فإن الإيرانيين لم يساندوا الشيعة من الأفغان إلا بالنزر اليسير. ولقد ركّزوا صراعهم مع الغرب على حزب الله في لبنان.

حزب الله مفتاح الاستراتيجية الإقليمية في إيران

ما يفسر قيمة حزب الله لدى إيران الإسلامية، حقيقة أنه يساهم في متابعة غاية البلاد الأولى: تثبيتها في موقعها باعتبارها قوّة إقليمية مشرفة على نحو أساسي على الخليج وتريد أن تُحمل على أنها "كبيرة العرابين" في المنطقة. وتكون بذلك البلاد المستهدفة، قبل غيرها، هي الأنظمة العربية ولاسيما منها الممالك البترولية. وكان شاه إيران قد استولى عام ١٩٧١ على جزيرتي

الإمارات طنب وموسى وتدخل في ظفار العمانية وبلوشستان الباكتسانية، وساندَ في الوقت عينه الأكراد في مواجهة صدام حسين، واتصل بموسى الصدر مُطْلِق التجديد السياسي لدى الشيعة في لبنان. أما العراق، وكان بينه وبين إيران خلاف على الحدود، فكان الغريم الأساسي. وكانت استراتيجية الشاه في الالتفاف على الدول العربية تقوم على التحالف مع إسرائيل. كما أنه هو الذي أطلق البرنامج النووي الإيراني بمساعدة الأوروبيين (برنامج أوروديف).

ولقد قلّلت الثورة الإيرانية من تبديل الأهداف الإيرانية فلم تبدل سوى طرق الوصول إليها. فكان الالتفاف على الأنظمة العربية لا بالتحالف مع إسرائيل، بل، على العكس من ذلك، بدعوة الأمة الإسلامية إلى التجمع حول الثورة الإسلامية في مواجهة الزعماء القائمين على العالم العربي، وقد قدمت إيران نفسها إذّاك على أنها زعيمة جبهة الرفض في مواجهة إسرائيل[1] وكان التعبير عن منافسة العراق في عهد الخميني يصاغ بكلام ثوري: "تمرّ طريق القدس عبر كربلاء" (قبل الانطلاق إلى محاربة إسرائيل، لا بد من إزاحة صدام). وكان كل شيء مركّزًا على الحرب مع العراق. أما على الجبهات الأخرى فكانت إيران حذرة: حاذرت إيران الإسلامية من أن تثير السوفيات على الرغم مما كانت تتوجه به إلى الاتحاد السوفياتي من كلام عنيف؛ ولم تساند في أفغانستان على نحو معتدل، سوى الشيعة لا بل من كان يقبل من الشيعة بزعامة المرشد الإيراني.

ولطالما حلمت إيران بربط المحور الشيعي بجبهة الرفض في مواجهة إسرائيل وهي سنية عربية. ويشكل حزب الله مفتاح هذا الربط؛ فهو عربي يتماهى عند السنة بالصراع ضد إسرائيل والغرب. أما الشيعة الآخرون فهم

(١) وتنضوي تحت لوائها سوريا وبخاصة الحركات الفلسطينية العلمانية منها والإسلامية المعادية للمفاوضات الإسرائيلية العربية في أوسلو التي جرت في أوائل العقد الأخير من القرن الماضي.

إما أن يكونوا مهمّشين أو أنهم في مواجهة مفتوحة مع السنة (وهذا حال العراق اليوم). وكانت التوترات بين السنة والشيعة قد أثارها السعوديون والباكستانيون عن قصد، لا بل اختلقوها بينهم، وذلك لكي يمنعوا إيران من أن تحتفظ باستئثارها الحصري الذي نصّبت نفسها زعيمة عليه في احتكار النشاط الإسلامي والأصولي. وقد تم الحلف بين المخابرات والجماعات الأصولية السنية في باكستان في أواسط العقد التاسع من القرن الماضي لكي يهاجموا الشيعة. وقد تضاعفت الدعوة ضد الشيعة بإدخال السلفية والوهابية إلى المدارس القرآنية (ومنها خرجت حركة طالبان على سبيل المثال). وأضحت إيران معزولة بالفعل في أواخر العقد الأخير من القرن الماضي تجاه محيطها السني.

ظهور القوة الشيعية منذ حرب العراق

إلا أن الدخول الأمريكي إلى العراق في العام ٢٠٠٣ قد غير توزيع الأوراق. كان الأمريكيون يرون في إيران دولة إرهابية، وإذ بهم يلقون أنفسهم في مفارقة غريبة، إلى جانب معسكر الإيرانيين في العراق - وفي أفغانستان. وذلك أن الشيعة في العراق، مهما كانت نتيجة الحرب العراقية، هم أكبر المنتصرين بواسطة التدخل الأمريكي. وقد أثار صعود نجم الشيعة في مناطق الخليج (ولاسيما في البحرين والكويت وفي شمال شرق العربية السعودية)، فيما يشكل خلاصة المناطق النفطية، قلقاً شديدًا لدى الأنظمة العربية السنية المحافظة في المنطقة. وبات الرجوع إلى "الخطر الشيعي"، حقيقة كان أم وهمًا، في النقاش السياسي أمرًا مركزيًا. ولذلك فقد أعيد التحالف بين القوميين العرب والسلفيين السنة في شمال العراق بدعم من المتطرفين من أمثال الأردني الغامض أبي مصعب الزرقاوي (المعروف بانتمائه إلى القاعدة)، وبشيء من الترحيب من أوساط المحافظين العرب،

الخليجيين منهم والأردنيين. وقد انخرط الزرقاوي في جهاد عنيف ضد الشيعة في العراق. وبات المحور الذي يمكّن من الحدّ من توسع الثورة الإسلامية الإيرانية، قائمًا... إلا أن الأمريكيين في هذا الحال يقعون في المعسكر الإيراني.

ولم يعد بالإمكان الربط بين الجبهة العربية - السنية، والمتطرفين الشيعة سوى بواسطة فلسطين. وبكلام أدق، فإن كل ربط بين حماس وحزب الله يمكّن إيران من أن تربط بين استراتيجيتيها. ولذلك فإن أحمدي نجاد قد بدأ باتخاذ المواقف المصعّدة في مسألة شرعية وجود إسرائيل، وهو موضوع ذو أثر في المنطقة، في وقت مازال يسلّح فيه حزبَ الله ويجهزه. وقد مكّنت الصلة العنيفة في صيف العام ٢٠٠٦ بين الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والإسرائيلي - الحزب إللهي، إيرانَ من أن تصهر "جبهة الرفض" و"الهلال الشيعي" وأن تكسب على جميع الجبهات. ولم تخطىء الأوساط السلفية والوهابية في ذلك، فاضطرت في وقت واحد، كما يظهر في بياناتها في ذلك الحين، إلى أن تخفّض من لهجتها في لعن الشيطان الشيعي، وإلى أن تعترف لنصرالله بأنه بطل القضية العربية-الإسلامية، ما كان الشارع قد حققه منذ زمن طويل. أما السعوديون والأردنيون فبعد أن لاموا حزب الله على إشعاله فتيل الحرب، عادوا فرجعوا عن لومهم، ووقفوا هم والنظام المصري في صفوف المشاهدين.

ولسوف تدوم هذه السياسة الإيرانية مادام حزب الله قادرًا على اللعب على المستويات الثلاثة حيث كان ما يزال في هذا الموقع في نهاية العام ٢٠٠٦: الوطنية اللبنانية والتضامن العربي والإسلامي مع الفلسطينيين ومساندة إيران الإسلامية. إلا أنه عاجلاً أم آجلاً سوف يضطر، على وقع الأزمات، إلى أن يقوم بخيار لا تحبذه إيران.

٢٤

ظل المطامح السورية

إليزابيت بيكار

من المسائل التي أثارت قلق اللبنانيين في أثناء الحرب في صيف العام ٢٠٠٦، سيناريو تحوّل المعارك إلى حرب إقليمية، إما بتوسع القصف الإسرائيلي إلى مؤسسات أو أشخاص أو بنية تحتية مدنية في سوريا، أو دخول وحدات من الجيش السوري الحرب واجتيازها الحدود للقتال إلى جانب حزب الله. ونعلم أن شيئًا من ذلك لم يقع، خلافًا لخطابات الرسميين السوريين الحربية. فبعد عقود من السيطرة السورية على لبنان، وكانت عنيفة في بعض أوقاتها، بدأ وضع اليد السورية على لبنان بالتراجع منذ العام ٢٠٠٠، ولم تعد الحرب في صيف العام ٢٠٠٦ "قضية سورية" على أكثر من صعيد.

«لم يعد لبنان قضية سوريا»

تُعدّ سوريا والجمهورية الإسلامية الإيرانية السند الأول لحزب الله اللبناني. وكان نظام حافظ الأسد داعمًا للحركة الشيعية الثانية، حركة أمل، طوال سنوات، ثم عاد فقام بمصالحة حزب الله في كانون الأول سنة ١٩٩٠

يوم انتهت الحرب الأهلية. ولم ينفك حلفهما منذ ذلك الحين يزيد ارتباطًا: وكان سلاح حزب الله الآتي من إيران يمر في معظمه بمطار دمشق، على الرغم من إنكار السوريين (أنظر سابقًا الفصل ١٩)، ثم إنه كان يُهرّب عبر الحدود الجبلية الطويلة بين لبنان وسوريا. وكان حزب الله جماعة مسلحة من بين الجماعات التي كان النظام السوري يستعملها لاستفزاز إسرائيل ولإفهامها أنها لا تستطيع الوصول إلى الأمن في المنطقة إلا بالمفاوضات معه؛ وقد بات حسن نصر الله زعيم الحزب مستشارًا مسموع الرأي لدى الرئيس الشاب بشار الأسد.

ولقد ظهر هذا الدعم في الحرب في صيف العام ٢٠٠٦ على لسان وزير الخارجية السوري الذي عبر عن موقف بلاده بقوله: "أنها كانت مستعدة للرد على الهجوم إن تحولت الحرب إلى إقليمية" وادعى أنه ألزم نظراءه العرب المجتمعين في بيروت بتسجيل التهنئة لحزب الله "المدافع عن كرامة الأمة [العربية]"، في إعلان مشترك بينهم[1]. ثم أكّد الرئيس الأسد بنفسه على هذه المجاملات وهاجم بشدة الولايات المتحدة وأوهامها بقيام الشرق الأوسط الجديد، وحكومةَ فؤاد السنيورة و"سياستها في الحفاظ على المصالح الإسرائيلية"، والأنظمة العربية "المتواطئة معها"[2].

ولم تبدُ هذه الخطب الإستفزازية (التي كانت تريح فرنسا في موقفها من الأسد باعتبار أنه لا يصلح لأن يكون طرفًا موثوقًا في الحوار معه) أنها تقيم اعتبارًا لتناقضها مع الدعم المعلن لبرنامج "البنود السبعة" الصادر عن حكومة السنيورة، ولا مع الانفتاح على الولايات المتحدة الذي بدأه سفير سوريا في واشنطن؛ ولا حتى مع جمود الجيش الشامل وهو في حاله الاستنفار، وقد سوّت إسرائيل مراكز الحدود اللبنانية السورية بالارض.

ولم تخرج سوريا طوال مدة الحرب عن تحفظها تجاه اسرائيل وقد أثبتت

---

(١) النهار، ٧ آب ٢٠٠٦.

(٢) النهار، ١٥ آب ٢٠٠٦.

على الالتزام به منذ أن قامت بينهما اتفاقية فصل القوات في أيار سنة ١٩٧٤ على إثر حرب تشرين؛ ولاسيما أن جيشها في وضع مزر أكان ذلك على الصعيد اللوجستي أم على الصعيد المعنوي. فقد وقع اختيار سوريا منذ العقد التاسع من القرن الماضي على "استراتيجية الحل السلمي"، فهي لا تواجه الجيش الإسرائيلي إلا بمقاتلين لبنانيين أو فلسطينيين. من هنا قول وليد جنبلاط القاسي، وهو أحد زعماء الأكثرية في تجمع "١٤ آذار"، الذي يقابل فيه بين عجز دمشق عن القتال لاسترجاع منطقة الجولان المحتلة وبين إصرارها على التدخل في لبنان – ويشكل حزب الله في هذا التدخل من وجهة نظرها محور اتجاهه.

أكد أحد المسؤولين البعثيين في مجلس خاص منذ بداية القصف الإسرائيلي أن "لبنان لم يعد قضية سوريا"، وهو اعتراف محتمل ولكنه مفاجىء على الأقل؛ إذ إن الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥–١٩٩٠) كانت، على ما نذكر، في اعتبار حافظ الأسد "قضية سوريا" حتى أنها أرسلت إليه جيشها عام ١٩٧٦. ولعل بإمكاننا أن نقول بأن لبنان منذ أن انشأته فرنسا عام ١٩٢٠ ثم منذ استقلاله عام ١٩٤٣ لم ينفك يشكل "قضية سورية"[٣]. وإذ اعترفت الأنظمة المتعاقبة على دمشق باعتبار لبنان دولة مستقلة، ولو على مضض، فإنها لم تكف عن المحاولة في إخضاع بيروت والتدخل في شؤونها الداخلية[٤].

نجحت سوريا بعد الحرب الأهلية في الاحتفاظ بسيطرتها على لبنان، لا بل إنها شرعتها في اتفاق الطائف (١٩٨٩) وفي "اتفاقية الأخوة والتعاون" (١٩٩١) الظاهر تحيزها[٥]. ولقد عززتها باستزلام مجمل الطبقة السياسية اللبنانية من جميع الطوئف. وقد مثّل لبنان وسيلة المقايضة في المفاوضات

(٣) حازم صاغية، **سوريا ولبنان، أبعد من سياسة ونظام**، هيّا بنا، بيروت ٢٠٠٦.
(٤) "لبنان بعيون سوريا"، مجلة الآداب، كانون الثاني – شباط ٢٠٠٣.
(٥) أنظر افتتاحية غسان تويني في النهار في ٢٠ أيار ١٩٩١.

مع إسرائيل لتحرير الجولان، وأرضًا مكشوفة استراتيجية يحميها الاحتلال الجاثم على البقاع، ومورِدًا لطلب الثروة بفضل نهب اقتصاده، كذلك فإنه كان معسكرًا لتجنيد الجماعات المسلحة المعادية لإسرائيل، وميدان نشاطها – فلسطينيو "الخارج" والمقاومة اللبنانية ولاسيما منها حزب الله[٦].

يبقى أن السيطرة السورية على لبنان قد بدأت بلا شك تتراجع بالتدريج منذ العام ٢٠٠٠. ففي أيار من تلك السنة كشف الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد من الجنوب عدم شرعية الوجود السوري المسلح. ولما توفي حافظ الأسد في حزيران، خلفه ابنه بشار، وتصرف مساعدوه وكأنهم كانوا من السباع الضارية، فأثاروا نقمة الناس عليهم مدنيًا وسياسيًا. وفي أيلول سنة ٢٠٠٤ اتفق الأميركيون، وكانوا يأخذون عليه أنه يساند المتمردين في العراق، والفرنسيون، وكان أملهم ببشار "التجديدي" قد خاب، فأصدروا القرار ١٥٥٩ في مجلس الأمن الدولي الذي يلزم سوريا بالانسحاب من لبنان.

حينئذٍ، بدأ النظام السوري باتباع خط المزايدة في السياسة. ففرض على البرلمان اللبناني أن يجدّد ثلاث سنوات ولاية الرئيس إميل لحود (أنظر سابقًا الفصل ٢١)، وبدأت محاولات الاغتيال تنال من كبار معارضي الهيمنة السورية: الوزير مروان حمادة (مستشار وليد جنبلاط)، والمثقف سمير قصير، وأمين عام الحزب الشيوعي السابق جورج حاوي، والنائب ورئيس تحرير جريدة النهار جبران تويني. وكان أكثرها مأساوية تلك التي استهدفت رفيق الحريري في شباط ٢٠٠٥، وقد قامت على أثرها مظاهرات ضخمة مناهضة لدمشق، فانتخابات نيابية جاءت بأكثرية مناهضة للسوريين في حزيران ٢٠٠٥ (أنظر سابقًا الفصل ٨).

(٦) May Chartouni-Dubarry (dir.) **Le couple syro-libanais dans le processus de paix**, Les Cahiers de l'IFRI, Paris 1998.

آثار الحرب على سوريا

بات هم المسؤولين السوريين الأول منذ ذلك الحين حماية النظام في وجه العاصفة الدولية التي أثارتها موجة الاغتيالات في لبنان وفي وجه الشكوك المكشوفة التي عبر عنها المحققان الدوليان (مليس وبرامرتس) في تواطىء على أعلى مستويات المسؤولين البعثيين في هذه الجرائم السياسية بدءًا بجريمة اغتيال رفيق الحريري.

وقد مزجوا بين تكتيكين على الصعيد الداخلي، بعد أن نُبذوا وهُدّدوا بالبدء بالعقاب. الأول باستثارة الحس الوطني لدى المواطنين العاديين الساخطين من الهجوم الأمريكي على العراق والقلقين من التهديد بالانتقام من بلدهم. فمنذ عهد حافظ الأسد بات في وعي السوريين أن بلدهم في حقيقة الأمر، هو الوحيد في المنطقة الذي قاوم الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، واحتفظ باستقلاله، ولو بثمن كبير، باسم العروبة. أما التكتيك الثاني لدى المسؤولين السوريين، فيقوم على اسكات أصوات المنتقدين الذين أعربوا عن فرحهم بنيل لبنان حريته فباتوا يطالبون بجعل بلدهم ديموقراطيًا. ولذلك فإنهم وجدوا في حرب الصيف عام ٢٠٠٦ حجة وفسحة لمتابعة قمعهم بلا هوادة الديمقراطيين العلمانيين والإسلاميين حتى من كان معتدلاً منهم[٧]. ولقد قامت مكاتب المخابرات العلية القديرة في صلب النظام في وجه أدنى الأصوات المنشقة بتهمة اللاولاء الجديدة. وكما استنتج أحد المعارضين من المثقفين. فإن "ضجيج الحرب لا يناسب النقاش حول الديمقراطية وحقوق الإنسان"[٨].

---

(٧) Elisabeth Picard, "Syrie: La Coalition au pouvoir fait de la résistance" Politique étrangère, n° 4, décembre 2005.

(٨) Yassin Al-Hajj Salih, Le Monde, 14 août 2006.

كان القلق الدولي من قسوة تدمير لبنان وخطورته، وعزم أميركا وإسرائيل الظاهر على تجنب اتخاذ الحرب وجهة إقليمية، قد أفادت سوريا منهما للعودة إلى الميدان الإقليمي والمطالبة بحل شامل قائم على التفاوض (اي معاكس لمنهج العنف وللحل الجزئي اللذين تطرحهما إسرائيل في لبنان) على مسائل الأرض والأمن والسياسة في الشرق الأوسط، وتقول دمشق إن المفاوضات التي عُلّقت منذ آذار عام ٢٠٠٠ (بعد فشل اللقاء بين الأسد وكلنتون) مع إسرائيل على الجولان المحتل، لا بد أن تستعاد على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ("الأرض مقابل السلام")، وهي نفسها التي تذرّعت إسرائيل بها لتهاجم لبنان. فهل يكون بشار الأسد قد عنى بقوله إلى وزارة الخارجية الإسبانية في آب سنة ٢٠٠٦ ثم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في الأول من أيلول أن الهجوم الإسرائيلي على لبنان قد فتح، من باب المفارقة، نافذة على فرصة من أجل السلام الإقليمي؟

هل انتهت «العلاقة المميّزة»؟

من المحتمل أن يساهم القرار ١٧٠١، بعد أن وضع حدًا للمعارك في لبنان، إضافة إلى القرار ١٩٥٩، في إضعاف "العلاقة المميزة" التي تحاول دمشق أن تحافظ عليها بعد انسحاب جيشها. وقد أثبتت حكومة السنيورة طوال مدّة الأزمة في صيف سنة ٢٠٠٦ عن استقلال غير معهود عن معلمها القديم، وذلك باتباع سياسة غربية حذقة. والأغرب من ذلك أن حزب الله قد أظهر جفاءً في تعليقه الفاتر على الخطاب الناري الذي ألقاه بشار الأسد، وفي حرصه على تمييز رهاناته وغاياته اللبنانية عن غايات حليفه السوري ورهاناته المحرجة في هذا السياق. وقد بدأت ضغوط الأمم المتحدة بالمساهمة في تأكيد هذا الواقع، الذي بقي ملتبسًا وقتًا طويلاً، والقائل بالتفريق بين دولتين ذواتي سيادة. ولذلك فإن بشار الأسد قد وعد كوفي أنان

بالتعاون في مراقبة الحدود، كذلك فإن آلاف الجنود اللبنانيين قد بدأوا من الآن فصاعدًا بمراقبتها "وفقًا للفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١". وقد بُحث ترسيم الحدود وإقامة تمثيل ديبلوماسي بين البلدين هذا بالإضافة إلى مسألة مزارع شبعا. في هذه المعمعة، يذهب بعض اللبنانيين في القول إلى أبعد من ذلك فيثيرون مسألة إلغاء اتفاقيه العام ١٩٩١ غير العادلة[٩].

إلا أنه لا يصح سوء التقدير في صلابة النظام البعثي في الحفاظ على "الورقة اللبنانية" بعد أن فقد العديد من الأوراق في المنطقة في السنوات العشر الأخيرة. فهو أولاً، قد حض حلفاءه ومحاسيبه من اللبنانيين على المطالبة بحكومة وحدة وطنية في بيروت– أي باستقالة السنيورة، وبعدها بانتخابات نيابية جديدة. وثانيًا، قد اعتبر أن انتشار قوات أجنبية من القوات الدولية الجديدة برفقة الجيش اللبناني على حدوده إعلان للحرب. ويكون الرد على ذلك بإغلاق الحدود البرية بين لبنان وسوريا (كما حدث في الأعوام ١٩٦٩ و١٩٧٣ وفي صيف سنة ٢٠٠٥) لكي يشعر بيروت بالطبيعة الحيوية لحسن الصلة بجارتها العربية الداخلية.

وفي الختام على الأخص، فإن وعود الأسد في عمان كانت هشة ومشروطة. ونظرًا لعجزه عن تحسين صلاته بالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ونظرًا لملف الجولان الجامد بسبب رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي إعادة فتحه، ونظرًا لعدم "ترتيب" الأمور، على الأرجح، مع المحققين الدوليين (حول جريمة اغتيال رفيق الحريري)، فإن سوريا قد تستعمل "قدرتها على الأذى". فقد تستفيد من تحالفها مع إيران، وقد تساند الحركات المسلحة ضد إسرائيل في لبنان وتمولها، وعلى رأسها حزب الله والمنظمات الفلسطينية المنبثقة من منظمة التحرير، لا بل حتى الجماعات السنية السلفية مع أنها من أشد أعداء البعث. وقد لوّح وليد المعلم وزير

(٩) نقولا ناصيف، الأخبار، ٢٩ آب ٢٠٠٦.

الخارجية السوري في السابع من آب سنة ٢٠٠٦ بخطر تسلل القاعدة إلى لبنان. وكان هجوم الإسلاميين على السفارة الأميركية في دمشق – وقد أحكمت الشرطة السورية قبضتها عليه بسرعة – مؤشرًا على ما يمكن أن تتخذه عودة النظام السوري إلى الساحة الإقليمية من تغيير: تلاقي الاستراتيجية الأمنية المعولمة بالاستراتيجية الوطنية لدى النظام البعثي.

٢٥

حرب لا متناظرة

سامي مكي

كانت سمة التدخل الإسرائيلي في صيف العام ٢٠٠٦ أنه مواجهة بين قوى جيش الدفاع الإسرائيلي أي جيش الدولة الإسرائيلية، وأحد الفاعلين المسلحين من غير الدولة، حزب الله. ولئن كان طموح إسرائيل قد ظهر في البداية على أنها تريد أن تخوض حربًا جدية سريعة مستغلة تفوقها التكنولوجي والعسكري، فإن ما وقع هو العكس من ذلك إذ فُرضت حرب لا متناظرة، جعلت من المستحيل على إسرائيل أن تمارس أي سيطرة فعلية على العمليات وذلك أن فقدان التماسك الداخلي لدى السلطات الإسرائيلية المدنية والعسكرية قد أدّى إلى تحول في المهمة، من سحق حزب الله سحقًا شاملاً إلى تدميره جزئيًا، وإلى فقدان التفوق العسكري في تدخل القوى البرية.

وفي أثناء هذه المرحلة الجديدة استغل حزب الله اللاتناظر لكي يتجنب المواجهة المباشرة والصدمة المجابِهة مع جيش الدفاع الإسرائيلي، مستغلاً نقاط ضعفه: "فحين يختار الخصم طوعًا أن يلتف على هذا الصراع غير المتساوي، مستعملاً وسائل لا متناظرة، يصبح التفوق التقني فيها غير قادر

على تأمين الغلبة الحاسمة"[١]. وتطرح نهاية الصراع من جديد السؤال السياسي حول المأزق الاستراتيجي الناتج عن وهم التفوق التكنولوجي في مواجهة بنى من خارج الدولة.

فقد جعلت نجاعة حزب الله في الميدان بتكتيك المناوشة والقوى المدربة والمتحمسة أيّ انتصارٍ للجيش الإسرائيلي مستحيلاً، مع أنه معروف بأنه أحد "أفضل الجيوش في العالم".

استغلال الجيش الإسرائيلي على نحو غير مجدٍ لتفوقه العسكري

كان الجيش الإسرائيلي في اثناء عملياته العسكرية قبل انسحابه من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، قد طوّر خبرة في إدارة أنواع الصراع اللامتناظر القليل الشدة، اعترف له بها الغربيون. والدليل أن مراقبي جيش الولايات المتحدة كانوا يزورون اسرائيل منذ العام ٢٠٠٣ ليتعلموا من الجيش الإسرائيلي آخر التكتيكات المتعلقة بمحاربة الإرهاب في المدن. وقد طُبّق العديد من أنواع التكتيك في السنوات الأخيرة: "سياسة الاغتيالات الموجهة" (Targeted Killings) على الرغم من "فعاليتها المحدودة في تدمير شبكات الإرهاب"، لا بل "آثارها العكسية النتائج"[٢]، ومثل هذه كمثل العمليات الخاطفة التي تعتمد على التفوق العسكري لإرهاب السكان على مبدأ "الصدم والرعب" (Shock and awe)، المعمول بها في العراق منذ العام ٢٠٠٣. ولجعل الأضرار الجانبية لمثل هذه الأعمال شرعية فقد استعمل مصطلح قانوني دقيق في محاولة لتبرير تضاؤل التمييز التقليدي بين الجنود والمدنيين القائم في زمن الحرب.

---

(١) Barthélémy Courmont et Darko Ribnikar, **Les Guerres asymétriques, Conflits d'hier et d'aujourd'hui, terrorisme et nouvelles menaces**, IRIS/ PUF, Paris, 2002, p.30.

(٢) Steven R. David, "Fatal choices: Israel's policy of targeted Killing" in Efraim Infar (dir.) Democracies and Small wars, BESA Studies in International Security, Frank Cass, Londres, Portland, 2003, p. 145.

ما سببته القوى العسكرية الأكثر تقدمًا في التكنولوجيا من وضع لا متناظر في وسائلها التكنولوجية والقانونية لدى مجابهتها جيوشًا أو جماعات من خارج الدولة في العالم الثالث، قد سوغ لها الوهم بالتفوق في الحرب النفسية عن طريق السيطرة على الإعلام. إلا أن استعمال القوة العسكرية هذا قد أظهر عدم فعاليته في العملية السياسية وفي مواجهة قدرة المتمردين على تحريك الدعم الشعبي. وعلى الرغم من التقدم في مجال الاستخبارات التكنولوجية بواسطة "شبكات من المراقبين الالكترونيين، فإنه لا بد أيضًا (بل ربما قبل كل شيء) من الاعتماد على الاستخبارات البشرية وعلى شبكات العملاء والمخبرين والمراقبين والمبعوثين"[٣].

ولئن استعملت القوات الجوية في الأيام الأولى من التدخل الإسرائيلي بهدف القهر، فقد اختلف الأمر حين أصبحت القوة الجوية وسيلة لصد انتشار القوات في البر. وأما سوء التمييز في الضربات الجوية، أكان نتيجة المشاكل الفنية وعدم الكفاءة أو نتيجة قرار مقصود به ردع أي شكل من أشكال المساعدة لحزب الله بإرهاب السكان المدنيين وبإجبارهم على الهروب من منازلهم، فقد ظهر أن نتائجه عكسية. وذلك أن مواجهة حرب العصابات بالقوة الجوية تكتيك محدود فيه العديد من الثغرات، لم تتوصل القوات المسلحة الغربية إلى حل مشاكلها، وبخاصة في البيئات السكنية. فالسيطرة على الأجواء وامتلاك التكنولوجيا المتقدمة قد يكونان سببًا في "مضاعفة القوة الفعالة"، إلا أن ذلك لا يتم إلا بتحديد استراتيجية شاملة سابقة على إقحام القوات في حروب خفيفة البأس. أما في الحرب التي شُنّت على لبنان، فإنه لم تجرِ أية عملية لإعادة تقويم الخطر، وبدا أن أصحاب القرار السياسي لم يستفيدوا من النظر برؤية شاملة إلى واقع العمليات.

---

(٣) David L. Bongard, "Factors and considerations for addressing guerilla and Counterinsurgency Warfare" in William Schiling (dir) Nontraditional Warfare. Twenty - First - Century Threats and responses, Washington D.C, 2002, p.183.

ظهر في أثناء الأزمة بوضوح عجز إسرائيل عن مواجهة استراتيجية النفوذ لدى حزب الله[٤]: "المفارقة أن [...] [الإسرائيليين]، يملكون، من جهة، صورة شاملة عن وجهة النظر التقنية (تشويش الأنترنيت، تشويش إليكترومغنطيسي) وفي الوقت عينه، تغيب عنهم استراتيجية التخاطب الحقيقية"[٥]. فالأداة الحربية لا تكفي في هذه العمليات المضادة لحرب العصابات، و"يكون المختصون بالاستخبارات مفتاح الفعالية في النصر في العمليات المضادة للتمرد". وعلى ضوء التجربة الأميركية في العراق، ظهر أن "أصعب ساحات المعارك على الإطلاق في القتال ضد التمرد هو التلمس"[٦]، مصدر الكراهية الشعبية المتزايدة.

وكان الأكثر إشكالاً من ذلك على القوات المسلحة، ما عرفته المجالات الأكثر تطورًا في تحديث الدفاع الإسرائيلي، من إخفاق. وهذا حال نظام الترقيم في ساحة المعركة إذ لم تكن المعلومات المتعلقة به قد أعيد تقويمها بما يناسب الحاضر. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي على غرار جميع الجيوش الغربية الكبرى، قد بدأ قبل حين في تحويل آلته في الأمن القومي مستغلاً ما قدمته التكنولوجيا من ثورة في المعلومات والاتصالات، لكي يقيم نظامًا حربيًا في شبكات رقمية أظهرت فسادها في هذه المرحلة.

ولا تُحصَر الحرب الشاملة اليوم، مع ما لدى جيش الدفاع الإسرائيلي من قدرات، بالاستراتيجية الجوية التي غالبًا ما استعملت على العكس من ذلك، في مقاربة حرب محدودة، أو باعتبارها شكلاً من أشكال الردع. ويقع، في هذا الحال، خطر نشوء انفصام كامل بين الزمن السياسي والزمن التكنولوجي

---

(٤) Anthony H. Cordesman, **Preliminary Lessons of the Israeli - Hesbollah War,** CSIS, Washington D.C. 2006.

(٥) "Tsahal: La crise" entretien avec Pierre Razoux, Défense et sécurité internationale, n° 18, septembre 2006, p51.

(٦) Steven Metz, "Insurgency and vounterinsurgency in Iraq" The Washington Quarterly, vol. 27, n° 1, 2003, p.34.

الذي تفرضه التقنية: باعتبار أن "المقاتل حين يكون خارج دائرة الخطر، فإنه يصبح أيضًا خارج الزمن السياسي"(٧).

حزب الله يستعمل اللاتناظر في «تكنولوجيا حرب العصابات»

في المقابل، كان استخدام حزب الله الصواريخ الهجومية في ضرب المدن الإسرائيلية، لأهداف سياسية خ استراتيجية أكثر منها عسكرية محضة، وذلك أنها كانت غير دقيقة إلى درجة لا يمكن فيها أن تشكل تهديدًا قوميًا. وقد أوقعت في المحصلة ٤٣ قتيلاً مدنيًا طيلة ٣٣ يومًا من استعمالها بمعدل ١٢٠ قذيفة كاتيوشا أو ما شابهها من سلاح، يوميًا. أما ما أُعطي من أرقام مختلفة حول مخزون الصواريخ الذي تمتلكه الحركة المسلحة، فقد شارك بهذه الحرب النفسية في تدمير قدرتها على الخطر بالتدريج وفي أهمية الحفاظ على الجبهة الداخلية الموحدة على الرغم من متابعة حزب الله ضرباته على إسرائيل. وقد استعمل حزب الله، في خطوة تعدت قدراته التقليدية على القتال، أدوات تفجير مرتجلة استطاعت أن تدمر دبابات الميركافا.

وكانت المفاجأة كبيرة، فيما يتعلق بعتاد مقاتلي هذه الميليشيا المسلحة، ففيه سترات واقية من الرصاص ونواظير للرؤية الليلية، وحتى أنظمة لتخفيض الإشارة ما تحت الحمراء وألبسة عسكرية إسرائيلية للذوبان في الصراع. كما أن دفن بعض المواقع قد عقّد مهمة الوسائل الجوية في إيجادها.

كانت حماية القوات على الرغم من تصفيح الآليات الزائد غير كافية على ما يبدو. فقد أحدثت الصواريخ المضادة للمدرعات وقذائف الآر بي جي ذات النموذج المعدل أضرارًا كبيرة، إذ أن ما يقارب من نصف دبابات

(٧) Alain Joxe, "Le temps technologique et le temps humain dans les conflits actuels" L'Armement, n° 69, mars 2000, P.119.

الميركافا التي دخلت المعارك قد أصيب. وقد برهن حزب الله في مناسبات عديدة عن قدرة كبيرة في استخدام الوسائل الجديدة التي تتيحها أنظمة التحكم عن بعد كالطائرة بلا طيار "مرصاد" التي تقوم بمهمات استطلاعية. وفي الختام فقد كان استعمال الصواريخ المضادة للمراكب C-802 الموجهة بالرادار مفاجأة ولاسيما أنه قد توصل إلى أن يصيب الطرّاد الخفيّ إي إن إس هانيت (INS Hanit)(٨).

دروس من صراع لا تناظري
لم تنتصر فيه إسرائيل

إن الاعتداء الذي قام به الجيش الإسرائيلي القوي على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ قد أظهر في المحصلة هشاشة هذا الجيش، مع أنه كانت له الغلبة التقنية المطلقة، لما تعرّض له من مصاعب تنظيمية داخلية وأخرى متعلقة بالمعلومات وقد اعترفت دولة إسرائيل في ١٤ آب عام ٢٠٠٦ بمقتل ١١٦ جنديًا منذ اليوم الأول من تدخلها. ويفسر هذا الفشل تفسيرًا جزئيًا، غيابُ الأهداف السياسية والعسكرية الواضحة والمتوافقة مع القدرات المبذولة في ساحة المعركة.

ولقد حدث في إسرائيل كَسْر بين المجتمع وبين مؤسساته. فساد شعور ظاهر بالخيبة من المسؤولين الذين لم يلتزموا بوعودهم في تحرير الجنديين الأسيرين. أما فيما يتعلق بالجيش، فإنه أخفق لأول مرة منذ العام ١٩٤٨، وهذا أمر يصعب تحمله. وقد أظهر الهجوم البريّ السيئ التحضير عن توتر وانقسام بين أعضاء القيادة العليا؛ فقد عارض على ما يبدو، العديد من الضباط – القادة العمليةَ الكبيرة التي قُرِّرت عشية إقرار مجلس الأمن الدولي وقف النار.

(٨) Joseph Henrotin, "Une techno-guérilla aurait-elle défait la meilleure armée du monde?" Défense et sécurité internationale, n° 18, septembre 2006, p.56-57.

هذا الوضع المتوتر حيث "يشعر السياسيون بأن العسكريين ورّطوهم، ويأخذ العسكريون على السياسيين بأنهم لم يذهبوا في قرارهم إلى نهايته"(٩)، هو من عوارض الأزمات التي تعصف بالديموقراطيات حين تدخل حربًا قليلة الشدة. وقد أظهر فيلم صوره أحد الجنود الإسرائيليين في أثناء العمليات، انعدام الرؤية الواضحة لدى الحكومة، فأثار جدالاً في الرأي العام حول أهداف التدخل. كذلك فقد ثارت ضجة كبيرة بسبب سوء تحضير جنود الاحتياط وفقدان العتاد الضروري لحماية الرجال وسوء اشتغال بعض الأسلحة الخفيفة. وقد تلاشت الوحدة الوطنية، وكانت في أول الحرب قوية، بتراكم الإخفاق في ساحة القتال. وهاجمت الصحافة الإسرائيلية غير المراقبة، رمزًا متينًا من رموز وحدة البلاد ألا وهو الجيش، وباتت تتصاعد في انتقاداتها.

وأصبحت إعادة اللحمة بين السكان حول الحكومة هدفًا سياسيًا ذا قيمة تعادل قيمة ردّ الاعتبار إلى الجيش. وكان الإخفاق السياسي حول هذه المسألة شاملاً، وبدا غداة الحرب ضاغطًا بثقله على تطور الأحداث في المستقبل: فالحكومة قد ترفض، في جوّ داخلي غير مستقر، توازنًا هشًا يفرضه العامل الخارجي، وقد يدفع الرأيُ العام بالجيش إلى ضرب أشد في تدخله القادم، وذلك لكي يفرض مواجهة متناظرة على غريمه حتى ولو كلّفه ذلك مزيدًا من الخسائر(١٠). ومع ذلك فإن تاريخ الحروب اللامتناظرة يشير إلى أن الرد العسكري الإسرائيلي لن يؤدي إلى حلّ دائم أبدًا. وإذ كان الجنرال ماك يستعرض استخلاص العبر من حرب فيتنام، فقد قال في العام ١٩٧٥: "النصر للعصابات المسلحة إن لم تخسر، والهزيمة للجيش النظامي إن لم ينتصر"(١١).

---

(٩) هذه عبارة استشهاد "وردت في المقالة" Tsahal: La crise. أنظر:
Pierre Razoux, **Tsahal. Nouvelle histoire de l'armée israélienne**, Perrin, Paris, 2006.

(١٠) Avi Kober, "From blitzkrieg to attrition: Israel's attrition strategy and staying power" Small Wars and Insurgencies, vol. 16 n° 2, juin 2005 p.235.

(١١) يستشهد بها جان بول سمعان في: "Defaite de Tsahal: Victoire du Hesbollah"
Défense et sécurité internationale, n° 18, septembre 2006, p.58.

٢٦

انتهاك القانون الدولي الإنساني في حرب الصيف عام ٢٠٠٦

رافائيل بوستو

القانون الدولي، على غرار أنواع القوانين الأخرى وزيادة عليها باعتبار أنه قانون مشترك بين الدول، بناء تقوم عليه السلطة، أو السلطات. فهو يعبر عن توازن في القوى متصل ويضع، في الوقت عينه، المعايير، أي الحدود الأخلاقية الدنيا التي يستعملها الأضعف لصالحه. أما اليوم، فإن القانون الدولي العام قد أصبح في طور التفكك بسرعة غير متوقعة، بعد أن مضت عقود حتى توصل إلى هذه الصورة. فهو إما أنه مفخّخ بالانتهاك ("حروب غير قانونية" أو تدخل عسكري بلا ترخيص) أو أنه مطبق على نحو خاص، حين يكون تطبيقه لا يخالف القانون (كما هو الحال في الحروب والغزوات الوقائية أو كما يجري في غونتانامو من ادّعاء قانون جديد مختص بسجناء الجيش الأميركي).

في هذا السياق من تآكل المقاييس في تطبيق التشريع الدولي، يتخذ القانونان الدوليان العام والإنساني قيمتهما باعتبارهما أداة متاحة للغريم وإطارًا منظمًا للأعمال الحربية على حدّ سواء.

وتُظهر المجتمعات، ولاسيما منها من وقعت عليها أحكامه، رغبة في تثبيت مبادىء القانون الدولي الإنساني وإعلاء شأنها، وفي تأسيس نوع من العدالة بعد ظلامة الحرب. إلا أن هذا الطموح الشرعي فيه شيء من اللاواقعية، لأن القانون الدولي الإنساني مازال يصدر عن آليات مشتركة بينه وبين القانون الدولي العام، أي بينه وبين السلطة.

القانون الدولي الإنساني
وتطبيقه على الصراع الإسرائيلي - اللبناني

يتألف القانون الدولي الإنساني من نصوص المعاهدات ومن الأعراف الدولية التي بُدِئ بتقنينها منذ القرن التاسع عشر. وهو يشتمل على قانون الحرب (المعروف "بقانون لاهاي") والقانون الإنساني (المعروف بـ "قانون جنيف") وقد مزجا في البروتوكول المضاف على اتفاقيات جنيف عام ١٩٧٧. وكان إنشاء المحاكم الجزائية الدولية الخاصة أو الاستثنائية باعتبارها إما عامة أو دائمة (مثل محكمة الجزاء الدولية) منذ الحرب العالمية الثانية، قد أضاف قواعد جديدة تتمم القانون الدولي الإنساني وتمتنه.

وبخلاف القانون الدولي العام المتعلق بمسؤولية الدول التي تمتلك امتياز تطبيقه، فإن في القانون الدولي الإنساني مسؤولية جزائية دولية تسمح باتهام الأفراد وإنزال العقوبة بهم ممن انتهكوا القانون، بطلب من أفراد آخرين أو من دولة. وأما الانتهاكات الشديدة الخطورة القابلة للعقوبة الرادعة فهي الإبادة الجماعية والجريمة بحق الإنسانية وجرائم الحرب – وتحدد باعتبار أنها "جرائم خطيرة" في القانون الدولي الإنساني[1] – وقد تدخل فيها أيضًا في المستقبل جريمة الاعتداء.

(١) ويحمي الأشخاص من المقاتلين الجرحى أو المرضى أو الغرقى وأسرى الحرب والمدنيين.

أي قانون دولي إنساني ينطبق على الصراع الإسرائيلي – اللبناني؟ في ذلك احتمالان: إما أن تُطَبَّق المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف التي تشمل جميع أنواع الصراع بين دولة وأحد الفاعلين من خارج دولة أخرى؛ وإما أن تُطبَّق اتفاقيات جنيف الأربع ولاسيما الأولى منها المتعلقة بأنواع الصراع الدولي، (استنادًا إلى إعلان إسرائيل الحرب على لبنان). ولا حرج في كون إسرائيل لم توقع هذا البروتوكول، لأن الأكثرية العظمى من أحكامه باتت عرفًا دوليًا وهي بهذا المعنى، تطال جميع الدول. والحال واحد في الاحتمالين فيما يتعلق بالقانون المتبع في السلوك العدائي وفي فرض احترامه.

انتهاكات القانون الدولي الإنساني
في أثناء الصراع

في غياب التحقيق الدولي المحدِّد للوقائع في أثناء الصراع الإسرائيلي – اللبناني، لا بد من التمييز بين الانتهاكات الأكثر توثيقًا والأكثر احتمالاً (جرائم حرب مفترضة) وبين الانتهاكات الأقل توثيقًا والأقل احتمالاً (جرائم حرب محتملة).

جرائم الحرب المفترضة

يعد الهجوم المتعمَّد على أهداف وجماعات مدنية جريمة حرب. ومن البديهي أن كلا الفريقين إسرائيل وحزب الله قد قاما به. فيما يتعلق باسرائيل، فقد ثبت أنها هاجمت مواكب مدنية كانت هاربة، ومخيمًا للاجئين، والعديد من القرى. وتعدّ من هذه الفئة بالتأكيد قصف المباني السكنية المدنية، وهذا ما حدث في قانا وصور وعيترون، على سبيل المثال.

وكانت الأملاك العامة هي أيضًا هدفًا للجيش الإسرائيلي، مثال ذلك معمل حراري، قنوات المياه، مستشفيات، معامل غذائية. وفي المقابل فقد أطلق حزب الله ربع كمية طلقاته وصواريخه، على قرى، لم يكن في معظمها أهداف عسكرية؛ وقد أصيب بهذا السبب مدارس ومستشفيات ومساكن في مختلف المواضع من شمال إسرائيل[٢] وتعد هذه الوقائع من جرائم الحرب. ولا يصح في أي من هذه الحالات الاحتجاج بالخطأ أو بالحادث أو إيراد الأسباب التخفيفية، وذلك لأن الطرف المهاجم مسؤول عن عملية الإطلاق وعن نتائجها على حد سواء[٣].

"إن الهجوم المتعمد" على العاملين في الحقل الإنساني أو على منشآت تابعة لهم أو على العاملين المشاركين في مهام السلام" يعد من جرائم الحرب. ومع ذلك فقد سُجِّلت عمليات إسرائيلية على منشآت القوة الدولية وعلى عاملين فيها، وعلى العاملين في الصليب الأحمر وعلى سياراتهم، وعلى العاملين في الأونروا، وأدّى ذلك إلى مقتل العديد من الأشخاص. وقد أصابت قذيفة واحدة على الأقل، أطلقها حزب الله، المنشآت الدولية دون أن توقع ضحايا.

"الهجوم غير المميِّز" هو الذي لا يمكّن من التفريق بين الأهداف العسكرية وبين السكان والأهداف المدنية، إما بسبب التجاور أو كثافة السكان. وأما "الهجوم المتفاوت" فهو الذي تكون فيه كثافة النيران أو تشتتها سببين لا مفر فيهما من الإضرار بالمدنيين. وقد ارتكب الفريقان هذا النوع

(٢) أنظر مثلاً تقرير أمنيستي انترناسيونال:

http://web.amnesty.org/library/index/ENGMDE 020252006

(٣) أنظر مثلاً السابقة في تفاهم نيسان ١٩٩٦ وفي تقارير مجموعة المراقبة

Eric Canal-Forgues, 'La surveillance de l'application de l'arrangement du 26 avril 1996 "Israel - Liban" Revue générale de droit international public, juillet-septembre 1998, n°3, p.744

من جرائم الحرب[٤]. وكان الهجوم على أحياء ضاحية بيروت الجنوبية (ولاسيما حارة حريك)، هجومًا غير مميِّز ومتفاوت بسبب كثافته (٢٣ طنًا من القذائف في يوم واحد دمرت ما لا يقل عن ١٢٧ بناية)، وبسبب كثافة السكان المحيطين بالهدف المعلن ألا وهو مقر حزب الله وقناة المنار. أما فيما يتعلق بحزب الله فإن معظم قذائفه على البلدات في شمال إسرائيل كانت قد أطلقت من أسلحة لا تمكّن من التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية. كذلك فقد باتت الدقة في الإطلاق مستحيلة بسبب المسافة وغياب أنظمة التوجيه وكمية المعدن المضافة أحيانًا على القذيفة. وكانت هذه الطلقات إذن تعرّض المدنيين للخطر نفسه وعُدّت غير مميّزة.

بررت إسرائيل عملياتها على أهداف مختلطة بمقارنة الأفضلية العسكرية "الشاملة" بالخسائر البشرية. ولم يكن حساب هذه الأفضلية مؤسسًا على قاعدة عملية بعينها بل على مجريات الصراع بكامله، أي على احتمال ما يمكن أن يستعمل حزب الله من أسلحته لو ابتدأ بهجوم على إسرائيل في مرة واحدة. ولا يمكن الدفاع عن مثل هذا التفسير الخاص للأفضلية العسكرية مقابل ما يكلف من خسائر مدنية، بمقتضى القانون الدولي الإنساني. فقد ثبّت معهد القانون الدولي منذ زمن طويل المنهج الذي يقول بوجوب أن تكون الأفضلية العسكرية "ملموسة ومباشرة"، لا مجردة ولا مستقبلية (القرار الصادر في ٩ أيلول سنة ١٩٦٩).

(٤) لم يكن عدد الهجمات غير المميزة و/أو المتفاوتة قد عُرف بعد في أيلول سنة ٢٠٠٦، إلا أنه كان بالإمكان تكوين فكرة عن المدى الشامل للهجمات وعن عدد الضحايا المدنيين. فقد أطلق الإسرائيليون ما معدله ٣٠٠٠ قذيفة يوميًا على لبنان، فيما لم يطلق حزب الله على إسرائيل سوى ٤٠٠٠ قذيفة وصاروخ صغير طوال مدة الحرب، وقد اعتُرض جزء منها. والمعلوم أيضًا أن هذه الحرب أوقعت من جهة ١١٨٣ ضحية مدنية وما بين ٩١ و١٣٤ ضحية من المقاتلين اللبنانيين (من جميع القوى المسلحة)، ومن جهة ثانية ٥٢ مدنيًا و١١٨ جنديًا من الجنسية الإسرائيلية. المصدر: الأمم المتحدة (تقرير س ٢٠٠٦/٦٧٠ بتاريخ ١٨ آب ٢٠٠٦،
Daily star online, "www.dailystar.com.lb", 29 août 2006.

يحرِّم استعمال "بعض الأسلحة التي قد تحدث أضرارًا ضخمة في صفوف السكان المدنيين". ومع ذلك فإن إسرائيل قد استعملت قنابل ذات ذخيرة متأخرة على نطاق واسع، زودتها بها الولايات المتحدة. وتتميز هذه القنابل بانتشارها الكبير وبنسبة خطأ كبيرة في استعمالها. ويمنع القانون الدولي الإنساني استعمالها "في أماكن مسكونة أو قريبة من السكان". وتدخل كذلك الألغام غير المميِّزة كما حققتها إسرائيل في فئة الممنوعات هذه. وأما فيما يتعلق بحزب الله فإن إضافة الحجم المعدني في القذائف لمضاعفة وقعها، انتهاك لتحريم عام بإحداث "أضرار زائدة".

جرائم الحرب المحتملة

يحرِّم القانون الدولي الإنساني "خوض هجمات معروف أنها يمكن أن تُحدث أذى بيئيًا خطيرًا ومتسعًا ودائمًا". على أن إسرائيل قد دمّرت خزان الوقود في معمل الكهرباء في الجيّة على الساحل اللبناني للاستعمال المدني. وكان في هذا الخزان ٣٥٠٠٠ طنّ من الفيول، احترق جزء منها وسال الباقي في البحر مسببًا تلوثًا كبير المدى.

يُحرَّم "تخزين الأسلحة في الأماكن المأهولة والانطلاق بالهجمات منها أو من قرب المراقبين الدوليين" ويحرَّم كذلك "توجيه السكان أو إمساكهم لحماية منشآت عسكرية من نيران الأعداء" (دروع بشرية). ومع أن القرائن المباشرة لم تظهر على أن حزب الله قد استعمل "دروعًا بشرية"، فإن المنظمة الأمريكية غير الحكومية هيومن رايتس ووتش" (Human Rights Watch)، قد كشفت في تقرير لها منذ آب عام ٢٠٠٦[٥] عن دلائل تشير إلى أن الميليشيا الشيعية قد تكون وضعت أسلحة قرب المنازل، وقد يكون مقاتلوها وضعوا

(٥) Human Rights Watch, Fatal Strikes. Israel's Indiscriminate Attacks against Civilians in Lebanon, août 2006, p. 3. http://hrw.org/reports/2006/Lebanon0806/lebanon0806web.pdf

مصادفة قاذفات صواريخ داخل البلدات أو قرب مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة. على أن هذه الوقائع لا تبرر على الإطلاق الهجمات الإسرائيلية غير المميِّزة على هذه البلدات.

يُعتَبر "وضع العقبات المتعمد أمام غوث ضحايا الحروب ومنعهم من ذلك"، جريمة حرب. وقد منعت إسرائيل مرارًا مرور قوافل المساعدات الإنسانية وشاحناتها. ووضع إعلان الجيش الإسرائيلي عن أن الطيران سيضرب "كل آلية تسير جنوب نهر الليطاني"، منظمات الإغاثة الدولية في حالة من الخطر الداهم. كما أن الإصرار على الحصار البحري والجوّي طوال أسابيع بعد وقف النار قد جعل من المستحيل الوصول إلى العديد من البلدات المحرومة من المواصلات بسببت تدمير الجسور والطرقات.

يُعتبر "الإضرار بالأملاك على نحو عام ومتعمّد، إن لم تكن هذه العملية مبرّرة بأهداف عسكرية" من جرائم الحرب أيضًا. وإن حصر مساحة الأملاك المدمرة وموقعها وعددها أمر ضروري للتحقق من انتهاك إسرائيل لهذا القانون الدولي، كذلك الحال فيما يتعلق بتحليل الأهداف العسكرية من العمليات الجوية والبرية التي تسببت بهذا الدمار.

قمع انتهاك القانون الدولي العام وجرائم الحرب

ينص القانون الدولي العام على أن القمع تُناط مسؤليته الدولية بالدول بمقتضى المبدأ القائل بـ "توزيع الأضرار الحاصلة". ولا بد، لكي تُقبل هذه المسؤولية، من أن تتقدم إحدى الدول بشكوى على دولة أخرى. ويحق للبنان أن يتهم إسرائيل بمسؤوليتها الدولية عن الأضرار المعنوية والمادية التي ألحقتها بالبنية التحتية والصناعة والخدمات ومنطقة الساحل والأملاك وغيرها من المصالح الاقتصادية (كالسياحة أو صيد الأسماك مثلاً). ولهذا الأمر

سوابق بهذا المعنى، فمحكمة العدل الدولية قد فرضت في العام ٢٠٠٥ على أوغاندا تعويض الأضرار الناتجة عن احتلال الكونغو غير الشرعي، بما في ذلك نهب الموارد الطبيعية. كذلك فإن بالإمكان ذكر التعويضات التي دفعتها الحكومة الألمانية وبعض الشركات الألمانية للمواطنين اليهود، أو ما دفعه العراق لضحايا غزو الكويت عام ١٩٩١. ومع ذلك فإنه من الصعب في التطبيق العملي أن تعترف الدولة المنتهكة بمسؤوليتها هذه إلا إذا قبلت بأن تخضع للتشريع الدولي (محكمة العدل الدولية على سبيل المثال) أو أن يكون مجلس الأمن الدولي قد احتجزها (مثال العراق).

فيما يتعلق بقمع جرائم الحرب فإن للمطالبة به ثلاث طرق: تكون الأولى على الصعيد الوطني وتقوم على التزام الدول بتبني الوسائل الجزائية التي تسمح بتطبيق القانون الدولي الإنساني في نظامها التشريعي الداخلي. على أنه ليس من الشائع أن تقوم دولة منتهكة بالتحقيق مع أحد مواطنيها والحكم عليه بجرائم حرب. كذلك فإنه يمكن، بعد استنفاد الطريقة الأولى، بتوافق الدولتين، أن تُؤلَّف لجنة لبنانية – إسرائيلية، على غرار ما حدث في مواضع أخرى. ويمرّ هذا الحل بمطالبة محتملة تقوم بها الأسر التي هوجم فرد من أفرادها أو ملك من أملاكها بلا سبب ظاهر (القرب من المنشآت العسكرية أو من ساحة المعركة).

أما الطريقة الثانية فتقوم على مبدأ إلزام تطبيق القانون (aut judicare aut dedere)، وتكون بمقتضاه جميع الدول ملزمة بـ "احترام" القانون الدولي الإنساني و"فرض احترامه" مهمن كان منتهكه وفي أي مكان كان ذلك. أضف إلى ذلك أن جرائم الحرب والمجازر الجماعية، لدى ثلث عدد الدول في العالم (إحدى وخمسين دولة) هي جرائم لا يطبق عليها تقادم الزمن[٦] وتحق ملاحقتها في أي زمن. ولذلك فإن تشريعًا لهذا النمط من

(٦) بمقتضى المعاهدتين: إتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ والاتفاقية الأوروبية عام ١٩٧٤ حول عدم تطبيق تقادم الزمن على جرائم الحرب والمجازر الجماعية.

الجرائم هو في طور الإعداد. وفيما لو لم ترغب لا إسرائيل ولا لبنان أو لم يقدرا على محاكمة هذه الجرائم، فليس من المستبعد أن تقبل محكمة جزائية من بلد ثالث أن تقوم بذلك.

وفي الختام، فإن الطريقة الثالثة تتم بواسطة المنظمات الدولية، ولاسيما محكمة العدل الدولية، إذ إن نظامها يتضمن إمكان طلب مجلس الأمن الدولي منها أن تفتح تحقيقًا حول احتمال انتهاك القانون الدولي المتعلق من حيث خطورته، بالأعمال الإنسانية. وهذا أمر يمكن حتى ولو لم تكن الدولة المنتهكة طرفًا في نظام محكمة العدل الدولية (وهذا حال إسرائيل ولبنان). أضف إلى ذلك أن الأمين العام للأمم المتحدة مخوّل هو أيضًا أن يستعجل التحقيق الدولي حول وقائع قد أدّت إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. ولئن أُخذ بعين الاعتبار عدد الوقائع الموثقة التي أحصتها المنظمات الدولية (الصليب الأحمر الدولي وهيومن رايت ووتش، ومنظمة العفو الدولية وغيرها)، فإن مثل هذا التحقيق الدولي يكون نقطة الانطلاق الأصوب.

٢٧

البلاد العربية في مواجهة الحرب: عجز ونوايا مبيتة وانقسام

كريستوف أياد وكارولين دوناتي.

لم يسد الصمت، منذ بداية الحرب التي أطلقتها إسرائيل على لبنان، كما كان الحال في أغلب الأحيان في الماضي، في العواصم العربية الرئيسية، بل صدرت إدانات صريحة... لحزب الله. ففي ١٣ تموز، غداة بداية الحرب، استنكرت العربية السعودية "سلوك" حزب الله "المغامر"، باعتباره، في نظرها، قد أشعل النار في البارود حين بادر إلى خطف جنديين إسرائيليين من داخل حدود الدولة العبرية. وعلى الرغم من أن البيان يكرر التأكيد على دعمه "المقاومة الشرعية" ضد إسرائيل، فإنه لا يحتمل أي التباس. وفي ١٤ تموز حذت مصر والأردن، وهما الدولتان العربيتان الوحيدتان اللتان وقعتا اتفاقية سلام مع إسرائيل، حذو الرياض: وقد اجتمع الرئيس حسني مبارك والملك عبدالله الثاني ملك الأردن، في القاهرة، وانتقدا "سلوك [حزب الله] المغامر الذي لا يخدم المصالح والقضايا العربية". ثم توجها بالدعم إلى الحكومة اللبنانية "لكي تفرض سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية"، وأدانا العمليات الحربية الإسرائيلية وطالبا بإيقافها في الحال.

بذلك يكون حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيون الثلاثة في العالم العربي، منهم اثنان من ذوي الوزن الثقيل في الجامعة العربية مصر والعربية السعودية، قد اتخذوا ضمنًا جانب إسرائيل في هذا الصراع، وكانوا يأملون سرًّا أن يكون ذلك مناسبة لقص جناحي حزب الله، لا بل لنزع سلاحه. وفي الواقع، فإن الجامعة العربية، بعد اجتماع وزراء خارجيتها في ١٥ تموز، قد قررت... أن لا تقرر شيئًا. كما أن وزير الخارجية السعودي، سعود الفيصل، قد انتقد بشدة، في هذا الاجتماع، نظيره السوري الذي قال بأنه "يطمح" بإجماع عربي على دعم حزب الله: فما كان من نظيره السعودي إلا أن أجاب بغضب: "ما طموحكم سوى أضغاث أحلام".

انفراط عقد التضامن العربي

هذه أول مرّة تدين فيها حكومات عربية جهارًا عملية تقوم بها جماعة متطرفة ضد إسرائيل ومع ذلك فإن العداء الذي أظهرته مصر والعربية السعودية والأردن لحزب الله ولعرّابيه الأساسيين سوريا وإيران، لم يكن أمرًا مفاجئًا. فقد عبّر الملك عبدالله الثاني ملك الأردن منذ العام ٢٠٠٤، عن قلقه حيال بروز ما سمّاه "هلالاً شيعيًا" مفترَضًا يمتد من طهران إلى جنوب لبنان مشيرًا بذلك إلى الحلف بين طهران ودمشق وقرابة الحكومة الشيعية العراقية الجديدة من طهران. وتأكدت خشيته من ظهور قوي للحركات المتطرفة في المنطقة بعد أن وصلت حماس إلى السلطة في كانون الثاني عام ٢٠٠٦ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولها فرع في المنفى في سوريا ولبنان يقيم علاقات وثيقة بحزب الله. وفي الربيع انقلبت العلاقات المتوترة بين دمشق وعمّان إلى حالة الانفجار حين اتهم الأردن سوريا بأنها تُؤوي المخطِّط لمؤامرة مزعومة حاولت حماس أن تقوم بها مستهدفة بعض المسؤولين في الأردن.

أما في مصر فإن حزب الله يُعتبر الذراع المسلحة لإيران الشيعية في صُلب الشرق الأوسط، ولذلك فإنه يثير عداء السلطة فيها بالقدر نفسه. وقد شكّك حسني مبارك هو الآخر، في ما ادعاه من انتماء شيعة العالم العربي المزدوج. وتأخذ القاهرة على حزب الله وعلى دمشق، مأخذاً مباشرًا باعتبارهما كانا السبب في إخفاق وساطتها لتحرير الجندي الإسرائيلي الذي أسره ناشطون فلسطينيون في ٢٥ حزيران على تخوم قطاع غزة. فقد دعا خالد مشعل رئيسُ المكتب السياسي في حماس، ضيفُ دمشق المُلزَم، قبل يومين من عملية حزب الله، الحكومة الفلسطينية إلى أن لا تقوم بأي تنازل... ولذلك فإن القاهرة تخشى من تقارب بين حزب الله وحماس، ما يعطي طهران الوسيلة للمزايدة في مفاوضاتها حول ملفها النووي مع المجتمع الدولي.

وتشاطر العربية السعودية مصرَ الهواجسَ نفسها ومعهما الأردن في مواجهة إيران، إذ إن طموحاتها النووية تجعل منها العملاق الإقليمي القادم. وكان هاجس الرياض ما يزال قائمًا مما تتركه إيران من أثر في شؤون العراق الذي بات تحت سيطرة الشيعة، فأصبحت تخشى من انتقال العدوى إلى المنطقة الشرقية في السعودية حيث تسكن أغلبية الشيعة في المملكة وحيث تقع حقول النفط الرئيسية. وبالنتيجة فإن بين الرياض والقاهرة وبين دمشق فتور منذ اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق، في شباط عام ٢٠٠٥، وكان زعيم الطائفة السنية في لبنان ورجل السعوديين الموثوق. ومنذ ذلك الحين فإنهم لم يألوا جهدًا في استدراج الرئيس بشار الأسد إلى التعاون مع المجتمع الدولي بهدف تخفيف الضغط الأمريكي على دمشق وإبعاد شبح تغيير النظام في المنطقة.

وكان الموقف السوري من اليوم الأول من الصراع مختلفًا كل الاختلاف، والأسباب لا تخفى على أحد. إذ يتهمها شركاؤها العرب بأنها حرّضت حزب الله على القيام بالعملية، وقد غضّت سوريا النظر ولم ترد على

انتقاد الرياض وعمان والقاهرة لها، ولا على ما وجهته إليها إسرائيل والولايات المتحدة من تهم. وأعاد الصراع دمشق إلى مركز اللعبة الإقليمية، وعرف زعماؤها أن وقف النار لا بد أن يمرّ بهم بسبب تأثيرهم على حزب الله ودور بلدهم في تزويد المقاومة اللبنانية بالسلاح. وقد ثبت بعد ذلك صحة ظنهم. أما الجبهة الأوروبية التي كانت إلى ذلك الوقت موحدة في المقاطعة التي دعت إليها باريس، فقد تصدعت بعد أن زار دمشق، في آب العديد من الديبلوماسيين الأوروبيين وعلى رأسهم ميكيل أنخل موراتينوس. وكانت دمشق قد نجحت قبل أشهر على الحرب، في أن تريح موقفها الإقليمي الذي ساء بانسحابها من لبنان مجبرة قبل سنة من ذلك. وقد حلحلت دمشق من الحصار الدولي بمزيج من التهويل في لبنان (اتهام سوريا باغتيال الشخصيات اللبنانية)، والضغط على مصر والعربية السعودية – ولاسيما في التعاون على الإرهاب – حتى أن سوريا وقعت في ١٥ حزيران معاهدة دفاع مشترك مع إيران معتمدة بذلك على القوة الإقليمية الصاعدة.

إلا أنه في موازاة ذلك فإن المسؤولين السوريين بمقدار ما كانت الحرب تطول وتقسو، كانوا يعلنون عن دعم سياسي كامل للمقاومة الإسلامية اللبنانية، مبالغين في ردة الفعل لدى الرأي العام العربي والسوري. وكان مدى الاعتداءات الإسرائيلية وحصيلة الضحايا المدنية قد أحدثا بالفعل مدّاً قويًا في تضامن المجتمع مع لبنان بخلاف ما كان قد أصاب السوريين من نبذ قبل ذلك بعام في لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري. حتى أن قسمًا كبيرًا من الشعب قد فاجأ النظام بما قدمه من عون للنازحين اللبنانيين إذ نشطت شبكات الإعانة القائمة على العلاقات الشخصية على نحو بديهي من جميع الطوائف والطبقات الاجتماعية. بينما كان تجار سوق دمشق يعلقون صورًا تظهر حسن نصرالله إلى جانب بشار الأسد وأبيه حافظ. وفي السيدة زينب الضاحية الشيعية للعاصمة، قدمت المؤسسات الدينية فيها الملجأ لعشرات الآلاف من اللبنانيين الآتين من جنوب لبنان. وقد نظّم استقبالهم الإدارة

المحلية والأعيان وأفراد من حزب الله[1]. وفي الأماكن الأخرى فتح المدراء أبواب مدارسهم للنازحين قبل أن يتركوا مكانهم للرسميين من حزب البعث.

نصر الله زعيم العالم العربي الجديد

كانت النقمة عارمة في العالم العربي والإجماع شامل، ولو أن مظاهرات التأييد لم تظهر بالقدر الملموس. وقد أثارت صور المدنيين القتلى في عمليات القصف ومناظر الدمار موجة من الغضب صُبت أولاً على إسرائيل والولايات المتحدة وكذلك على الحكومات العربية المتهمة بأنها لم تحرك ساكنًا لا بل بمجاملة إسرائيل. وكانت صور حسن نصر الله تُرفع في المظاهرات إلى جانب صور ناصر في حين أن المناسبة كانت بالعيد الخمسين على تأميم قناة السويس. وبدأ تشبيه الرئيس حسني مبارك بشاه إيران في أواخر حكمه، يشيع شيئًا فشيئًا باعتباره قد عُزل عن الشعب واصطف إلى جانب الولايات المتحدة. وقد قامت حركة "كفاية" المعارضة، ويرأسها مسيحي من الأقباط، بحملة لقطع العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل. وكانت المرة الأولى التي يجسّد فيها زعيم ديني شيعي في نظر الرأي العام العربي ذي الأكثرية السنية قيادة "جبهة الرفض" في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة. فقد أغوى قائدُ حزب الله، بكلامه العقلاني، وتواضعه الظاهر وقدرته على عرض أهدافه السياسية الناس ولاسيما منهم الطبقة الوسطى المتعلمة. وتكاثرت المظاهرات في معظم العواصم العربية من موريتانيا إلى الكويت ما خلا العربية السعودية حيث اقتصرت على شرق المملكة الشيعي.

---

(١) Sabrina Mervin, "Les chiites dans la guerre" Le Monde, 3 août 2006.

ويلخص عبد الباري عطوان كاتب افتتاحيات جريدة القدس العربي الصادرة في لندن، الشعور العام في افتتاحيته في ١٧ تموز: "أرادنا النظامان السعودي والمصري أن نصدق أن المقاومة الإسلامية في لبنان تخدم مصالح إيران، وقد يكون في ذلك شيء من الصحة، ولكن ما الضرر في ذلك؟ أليست الأجندا الإسلامية الإيرانية أجدر بمصالح العرب وأقرب إليها من الاجندا الأمريكية الصهيونية لهذين النظامين؟" غداة ذلك تنبأ بأمر سوف يتحقق فقال: "لن تخرج إسرائيل منتصرة من هذه الحرب. ولن يخرج حزب الله منهزما. لا بل إن زعيمه حسن نصرالله هو في طور أن يصبح من أكثر الزعماء شعبية وأكثرهم احترامًا. لأنه برهن عن جدارته في قيادة الحرب ومواجهة العدوان وَرَدّ الصاع بالصاع."

ولم يمض وقت طويل حتى تبيّن أن ما سمته قناة الجزيرة "الحرب الإسرائيلية العربية السادسة" لن تتخذ مجرى سابقاتها من الحروب، فقد صمد حزب الله في ساحة المعركة على قدم المساواة مع إسرائيل، فأصاب الجيش الإسرائيلي في الصميم واطلق صواريخه على أرض إسرائيل، وشاع الكلام حول أنه رمّم بمقاومته المستميتة، الشعور بالكرامة لدى عشرات الملايين من العرب الذين كانوا ما يزالون يعيشون "في ظل" هزيمة حزيران عام ١٩٦٧. ونظرًا لما أظهرت هذه التجربة القائمة على حرب العصابات، ذات التجهيز الذي يقل بمراحل عن تجهيز خصمها، من صمود أمام إسرائيل، فقد وضعت الأنظمة العربية في موقف حرج؛ إذ تكاثر المناصرون ولا سيما منهم الإخوان المسلمون المصريون على الرغم من اعتراض نظرائهم السوريين الذين يواجهون قمع النظام البعثي. وكاد أحد أئمة المساجد المقربين من الحكومة أن يُقتل لأنه هاجم في خطبته حزب الله.

لقد خلط حزب الله الأوراق: ففيما كان الشيخ يوسف القرضاوي رئيس جمعية العلماء المسلمين ذي الشعبية الكبيرة ينادي بمحو "الفروق [بين السنة والشيعة]"، أصدر أحد الشيوخ السعوديين وهو عضو في اللجنة العليا

للعلماء ومقرب من السلطة، فتوى تحرّم أي مساندة لحزب الله. وأخذ رجل دين سعودي آخر بهذه الفتوى واصفًا حزب الله بـ "حزب الشيطان". إلا أنه حتى في المواقع الإلكترونية لدى السلفيين المقربين من تنظيم القاعدة والمتأثرين بالدعاية التي يقوم بها أبو مصعب الزرقاوي ضد الشيعة، فإن النقاش كان يدور حول فرصة الالتحاق بصفوف المقاومة الشيعية اللبنانية والقتال تحت رايتها. وقد بث أيمن الظواهري اليد اليمنى لأسامة بن لادن، رسالة يقول فيها إن حرب القاعدة في العراق ليست سوى جزء من الجهاد لتحرير فلسطين، إلا أنه لم يذكر اسم حزب الله... وأما حزب الله فقد زاد شيئًا فشيئًا من ذكر الأمة التي تجمع المسلمين. وكان صدى ذلك فيما أجاب به التركي أكمل الدين إحسان أوغلو أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي إذ قال في اجتماع قمة مصغرة استثنائية في ماليزيا إن العالم الإسلامي "يستشيط غيظًا".

تأخر دعم المسؤولين

بدّل الزعماء العرب تدريجًا مواقفهم تحت ضغط جماهيرهم، ولاسيما بعد أن قصفت إسرائيل قانا في ٣٠ تموز (قُتل فيها ما يقارب الثلاثين مدنيًا بينهم العديد من الأطفال)، وتحت ضغط منظمة المؤتمر الإسلامي إذ كانت خشيتهم من أن تتخطاهم: فأدانوا إسرائيل علانية وانتقدوا سلبية الولايات المتحدة وضغطوا في اتجاه وقف النار الفوري. ووقف الملك عبدالله الثاني متسائلاً حول الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط في مقابلة أجرتها معه البي بي سي، قال فيها إن حرب لبنان قد أوقعت "اليأس" في المنطقة بأسرها و"أضعفت صوت المعتدلين".

وقد انقلبت الأنظمة العربية المناصرة لأميركا على موقفها بما قدمته من دعم إلى خطة الحكومة اللبنانية. وكان فضل هذه الخطة المؤلفة من سبع

نقاط أنها تسحب من حزب الله ورقته الاستراتيجية الأساسية الرابحة بما تنص عليه من انتشار الجيش اللبناني في جنوب البلاد. واجتمع وزراء الخارجية العرب في ٧ آب في بيروت واستمعوا إلى رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة وهو يبكي مطالبًا "بوقف النار الفوري وغير المشروط". وقرروا إرسال وفد إلى نيويورك لشرح "وجهة نظرهم" في الأمم المتحدة ولدعم بيروت بعد أن طلبت عددًا من التعديلات على مسودة القرار الذي كان في طور التحرير. وقد رفض وليد المعلم وزير خارجية سوريا مشروع القرار الفرنسي الأميركي رفضًا باتًا واستنكره باعتباره "بؤرة" لحرب أهلية جديدة في لبنان. وإذ خشي من أن يرى بلاده معزولة بفعل ارتسام معالم الحل، فقد لوّح بالتهديد بحرب إقليمية وأعلن أنه مستعد ليصبح "جنديًا في جيش حسن نصرالله".

ولم يساهم وقف المعارك في تهدئة الخصومة بين سوريا والبلاد العربية الموالية للغرب: فقد كان الرهان، من جهة سوريا على أن تستأثر بنصر حزب الله، ومن جهة الآخرين على أن لا يقوم لمثال المقاومة الإسلامية اللبنانية نظير. وما إن توقف صوت المدفع حتى تقاذفت مصر وسوريا اتهامات لا سابق لها في العنف: ففي ١٥ آب وصف بشار الأسد الزعماء العرب بـ "أشباه الرجال" وتابع قائلاً "أشباه السياسيين"؛ وردت الصحافة المصرية الموالية للحكم مذكرة، بخبث، بأن الجيش السوري لم يطلق منذ زمن طويل رصاصة في سبيل تحرير الجولان المحتل منذ العام ١٩٦٧، لأنه كان منهمكًا بتقتيل اللبنانيين في أثناء الحرب الأهلية التي قامت في بلاد الأرز أو الإخوان المسلمين في حلب وحماه بداية العقد التاسع من القرن الماضي... أما فيما يتعلق بسوريا فكان الأمر منصبًا في هذه المرحلة على تحويل نصر حزب الله العسكري إلى نصر سياسي، وعلى إحياء "جبهة الرفض العربية" المناهضة للسياسة الأميركية برئاستها. وكان رهان ما بعد الحرب يقوم على أن تسترجع وضع يدها على لبنان، بعد أن خرج تحالف ١٤ آذار من شهر

الحرب هذا موهنًا بسبب قربه من الولايات المتحدة. وإذا ما فشلت هذه الخطة فإن دمشق قد تعود إلى عزلتها، مضافًا إليها همّ القوات الدولية وقد ازدادت قواتها وانتشرت في جنوب لبنان.

وكانت الخشية كبيرة، في مصر بخاصة وفي الأردن والمغرب أيضًا وتونس والجزائر، من أن يعطي نصر حزب الله على إسرائيل دفعًا جديدًا لأحزاب المعارضة المنضوية تحت راية "القيم الإسلامية". وفي هذا السياق الإقليمي المتوتر، أوشك مزيج الديمقراطية المتعثرة بالإحباط الاجتماعي أن يؤدي إلى التفجير. لذلك فإن المسؤولين في مصر والأردن والسعودية قد حضوا واشنطن على إحياء عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية الداخلة في غيبوبة عفى عليها الزمن، وذلك بنبش الخطة التي تقدمت بها القمة العربية المعقودة في بيروت عام ٢٠٠٢: الأرض مقابل السلام.

وبانتظار معرفة النتائج التي ستكون للحرب في صيف العام ٢٠٠٦ على المنطقة، فإن إعادة إعمار لبنان قد أصبحت رهانًا للتنافس الإقليمي المحموم. فأخذت سوريا على عاتقها إعمار ثلاث قرى لبنانية منها قانا، وحذت قطر حذوها في إعمار بنت جبيل. وأما العربية السعودية، وكانت قد أودعت مليار دولار في مصرف لبنان المركزي لدعم الليرة اللبنانية في أثناء الحرب، فقد أعلنت عن مساهمتها بـ ٥٠٠ مليون دولار في الصندوق العربي العتيد من أجل إعادة إعمار لبنان، وكان هاجسها أن لا تخلو الساحة لحزب الله ولإيران، إلا أن طهران قد أرسلت وفدًا وزاريًا كبيرًا للمشاركة في إعادة إعمار البنية التحتية اللبنانية.

٢٨

وسائل الإعلام العربية ووسائل الإعلام الفرنكوفونية: قراءة الحرب قراءة متقاطعة

أنياس لوفالوا

إن تحليل الصحافة المتعلق بمعالجة الصراع الإسرائيلي اللبناني غنيّ بالدروس تبعًا لمشاهدة أيٍّ من القنوات التلفزيونية الفرنسية أو الفضائية العربية أو قراءة أيٍّ من الصحافة الفرنسية أو الصحافة العربية. إذ لم تكن المفردات المستعملة في وصف الفاعلين في هذ الصراع واحدة، وكذلك الوسائل المستعملة لذلك. كان التركيز، على وجه العموم، ينصب على أوجه الحرب العسكرية والإنسانية[1] والديبلوماسية، وقلما ذكر الوجه السياسي. وقد شكل قصف قانا في ٣٠ تموز منعطفًا في تغطية الصراع الصحفية. قبل هذا التاريخ، كانت المسألة تظهر في الصحافة الفرنسية تحت عنوان استعمال "القوة غير المتوازن"، بعد ذلك شهدنا تحولاً في المصطلح.

كانت عناوين الصحف في بداية الصراع في ١٤ تموز، منصبة على

(١) فتحت قناة فضائية باسم "معك يا لبنان" تنتمي إلى مجموعة مركزها دبي اسمها العقارية، يوم أُعلن وقف النار، للمساهمة في الدعوة إلى جمع المساعدات الإنسانية.

الحصار الذي فرضه الجيش الإسرائيلي على لبنان، ولا تظهر الفروق إلا في التقديم. ففي صحيفة الشرق الأوسط (ويرأسها الأمير السعودي أخو الملك، سلمان وتصدر في لندن): "إسرائيل تشدد الحصار، جنبلاط يتهم حزب الله بالمزايدة لإعادة سوريا إلى لبنان". أما في الحياة (ويملكها الأمير السعودي خالد بن سلطان، وتصدر في لندن): "لبنان تحت الحصار والمجازر الإسرائيلية في كل مكان. بدايات حرب المدن". وإذ تتكلم وسائل الإعلام الفرنسية عن "استعمال [إسرائيل] القوة على نحو غير متوازن"، تعنون الحياة في ١٧ تموز: المجزرة الإسرائيلية مستمرة وحزب الله يمطر حيفا بالصوايخ"، والشرق الأوسط أكثر ايجازًا: "لبنان يدمّر والحصار السياسي يضيق على حزب الله".

تنافس محطات التلفزة العربية

سارعت الجزيرة (محطة تلفزة فضائية في قطر) إلى تسطير شاشتها بعنوان تطوّرَ بتطور الأحداث على مدى أيام الحرب. فمن "المواجهة المفتوحة" إلى "سادس الحروب" (بالإشارة إلى ما سبق من حروب إسرائيلية عربية)، قبل أن تنتقل إلى نتائج الحرب. وكان لهذا الشريط وقع قوي لأنه حدد لهجة الاتجاه التوجيهي في تحرير الأخبار في القناة. أضف إلى ذلك أنها نقلت قسمًا من هيئة التحرير من الدوحة إلى بيروت فباتت الأخبار تبث بإرسال مزدوج من العاصمتين: فقد كان المطلوب أن تكون المحطة الأكثر حضورًا في الميدان. ولئن كان جمهور هذه القناة هو الأكثر، فإن النقد الموجه إليها هو الأكثر أيضًا، وذلك بسبب اتخاذها جانب حزب الله. إلا أنها، في عنايتها بتقديم معالجة كاملة للأخبار، قد نقلت الموقف في إسرائيل بواسطة العديد من فرق المراسلين – ومنهم من تعرضت له الشرطة الإسرائيلية، مما قوّى من مصداقية عملها الصحفي في أعين المشاهدين.

وقد تُرجمت الحرب النفسية بين إسرائيل وحزب الله في المعالجة الإعلامية والقدرات التلفزيونية المتاحة؛ فبرهنت القنوات الفضائية، ولاسيما منها العربية، مدى قدرتها المنتظرة على تعبئة الرأي العام. لذلك فقد ظهرت منافسة حامية بين قناة الجزيرة وقناة العربية (وهي فضائية مقربة من السعوديين، ومقرها دبي) في تغطية أحداث الحرب. مثال ذلك أن القناتين نقلتا نقلاً مباشرًا في ١٨ آب، مراسم دفن الضحايا في قصف قانا، فيما كانت الأقنية العربية المحلية تبث برامجها المعتادة. على أن هاتين القناتين قد اختلفتا في معالجة الأحداث: فاختلفتا في اختيار المفردات فكانت أقرب إلى الحياد في العربية وأقرب إلى الالتزام في الجزيرة. إلا أن كلتاهما بثتا قبل ذلك خطابات الشيخ نصرالله، وكان جمهور متابعيها كبيرًا جدًا – حتى أن الشوارع كانت تخلو من المارة في بعض المدن لدى بثها.

وكان دور المنار، قناة حزب الله، في هذه الحرب شديد الأثر، على الرغم مما قامت به إسرائيل من قصف استوديوهاتها: فقد تابعت هذه القناة بثها، لأن المسؤولين عنها كانوا قد أعدوا "خطة بديلة" لمواجهة الموقف. وكان جمهور مشاهديها كبيرًا في هذه الفترة، لأنها كانت تشبع رغبة المشاهدين العرب في استقاء المعلومات من أحد الطرفين المتورطين في الحرب. وكان لها مراسلون في جميع أنحاء لبنان، وكانت تبث صور القصف الإسرائيلي يصاحبها أناشيد حربية، إلا أنها لم تعطِ معلومات دقيقة عن حصيلة الضحايا في صفوف مقاتلي حزب الله على سبيل المثال.

وفي موازاة ذلك، فقد عرف مجاهدو حزب الله كيف ينظمون إعلامهم. فكانوا يرشدون جميع الصحفيين لبنانيين وأجانب ممن يرغبون في الذهاب إلى الأحياء الشيعية التي دمرها القصف الإسرائيلي، إلا أنهم لم يعطوهم أي صورة عن مقاتلي حزب الله، فكانت الحرب من

الجانب اللبناني، وكأنها يقودها "أشباح"، أو مقاتلون مخفيون، فتزيد بذلك صفة خفائهم وحركتهم، بخلاف قوة الضرب الإسرائيلية الثقيلة الحركة فليس لها فعالية مقاتلي حرب العصابات. وكان هدف حزب الله أن يظهر صور القصف الإسرائيلي، واضعًا أمامها صورة المقاومة الفعالة والمنظمة و"الخفية" لدى مقاتليه.

أما قنوات التلفزة العربية المحلية، فقد أمنت، في بداية الحرب، معالجة الأحداث بحدها الأدنى، وذلك بسبب ضيق موقف الحكومات الرسمي. فأدانت الصحف العربية "مغامري" حزب الله الذين "يقودون البلاد إلى الكارثة"، إلا أنه بعد أيام عبّر الصحفيون أنفسهم عن وجهات نظر مختلفة بسبب عنف عمليات الجيش الإسرائيلي والتأييد الشعبي في البلاد العربية. فبات الكلام منصبًا على "آلة الدمار" الإسرائيلية وعلى الضحايا اللبنانيين. وقد تميزت القدس العربي (جريدة يومية فلسطينية عروبية تصدر في لندن) عن هذه المعالجة، فهاجمت منذ البداية الأنظمة العربية، فكتب رئيس تحريرها منذ ١٣ تموز مقالة بعنوان "عملية إحراج الأنظمة العربية": "مقاومة حزب الله شرعية، وهي تعكس روح القتال العربية الإسلامية على أفضل وجه. وقد كشفت عملية حزب الله ضعف الجيش الإسرائيلي ووضعت الأنظمة العربية أمام صمتهم في مواجهة مجازر الدولة العبرية، وأعادت القضية الفلسطينية إلى موضعها في قلب العالم العربي والإسلامي".

كذلك فإن نوع المفردات المستعملة كان ذا دلالة على وجهة النظر التي تتبناها كل وسيلة إعلامية. فقد استعملت الصحافة الفرنسية لفظة "ضحية" في كلامها عن القتلى أو الجرحى اللبنانيين والإسرائيليين الذين أصيبوا في القصف المتبادل. أما المحطات الفضائية العربية فكانت تسمّي الأُوَل "بالشهداء". وقد قدمت محطات التلفزة العربية، على وجه العموم، العديد من صور القتلى من زاوية أنهم ضحايا ليس إلا. ونستشهد هنا بكلام الكاتب الصحفي عباس بيضون إذ يقول: "من يشاهد التلفزيون يكتشف الرؤيتين في

الحال، عذاب الأكثرية على الال بي سي (قناة لبنانية مسيحية) أو على المستقبل (ملك الحريري)، وانتصار المقاومة على المنار"[٢].

التلفزيون والصحافة في فرنسا: هاجس بـ «التوازن» مختل التوازن

أما معالجة محطات التلفزة الفرنسية، فكانت موسومة بهاجس التوازن بين إسرائيل ولبنان، وكذلك الصحافة المكتوبة. فعنوان اللوموند في ١٤ تموز، على سبيل المثال: "لبنان بعد غزّة: إسرائيل تحارب على جبهتين" أو في ١٧ تموز: "إسرائيل – حزب الله ، معركة الصواريخ". ويقع الفرق الكبير الآخر عن وسائل الإعلام العربية في عكس استدرار الانفعال ببث "مواضيع" نشرات الأخبار المتلفزة التي تُحْدِث اقترابًا من ضحايا صواريخ حزب الله الإسرائيليين – كأن تقدّم شهادة أسرة مصابة. أما هذا اللجوء إلى الانفعال فغالبًا ما أُهمل في المواضيع المخصصة للجهة اللبنانية، حيث كانت تظهر مشاهد مدينة أو حيّ أصابه القصف الإسرائيلي، من دون إمكانية التمييز فيها لشخص معيين.

وقد صدمت بعض العبارات الجمهور العربي الذي يشاهد القنوات الفرنسية، ومثالها: "استئصال ميليشيا حزب الله الناشبة بين سكان جنوب لبنان" (نور إكلير، في ٩ آب؛ ونشرة الأخبار الساعة الثامنة المتلفزة على قناة فرانس دو)، أو "تمشيط جيوب المقاومة التابعة لحزب الله"، وذلك لأنها عارية عن أي تفصيل يتعلق بطبيعة هذا العمل. والحق أنه بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، تحولت النظرة الفرنسية إلى حزب الله من حركة مقاومة إلى تنظيم إرهابي يجب إستئصاله. أضف إلى ذلك أن التحرك في أحياء حزب الله كان صعبًا على الصحفيين مما منع المراسلين الخاصين من القيام بعملهم بسبب

(٢) مقالة في السفير، مستعادة في Courrier International، ٣ آب ٢٠٠٦.

نقص المعلومات الدقيقة. من هنا كانت المفارقة التقليدية القائمة على فورة إعلامية بلا أخبار مؤكدة ومؤيدة. ولذلك فإن المقاومة المجسدة بحزب الله كانت تبدو شرعية في نظر الصحافة العربية، أما وسائل الإعلام الفرنسية فكانت تتكلم عن "المقاتلين الشيعة"(٣)، دون الرجوع إلى ما مثّلته هذه الحركة وقت الانسحاب الإسرائيلي في الجنوب عام ٢٠٠٠.

وكان النقد الموجه في لبنان إلى التغطية الصحفية الفرنسية، حادًا جدًا. وكان المأخذ عليها أنها رغبت في أن تكون "متوازنة" في موضع كان فيه اختلال التوازن في القوى بديهيًا، وأنها لم تقدم سوى القليل القليل من التحليل المتحفّظ إلى قارئيها أو مشاهديها، ولاسيما في الأيام الأولى من الحرب. وقد انتقد المشاهدون العرب عبارة "منظمة إرهابية تابعة لسوريا وإيران" التي كانت ترد بوتيرة عالية في العديد من وسائل الإعلام في كلامها على حزب الله، مشيرين إلى أنها لم تكن تحدد في كلامها على إسرائيل أن واشنطن والبلاد الغربية بأسرها تدعم هذا البلد منذ زمن طويل، سياسيًا واقتصاديًا.

على أنه حدث تحول ظاهر بوضوح، بعد أن قُصفت قانا في ٣٠ تموز. فظهرت، بعد لأي، آلام السكان المدنيين اللبنانيين، واشتدت اللهجة على الوجه الإنساني وكانت قد بدأت بالظهور منذ أيام في بعض وسائل الإعلام الفرنسية (كان عنوان الصفحة الأولى في جريدة ليبيراسيون في ٢٠ تموز: "لبنان يطلب النجدة"). وبالطبع فإن البعد الداخلي كان حاضرًا كذلك، ومثاله ما عنونت ليبراسيون صفحتها في ١٨ تموز: "فيلبان، عملية بيروت"؛ وكان عنوان الصفحة الأولى في اللوموند في اليوم نفسه: "باريس تعلن تضامنها مع لبنان".

---

(٣) Le Nouvel Observateur, 10 août 2006.

وإذ قامت حرب لبنان في عزّ فصل الصيف، فإن المجلات الفرنسية لم تقرر أن تقلب غلافاتها الصيفية رأسًا على عقب، بل أبقتها على حالها في أول آب؛ فَعَنْوَنَتْ باري ماتش غلافها: "عشاق الصيف" والنوفيل أوبسرفاتور، "الحب كما رآه كبار الفلاسفة" ولو بوان، "نيتشيه، فيلسوف الحياة"، والإكسبرس، "عطلة اليسار وعطلة اليمين". ولم يغامر في عنونة مجلته سوى ماريان: "إسرائيل. نتائج الكارثة".

وفي الختام، فإن وجهًا جديدًا من أوجه الإعلام ذي الصلة بظهور البلوغز، مصحوبًا بالصور وشرائط الفيديو والمقالات يدلي فيه العديد من المواطنين بآرائهم وشهاداتهم فيأتون بنوع من الأخبار مختلف عمّا تقدمه وسائل الإعلام المكتوبة أو السمعية والبصرية، وقد يستعاد فيها أيضًا. كانت الحرب الإسرائيلية اللبنانية في صيف العام ٢٠٠٦، منعطفًا في العلاقات بينها وبين محيطها العربي، إلا أنها كانت كذلك منعطفًا في الوصول إلى المعلومات.

الأحداث التاريخية

فيليب أبي راشد

العام ٢٠٠٠

٥ آذار – أقرت الحكومة الإسرائيلية اقتراح رئيسها يهود براك، بأنسحاب من جانب الجيش الإسرائيلي من "الحزام الأمني" من الجنوب. حُدِّد بتاريخ ٧ تموز عام ٢٠٠٠.

٢٤ أيار – انسحاب الجيش الاسرائيلي قبل الموعد من الجنوب بعد احتلال دام اثنتين وعشرين سنة.

١٦ حزيران – تأكيد كوفي أنان على الانسحاب الفعلي للجيش الإسرائيلي من الجنوب.

٢٨ تموز – انتشار القوة الدولية المؤقتة في لبنان على طول "الخط الأزرق" الذي يفصل، على وجه التقريب، بين الحدود اللبنانية والحدود الإسرائيلية.

٣١ تموز – عودة رئيس الجمهورية الأسبق أمين الجميل إلى لبنان بعد ثمانية أعوام في المنفى في باريس.

٩ آب – انتشار خمس مائة عسكري وخمس مائة عنصر من قوى الأمن الداخلي في "الحزام الأمني" القديم.

٢٧ آب – ٤ أيلول – الانتخابات النيابية. في بيروت ينال أنصار رئيس الحكومة السابق المقاعد التسعة عشر. في الجنوب ينال التحالف الشيعي (أمل – حزب الله) كامل المقاعد الثلاثة والعشرين.

٢٦ تشرين الأول – رفيق الحريري يشكل الحكومة الجديدة المؤلفة من ثلاثين عُضوًا.

١٤ تشرين الثاني – طلب مجلس الأمن في الأمم المتحدة من قوى الأمن اللبنانية أن تنتشر في جميع المناطق التي أخلتها إسرائيل.

العام ٢٠٠١

٣٠ كانون الثاني – يجدد مجلس الأمن الدولي ستة أشهر لقوات الأمم

المتحدة وينقص عددها إلى ٤٥٠٠ جندي.

٢٤ أيار – الاحتفال بعيد "تحرير" الجنوب الأول وإعلانه عيدًا وطنيًا.

آب – موجة من اعتقالات المناضلين (العونيين والقواتيين) ضد سوريا، بتهمة التآمر على الأمن في لبنان.

٢٢ تشرين الأول – غارات إسرائيلية على الجنوب على أثر هجوم حزب الله على مواقع إسرائيلية في منطقة مزارع شبعا.

٢٠٠٢

---

٣١ آذار – تهدّد إسرائيل بضرب سوريا بسبب ما تقدمه دمشق من مساعدات إلى حزب الله.

٣ نيسان – تعلن الدولة اللبنانية انسحاب الجيش السوري من بعض المناطق في جبل لبنان تطبيقًا لاتفاق الطائف (١٩٨٩).

١٢ نيسان – طلب وزير الخارجية الإيراني، بمناسبة زيارته لبيروت، من حزب الله أن لا يقوم بعمليات قد تقود إسرائيل إلى القيام بحرب على لبنان.

١٤ نيسان – اتهم أريبل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي، سوريا وإيران بمساندة عمليات حزب الله.

٢٥ أيار – أكد حسن نصرالله أمين عام حزب الله، في خطاب ألقاه في الاحتفال بـ"يوم التحرير" تأييده للانتفاضة الفلسطينية.

٢٠٠٣

---

٢٨ شباط – قصف إسرائيلي في الجنوب. وتعزيز للمواقع الإسرائيلية في مزارع شبعا.

٢٧ تشرين الأول – هجوم حزب الله على مواقع إسرائيلية في منطقة مزارع شبعا. ردّ إسرائيلي بغارات جوية على أطراف القرى اللبنانية.

٢٠٠٤

---

١٠ آذار – قمع المظاهرات الطلابية إستنكارًا للوجود السوري في لبنان.

٢٢ آذار – هجوم لحزب الله على مواقع الجيش الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا انتقامًا لاغتيال الشيخ ياسين الزعيم الروحي لحركة حماس.

٢ أيلول – صدور القرار ١٥٥٩ في مجلس الأمن الدولي بمبادرة من فرنسا والولايات المتحدة الأميركية. وينص هذا القرار على خروج "جميع القوات الأجنبية" من لبنان و"نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية".

٣ أيلول – التصويت في البرلمان اللبناني، بدعم من سوريا، بستة وتسعين صوتًا مقابل تسعة وعشرين على تعديل الدستور والتمديد لإميل لحود ثلاث سنوات وتوقيع لحود عليه.

٤ أيلول – يرفض حسن نصرالله القرار ١٥٥٩.

٧ أيلول – استقالة أربعة وزراء احتجاجًا

على قرار التمديد من بينهم وزير الاقتصاد مروان حمادة.

٩ أيلول – يعلن رفيق الحريري قرب استقالة حكومته.

١ تشرين الأول – محاولة اغتيال مروان حمادة بواسطة سيارة مفخخة. تقرير كوفي أنان حول متابعة تطبيق القرار ١٥٥٩.

٥ تشرين الأول – يرفض لبنان قرار أنان الداعي إلى خروج القوات السورية من لبنان.

٢٠ تشرين الأول – استقالة رئيس الحكومة رفيق الحريري.

٢١ تشرين الأول – تكليف عمر كرامي بتأليف حكومة جديدة. يقاطع ربع عدد النواب الاستشارات استنكارًا للتمديد.

١ كانون الأول – يتظاهر عدّة آلاف من اللبنانيين في بيروت تأييدًا للوجود السوري في لبنان واستنكارًا للقرار ١٥٥٩.

٢٠٠٥

---

١٧ كانون الثاني – غارات إسرائيلية على مواقع لحزب الله في الجنوب، ردًا على مهاجمة جرافة في منطقة مزارع شبعا.

١٤ شباط – اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري وثمانية من مرافقية بسيارة مفخخة في بيروت.

٢٥ شباط – وصول وفد برئاسة الشرطي الإيرلندي بيتر فدجيرالد من الأمم المتحدة إلى بيروت لإقامة تقرير أولي عن اغتيال رفيق الحريري.

٢٨ شباط – استقالة رئيس الحكومة عمر كرامي تحت ضغط الشارع.

٨ آذار – قيام مظاهرة من ما يقارب الـ ٨٠٠ ألف شخص، بدعوة من حزب الله وأمل، احتجاجًا على التدخل الغربي وتأييدًا لسوريا.

١٠ آذار – يعين إميل لحود من جديد عمر كرامي رئيسًا للحكومة.

١٤ آذار – قيام "مظاهرة مضادة" نظمتها المعارضة (تيار المستقبل بزعامة الحريري، الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، تجمع قرنة شهوان، التيار الوطني الحر بزعامة ميشال عون، القوات اللبنانية) ضمّت ما يقارب المليون شخص في ساحة الشهداء، تطالب بأمرين: إظهار الحقيقة في مقتل رفيق الحريري وتفكيك النظام الأمني السوري – اللبناني.

٢٥ آذار – يقدم الوفد برئاسة بيتر فدجيرالد تقريره في نيويورك.

٣ نيسان – اتفاق بين الرئيس السوري بشار الأسد ومبعوث الأمم المتحدة تيري رودلارسن على انسحاب الجيش السوري "بابعد حدّ في ٣٠ نيسان".

٧ نيسان – تأليف لجنة دولية مستقلة للتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري واثنين وعشرين آخرين في ١٤ شباط ٢٠٠٥ (UN IIIC) في مجلس الأمن الدولي، بناءً على القرار

١٥٥٩، يرأس اللجنة القاضي الألماني دتليف ميلس.

١٥ نيسان – تعيين نجيب ميقاتي رئيسًا للوزراء، بعد أن أخفق عمر كرامي في تأليفها.

٢٥ نيسان – استقالة جميل السيد، مدير عام الأمن العام.

٢٦ نيسان – انسحاب الجيش السوري فعليًا من لبنان بما في ذلك عناصر مخابرته.

٧ أيار – إقرار قانون الانتخابات بصيغته عام ٢٠٠٠ نظرًا لعدم الاتفاق على صيغة جديدة. واقرار موعد الانتخابات النيابية في أواخر أيار سنة ٢٠٠٥.

٨ أيار – عودة الجنرال عون زعيم التيار الوطني الحر إلى لبنان بعد نفي دام خمس عشرة سنة.

٢٩ أيار – ١٢ حزيران – الانتخابات النيابية: انتصار المعارضة المعادية لسوريا بقيادة سعد الحريري. وقد نالت الأكثرية المطلقة بحصولها على اثنين وسبعين مقعدًا من مجموع المائة والثمان والعشرين.

٢ حزيران – اغتيال سمير قصير، الصحفي والجامعي، بتفخيخ سيارته.

٢١ حزيران – اغتيال جورج حاوي، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي بسيارة مفخخة.

٢٦ حزيران – اعادة انتخاب نبيه برّي رئيسًا لمجلس النواب بتسعين صوتًا من مائة وثمانية وعشرين.

٣٠ حزيران – تأليف حكومة السنيورة، وفيها وزراء من حزب الله للمرة الأولى.

٢٦ تموز – الافراج عن سمير جعجع بعد إحدى عشرة سنة من الاعتقال.

٨ آب – أنشأت الحكومة لجنة وطنية لصياغة قانون انتخاب جديد.

١ أيلول – إلقاء القبض على قائد الحرس الجمهوري مصطفى حمدان.

٢٦ أيلول – محاولة اغتيال الصحافية مي شدياق بتفخيخ سيارتها.

٢١ تشرين الأول – قدّم القاضي ميلس تقرير لجنته إلى مجلس الأمن الدولي وكانت إولى نتائج لجنة التحقيق: "تضافر الأدلة" على تورّط المخابرات اللبنانية والسورية في اغتيال رفيق الحريري. ويطلب التقرير تمديد مهمة اللجنة للحصول على شهادات وأدلة إضافية.

١ تشرين الثاني – تبني القرار ١٦٣٦ في مجلس الأمن الدولي تحت البند السابع من شرعة الأمم المتحدة. ودعوة سوريا إلى "التعاون الكلي والشفافية الكاملة مع لجنة التحقيق"، وإلا تُفرض عليها العقوبات.

١٠ تشرين الثاني – خطاب الرئيس السوري بشار الأسد في جامعة دمشق، يعتبر فيه القرار ١٦٣٦ تهديدًا لسوريا، ويتهم الحكومة اللبنانية بالتآمر، إلا أنه مع ذلك يقبل بالتعاون مع لجنة التحقيق.

١٢ كانون الأول – اغتيال النائب والمدير

العام لجريدة النهار جبران التويني بسيارة مفخخة. طلب رئيس الوزراء فؤاد السنيورة إنشاء محكمة دولية حول اغتيال رفيق الحريري وفتح تحقيق دولي حول الاغتيالات الأخرى. امتناع الوزراء الشيعة عن حضور جلسات الحكومة.

٢٠٠٦

١١ كانون الثاني – يخلف القاضي البلجيكي سرج برامرس في رئاسة لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رفيق الحريري، القاضي دتليف ميلس.

١٧ كانون الثاني – مظاهرات سلمية أمام السفارة الأمريكية، تضمّ آلاف اللبنانيين، استنكارًا للتدخل الأمريكي في الشؤون اللبنانية.

٢ شباط – عودة الوزراء الشيعة عن مقاطعة الحكومة.

٥ شباط – يحاول مئات المتظاهرين اقتحام السفارة الدانيمركية الواقعة في الحي المسيحي الأشرفية ويدمرون في طريقهم السيارات والمخازن ومداخل الأبنية، ردًا على نشر الصحيفة الدانيمركية جيلاندز – بوستن رسومًا كاريكاتورية للنبي محمد.

٦ شباط – توقيع ميشال عون وحسن نصرالله على "وثيقة التفاهم الوطني"، يتبنيان فيها مسائل تختصّ بقانون الانتخابات ونزع سلاح حزب الله، والعلاقات اللبنانية السورية.

١٤ شباط – مئات الآلاف يجتمعون في الذكرى الأولى لمقتل الحريري في ساحة الشهداء. تشديد في خطاب ابنه وخليفته سعد الحريري على الوحدة الوطنية.

٢ آذار – بداية "الحوار الوطني" بين زعماء الطوائف وأهدافه ثلاثة: تقرير موقع الرئيس إميل لحود القانوني، تسوية مسألة نزع سلاح الميليشيات، توضيح العلاقات بين لبنان بسوريا.

١٠ نيسان – إعلان المخابرات اللبنانية عن إلقاء القبض على ثمانية لبنانيين وفلسطيني بتهمة التحضير لاغتيال حسن نصرالله.

٢٨ أيار – إطلاق حزب الله قذائف على قاعدة جوية في شمال إسرائيل. ترد اسرائيل عليه بأعنف ردّ منذ العام ٢٠٠٠: غارات جوية على الجنوب في منطقة عيتا الشعب وعلى التلال بالقرب من بلدتي الخيام وشبعا.

١٢ تموز – إعلان حزب الله عن اختطافه "الساعة التاسعة وخمس دقائق، جنديين إسرائيليين على الحدود مع فلسطين المحتلة"، وعن نيته مبادلتهما بأسرى من العرب في إسرائيل. الساعة ١١ يصرّح قائد الجيش الإسرائيلي دان حالوتس بأنه "سيرجع لبنان خمسين سنة إلى الوراء"، من بعده رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود أولمرت: "إن لبنان مسؤول وسيدفع ثمن عواقب أعماله". تطلق إسرائيل عملية الجزاء العادل بالقيام بما يقارب الأربعين غارة على الجنوب.

١٣ تموز – غارات جوية على الضاحية

الجنوبية في بيروت. قصف على مطار بيروت، تدمير واحد وعشرين جسرًا وقصف على طريق بيروت دمشق. بداية الحصار الجوي والبحري على لبنان.

١٤ تموز – إعلان حسن نصرالله "الحرب المفتوحة" على تلفزيون حزب الله قناة المنار، ردًا على إسرائيل. إطلاق ما يزيد على مائة صاروخ على إسرائيل. إصابة سفينة حربية في البحر أمام بيروت.

١٥ تموز – تدمير الطيران الإسرائيلي المقر العام لحزب الله في بيروت.

١٦ تموز – مقتل أكثر من ٦٠ مدنيًا في الغارات الإسرائيلية. إطلاق صواريخ حزب الله على حيفا. طلب مجموعة الثماني،وكانت مجتمعة في مدينة سان بطرس بورغ، إيقاف المعارك فورًا، واقتراحها إرسال قوّة استقرار.

٢٠ تموز – تصادم بين حزب الله والجنود الإسرائيليين عند الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وقوع ثمانية قتلى أربعة منهم جنود إسرائيليون. يؤكّد حسن نصرالله في مقابلة على قناة الجزيرة أن حزب الله مازال يحتفظ بكامل قدراته العسكرية، وأن إسرائيل لم تقتل أي عنصر من كوادر حزب الله، وأنها اتخذت اختطاف الجنديين ذريعة لشنّ عمليات حربية محضرة منذ زمن طويل، وأن حزب الله لم يتلق الأوامر لا من إيران ولا من سوريا.

٢١ تموز – غارات إسرائيلية على صور وبعلبك. يرفض حزب الله اقتراح الأمم المتحدة بإيقاف الاعمال الحربية الفوري وإطلاق الجنديين الاسرائيليين بلا شروط.

٢٢ تموز – دخول ما يقارب عشر آليات مدرعة إسرائيلية إلى لبنان.

٢٤ تموز – زيارة وزيرة الخارجية الأميركية إلى لبنان: "نظن بأن وقف النار ملحّ".

٢٥ تموز – إعلان الجيش الإسرائيلي إحكام سيطرته على بنت جبيل، معقل حزب الله في الجنوب. يكذّب حزب الله الخبر.

٢٦ تموز – اشتباكات عنيفة في بنت جبيل. إنعقاد مؤتمر دولي حول لبنان في روما يدعو إلى انتشار قوّة دولية تنتدبها الأمم المتحدة وتتعهد بالعمل على وقف النار. اقتراح السنيورة خطة من سبع نقاط لإعادة السلام: إحلال وقف النار الفوري؛ تبادل الأسرى بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ عودة النازحين؛ حلّ مسألة مزارع شبعا؛ نشر سلطة الدولة على كامل أرضها؛ الطلب من إسرائيل تسليم خرائط الألغام التي تركها جيش الدفاع الإسرائيلي بعد انسحابه من الجنوب سنة ٢٠٠٠؛ التزام الأمم المتحدة بتطبيق اتفاق الهدنة الموقّع بين إسرائيل ولبنان عام ١٩٤٩.

٢٨ تموز – إقرار الوزراء بالإجماع خطة السلام التي اقترحها السنيورة.

٢٩ تموز – إنسحاب إسرائيل من بنت جبيل.

٣٠ تموز – اطلاق صاروخين إسرائيليين على منزل في بلدة قانا يقتلان ثلاثين

مدنيًا كانو قد التجؤا إليه. إلغاء زيارة كوندوليسا رايس إلى لبنان بطلب من السنيورة. تعليق القصف الإسرائيلي لثمان وأربعين ساعة.

٣١ تموز – تمديد فترة القوات الدولية شهرًا. إعلان كوندوليسا رايس عن رغبتها "بوقف فوري للنار وحل دائم للقضية". رفض إسرائيل وقف النار.

٢ آب – العودة إلى شنّ الغارات الجويّة الإسرائيلية. خطف خمسة أعضاء مزعومين من حزب الله في بعلبك إثر عملية كوموندس منقولة بالطوافات.

٥ آب – قيام الجيش الإسرائيلي بما يقارب الثلاثمائة غارة وقصف مدفعي، أطلق فيها ٤٠٠٠ قذيفة على لبنان.

٦ آب – رفض لبنان المشروع الفرنسي الأمريكي للقرار في مجلس الأمن الدولي. وطلب الحكومة بالأخذ بالاعتبار خطة السنيورة ذات النقاط السبع.

٧ آب – اجتماع في بيروت لوزراء الخارجية العرب يؤكدون فيه مساندتهم لخطة السلام ذات النقاط السبع. إعلان الحكومة اللبنانية عن استعدادها لنشر ١٥ ألف جندي في الجنوب ما إن ينسحب الجيش الإسرائيلي.

١٠ آب – توسيع نطاق العمليات الإسرائيلية. تقدم الجيش الإسرائيلي ٧ كلم في الأراضي اللبنانية.

١١ آب – معارك عنيفة في جنوب شرق صور وفي بنت جبيل.

١٢ آب – التصويت بالإجماع على القرار ١٧٠١ في مجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة الداعي إلى "إيقاف تام للأعمال الحربية" وإلى نشر الجيش اللبناني والقوات الدولية، التي رُفع عددها إلى ١٥ ألف جندي، في جميع أنحاء الجنوب؛ وكذلك إلى انسحاب الجيش الإسرائيلي الكامل من جنوب لبنان. ظهور حسن نصرالله على قناة المنار: "لن يكون حزب الله حجر عثرة" في وجه إرادة اللبنانيين. تكثيف الهجوم الاسرائيلي.

١٣ آب – قبول الطرفين بالقرار ١٧٠١. قصف إسرائيلي عنيف، ولاسيما على بيروت. إخفاق اسرائيل بالدخول إلى الخيام وبالوصول إلى ضفة الليطاني.

١٤ آب – دخول وقف الأعمال الحربية حيز التنفيذ بين إسرائيل وحزب الله. حصيلة الحرب: ١٢٠٠ قتيل وأكثر من ٩٠٠ ألف نازح في لبنان؛ ١٥٠ قتيلاً و٤٠٠ الف نازح في إسرائيل. أعلن حسن نصرالله في بثّ مسجل "النصر الاستراتيجي"، ووعد بالتعويض على أصحاب المساكن المهدمة. عودة النازحين بكثافة إلى الجنوب.

١٧ آب – بداية انتشار الجيش اللبناني في الجنوب. تسليم نصف مواقع الجيش الإسرائيلي في الجنوب إلى القوات الدولية.

١٨ آب – يطلق الأمين العام المساعد للأمم المتحدة نداءً عاجلاً إلى الدول الأوروبية لكي تساهم في قوات الأمم المتحدة العتيدة بعد أن زيد عديدها.

١٩ آب – غارة إسرائيلية على حزب الله في بلدة بوداي على ٢٠ كلم من بعلبك، وصفتها الأمم المتحدة بأنها "خرق" لوقف العمليات العسكرية.

٢٠ آب – قبول الدولة اللبنانية بأن تتخذ إيطاليا قيادة القوات الدولية الإضافية. إرسال ١٥٠ جنديًا فرنسيًا إلى لبنان.

٢٣ آب – يرفض الرئيس السوري بشار الأسد نشر قوات دولية على الحدود السورية – اللبنانية.

٢٤ آب – إعلان الرئيس الفرنسي جاك شيراك على القناة الفرنسية الثانية، عزم فرنسا على المشاركة في القوات الدولية الإضافية بألفي جندي، وأنها مستعدة لأخذ القيادة.

٢٧ آب – تأكيد حسن نصرالله، في أثناء مقابلة أجرتها قناة نيو تي في معه على أن حزب الله لن يقف حجر عثرة في وجه انتشار القوات الدولية.

٢٨ آب – مصادرة الجيش اللبناني أسلحة في الجنوب.

٢٩ آب – زيارة كوفي أنان لبنان ومطالبته برفع الحصار الإسرائيلي عنه، وإقامة علاقات ديبلوماسية بين لبنان وسوريا وتأمين الحدود بينهما. خروج حزب الله من مواقعه في مقابل مزارع شبعا.

٣١ آب – إقامة المؤتمر الدولي لإعادة إعمار لبنان في ستوكهولم، بهدف جمع ٥٠٠ مليون دولار. زيارة كوفي أنان سوريا ومطالبته بشار الأسد إقامة علاقات ديبلوماسية بين سوريا ولبنان، وترسيم الحدود بينهما. اعتبار الأسد نشر قوات دولية على الحدود بين لبنان وسوريا عمل "عدائي"، وتهديده بالردّ بإغلاق الحدود بينهما.

١ أيلول – التزام بشار الأسد بالتعاون مع الأمم المتحدة لتطبيق الحظر على تزويد حزب الله بالسلاح. اختتام مؤتمر ستوكهولم وارتفاع المبالغ التي وعدت بها الدول المانحة إلى ٩٤٠ مليون دولار.

٢ أيلول – وصول ٩٠٠ جندي إيطالي إلى لبنان تدعيمًا لعديد القوات الدولية فيه.

٣ أيلول – إعلان شارل رزق وزير العدل اللبناني عن نيته في دراسة الوسائل القانونية الممكنة لإدانة إسرائيل بجرائم الحرب الثابتة.

٤ أيلول – زيارة كوفي أنان العربية السعودية وتأكيده على قبول حزب الله وإسرائيل بوساطة الأمم المتحدة في مسألة الجنديين الاسرائيليين المأسورين منذ ١٢ تموز على الحدود اللبنانية.

٥ أيلول – اعتداء على ضابط في الأمن الداخلي في منطقة الرميلة كان يحقق في جريمة اغتيال رفيق الحريري.

المؤلفون

١– فيليب أبي راشد، طالب دكتوراه في علم الاجتماع، في مركز الاختصاصات المشتركة للأبحاث حول السلام والدراسات الاستراتيجية (EHESS) باريس.
٢– كريستوف أياد، صحافي، صحيفة ليبيراسيون (Libération) باريس.
٣– جوزيف بحوط، مُدَرِّس، معهد الدراسات السياسية، باريس.
٤– بيار بلان، مُدَرِّس – باحث في الجغرافيا، المعهد الزراعي الأوسطي، مونتبولييه.
٥– كارين بن نفلة، استاذة محاضرة في الجغرافيا، جامعة ليون الثانية.
٦– رافائيل بوسطوس، استاذ محاضر في العلاقات الدولية، جامعة كومبلوتينسي، مدريد.
٧– عباس بيضون، شاعر وصحافي، جريدة السفير، بيروت.
٨– إليزبيت بيكار، باحثة في العلوم السياسية، مديرة علمية في المركز الوطني للأبحاث العلمية CNRS، باريس، ومعهد الأبحاث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي (MMSH)، إكس – آن – بروفانس.
٩– فلورنس تروان، عالمة خرائط، المركز الوطني للأبحاث العلمية CNRS، مختبر سيتيرز، تور.
١٠– منذر جابر، استاذ في التاريخ، الجامعة اللبنانية، بيروت.
١١– هناء جابر، مؤرخة، ملحقة فنية وباحثة في الكوليج دوفرانس، باريس.
١٢– منى حرب، استاذة مساعدة في العلوم السياسية، الجامعة الأميركية في بيروت.
١٣– تريستان خيّاط، إداري في أوفبرا، OFPRA، باريس.
١٤– فليب دروز – فانسان، استاذ محاضر في العلوم السياسية، معهد الدراسات السياسية، تولوز.
١٥– كارولين دوناتي، صحافية مستقلة، باريس.

١٦– ألان ديكوف، باحث في العلوم السياسية، مدير أبحاث في المركز الوطني للأبحاث العلمية (CNRS) ومركز الدراسات والأبحاث الدولية، باريس.

١٧– أوليفيي روا، باحث في العلوم السياسية، مدير أبحاث في المركز الوطني للأبحاث العلمية CNRS، وفي مركز الاختصاصات المشتركة للأبحاث حول السلام والدراسات الاستراتيجية، EHESS، باريس.

١٨– برنار روجييه، استاذ محاضر في العلوم السياسية، جامعة أوفيرن، كليرمون – فران ١.

١٩– كانديس ريمون، طالبة دكتوراة في التاريخ في مركز الاختصاصات المشتركة للأبحاث حول السلام والدراسات الاستراتيجية، EHESS، باريس.

٢٠– ملحم شاوول، أستاذ في علم الاجتماع، الجامعة اللبنانية، بيروت.

٢١– كنده شعيب، طالبة دكتوراة في التاريخ، جامعة باريس الأولى.

٢٢– أوريلي ضاهر، طالبة دكتوراة، معهد الدراسات السياسية، باريس.

٢٣– سهى طرّاف، جغرافية، باحثة مساعدة، المعهد الفرنسي للشرق الأوسط IFPO، طرابلس.

٢٤– إيريك فيرداي، جغرافي، المركز الوطني للأبحاث العلمية CNRS، المختبر البيئي المدينة – المجتمع، ليون.

٢٥– ليلى فينيال، جغرافية، باحثة مساعدة، GREMO، CNRS، جامعة ليون الثانية.

٢٦– كرم كرم، مدير برنامج، المركز اللبناني للدراسات السياسية، بيروت.

٢٧– هنري لورانس، أستاذ في التاريخ، كولاج دوفرانس، باريس.

٢٨– أنياس لوفالوا، مديرة مساعدة في التحرير في قناة فرانس ٢٤، باريس.

٢٩– سامي مكي، باحث في مركز الاختصاصات المشتركة للأبحاث حول السلام والدراسات الاستراتيجية، EHESS، باريس.

٣٠– صابرينا ميرفان، مؤرخة، المركز الوطني للأبحاث العلمية CNRS باريس، والمعهد الفرنسي للشرق الأوسط IFPO، بيروت.

٣١– فرانك ميرمييه، مدير علمي في المعهد الفرنسي للشرق الأوسط IFPO، بيروت.

الفهرس

ثلاثة وثلاثون يومًا من الحرب في لبنان

ترجمه عن الفرنسيّة: **هيثم الأمين** أستاذ الترجمة في الجامعة اللبنانيّة

فرانك ميرمّيه
باحث اجتماعي، باحث في المركز الوطني للأبحاث ومدير علمي في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (بيروت).

إليزابيت بيكار
باحثة سياسيّة، مديرة الأبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي (ايرمام، ايكس-ان-بروفانس)

ولّدت حرب لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ بحرًا من التعليقات والتحليلات "الساخنة"، وغالبًا ما كانت مطبوعة باتخاذ السبل المختصرة والمبسطة. ولذلك فقد جمع بعض الباحثين والمتخصصين في لبنان والشرق الأوسط، فرنسيين ولبنانيين في معظمهم، جهودَهم ليعرضوا في هذا الكتاب الأزمة المتعددة الأبعاد التي حدثت في صيف العام ٢٠٠٦، معتمدين في ذلك على خبرتهم وأُلفتهم لهذا الميدان وعلى مراقبة عدد منهم للمشهد اللبناني مباشرة في أثناء الأسابيع التي جرت فيها الحرب.

يطمح هذا الكتاب إلى أن يساهم في تنوير جمهور القراء حول بدايات هذه الحرب الجديدة ومجرياتها وقيم رهاناتها الكبرى، استنادًا إلى نتائج الأبحاث الأخيرة حول الشرق الأوسط، ويقترح لها قراءة على مستويات متعددة بمقتضى تنوع وجهات النظر: مستوى الصراع الدولي وكبار الفاعلين فيه كالولايات المتحدة وفرنسا وإسرائيل وإيران وسوريا؛ ومستوى الرهانات الإقليمية، وأولها رهان السلام على خلفية الأرض والماء والأمن. كذلك فإن هذا الكتاب يقترح قراءة لا سابق لها، لآثار هذا الصراع على المجتمع اللبناني.

وفي الختام فإنه يفتح المجال أمام التأمل في مستقبل التوازنات في البلد وفي المنطقة، وذلك بوضع عملية إعادة الإعمار والخيارات السياسية التي اعتمدها لبنان ما بعد الحرب الأهلية بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠ في أبعادها المستقبلية.

فيليب أبي راشد
كريستوف أياد
جوزيف بحّوط
بيار بَلان
كارين بن نفلة
رافائيل بوستو
عباس بيضون
إليزابيت بيكار
كارولين دوناتي
ألان دييكوف
كاندس رايموند
أوليفييه روا
برنار روجييه
منذر جابر
هناء جابر
منى حرب
تريستان خياط
ملحم شاوول
كِندة شعيب
أوريلي ضاهر
سهى طرّاف
إريك فيرداي
ليلى فينيال
كرم كرم
هنري لورانس
أنياس لوفالوا
سامي مكي
صابرينا ميرفان
فرانك ميرميه

صورة الغلاف: صابرينا ميرفان

ISBN 978-9953-17-028-2



